أصول المقتل الحسيني

أصول المقتل الحسيني

دراسة تسلط الضوء على الأصول الكوفية للمقتل الحسيني

تأليف
الشيخ عمار الجابري

مؤسسة وارث الأنبياء
للدراسات التخصصية في النهضة الحسينية

جميع الحقوق محفوظة
للعتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى
١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

إصدار
مؤسسة وارث الأنبياء
للدراسات التخصصية في النهضة الحسينية

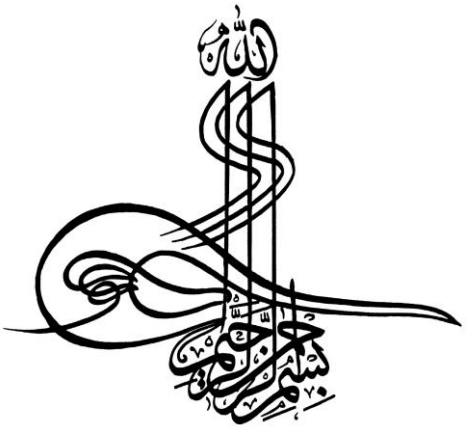

هوية الكتاب

- عنوان الكتاب: أُصول المقتل الحسيني
- المؤلف: الشيخ عامر الجابري
- الاشراف العلمي: اللجنة العلمية في مؤسسة وارث الأنبياء
- الطبعة: الأولى
- سنة الطبع: ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م
- عدد النسخ: ١٠٠٠

مقدمة المؤسسة

الماضي والحاضر والمستقبل، ثلاثة حلقات، يربطها العلم والمعرفة، فتتكوّن منها منظومة متكاملة ممتدة الجذور عبر التاريخ، وواضحة الهوية في الحاضر، وترنو إلىٰ مستقبل سعيد.

إنّ أعظم ما أنعم الله تعالىٰ به علىٰ الإنسان، العلم، فبه يُعرف الله تعالىٰ وبه يُطاع، وبه تتحقق الغاية ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[1]. وهذا أمر عظيم ومقدس؛ ولأجل ذلك حازت أماكن العلم والتعلّم القداسة والاحترام عند عامّة عقلاء البشر؛ كونها تصنع الإنسان من خلال رسم الطريق الصحيح والمعرفة الهادية، فالضرورة قاضية بأهميّة تأسيس الحوزات والمدارس العلمية، والجامعات، والمؤسسات والمراكز البحثية والتحقيقية؛ كونه الخطوة الأهم والأساسية في طريق الحقيقة.

من هنا؛ عمدت الأمانة العامّة للعتبة الحسينية المقدّسة بتأسيس الجامعات والمؤسسات والمراكز العلمية والتحقيقية؛ لنشر العلم وإنماء المعرفة، وتوسعة دائرة الفضيلة، وتثبيت ركائز الحقيقة، ونشر معالم النور، إلىٰ جنب ما تبذله من مشاريع خدمية وثقافية وتربوية كثيرة في أماكن متعددة ومتباعدة.

وقد كان للتخصّص دور لافت في تلك المشاريع؛ كونه من شأنه أن يبرز الموضوع

---

(١) الذاريات: ٥٦.

الذي تخصّص به بشكل أكبر وأوضح وأفضل، وفي هـذا الميـدان كـان لمؤسسـة وارث الأنبياء للدراسات التخصصية في النهضة الحسينية في النجف الأشرف وقـم المقدسـة السمة الأبرز والأوضح في مجال التخصّص العلمي التحقيقي، فهـي مؤسسـة علميـة تخصصـية تهـتمّ بجميـع معـالم النهضـة الحسـينية المقدسـة سـواء التاريخيـة منهـا أو الاجتماعيـة، أو السياسـية، أو العقائديـة، أو غيرهـا، وسـواء النقليـة أو التحليليـة أو التحقيقية وغيرها، وقد عملت المؤسسة علىٰ مجموعـة مـن المشـاريع الكـبرىٰ في هـذا الصدد:

١ـ قسم التحقيق، والعمل فيه جار على تحقيق موسوعة حـول الـتراث المكتـوب عن الإمام الحسين عليه السلام ونهضته المباركة، ما يشمل المقاتل والتـاريخ والسـيرة وغيرهـا، وسواء التي كانت بكتاب مستقل أو ضمن كتاب. وكذا العمل جار في هذا القسم على متابعة المخطوطات الحسينية التي لم تُطبـع إلى الآن؛ لجمعهـا وتحقيقهـا، ثـم طباعتهـا ونشـرها.

٢ـ قسم التأليف، والعمل فيه جار على تأليف كتب حول الموضـوعات الحسـينية المهمة التي لم يتم تناولها بالبحث والتنقيب أو التي لم تُعطَ حقها مـن ذلـك، كـما ويـتم استقبال الكتب الحسينية المؤلفة خارج المركز ومتابعتها علمياً وفنيـاً مـن قِبـل اللجنـة العلمية، وبعد إجراء التعديلات والإصلاحات اللازمة يتم طباعتها ونشـرها.

٣ـ مجلّة الإصلاح الحسيني، وهي مجلّة فصلية متخصصة في النهضة الحسينية، تهتم بنشـر معالم وآفاق الفكـر الحسـيني، وتسـليط الضـوء عـلى تـاريخ النهضـة المباركـة وتراثها، وكذلك إبراز الجوانـب الإنسـانية والاجتماعيـة والفقهيـة والأدبيـة في تلـك النهضة المباركة.

٤ـ قسم ردّ الشبهات، ويتم فيه جمع الشـبهات المثـارة حـول الإمـام الحسـين عليه السلام

ونهضته المباركة، ثم فرزها وتبويبها، ثم الردّ عليها بشكل علمي تحقيقي رصين.

٥ـ قسم الموسوعة العلمية من كلمات الإمام الحسينعليه السلام، وهي موسوعة تجمع كلمات الإمام الحسين عليه السلام في مختلف العلوم وفروع المعرفة، ثم تبويبها حسب التخصصات العلمية، ووضعها بين يدي ذوي الاختصاص؛ ليستخرجوا لنا نظريات علمية واضحة تمازج بين كلمات الإمام الحسين عليه السلام والواقع العلمي.

٦ـ قسم دائرة معارف الإمام الحسينعليه السلام، وهي موسوعة تشتمل على كل ما يرتبط بالنهضة الحسينية من أحداث ووقائع ومفاهيم ورؤى وأسماء أعلام وأماكن وكتب وغير ذلك من الأُمور، مرتّبة حسب حروف الألف باء، كما هو معمول به في دوائر المعارف والموسوعات، وعلى شكل مقالات علمية رصينة تراعى فيها كل شروط المقالة العلمية، ومكتوبة بلغة عصرية وبأُسلوب سلس ومقروء.

٧ـ قسم الرسائل الجامعية، والعمل فيه جار على إحصاء الرسائل الجامعية التي كُتبت حول النهضة الحسينية ومتابعتها من قِبل لجنة علمية متخصصة؛ لرفع النواقص العلمية وتهيئتها للطباعة والنشر. كما ويتم إعداد موضوعات حسينية تصلح لكتابة رسائل وأطاريح جامعية تكون بمتناول طلّاب الدراسات العليا.

٨ ـ قسم الترجمة، والعمل فيه جار على ترجمة التراث الحسيني باللغات الأُخرى إلى اللغة العربية.

٩ـ قسم الرصد، ويتم فيه رصد جميع القضايا الحسينية المطروحة في الفضائيات والمواقع الالكترونية والكتب والمجلات وغيرها؛ مما يعطي رؤية واضحة حول أهم الأُمور المرتبطة بالقضية الحسينية بمختلف أبعادها، وهذا بدوره يكون مؤثّراً جدّاً في رسم السياسات العامة للمؤسسة، ورفد بقية الأقسام فيها، وكذا بقية المؤسسات والمراكز العلمية بمختلف المعلومات.

١٠ـ قسم الندوات، ويتم من خلاله إقامة ندوات علمية تخصصية في النهضة الحسينية، يحضرها الباحثون والمحققون وذوو الاختصاص.

١١ـ قسم المكتبة الحسينية التخصصية، حيث قامت المؤسسة بإنشاء مكتبة حسينية تخصصية تجمع التراث الحسيني المطبوع.

وهناك مشاريع أُخرى سيتم العمل عليها قريباً إن شاء الله تعالى.

مجلّة الإصلاح الحسيني

ومن بين أبرز المشاريع التي أنشأتها هذه المؤسسة المباركة هو إصدار مجلّة فصلية متخصصة في النهضة الحسينية، تحمل عنوان وشعار وهدف وغاية ومنهج وفكر وهداية (الإصلاح الحسيني) وقد احتوت علىٰ المقالات العلمية التحقيقية الرصينة، وقد اتفقت مجموعة من المقالات في تناول موضوع واحد من جهات مختلفة وبإساليب متعدّدة، فكان من المناسب ـ بل والضروري ـ أن تجمع هكذا أبحاث في كتاب واحد حتىٰ تُلملم أطراف البحث الواحد وتعم الفائدة المطلوبة، فكان من الأُمور المهمة التي عملت عليها المؤسسة في قسم مجلّة الإصلاح الحسيني هو إصدار سلسلة مؤلّفات بعنوان كتاب المجلة.

وهذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ هو الكتاب الثاني من هذه السلسلة والذي يحمل عنوان (**أُصول المقتل الحسيني**) **للشيخ عامر الجابري**، والتي تم نشرها في أعداد سابقة من المجلّة مع إضافات جديدة تفضّل بها الكاتب مشكوراً.

وهو يضم بين دفّتيه مجموعة من أُصول المقاتل الحسينية، والتي كانت مصدراً لكتّاب التاريخ في وقتها، وكانت محلاً للاعتماد ومحوراً للنقل، فقد نقل عنها أصحاب الموسوعات التاريخية كثيراً، واعتمدوا عليها.

وقد اختار المؤلّف في هذا الكتاب هذه المجموعة من المقاتل؛ كونها تتفق في

قواسم مشتركة من قبيل أنها أقدم المقاتل، وكون مؤلّفيها من الشيعة بالمعنىٰ العام أو الخاص، وكونهم جميعاً من أهل الكوفة.

وفي الختام نتمنىٰ للمؤلف وللإخوة العاملين في قسم مجلّة الإصلاح الحسيني دوام التوفيق في خدمة القضية الحسينية، ونسأل الله تعالىٰ أن يبارك لنا في أعمالنا إنّه سميع مجيب.

اللجنة العلمية في
مؤسسة وارث الأنبياء
للدراسات التخصصية في النهضة الحسينية

المقدمة

تُعتبر كتابة المقاتل من أقدم أنواع الكتابة التاريخيّة، وقد ظهر هذا النوع من الكتب إلىٰ جانب كُتب السِّيَر والمغازي والفتوح في مرحلة مبكرة من مراحل كتابة التاريخ الإسلامي، سبقت ظهور كتب التاريخ العام.

وموضوع كُتب المقاتل هو عبارة عن رموز وشخصيات بارزة في المجتمع الإسلامي تعرَّضت إلىٰ القتل، حيث يحاول المؤرِّخ أن يبذل ما بوسعه لرصد جميع ما يرتبط بتفاصيل حادثة القتل وملابساتها ومقدّماتها وإرهاصاتها وتداعياتها وردود الأفعال المباشرة لها، بالإضافة إلىٰ تسليط الضوء علىٰ شخصيّة القتيل وأبعادها وتحديد القاتل المباشر وغيره.

وبهذا البيان يتّضح للقارئ الكريم أنّ هذه الكُتب ليست مقصورة علىٰ رواية مقتل الإمام الحسين عليه السلام، «**فثَمَّة مؤلفون كثيرون كتبوا في (مقتل عليّ)، (مقتل زيد)، (مقتل عثمان)، (مقتل حجر بن عدي)، وغير ذلك، ويجد الباحث أسماء عشرات من كتب المقتل في موضوعات مختلفة**»[1].

ولكن لا ريب في أنّ أكثر تلك الكُتب قد كُتبت في مقتل الإمام الحسين عليه السلام.

ألهت بني تغلب عن كلِّ مكرمة قصيدةٌ قالها عمرو بن كلثوم

وقد أحصىٰ الشيخ آغا بُزُرْك الطهراني في موسوعته القيمة (الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة) عشرات الكتب في المقتل الحسينيّ، كُتبت بلغات مختلفة: كالعربيّة، والفارسيّة،

---

(١) شمس الدين، محمد مهدي، أنصار الحسين عليه السلام: ص٣٦.

والأُرديّة، وغيرها، وهي تنتمي إلىٰ عصور مختلفة ومؤلِّفين من طبقات مختلفة ومستويات متفاوتة.

وقد امتاز المقتل الحسينيّ بميزة أُخرىٰ ألا وهي المواظبة علىٰ قراءته في كلّ عام صبيحة اليوم العاشر من محرَّم في شتّىٰ المجتمعات الشيعيّة، ولم تنقطع هذه العادة إلّا في بعض الظروف الاستثنائية؛ ومن هنا وبمرور الأيام تطوّر معنىٰ كلمة (المقتل) حتّىٰ صارت تدلّ بنفسها ـ وبلا إضافة ـ علىٰ مدلولِ شهادة الإمام الحسين عليه السلام، فإذا قلتَ: (قرأتُ المقتلَ)، انصرف الذهن إلىٰ مقتل الإمام الحسين عليه السلام، فصار (المقتل) اصطلاحاً في الكتاب الذي يروي أحداث ووقائع شهادة الإمام الحسين عليه السلام[1]. قال ابن طاووس: «**فإن قيل: فعَلامَ تُجدّدون قراءة المقتل والحزن كلَّ عام؟ فأقول: لأنّ قراءته هو عرض قصّة القتل علىٰ عدل الله (جلّ جلاله) ليأخذ بثأره كما وعد من العدل**»[2].

وقد جرت العادة أن يبدأ الحديث عن المقتل الحسينيّ من وفاة معاوية منتصف رجب عام (٦٠هـ)؛ إذ من هنا تبدأ المواجهة الفعليّة بين الحسين عليه السلام ويزيد، ثمَّ تصل المواجهة أوجها بحدوث المعركة الخالدة في مطلع سنة (٦١هـ) أي: في العاشر من المحرّم كما هو معلوم، ويستمرّ أكثر أرباب المقاتل بعرض ما جرىٰ بعد الواقعة من تداعيات وردود أفعال مباشرة، كأحداث الدفن والسبي والآيات الكونيّة التي حدثت بعد مقتل الحسين عليه السلام.

وقد يذهب بعض المؤرِّخين إلىٰ أبعد من ذلك في الحديث عن الإرهاصات والمقدّمات، كالحديث عن صلح الإمام الحسن عليه السلام بوصفه مقدّمة لثورة الحسين عليه السلام، أو الحديث عن الإخبارات الغَيبيّة التي تنبّأت بمقتله عليه السلام، كما أنّه قد يُفرط البعض أيضاً في الحديث عمّا تلا الواقعة من تداعيات وردود أفعال، كالحديث عن معركة عين الوردة، أو

---

(١) أُنظر: العطار، قيس بهجت، مقتل الحسين عليه السلام (رواية عن جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله): ص١٠.
(٢) ابن طاووس، عليّ بن موسى، إقبال الأعمال: ج٣، ص٩٠ ـ ٩١.

قيام المختار، وما شاكل ذلك.

وفي الواقع أنّنا لو نظرنا إلىٰ إرهاصات واقعة الطفّ ومقدّماتها بهذا المنظار فإنّنا لا ننتهي إلىٰ نقطة محدّدة في التاريخ، فالتاريخ بشكل عام ـ أو تاريخ المعصومين عليهم السلام علىٰ الأقل ـ هو عبارة عن حلقات متواصلة يرتبط بعضها بالبعض الآخر، كما أنّ لواقعة الطف ردود أفعال وتداعيات مستمرّة إلىٰ قيام الساعة، ولعل ما نكتبه الآن هو من تلك التداعيات وردود الأفعال.

إذا اتّضح هذا نقول: إنّ هناك مجموعة من المقاتل التي كُتبت بعد وقعة الطف يمكن اعتبارها الأُصول التاريخيّة الأُولىٰ والمنابع الأساسية لتاريخ وقعة كربلاء.

والضابطة في كون الكتاب أصلاً تاريخيّاً لهذه الواقعة، هو أن يحتوي علىٰ مادّة تاريخيّة مأخوذة مباشرة من أفواه الرواة، ولم تسجّل في كتاب آخر غير هذا الكتاب، وهذا ما ينطبق علىٰ مجموعة من المقاتل الحسينيّة القديمة، وفي مقدّمتها المقاتل السبعة التالية:

١ـ مقتل الأصبغ بن نباتة الكوفي (ت بعد ١٠١ هـ).

٢ـ مقتل جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي (ت١٢٨هـ).

٣ـ مقتل عمّار بن معاوية الدهني الكوفي (ت١٣٣هـ).

٤ـ مقتل فضيل بن الزبير الأسدي الكوفي (ت بين عامي١٢٢ـ١٤٨هـ).

٥ـ مقتل أبي مخنف لوط بن يحيىٰ الأزدي الغامدي الكوفي (ت١٥٧هـ).

٦ـ مقتل هشام بن محمّد الكلبي الكوفي (ت٢٠٤ ـ ٢٠٦هـ).

٧ـ مقتل نصر بن مزاحم المنقري الكوفي (ت٢١٢هـ).

ولا ريب في أنّ أُصول المقاتل لا تنحصر بهذا العدد، وإنّما قصرنا البحث في هذا الكتاب علىٰ هذه المقاتل دون غيرها لوجود ثلاثة قواسم مشتركة تربط فيما بينها، وهي:

١ـ إنّ هذه المقاتل هي أقدم المقاتل الحسينيّة علىٰ الإطلاق، حيث كُتبت بأجمعها بين

عامي ١٠٠هـ ـ ٢١٢هـ.

٢ـ إنّ أصحاب هذه المقاتل جميعهم من أهل الكوفة.

٣ـ إنّ أصحاب هذه المقاتل جميعهم من المحسوبين علىٰ التشيُّع بمعناه الخاص أو العام.

وبملاحظة هذه القواسم المشتركة يمكننا القول وبقوّة: إنّ حركة التأليف والتصنيف حول واقعة الطفّ كانت في بداياتها حركة كوفيّة شيعيّة، وأنّ شيعة الكوفة هم رادة هذا المجال والسبّاقون إليه.

هيكليّة الكتاب

يتكوّن الكتاب الذي بين أيدينا من سبعة فصول؛ إذ خصصنا لكلّ واحد من هذه المقاتل فصلاً مستقلاً، ويتكوّن كلّ فصل من مبحثين أساسيين: يتضمّن أحدهما ترجمة وافية لصاحب المقتل، ويشتمل الآخر علىٰ ما توصّلنا إليه من تحقيق وتنقيب فيما يخصّ كتابه في المقتل، وقد بدأنا كلّ فصل بتقديم مقتضب وختمناه بخاتمة بأهم النتائج التي توصّلنا إليها حول المقتل وصاحبه.

هذه هي هيكليّة الكتاب الأساسية، وقد مهّدنا لذلك بمدخل تمهيدي يشتمل علىٰ المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تأخّر تدوين أخبار كربلاء إلىٰ مطلع القرن الثاني الهجري.

المبحث الثاني: نظرة عامّة حول مدينة الكوفة.

وفي ختام هذه المقدّمة، نسأل الله سبحانه وتعالىٰ أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت وإليه أُنيب.

مدخل تمهيدي

مدخل تمهيدي

لمّا كانت الدراسة التي بين أيدينا تتمحور أحاديثها حول (أُصول المقاتل الكوفيّة)، ولما كانت تلك الأُصول قد كُتب أقدمها بعد وقعة الطف بما يقرب من أربعين عاماً، كان لا بدّ لنا أن نستهلّ هذه الدراسة بمدخل عام يشتمل علىٰ المبحثين التاليين:

المبحث الأوّل: تأخّر تدوين أخبار كربلاء إلىٰ مطلع القرن الثاني.

المبحث الثاني: نظرة عامّة حول مدينة الكوفة.

المبحث الأوّل

تأخّر تدوين أخبار كربلاء إلى مطلع القرن الثاني الهجري

من الحقائق التاريخيّة التي يجهلها الكثير هو أنّ أحداث ووقائع كربلاء قد بقيت أحاديث وحكاياتٍ شفهيّة، تلهج بها الألسن، ويتهامس بها الرواة في البيوت والمجالس الخاصّة، ما يزيد علىٰ الأربعين عاماً من دون أن يتصدّىٰ أحدٌ إلىٰ جمع تلك الأخبار وتدوينها في القراطيس والصحف.

فمن العبث أن نبحث عن وجود عمل تدويني حول واقعة كربلاء قبل مطلع القرن الثاني الهجري، أي: في العقود الأربعة التي تلت واقعة الطف ٦١هـ؛ وذلك لوجود عاملين أساسيين تسبّبا في تأخّر مسيرة جمع وتدوين روايات هذه الواقعة، وهما: (جريمة منع تدوين الحديث) و(التقية) التي كان يعيشها أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم في أيام دولة بني أُميّة لا سيما في العقود الأربعة الأُولىٰ، وفيما يأتي تفصيل عن هذين العاملين بحدود ما يتناسب وحجم هذا المدخل.

العامل الأوّل: جريمةُ منعِ تدوين الحديث

كان منع تدوين السنّة النبويّة الشريفة في بداية الأمر مجرّد فكرة أو رؤية أو وجهة نظر تبنّاها بعض الصحابة من قريش، وفي طليعتهم الخليفة الأول والخليفة الثاني ومَن كان يدور في فلكهما وتلتقي غاياته مع غاياتهما.

والأساس النظري المُعلن لهذه الوجهة هو أنّ هؤلاء كانوا لا يرون في النبي صلى الله عليه وآله كائناً

معصوماً مسدّداً، وإنّما هو بشر عادي يُخطئ ويُصيب، وإذا كان هناك نوع من العصمة يتمتّع بها النبيﷺ فهي لا تتعدّىٰ حدود تبليغ القرآن الكريم.

وكان أوّل إعلان عن هذه النظرية في حياة النبيﷺ، فقد روىٰ الدارمي بسندٍ صحيح عن عبد الله بن عمرو، قال: «**كنت أكتب كلّ شيء أسمعه من رسول الله(صلى الله عليه وسلم) أُريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كلّ شيء سمعته من رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، ورسول الله(صلى الله عليه وسلم) بشر يتكلّم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله(صلى الله عليه وسلم)، فأومأ بإصبعه إلىٰ فيه، وقال: اكتب؛ فوالذي نفسي بيده، ما خرج منه إلّا حق**»[1].

فهذا كان أقدم تصريح بهذا التوجّه، وكان أوّل مَن وقف في وجهه هو نفس النبيﷺ، وبقي في حياتهﷺ مجرّد صوت نشاز خافت لا يُصغىٰ إليه. وبعد وفاة النبيﷺ واستتباب الأُمور لأصحاب هذه النظرية وتسلُّطهم علىٰ رقاب المسلمين[2] عمدوا علىٰ الفور إلىٰ تفعيل هذه النظرية وبلورتها علىٰ المستويين النظري والعملي.

فعلىٰ المستوىٰ النظري كانت جهودهم تصبّ في اتّجاهين:

الاتّجاه الأوّل: خلق مبررات نظريّة وفكريّة جديدة حاولت أن تُرمّم المنطلق الفلسفي الذي تقوم عليه هذه النظريّة، وقد تعرّض السيّد عليّ الشهرستاني في (منع تدوين الحديث) إلىٰ جميع هذه المبرّرات، وقام بمناقشتها مناقشةً موضوعيّة علمية جديرة بالاهتمام والرجوع إليها.

الاتّجاه الثاني: وضع روايات عن النبيﷺ تتضمّن النهي عن تدوين السنّة النبويّة

---

(١) الدارمي، عبد الله بن الرحمن، سنن الدارمي: ج١، ص٤٢٩، باب (مَن رخّص في كتابة العلم)، رقم الحديث (٥٠١).

(٢) وهذا من أوضح وأجلى مصاديق تأثير السلطة على النصّ.

الشريفة، وقد تعرّض الشيخ جعفر السبحاني في كتابه (الحديث النبويّ) إلىٰ أشهر تلك الروايات، وأثبت ضعفها من ناحيتي السند والدلالة معاً.

وأمّا علىٰ المستوىٰ العمليّ، فإنّ الأُمور قد تطوّرت في ثلاثة مسارات:

المسار الأوّل: قوننة قضية المنع

حيث تحوّلت قضية منع التدوين من مجرّد رأي أو فكرة إلىٰ قانون رسمي تتبنّاه الدولة، وتتّخذ التدابير اللازمة لضمان تطبيقه علىٰ أفضل وجه وأكمل صورة.

جاء في تذكرة الحفّاظ للذهبي: «**أنّ الصدِّيق جمعَ الناسَ بعد وفاة نبيِّهم، فقال: إنَّكم تحدّثون عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم) أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً، فلا تحدّثوا عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم) شيئاً. فمَن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله، وحرّموا حرامه**»[1].

فهذه هي أوّل بادرة رسمية في هذا الجانب، وقد سبق أن بادر أبو بكر إلىٰ حرق خمسمائة حديث كان جمعها من أحاديث رسول اللهﷺ، كما حدَّثت عنه ابنته عائشة، ولكنّها لم تكن خطوة رسمية ومعلنة كما يبدو[2].

وفي عهد عمر بن الخطاب أصبح منع تدوين الحديث قانوناً صارماً يتعرّض المخالفُ له إلىٰ شتّىٰ أنواع العقوبة. قال السيّد جعفر مرتضىٰ العاملي: «**ثمّ كانت خلافة عمر بن الخطاب، فكان التحرّك في هذا الاتّجاه أكثر دقّة، كما كان أكثر شموليّة واستقصاء، حتىٰ ليخيل إليك: أنّ هذا الأمر هو أعظم ما كان يشغل بال الخليفة، ويقضّ مضجعه، فكان يتابع هذا الأمر، ويحثّ عليه، ثمَّ يراقب ويعاقب ويتّخذ القرارات**

(١) الذهبي، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ج١، ص٩.
(٢) أُنظر: المصدر السابق: ج١، ص١١.

والإجراءات بصورة ظاهرة ومستمرّة ودؤوبة»[1].

ولعلّ أوسع خطوة عمليّة قام بها عمر بن الخطاب في هذا المجال ما رواه الخطيب البغدادي بسنده، عن القاسم بن محمّد بن أبي بكر، قال: «**إنّ عمر بن الخطاب، بلغه أنّه قد ظهر في أيدي الناس كتب فاستنكرها وكرهها، وقال: أيُّها الناس، إنّه قد بلغني أنّه قد ظهرت في أيديكم كتب فأحبّها إلىٰ الله أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحدٌ عنده كتاب إلّا أتاني به، فأرىٰ فيه رأيي. قال: فظنّوا أنّه يريد أن ينظر فيها ويقوّمها علىٰ أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار، ثمّ قال: أُمنية كأُمنية أهل الكتاب**»[2].

وهكذا استمرّ الحال بعد عمر، وسار مَن جاء بعده من الخلفاء ـ باستثناء فترة خلافة أمير المؤمنين والحسن عليهما السلام ـ في نفس هذا المسار، حتىٰ أصبح التدوين في تلك الأيام عيباً يُعيَّر به صاحبه.

المسار الثاني: تقليل التحديث ثمَّ المنع منه

إذا كان الهدف الحقيقي من وراء منع التدوين هو طمس السنّة النبويّة الشريفة بالكامل ـ كما أشرنا سابقاً ـ فمن الطبيعي أن تقوم السلطة الحاكمة بمحاصرة التحديث وتطويقه، ثمَّ منعه من الأساس، وهذا ما حصل بالفعل في خطوات تدريجيّة متتابعة.

فقد لاحظنا سابقاً أنّ الخليفة الأوّل قد نهىٰ الناس عن التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله: «**فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً**»، بيد أنّ الناس لم يلتزموا بأوامر أبي بكر في هذا المجال حتىٰ جاء عمر بن الخطاب إلىٰ السلطة، فاتّخذ خطوات متشدّدة في هذا المجال.

فقد روىٰ ابن سعد بسنده، عن قرظة بن كعب الأنصاري، أنّه قال: «**أردنا الكوفة**

---

(١) العاملي، جعفر مرتضى، الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله: ج١، ص١٥٧.
(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، تقييد العلم: ص٥٢.

فشيَّعَنا عمر إلىٰ صرار، فتوضأ فغسل مرّتين، وقال: تدرون لِمَ شيَّعتكم؟ فقلنا: نعم، نحن أصحاب رسول الله(صلى الله عليه وسلم). فقال: إنّكم تأتون أهل قرية لهم دويّ بالقرآن كدويّ النحل، فلا تصدّوهم بالأحاديث فتشغلوهم. جرِّدوا القرآن وأقلّوا الرواية عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، امضوا وأنا شريككم»[1].

وروىٰ ابن عساكر بسنده، عن السائب بن يزيد، قال: «**سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: لتتركنّ الحديث عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم) أو لأُلحقنك بأرض دوس. وقال لكعب: لتتركنّ الحديث أو لأُلحقنك بأرض القردة**»[2].

قال الذهبي ـ بعد نقله لهذه الرواية ـ : «**قلت: هكذا هو، كان عمر يقول: أقلّوا الحديث عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، وزجر غير واحد من الصحابة عن بثِّ الحديث...**»[3].

وذكر المؤرِّخون: «**أنّه جمع الصحابة من الآفاق، وطالبهم بما أفشوه من حديث رسول الله ﷺ، ثمَّ أمرهم بالمقام عنده، وأن لا يفارقوه ما عاش، ومنعهم من مغادرة المدينة، فبقوا فيها إلىٰ أن مات**»[4].

وقد استطاع ابن الخطاب بهذه السياسة أن يمنع التحديث عن رسول الله ﷺ، أو علىٰ الأقل استطاع أن يطوِّقه ويحاصره إلىٰ أبعد حدٍّ ممكن.

فقد كان أبو هريرة يقول ـ بعد وفاة عمر ـ : «**كان يقول: إنّي لأحدِّث أحاديث لو تكلَّمت بها في زمان عمر ـ أو عند عمر ـ لشجّ رأسي**»[5].

وقال عمرو بن ميمون: «**صحبت عبد الله بن مسعود سنين فما سمعته يروي حديثاً إلّا مرّة**

---

(١) ابن سعد، محمّد بن سعد، الطبقات الكبرى: ج٦، ص٨٧.
(٢) ابن عساكر، عليّ بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق: ج٦٧، ص٣٤٣.
(٣) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٤، ص٢٣ ـ ٢٤.
(٤) العاملي، جعفر مرتضى، الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ: ج١، ص٦٦.
(٥) ابن عساكر، عليّ بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق: ج٦٧، ص٣٤٣.

واحدة»[١].

ويقول الشعبي: «**قعدت مع ابن عمر سنتين، أو سنة ونصفاً، فما سمعته يحدِّث عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم) إلّا هذا الحديث**»[٢].

وقد أصبح الإقلال من رواية الحديث أو منعها سنّة يستنّ بها الخلفاء الذين جاؤوا بعد عمر «**فكانوا يعلنون أنّ منهجهم في ذلك منهج عمر، وقاموا بما قام به عمر من تهديد الصحابة، ومنعهم من الرواية. وبما أنّ السلطة قد تمكّنت من الرقاب بشكلٍ لا تخشىٰ من أيّ شيء ومن أيّ أحدٍ، فإنّ أهداف المنع من الحديث ـ تدويناً وروايةً ـ لم تَعدُ طيّ الكتمان، بل بدأت يُعلن عنها، ويُتحدّث بها علىٰ المنابر، وتُصدّر الأوامر الأميريّة بها**»[٣].

المسار الثالث: تعميم المنع وتمديده من الناحية العمليّة

وهذا ما يلامس الموضوع الذي نحن بصدده بالصميم، فالمنع المعلَن وإن كان من الناحية النظرية خاصّاً بالسنّة النبويّة الشريفة، إلّا أنّه من الناحية الميدانيّة والإجرائيّة كان شاملاً للسيرة والتاريخ. يقول محمّد هادي اليوسفي الغروي: «**ولم يُدوَّن في تأريخ الإسلام أو في سيرته ﷺ شيء حتىٰ مضت أيام الخلفاء، لم يُدوَّن في هذه المدّة شيء سوىٰ القرآن الكريم وتقويم إعرابه بمبادئ وقواعد النحو علىٰ يد أبي الأسود الدؤلي بإملاء أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام**»[٤].

وهناك الكثير من الآثار الشاهدة علىٰ صحّة هذا المدّعىٰ، من بينها:

١ـ مرّ علينا «**إنّ عمر بن الخطّاب بلغه أنّه قد ظهرت في أيدي الناس كتب**»، **إلىٰ أن تقول**

---

(١) السرخسي، محمّد بن أحمد، أُصول السرخسي: ج١، ص٣٤٢.
(٢) الدارمي، عبد الله بن الرحمن، سنن الدارمي: ج١، ص٣٢٦.
(٣) الجلالي، محمد رضا، تدوين السنّة الشريفة: ٤٧٢.
(٤) اليوسفي الغروي، محمّد هادي، موسوعة التاريخ الإسلامي: ج١، ص١٤.

الرواية: «فأتَوْه بكتبهم، فأحرقها بالنّار».

وحينما ندقّق في عبارات هذه الرواية لا نجد فيها ما يشير إلىٰ كون تلك الكتب مختصّة بنقل الحديث النبويّ الشريف، وإن كان بعضها مشتملاً عليه. ويبدو أنّ هدف عمر الأساسي هو منع تدوين السنّة النبويّة الشريفة، ولكنّه من الناحيّة العمليّة كان يمنع من انتشار الكتب ـ ماعدا القرآن الكريم ـ بنحو مطلق، ولا يفرِّق بين ما كان موضوعه السنّة النبويّة وما كان موضوعه شيئاً آخر، ولعلّه كان يقوم بهذه الإجراءات احتياطاً وتحسّباً من تسـرّب بعض الأحاديث إلىٰ طيات تلك الكتب.

٢ـ وممّا يؤيِّد تطوّر المنع من الناحية العمليّة إلىٰ الحدّ الذي أشرنا إليه ما روي أنّ عمر ابن الخطاب ضرب رجلاً من عبد القيس لأنّه نسخ كتاب دانيال، وأمره بمحوه بالحميم والصوف الأبيض[١].

٣ـ وقال عمرو بن ميمون الأودي: «**كنَّا جلوساً بالكوفة، فجاء رجل ومعه كتاب، فقلنا: ما هذا؟ قال: كتاب دانيال. فلولا أنّ الناس تحاجزوا عنه لقُتِلَ، وقالوا: كتاب سوىٰ القرآن؟!**»[٢]. ومن الواضح أنّ كتاب دانيال لم يكن يتضمّن شيئاً من السنّة.

٤ـ وعن ميمون بن مهران، قال: «**أتىٰ عمر بن الخطاب رجل، فقال: يا أمير المؤمنين، إنّا فتحنا المدائن أصبت كتاباً فيه كلام معجِب، قال: أمن كتاب الله؟ قلت: لا. فدعا بالدرّة فجعل يضربه بها...**»[٣].

وقد استمرّ المنع ـ بالشدّة التي ذكرناها والشمول الذي صوّرناه ـ ساري المفعول إلىٰ أيام الخليفة الأُمويّ عمر بن عبد العزيز الذي وصل إلىٰ رأس السلطة عام ٩٩هـ، وأوقف

---

(١) أُنظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، تقييد العلم: ص٥١.
(٢) المصدر السابق: ص٥٦.
(٣) المتقي الهندي، عليّ، كنز العمال: ج١، ص٣٧٣.

هذه المهزلة وأصدر أمراً رسميّاً بتدوين الحديث.

قال السيوطيّ (ت٩١١هـ): «**وأمّا ابتداء تدوين الحديث، فإنّه وقع علىٰ رأس المائة في خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره**»(١).

ويرىٰ بعض المحقّقين ـ استناداً إلىٰ العديد من كلمات مؤرِّخي السنّة ـ أنَّ عمر بن عبد العزيز وإن أصدر أمراً بالتدوين، إلّا أنّ أمره لم يُنفَّذ في حياته، وبقي حبراً علىٰ ورق، وقد اضطربت كلماتهم في تحديد البداية الدقيقة لعصر التدوين(٢).

ومهما يكن، فإنّ المنع قد استمرّ بعد واقعة الطف ٦١هـ ما يناهز الـ (٤٠) عاماً علىٰ أقلِّ التقادير، وهذه جناية أُخرىٰ تُضاف إلىٰ الجنايات التي تمخض عنها المنع.

العامل الثاني: التقيّة

إنّ العقود الأربعة التي تلت واقعة الطف (٦١هـ) هي أقسىٰ مقطع تاريخي مرّ علىٰ التشيُّع والشيعة، فهي فترة تسلّط الأُمَويّين والمروانيّين والزبيريّين علىٰ رقاب المسلمين، وكان أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم يعيشون في هذه الحقبة في أقصىٰ حالات التقيّة، حتىٰ قال بعض الباحثين: «**إنّ بقاء التشيّع في هذه العصور المظلمة كان معجزة من معاجز الله سبحانه**»(٣)، فكان القيام بجمع وتدوين روايات وقائع عاشوراء في تلك السنين يُعدّ عمليّة انتحارية لا يجرؤ أحدٌ علىٰ الإقدام عليها.

ولعل خير ما يُبيِّن لنا حقيقة الأُمَويّين وأيامهم المظلمة هو ما جاء في وصفهم علىٰ لسان أمير المؤمنين عليه السلام، فمن ذلك ما نقله ابن الأثير عن عليٍّ عليه السلام أنّه قال مخاطباً لأهل العراق وواصفاً الحزب الأُمَويّ: «**قاتلوا مَن حادَّ الله ورسوله، وحاول أن يطفئ نور الله،**

---

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي: ج١، ص٩٤.
(٢) أُنظر: الجلالي، محمّد رضا، تدوين السنّة الشريفة: ص١٨.
(٣) السبحاني، جعفر، أضواء على عقائد الشيعة الإمامية: ص٣٥.

فقاتلوا الخاطئين الضالّين القاسطين الذين ليسوا بقرّاء قرآن، ولا فقهاء في الدين، ولا علماء في التأول، ولا لهذا الأمر بأهل في سابقة الإسلام، والله، لو وُلّوا عليكم لعملوا فيكم بأعمال كسرىٰ وهرقل»[1].

وعندما نزل أمير المؤمنين عليه السلام الأنبار، والتأمت عليه العساكر خطب الناس وحرّضهم علىٰ الجهاد، وقال: «**سيروا إلىٰ قتلة المهاجرين والأنصار، قد طالما سعوا في إطفاء نور الله، وحرّضوا علىٰ قتل رسول الله صلى الله عليه وآله ومَن معه، ألا إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أمرني بقتال القاسطين، وهم هؤلاء الذين سرنا إليهم، والناكثين وهم هؤلاء الذين فرغنا منهم، والمارقين ولم نلقهم بعد، فسيروا إلىٰ القاسطين فهم أهمّ علينا من الخوارج، سيروا إلىٰ قوم يقاتلونكم كيما يكونوا جبّارين يتّخذهم الناس أرباباً، ويتّخذون عباد الله خولاً ومالهم دولاً**»[2].

وأمّا المجازر التي ارتكبها الحزب الأُمَويّ في عهد الإمام عليّ عليه السلام ـ فضلاً عن العهود التالية ـ فحدِّث عنها ولا حرج، فقد ذكر التاريخ «**أنّ معاوية بن أبي سفيان بعث بسر بن أرطاة بعد تحكيم الحكمين ـ وعليّ بن أبي طالب عليه السلام يومئذٍ حيّ ـ وبعث معه جيشاً ووجه الضحاك ابن قيس الفهري في جيش آخر، وضمّ جيشاً آخر إلىٰ رجل من غامد، وأمرهم أن يسيروا في البلاد فيقتلوا كلّ مَن وجدوه من شيعة عليّ بن أبي طالب عليه السلام وأصحابه، وأن يغيروا علىٰ سائر أعماله، ويقتلوا أصحابه، ولا يكفّوا أيديهم عن النساء والصبيان، فمرّ بسر لذلك علىٰ وجهه حتىٰ انتهىٰ إلىٰ المدينة فقتل بها أُناساً من أصحاب عليّ عليه السلام وأهل هواه، وهدم بها دوراً، ومضىٰ إلىٰ مكّة وقتل نفراً من آل المهلب، ثمّ إلىٰ السراة فقتل بها مَن وجد من أصحابه، وأتىٰ نجران وقتل عبد الله بن عبد المدان الحارث وابنه، وكانا من أصهار ابن العباس عامل عليّ عليه السلام، ثمَّ أتىٰ اليمن وعليها عبيد الله بن العباس عامل عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وكان غائباً فلم يصادفه بسر ووجد ابنين له صبيّين**

---

(١) ابن الأثير، عليّ بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ: ج٢، ص٦٨٩.
(٢) المسعودي، عليّ بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر: ج٢، ص٤١٤.

فأخذهما بسر لعنه الله وذبحهما بيده بمدية كانت معه، ثمّ انكفأ راجعاً إلىٰ معاوية، وفعل مثل ذلك سائر مَن بعثه معاوية، فقصد الغامدي الأنبار فقتل ابن حسان البكري، وقتل رجالاً كثيرين ونساء من الشيعة»[1].

كان هذا كلّه قد حدث في أيام حكومة الإمام عليّ عليه السلام، والشيعة لا تزال لهم دولة وكيان قائم يستظلون بظله، وما أن استُشهد الإمام عليّ عليه السلام سنة ٤٠هـ حتىٰ بدأ عهد جديد من العهود المظلمة التي مرّت علىٰ الشيعة، وقد حفظ لنا التاريخ ـ عن تلك الحقبة ـ صفحات سوداء مظلمة يندىٰ لها الجبين، ويشيب لها الرضيع تضاف إلىٰ ملف الأُمَويّين الأسود.

ونحن نكتفي هنا بتسجيل هذا النص أو الوثيقة الذي يشتمل علىٰ توصيف دقيق لمجمل ما آلت إليه الأُمور بعد شهادة الإمام عليّ عليه السلام، والذي نقله لنا ابن أبي الحديد المعتزلي عن كتاب الأحداث لأبي الحسن عليّ بن محمّد بن أبي سيف المدائني، قال: «**كتب معاوية نسخة واحدة إلىٰ عمّاله بعد عام الجماعة أن برئت الذمّة ممَّن روىٰ شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كلّ كورة وعلىٰ كلّ منبر يلعنون عليّاً عليه السلام، ويبرأون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشدّ الناس بلاء حينئذٍ أهل الكوفة؛ لكثرة مَن بها من شيعة عليّ عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن سمية وضمّ إليه البصرة، فكان يتتبّع الشيعة وهو بهم عارف؛ لأنّه كان منهم أيام عليّ عليه السلام، فقتلهم تحت كلّ حجر ومدر وأخافهم، وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون، وصلبهم علىٰ جذوع النخل، وطرفهم وشردهم عن العراق، فلم يبقَ بها معروف منهم، وكتب معاوية إلىٰ عمّاله في جميع الآفاق ألّا يُجيزوا لأحد من شيعة عليّ وأهل بيته عليهم السلام شهادة، وكتب إليهم أن أُنظروا من قِبَلكم من شيعة عثمان ومحبّيه وأهل ولايته والذين يروون فضائله**

---

(١) العلوي، محمّد بن عقيل، النصائح الكافية: ص٥٣ ـ ٥٤.

ومناقبه، فأُدنوا مجالسهم وقرّبوهم وأكرموهم واكتبوا ليّ بكلّ ما يروي كلّ رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته. ففعلوا ذلك حتىٰ أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه؛ لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصلات والكساء والحباء والقطائع ويفيضه في العرب منهم والموالي، فكثر ذلك في كلّ مصر وتنافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجيء أحد مردود من الناس عاملاً من عمّال معاوية فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلّا كتب اسمه وقرّبه وشفّعه، فلبثوا بذلك حيناً. ثمَّ كتب إلىٰ عمّاله أنّ الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كلّ مصر وفي كلّ وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلىٰ الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأولين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحدٌ من المسلمين في أبي تراب إلّا وتأتوني بمناقض له في الصحابة، فإنّ هذا أحبّ إليّ وأقرّ لعيني وأدحض لحجّة أبي تراب وشيعته، وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله. فقُرئت كتبه علىٰ الناس، فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها.

وجدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرىٰ حتىٰ أشادوا بذكر ذلك علىٰ المنابر، وأُلقي إلىٰ معلمي الكتاتيب فعلَّموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع، حتىٰ رووه وتعلّموه كما يتعلّمون القرآن وحتىٰ علّموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله.

ثمّ كتب إلىٰ عمّاله نسخة واحدة إلىٰ جميع البلدان: أُنظروا مَن قامت عليه البيِّنة أنّه يحبّ عليّاً وأهل بيته عليهم السلام فامحوه من الديوان وأسقطوا عطاءه ورزقه.

وشفع ذلك بنسخة أُخرىٰ: مَن اتّهمتموه بموالاة هؤلاء القوم فنكِّلوا به واهدموا داره. فلم يكن البلاء أشدّ ولا أكثر منه بالعراق، ولا سيما بالكوفة حتىٰ أن الرجل من شيعة عليّ عليه السلام ليأتيه مَن يثق به فيدخل بيته فيلقي إليه سرّه ويخاف من خادمه ومملوكه ولا يحدِّثه حتىٰ يأخذ عليه الأيمان الغليظة ليكتمن عليه، فظهر حديث كثير موضوع وبهتان منتشر ومضىٰ علىٰ ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بليةً القرّاء

المراؤون والمستضعفون الذين يظهرون الخشوع والنسك، فيفتعلون الأحاديث ليحظوا بذلك عند ولاتهم ويقربوا مجالسهم ويصيبوا به الأموال والمنازل، حتىٰ انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلىٰ أيدي الديّانين الذين لا يستحلّون الكذب والبهتان، فقبلوها ورووها وهم يظنّون أنّها حقّ، ولو علموا أنّها باطلة لما رووها ولا تديّنوا بها.

فلم يزل الأمر كذلك حتىٰ مات الحسن بن عليّ عليه السلام فازداد البلاء والفتنة، فلم يبقَ أحدٌ من هذا القبيل إلّا وهو خائف علىٰ دمه أو طريد في الأرض. ثمّ تفاقم الأمر بعد قتل الحسين عليه السلام وولي عبد الملك بن مروان فاشتدّ علىٰ الشيعة، وولّىٰ عليهم الحجّاج بن يوسف، فتقرّب إليه أهل النُسك والصلاح والدين ببغض عليّ وموالاة أعدائه وموالاة مَن يدّعي من الناس أنّهم أيضاً أعداؤه، فأكثروا في الرواية في فضلهم وسوابقهم ومناقبهم، وأكثروا من الغضِّ من عليٍّ عليه السلام وعيبه والطعن فيه والشنئان له حتىٰ أنّ إنساناً وقف للحجّاج ـ ويقال: إنّه جدّ الأصمعي عبد الملك بن قريب ـ فصاح به: أيُّها الأمير، إنّ أهلي عقّوني فسموني عليّاً وإنّي فقير بائس، وأنا إلىٰ صلة الأمير محتاج. فتضاحك له الحجّاج، وقال: للطف ما توسّلت به قد ولّيتك موضع كذا»[1].

فهذا النصّ أو الوثيقة يكشف لنا بوضوح عن كيفيّة وكميّة الظلم الواقع علىٰ أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم، ويدلّنا ـ كذلك ـ علىٰ ارتفاع مؤشِّر هذا الظلم وتزايده باستمرّار كلّما مشينا في الحقبة التاريخية التي تلت رحيل الإمام عليّ عليه السلام، حتىٰ بلغ الظلم غايته بعد مقتل الإمام الحسين عليه السلام، فكان أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم ومحبِّوهم يمرّون في أحلك الظروف وأسواها، ويمكن القول: إنّ الأمر قد وصل في عهد الإمام زين العابدين عليه السلام إلىٰ حدِّ الاستئصال والإبادة لولا مشيئة الله (عزّ وجلّ) في حفظ هذه الجماعة، فقد جاء في نصٍّ

(١) ابن أبي الحديد المعتزلي، عبد الحميد، شرح نهج البلاغة: ج١١، ص٤٥ ـ ٤٦.

آخر ـ مروي عن الإمام الباقر عليه السلام ـ يتناسب مع النصّ السابق: «**ثمّ لم يزل البلاء يشتدّ ويزداد إلىٰ زمان عبيد الله بن زياد قاتل الحسين عليه السلام، ثمّ جاء الحجّاج فقتلهم كلّ قتلة، وأخذهم بكلّ ظنّة وتهمة، حتّىٰ أنّ الرجل ليقال له: زنديق أو كافر، أحبّ إليه من أن يقال: شيعة عليّ عليه السلام...**»[1]، وبهذا تعرف أنّنا لم نغالِ حينما قلنا ـ في بداية حديثنا ـ : إنّ القيام بجمع وتدوين روايات وقائع عاشوراء في تلك السنين يُعدُّ عملية انتحاريّة لا يجرؤ أحدٌ علىٰ الإقدام عليها.

(١) ابن أبي الحديد المعتزلي، عبد الحميد، شرح نهج البلاغة: ج١١، ص٤٣ ـ ٤٤.

المبحث الثاني
نظرة عامّة حول مدينة الكوفة

قلنا في المقدّمة: بأنّ حركة التأليف والتصنيف حول واقعة الطفِّ كانت في بداياتها حركة كوفيّة شيعيّة، وأنّ شيعة الكوفة هم رادة هذا المجال والسبّاقون إليه.

من هنا؛ كان لا بدّ لنا أن نمهِّد لذلك بما يثبت أهمّية الكوفة من الناحية العلميّة وصيرورتها مركزاً من المراكز الفكريّة للشيعة والتشيُّع خلال مدّة وجيزة نسبياً بعد تمصيرها.

١ـ الكوفة، بالضم: الرملة الحمراء المجتمعة. وقيل: المستديرة، أو كلّ رملة تخالطها حصباء أو الرملة ما كانت.

والكوفة: مدينة العراق الكبرىٰ، وهي قبّة الإسلام، ودار هجرة المسلمين، واختُلف في سبب تسميتها، فقيل: سُميت لاستدارتها. وقيل: بسبب اجتماع الناس بها. وقيل: لكونها رملة حمراء، أو لاختلاط ترابها بالحصىٰ. ويقال لها أيضاً: كوفان، بالضم، قال اللحياني: كوفان: اسم للكوفة، وبها كانت تُدعىٰ قَبْل. وقال الكسائي: كانت الكوفة تُدعىٰ كوفان[1].

ومهما يكن، فقد مُصِّرت الكوفة في عهد عمر بن الخطاب عام ١٧ أو ١٨ أو ١٩هـ[2]،

---

(١) أُنظر: الزبيدي، محمّد مرتضى، تاج العروس: ج٢٤، ص٣٤٠ـ ٣٤١.
(٢) أُنظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان: ج٤، ص٤٩١.

وذلك بعد فراغ الجيش الإسلامي ـ بقيادة سعد بن أبي وقاص ـ من وقعة القادسية وفتح المدائن، وحكاية ذلك باختصار هو ما ذكره البلاذري: «**أنّ عمر بن الخطاب كتب إلىٰ سعد ابن أبىٰ وقاص يأمره أن يتّخذ للمسلمين دار هجرة، وأن لا يجعل بينه وبينهم بحراً، فأتىٰ الأنبار وأراد أن يتّخذها منزلاً، فكثر علىٰ الناس الذباب، فتحوّل إلىٰ موضع آخر فلم يصلح، فتحوّل إلىٰ الكوفة فاختطها وأقطع الناس المنازل، وأنزل القبائل منازلهم، وبنىٰ مسجدها**»[1].

فقد كان الغرض من تأسيس هذه المدينة غرضاً عسكريّاً خالصاً، حيث أُريد لها أن تكون قاعدة عسكريّة تنطلق منها الجيوش الإسلاميّة لفتوح البلدان، وقد نُظِّم الجيش فيها علىٰ أساس قَبَلي، وكانوا يقسمون الأرزاق في معسكراتهم باعتبار القبائل والبطون التي ينتمون إليها أيضاً[2].

وقد قُسِّمت الجيوش فيها علىٰ سبعة تجمّعات رئيسة، وهي:

١ـ كنانة وحلفاؤها وجديلة.

٢ـ قضاعة وبُجيلة وغسان وخثعم وكندة وحضرموت والأزد.

٣ـ مذحج وحمير وهمدان.

٤ـ تميم ورباب.

٥ـ بنو أسد ومحارب ونمر من بني بكر وتغلب، وأكثرية هؤلاء من ربيعة.

٦ـ إياد وبنو عبد قيس وأهل هجر والحمر (وهم بقايا الجيش الفارسي كما سنشير).

٧ـ مُلملَمَة أظهرهم طي.

وقد غيَّر الإمام عليّ عليه السلام بعد ذلك تشكيل هذه التجمّعات إلىٰ ما يلي:

١ـ همدان وحمير والحمر.

---

(١) البلاذري، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان: ج٢، ص٣٣٨.

(٢) أُنظر: القرشي، باقر شريف، حياة الإمام الحسين عليه السلام: ج٢، ص٤٤٥.

٢ـ مذحج وأشعر وطي.

٣ـ قيس وعبس وذبيان وعبد القيس.

٤ـ كندة وحضرموت وقضاعة ومهرة.

٥ـ الأزد وبجيلة وخثعم والأنصار.

٦ـ بكر وتغلب وبقية ربيعة.

٧ـ قريش وكنانة وأسد وتميم وضبة ورباب[١].

ولم يكن الجيش وحده قد نُظِّم وفق الأساس القبلي، بل كانت الروح القبليّة سائدة ومتحكِّمة في كلِّ شيء، فالتخطيط العمراني في الكوفة ابتداءً من توزيع الأحياء ومروراً بالشوارع والسكك وانتهاءً بالمقابر، كلّ ذلك كان يُخطّط له علىٰ أساس قبلي[٢].

٢ـ ولم يكن العنصر العربي هو العنصر الوحيد الذي استوطن الكوفة، بل استوطنتها إلىٰ جانبه عناصر أُخرىٰ، ساهمت مساهمة كبيرة في تقدُّم عجلة الحياة الفكريّة والثقافيّة في هذه المدينة، ولعل أهمّ هذه العناصر هو العنصر الفارسي، فقد «**كان مع رستم يوم القادسية أربعة آلاف يسمون جند شهانشاه، فاستأمنوا علىٰ أن ينزلوا حيث أحبّوا ويحالفوا مَن أحبّوا، ويفرض لهم في العطاء، فأُعطوا الذي سألوه، وحالفوا زهرة بن حوية السعدي من بني تميم، وأنزلهم سعد بحيث اختاروا، وفرض لهم في ألف ألف، وكان لهم نقيب منهم يقال له: ديلم. فقيل: حمراء ديلم... والعرب تُسمِّىٰ العجم الحمراء، ويقولون: جئت من حمراء ديلم. كقولهم: جئت من جهينة وأشباه ذلك**»[٣].

ويمكن اعتبار هؤلاء الجند بمثابة الموجة الفارسيّة الأُولىٰ التي استوطنت الكوفة، ثمَّ

---

(١) أُنظر: البراقي، حسين بن أحمد، تاريخ الكوفة: ص١٦٢ـ١٦٣.

(٢) أُنظر: لويس ماسنيون، خطط الكوفة: ص١٨.

(٣) البلاذري، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان: ج٢، ص٢٧٥.

بدأت أعدادهم تزداد بمرور الوقت، وقد كان لهذه الجالية ـ بصفتها جالية متحضّرة ـ دور كبير في دفع عجلة التقدُّم الحضاري في مدينة الكوفة علىٰ كافّة الأصعدة.

وقد عانت هذه الجالية ما عانت من ممارسة التمييز العنصري العرقي في عهد الخليفتين الثاني والثالث، ولم يذوقوا طعم العدالة والمساواة إلّا في عصر أمير المؤمنين عليه السلام، فقد روىٰ الفضل بن أبي قرّة عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «**أتت الموالي أمير المؤمنين عليه السلام فقالوا: نشكو إليك هؤلاء العرب، إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يعطينا معهم العطايا بالسوية، وزوّج سلمان، وبلالاً، وصهيباً، وأبوا علينا هؤلاء، فقالوا: لا نفعل. فذهب إليهم أمير المؤمنين عليه السلام فكلَّمهم فيهم، فصاح الأعاريب: أبينا ذلك يا أبا الحسن، أبينا ذلك. فخرج وهو مغضب يجرّ رداءه وهو يقول: يا معشر الموالي، إنّ هؤلاء قد صيَّروكم بمنزلة اليهود والنصارىٰ، يتزوَّجون إليكم ولا يزوِّجونكم، ولا يعطونكم مثل ما يأخذون، فاتّجروا بارك الله لكم، فإنّي قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: الرزق عشرة أجزاء، تسعة أجزاء في التجارة وواحد في غيرها**»[1].

ومنذ ذلك الحين أصبح ميل وهوىٰ هذه الجالية لأهل البيت عليهم السلام، وبدأ أفرادها يدخلون إلىٰ التشيُّع بمعناه الرسمي بشكل تدريجي، وقد كان للمختار الثقفي دور كبير في كسب هذه الجماعة وتقريبهم من التشيُّع، وكان لها دور كبير في حركته ودولته، فقد ذكر الدينوري: «**أنّ أكثر مَن استجاب له همدان، وقوم كثير من أبناء العجم الذين كانوا بالكوفة... وكانوا يُسمَّون الحمراء، وكان منهم بالكوفة زهاء عشرين ألف رجل**»[2].

ومن العناصر التي سكنت الكوفة وتركت أثراً إيجابياً علىٰ نموّها الفكريّ والحضاريّ، هو العنصر النبطيّ، والأنباط ـ بحسب رأي بعض الباحثين ـ من عرب شمال الجزيرة، ولعلّهم أقرب الدول القديمة إلىٰ عرب الحجاز، فأغلب الأسماء التي كانت

---

(١) الكليني، محمّد بن يعقوب، الكافي: ج٥، ص٣١٨.
(٢) الدينوري، أحمد بن داود، الأخبار الطوال: ص٢٨٨.

شائعة عندهم تشبه الأسماء المستعملة عند ظهور الإسلام، مثل: حارثة، ومليكة، وجذيمة، وكليب، ووائل، ومغيرة، وقصي، وعدي، وعائذ، وعمر، وعميرة، ويعمر، وكعب.

كما أنّ تركيب لغتهم يُشبه تركيب النحو العربي المعروف لدينا، غير أنّهم يستعملون في الكتابة والمكاتبات الرسمية والمعاملات التجارية اللغة الآرامية، فكانت لهم لغة للتخاطب ولغة للكتابة[١].

وعلىٰ أيّ حال، فقد نزل الأنباط الكوفة بعد تمصيرها، وكان لهم دور فعّال في تطوير الحياة المدنيّة فيها، ويكفي أن تعرف أنّ الخط العربي الكوفي هو نسخة محورة عن الخطّ النبطي، وهو بدوره نسخة محورة عن الخط الآرامي المشتق من الفينيقي[٢].

ويقول الشيخ باقر شريف القرشي: «**وكانت الأنباط مِن العناصر التي سكنت الكوفة، وقد أثّروا في الحياة العامّة تأثيراً عقليّاً واجتماعيّاً**»[٣].

هذا من جهة، ومن جهة أُخرىٰ لم يكن المسلمون وحدهم يسكنون في هذه المدينة ـ وإن كانوا هم العنصر المتسيِّد ـ بل كانت تضمّ إلىٰ جانبهم اليهود والمسيحيين، وقد كان لهاتين الفئتين دور مهم في بلورة الحياة الاقتصاديّة في الكوفة، ولا سيما المسيحيين الذين كانت لهم أكبر محلات الصيرفة في الكوفة[٤].

٣ ـ ومن الأُمور التي ساهمت في تطوير الحياة العلميّة في هذه المدينة، وساعدت ـ من جهة أُخرىٰ ـ علىٰ انتشار التشيُّع فيها، هو نزول ثلّة من صحابة الرسول صلى الله عليه وآله فيها في وقت مبكِّر، كعبد الله بن مسعود، وعمّار بن ياسر، والبراء بن عازب الأنصاري وغيرهم، وقد

---

(١) أُنظر: العلي، صالح أحمد، محاضرات في تاريخ العرب: ج١، ص٤٣ ـ ٤٤.
(٢) أُنظر: المصدر السابق: ج١، ص٤٤.
(٣) القرشي، باقر شريف، حياة الإمام الحسين عليه السلام: ج٢، ص٤٣٨.
(٤) أُنظر: البراقي، حسين بن أحمد، تاريخ الكوفة: ص١٦٨.

كان لبعض هؤلاء مهام إداريّة أو علميّة، ولم يكونوا أفراداً من عامّة الناس، فعمّار بن ياسر جاءها والياً من قِبَل عمر بن الخطاب بعد ما عزل واليها الأسبق سعد بن أبي وقاص... وعبد الله بن مسعود بعثه عمر ليكون معلِّماً للقرآن.

ويرىٰ الدكتور عبد الرسول الغفاري بأنّ هؤلاء الصحابة وأمثالهم كانوا يعرفون أهمّية الإمام عليّ عليه السلام في الخلافة والإمرة، ويعترفون بفضله، وسابقيّته في الإسلام، وعلمه، وشجاعته، فكانوا ممَّن يميلون إليه ويتشيّعون له، وهم الذين بذروا بذور التشيُّع في الكوفة، بنشرهم ما كانوا يعرفونه من فضائل ومناقب أمير المؤمنين عليه السلام؛ ولذا كانت الكوفة

ـ حسب رؤية الغفاري ـ تميل إلىٰ أمير المؤمنين عليّ عليه السلام قبل أن يدخلها بعنوانه خليفةً للمسلمين أو يتّخذها عاصمة للدولة الإسلامية[1].

٤ ـ وبعد عقد ونصف من تمصيرها تقريباً أضحت الكوفة مركزاً لصحابة رسول الله صلى الله عليه وآله، والتابعين وأهل العلم، يوم نزلها أمير المؤمنين عليه السلام، باب مدينة العلم بحسب الحديث الشريف: «**أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها**»[2]؛ ولذا ازدلفت إلىٰ هذه المدينة «**زرافات من خيار الصحابة ورجالات التابعين ورواد العلم وحفّاظ الحديث، فمَن والج مدينة العلم من بابه المفتوح علىٰ هذه الحاضرة الدينيّة بكلا مصراعيه، ومَن كارع من فضل بحره المديد الوافر متهذِّب بخلقه العذب النمير، ومعتبر بعظاته البالغة، وآخذ منه معالم دينه وراوٍ عنه صدق الحديث، ومحض الحقيقة**»[3].

---

(١) أُنظر: الغفاري، عبد الرسول، الكافي والكليني: ص٤١.

(٢) الطوسي، محمّد بن الحسن، الأمالي: ص٥٥٩. المفيد، محمّد بن محمّد، الاختصاص: ص٢٣٨. الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين: ج٣، ص١٢٦. والحديث مشهور ورواه جم غفير من الفريقين. وفي المصادر التي أشرنا إليها كفاية.

(٣) البراقي، حسين بن أحمد، تاريخ الكوفة: ص٤٢٩.

وقد ذكر لنا المؤرِّخون أنّ مجموع الصحابة الذين نزلوا العراق مع أمير المؤمنين عليه السلام وناصروه في حروبه لا يقلّون عن ألفين وثمانمائة صحابي، قال المسعودي: «**وكان ممَّن شهد صفِّين مع عليٍّ من أصحاب بدر سبعة وثمانون رجلاً، منهم سبعة عشر من المهاجرين، وسبعون من الأنصار، وشهد معه من الأنصار ممَّن بايع تحت الشجرة وهي بيعة الرضوان من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله تسعمائة، وكان جميع مَن شهد معه من الصحابة ألفين وثمانمائة**»[1].

وقد استقرّ قسم كبير من هؤلاء الصحابة المذكورين في نصِّ المسعودي ـ بعد أن وضعت الحرب أوزارها ـ في الكوفة، واتّخذوها موطناً لهم، وساهموا في تنشيط الحركة العلميّة فيها، قال ابن سعد: «**هبط الكوفة ثلاثمائة من أصحاب الشجرة وسبعون من أهل بدر**»[2].

فنزول أمير المؤمنين عليه السلام في الكوفة كان له أكبر تأثير في دفع عجلة التقدُّم في هذه المدينة، وعلىٰ جميع الأصعدة، حتىٰ قال ابن الوردي: «**الكوفة مدينة علويّة بناها عليّ بن أبي طالب عليه السلام**»[3]، مشيراً بذلك إلىٰ الدور الكبير الذي تركه أمير المؤمنين عليه السلام علىٰ جوانب هذه المدينة لا سيما الجانب العقديّ والفكريّ.

٥ ـ وقد قطنت الكوفة بعد مرور مدّة قصيرة علىٰ تمصيرها العديد من الأُسَر العلميّة التي أسهمت في نشر نور العلم والمعرفة في هذه المدينة، وأضحت ببركة أبنائها قبلة الباحثين عن العلم والمتزودين من حياض المعرفة، وقد عدَّ مؤرِّخ الكوفة الكبير السيد حسين البراقي واحداً وعشرين من الأُسّر العلميّة التي سكنت الكوفة وتفرّعت فيها،

---

(١) المسعودي، علي بن الحسين، مروج الذهب: ج٢، ص٢٧٦.
(٢) ابن سعد، محمّد بن سعد، الطبقات الكبرى: ج٦، ص٨٩.
(٣) ابن الوردي، عمر بن المظفر، خريدة العجائب وفريدة الغرائب: ص١١٨.

وكان لها أكبر الأثر في رفد الحركة العلميّة فيها، وهذه الأُسَر هي:

١ ـ آل أبي جعد.

٢ ـ آل أبي الجهم.

٣ ـ آل أبي رافع.

٤ ـ آل أبي سارة.

٥ ـ آل أبي شعبة الحلبيون.

٦ ـ آل أبي صفية.

٧ ـ آل أعين.

٨ ـ آل حيان التغلبي.

٩ ـ آل نعيم الأزدي الغامدي.

١٠ ـ آل أبي أراكة.

١١ ـ بنو الحرّ الجعفي.

١٢ ـ بنو الياس البجلي.

١٣ ـ بنو عبد ربّه بن أبي ميمونة بن يسار الأسدي.

١٤ ـ بنو أبي سبرة.

١٥ ـ بنو سوقة.

١٦ ـ بنو نعيم الصحاف.

١٧ ـ بنو عطية.

١٨ ـ بنو رباط.

١٩ ـ بنو فرقد.

٢٠ ـ بنو درّاج.

٢١ـ بنو عمّار البجلي الدهني .

هذه هي الأُسَر العلميّة التي استوطنت الكوفة، وقد أشار البراقي إلىٰ ما تفرّع عن كلِّ أُسرة من هذه الأُسَر ممَّن انخرط في سلك أهل العلم من أبنائها، وأشار إلىٰ مجمل ما أنتجته من ثمار العلم والمعرفة[1].

لهذه العوامل المختلفة المتقـدّمة أضـحت الكوفة ـ وخلال مدّة وجيزة ـ مركزاً علميّاً هامّاً يعجّ بالعلماء والفقهاء والمفسِّرين والمحدِّثين والأخباريين والنحاة والشعراء، فليس غريباً علىٰ الكوفة بعد هذا كلّه أن تكون المنطلق الأَوّل والقاعدة الأساسيّة لحركة جمع وتتبّع وتدوين أخبار كربلاء، لا سيما وأنّ أكثر رواة الواقعة المباشرين هم من أهل الكوفة، فنهض فيها في القرن الثاني للهجرة سبعة من الأخباريين والمحدِّثين المنتسبين إلىٰ التشيُّع، وانبروا إلىٰ تسجيل أحداث واقعة الطفِّ، فأثمرت جهودهم عن سبعة مقاتل اشتملت علىٰ أقدم مادّة تاريخيّة مسجلة حول هذه الواقعة.

(١) أُنظر: البراقي، حسين بن أحمد، تاريخ الكوفة: ص٤٥٠ وص٤٦٨.

الفصل الأول

مقتل الأصبغ بن نباتة التميمي الكوفي (ت-بعد ١٠١هـ)

(أقدم المقاتل الحسينيّة)

تقديم

يُعتبر مقتل الأصبغ بن نباتة التميمي أقدم عمل تدويني قام به مؤرِّخٌ حول أحداث ووقائع كربلاء، إلّا أنّه من المحزن حقّاً أن نُعلن عن فقدان هذا المقتل واندثاره بشكل كامل، بحيث لا ترىٰ له من أثر، والأغرب من ذلك أن لا تجد مَن ينقل عن هذا المقتل بالرغم من بقائه في متناول العلماء ما يزيد علىٰ ثلاثة قرون، كما سنبيِّن من خلال البحث.

والصفحات القليلة التالية هي نتاج ليالٍ وأيام من البحث المستمرّ كنت خلالها أحفر في بطون كتب التاريخ، وأُنقِّب فيها وصَلَنا من نصوص حول الأصبغ ومقتله؛ بغية الوصول إلىٰ بصيص نور في هذا المجال.

وقد أرغمتـنا ندرة الوثائق التاريخيّة ـ المتوفِّرة في هذا الجانب ـ علىٰ التوسُّع قليلاً في التحليل والاستنتاج لترميم وترقيع الكثير من الجوانب المرتبطة بترجمة الأصبغ ومقتله المفقود، لنخرج بصورة مقبولة ومقروءة.

والبحث عن هذا المقتل المفقود ـ من وجهة نظرنا ـ له ثلاثة أهداف علىٰ الأقل:

الهدف الأول: هو الهدف النظري البحت، فالتعرُّف علىٰ صاحب أَوّل عمل تدويني حول واقعة كربلاء، هو مطلب علميّ يستحقّ البحث والدراسة، بغضِّ النظر عمّا سيترتَّب علىٰ هذا المطلب من آثار ميدانيّة وعمليّة، وقد دأب أصحاب التراجم والرجال علىٰ ذكر كلِّ ما يتعلَّق بالمترجَم له من مؤلفات وغيرها؛ ممّا له دور في إبراز شخصيّة صاحب الترجمة علميّاً، وإن لم يكن ذلك الكتاب قد وصل إليهم.

الهدف الثاني: هو تقديم الشكر والعرفان لهذا المؤرِّخ المسلم الإماميّ الذي بذل جهده

وقدّم ما عليه في رصد وملاحقة وجمع وتدوين روايات كربلاء، ولكنّ الأقدار قد حالت بينه وبين وصول مقتله إلينا، وهل من الإنصاف أن نتنكّر لريادة هذا الرجل وأسبقيته في هذا الميدان بحجّة أن لا فائدة عمليّة مرجوة من هذا العمل؟!

الهدف الثالث: هو أنّنا نستطيع أن ندّعي أنّ لهذا البحث أثراً عمليّاً؛ فإنّنا نحتمل بأنّ روايات مقتل الأصبغ لم تُهمَل، بل تسلّلت إلىٰ المدونات التاريخيّة من دون الإشارة إلىٰ أنّ مصدرها هو مقتل الأصبغ، خصوصاً وأنّه قد بقي موجوداً في الأوساط لعدّة قرون، وإنّا وإن كنّا لا نستطيع تحديد تلك المدونات ومواضع نقلها من هذا المقتل، إلّا أنّ دَيْدَن العلماء في التأليف هو الاستفادة من مؤلفات السابقين، ولا أقل من أنّ الأصبغ بتأليفه للمقتل قد ألهمَ الآخرين تأليف المقاتل.

ومهما يكن، ينبغي لنا الآن أن نترجم للأصبغ، ثمَّ نحاول أن نسلِّط الضوء علىٰ مقتله.

المبحث الأول
ترجمة الأصبغ

١ ـ اسمه ونسبه وكنيته

هو (الأصبغ) ـ بـالألف واللام، كما هو شائع علىٰ الألسن، وكما عنونت له الكثير من المصادر[١]. أو (أصبغ) بتعريته منهما، كما هو معنون في مصادر أُخرىٰ[٢] ـ بن نُباتة بن

---

(١) ممَّن عنون له بالألف واللام منّا: الطوسي، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج١، ص٢٢٠، برقم (١٦٤). والنجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٦٨، برقم (٥). والطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ص٨٥، برقم (١١٩). وابن شهر آشوب، محمّد بن عليّ، معالم العلماء: ص٦٣، برقم (٣٨). والبرقي، أحمد بن محمد، الرجال: ص٦. والحلي، الحسن بن يوسف، إيضاح الاشتباه: ص٨٠، برقم(٢). والحلي، الحسن بن يوسف، الخلاصة: ص٢٤، برقم(٩). والحلي، الحسن بن علي بن داود، رجال ابن داود: ص٥٢، برقم (٢٠٤). والعاملي، حسن بن زيد الدين، التحرير الطاووسي: ص٧٧، برقم (٤٧). والخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج٤، ص١٣٢، برقم (١٥١٧).
ومن العامّة نذكر: ابن سعد، محمّد بن سعد، الطبقات: ج٦، ص٢٢٩. وابن حجر، أحمد بن عليّ، الإصابة في تميز الصحابة: ج١، ص٣٤٧، برقم (٤٧١). والنسائي، أحمد بن عليّ، الضعفاء والمتروكين: ج١، ص١٥٦، برقم (٦٤). وابن شاهين، عمر، تاريخ أسماء الضعفاء والكذّابين: ص٥٥، برقم (٥٣).

(٢) ممَّن عنون له بتعريته من الألف واللام منّا: والطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٥٧، برقم (٢) عنونه بـدون ألف ولام بخلاف ما فعل بالفهرست. والبصري، أحمد بن عبد الرضا، فائق المقال في الحديث والرجال: ص٩١، برقم (٥٥).
ومن العامّة: البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير: ج٢، ص٣٥، برقم (١٥٩٥). والرازي، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ج٢، ص٣١٩، برقم (١٢١٣). وابن عدي، عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال: ج١، ص٤٠٧. وابن حبان، محمّد بن حبان، المجروحين من المحدِّثين: ج١،

الحارث بن عمرو بن فاتك بن عامر[١] التميمي الحنظلي الدارمي المُجاشعي، أبو القاسم الكوفي[٢].

والتميمي: بفتح التاء وكسر الميم وسكون الياء وكسر الميم، نسبةً إلىٰ تميم التي تنتسب إليها عدّة من القبائل العربيّة المعروفة، والمنتسب إليها جماعة من الصحابة والتابعين[٣]، ولا زالت هذه القبائل موجودة إلىٰ يومنا هذا، بل في بعض الروايات ما يشير إلىٰ بقائها إلىٰ زمان ظهور القائم عجل الله تعالى فرجه الشريف، حيث ورد في أحاديث أنّ صاحب راية المهديّ عجل الله تعالى فرجه الشريف رجل من تميم يقال له: شعيب بن صالح التميمي[٤].

والحنظلي: بفتح الحاء وسكون النون وفتح الظاء وكسر اللام، نسبة إلىٰ حنظلة بطن من تميم، وهو حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم[٥].

والدارمي: بفتح الدال وكسر الراء، هذه النسبة إلىٰ بني دارم، وهو دارم بن مالك بن حنظلة[٦].

والمُجاشعي: بضم الميم، وفتح الجيم، وكسر الشين، هذه النسبة إلىٰ بني مُجاشِع، وهو مجاشع بن دارم[٧].

>>

ص١٧٣. والمزي، يوسف ، تهذيب الكمال: ج٣، ص٣٠٨، برقم (٥٣٧). وابن حجر، أحمد بن عليّ، تهذيب التهذيب: ج١، ص٣٦٢، برقم(٦٥٨). والذهبي، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١، ص٢٧١، برقم(١٠١٤). والعجلي، أحمد بن عبدالله، معرفة الثقات: ص٢٣٣، برقم (١١٣).

(١) أُنظر: ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات: ج٦، ص٢٤٧، برقم (٢٢٣٢).

(٢) أُنظر: المزي، يوسف، تهذيب الكمال: ج٣، ص٣٠٨، برقم (٥٣٧).

(٣) أُنظر: السمعاني، عبد الكريم بن محمّد، الأنساب: ج١، ص٧٦.

(٤) أُنظر: السيوطي، عبد الرحمن، العرف الوردي في أخبار المهدي: ص٩٩. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار: ج٥٣، ص٣٥.

(٥) أُنظر: ابن الأثير، عليّ بن أبي الكرم، اللباب في تهذيب الأنساب: ج١، ص٣٩٦.

(٦) أُنظر: المصدر السابق: ج١، ص٤٨٤.

(٧) أُنظر: المصدر السابق: ج٣، ص١٦٤.

قال صاحب الاشتقاق: «... **واشتقاق الأَصبغ من قولهم: فرس أصبغ، والأُنثىٰ صبغاء، وهو الذي طرف ذنبه بياض. والصبغ معروف. وثوب صبيغ ومصبوغ. ونُباتة: فُعالة من النبت**»[1].

كان الأصبغ من خاصّة أمير المؤمنين عليه السلام، وكان من المعدودين من شرطة الخميس الذين ضمنوا لأمير المؤمنين عليه السلام الذبح وضمن لهم الفتح، «**وكان من ذخائر على ممَّن قد بايعه علىٰ الموت، وكان من فرسان أهل العراق، وكان عليّ عليه السلام يضن به علىٰ الحرب والقتال**»[2].

٢ ـ ولادته ونشأته

الذي يراجع كتب السيرة والتاريخ والتراجم يلاحظ أنّ أكثر المشاهير في التاريخ من علماء وأُدباء وملوك وأُمراء وغيرهم، لا يعرف المؤرِّخون تواريخ مواليدهم، وغاية ما يتمكّنون منه هو تحديد وفياتهم؛ ولذا نجد أنّ هناك عدداً من المؤرِّخين قد ألّفوا كتباً في الوفيات، كوفيات المصريين لأبي إسحاق الحُبَّال (ت٤١٨هـ)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (ت٦٨١هـ)، والوافي بالوفيات للصفدي (ت٧٦٤هـ)، والوفيات لابن رافع السلامي (ت٧٧٤هـ)، والوفيات لابن قنفذ (ت٨١٠هـ)، بينما لا نجد مَن ألّف في المواليد إلّا نادراً كمولد العلماء ووفياتهم للربعي (ت٣٩٧هـ).

والسبب في ذلك أنّ الرجل من هؤلاء العظماء يُولَد كما يولَد ملايين الأطفال من عامة الناس، فلا تُبادر أُسرته أو مجتمعه إلىٰ تسجيل زمان ولادته، فهم لا يعلمون الغيب كي يتنبَّأوا بأنّ هذا الطفل أو ذاك سيكون له شأن أو منزلة رفيعة في المستقبل.

وقد يلجأ بعض الباحثين في مثل هذه الحالات إلىٰ الاعتماد علىٰ بعض القرائن

---

(١) ابن دريد، محمّد بن الحسن، الاشتقاق: ص٢٤٣.

(٢) المنقري، ابن مزاحم، وقعة صفّين: ص٤٤٣.

والمؤشرات العقليّة والتاريخيّة لتخمين فترة زمنيّة معينة وقعت فيها ولادة الشخصية المترجَم لها، كما لو عرفنا تاريخ وفاة والدة المترجَم له، فإنّ ولادته ستكون حتماً قبل هذا التاريخ، أو عرفنا تاريخ وفاة والده، فإنّنا سنعلم أنّ ولادته كانت قبل هذا التاريخ أو بعده بأشهُر؛ لاحتمال أن يكون قد توفّي والده بعد الحمل وقبل الولادة، وهكذا.

وفيما يخصّ المترجَم له: فإنّنا لم نعثر علىٰ نصٍّ يحدد لنا زمان ولادته بالدقّة، غير أنّنا نستطيع القول: بأنّ ولادته كانت في حياة النبي صلى الله عليه وآله؛ يدلّنا علىٰ ذلك ما رواه ابن عساكر بإسناده إلىٰ الأصبغ بن نباتة أنّه قال: «**إنّا لجلوس ذات يوم عند عليّ بن أبي طالب عليه السلام في خلافة أبي بكر إذ أقبل رجل من حضرموت لم أرَ رجلاً قط أنكر منه ولا أطول...**»[1].

فهذا النصّ يدلّ علىٰ أنّ الأصبغ كان رجلاً أو صبياً مميِّزاً علىٰ أقل تقدير في زمان خلافة أبي بكر، وبما أنّ خلافته لم تمتد لأزيد من سنتين وعدّة أشهُر[2]، فيكون الأصبغ قد أدرك زمان رسول الله صلى الله عليه وآله؛ ولذا عنوَن له ابن حجر في الإصابة في ضوء هذا المؤشر[3].

وممّا يدعم ذلك ما وصفه به نصر بن مزاحم المنقري بعد إحدىٰ مبارزاته في صفِّين، حيث قال: «**فرجع الأصبغ وقد خُضّب سيفه دماً ورمحه، وكان شيخاً ناسكاً عابداً**»[4].فإنّ لفظة الشيخ لا تُطلق في اللغة إلّا علىٰ مَن ظهر عليه الشيب، أو تجاوز الـ ٥٠ أو ٥١ عاماً[5]، وهذا يعني أنّه قد بلغ هذا السنّ أو قاربه أو تجاوزه في وقعة صفِّين التي حصلت سنة ٣٧هـ.

وعلىٰ أيّة حال، فإنّ هذا النصّ الذي أسنده ابن عساكر إلىٰ الأصبغ يرشدنا إلىٰ

---

(١) ابن عساكر، عليّ بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق: ج٣٦، ص١٣٨.

(٢) أُنظر: المصدر السابق: ج٣٠، ص٥٠ ـ ٥٣. ابن حجر، أحمد بن عليّ، الإصابة في معرفة الصحابة: ج٤، ص١٥٠.

(٣) أُنظر: ابن حجر، أحمد بن عليّ، الإصابة في معرفة الصحابة: ج١، ص٣٤٧.

(٤) المنقري، ابن مزاحم، وقعة صفّين: ص٤٤٣.

(٥) أُنظر: الزبيدي، محمّد مرتضى، تاج العروس: ج٧، ص٢٨٦، مادة (شيخ).

ملازمته لأمير المؤمنين عليه السلام ومتابعته له في مرحلة مبكِّرة جدّاً من حياته، قبل تولّيه للخلافة، ممَّا يؤكِّد إخلاص الأصبغ وعمق ولائه لأمير المؤمنين عليه السلام، وأنّه لم يكن يتحرّك بدافع دنيوي أو سياسي أو مصلحي.

وقد بقي الأصبغ ـ كما تشير النصوص ـ في شرف هذه الصحبة إلىٰ آخر لحظة من لحظات حياة أمير المؤمنين عليه السلام، فقد انتقل معه إلىٰ العراق، وشهد معه وقعة الجمل وصفِّين[1]، وحينما نزل أمير المؤمنين عليه السلام في الكوفة واتّخذها عاصمة للدولة الإسلاميّة، استقرّ معه فيها متتلمذاً علىٰ يديه، مقتفياً أثره، مستضيئاً بنور علمه، وفي هذا الصدد نقل عنه أنّه قال: «**حفظت من الخطابة كنزاً لا يزيده الإنفاق إلاّ سعة وكثرة، حفظت مائة فصل من مواعظ عليّ بن أبي طالب عليه السلام**»[2].

وتشير بعض النصوص إلىٰ انتقال الأصبغ من الكوفة إلىٰ المدائن في الأيام الأخيرة من ولاية سلمان الفارسي عليها[3]، ولا تسعفنا النصوص في تحديد المهمّة التي أُنيطت بالأصبغ في المدائن.

وعلىٰ أيّة حال، فالذي يظهر من نصوص أُخرىٰ أنّ مكثه في المدائن لم يدم طويلاً؛ إذ وجدناه حاضراً في الكوفة في شهر رمضان من عام ٤٠ هـ، وهو الشهر الذي قُتل فيه أمير المؤمنين عليه السلام[4]، وقد كان حاضراً في الليلة التي ضُرب فيها أمير المؤمنين عليه السلام معه في بيته[5].

---

(١) أُنظر ـ حول حضوره الجمل ـ: المدني، ضامن بن شدقم، وقعة الجمل: ص٤٦. وأُنظر ـ حول حضوره صفّين ـ: المنقري، ابن مزاحم، وقعة صفّين: ص٦٠٤.

(٢) المجلسي، محمّد باقر، بحار الأنوار: ج٤١، ص١٤٦.

(٣) أُنظر: المصدر السابق: ج٢٢، ص٣٧٤. وفيه يقول الأصبغ: «كنت مع سلمان الفارسي رحمه الله وهو أمير المدائن في زمان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام».

(٤) أُنظر: المصدر السابق: ج٤٢، ص١٩٣. وفيه يقول الأصبغ: خطبنا أمير المؤمنين عليه السلام في الشهر الذي قُتل فيه، فقال: «أتاكم شهر رمضان وهو سيد الشهور...».

(٥) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، الأمالي: ص١٢٣.

ولا تهدينا النصوص إلىٰ معرفة ما آل إليه أمر الأصبغ بعد رحيل أمير المؤمنين عليه السلام، ولا نعرف شيئاً كثيراً عن طبيعة علاقته بالأئمّة عليهم السلام من بعده، كما أنّ الأخبار لا تفيدنا بشيءٍ عن نشاطه في الكوفة بعد غياب أمير المؤمنين عليه السلام عنها.

والمظنون أنّه قد كرّس جهده وما بقي من عمره في نشر التشيّع وترويج أُصوله وأُسسه ومفاهيمه من خلال ما سمعه ووعاه من أمير المؤمنين عليه السلام، نتلمس ذلك ونتحسسه من خلال ما نقله الرواة عنه من أحاديث في العقيدة والفقه والتفسير والأخلاق والعرفان...

والذي نعتقده أنّه لم يهاجر من الكوفة بعد استشهاد أمير المؤمنين عليه السلام، وإنّما بقي فيها إلىٰ آخر لحظات عمره.

٣ـ مكانته العلميّة وطبقته ومصنَّفاته

كان الأصبغ رجلاً فاضلاً كما عبّر عنه المفيد في الاختصاص[١]، وهو من الأوصاف التي تُطلَق علىٰ أهل العلم في عُرفِهم، وفي معالم العلماء لابن شهر آشوب: «**إنّ أوّل مَن صنّف فيه [يعني في الإسلام] أمير المؤمنين عليه السلام، ثمّ سلمان، ثمّ أبو ذرّ، ثم الأصبغ بن نباتة...**»[٢].

ويمكن أن نتلمّس الجانب العلمي في شخصيّة الأصبغ من خلال مروياته الكثيرة في فنون العلم: الفقه والتفسير والحكم وغيرها، فقد كان كثير الرواية، متقناً في حديثه، وكان أكثر رواياته عن أمير المؤمنين عليه السلام، وقد روىٰ عن الصحابة، عن النبي صلى الله عليه وآله فضائل عليٍّ عليه السلام. وله روايات في فضل الشيعة، كما في اختصاص المفيد، وغيره[٣].

---

(١) أُنظر: المفيد، محمّد بن محمّد، الاختصاص: ص٦٥.
(٢) ابن شهر آشوب، محمّد بن عليّ، معالم العلماء: ص٣٨.
(٣) أُنظر: الأبطحي، محمّد عليّ، تهذيب المقال: ج١، ص ٢٠١.

أمّا طبقته، فقد عدّه الطوسي في رجاله من أصحاب الإمام أمير بالمؤمنين عليه السلام، ثمَّ عاد مرّة أُخرىٰ وعدّه من أصحاب الإمام الحسن عليه السلام[١].

وقد عدّه ابن حجر من الطبقة الثالثة، المشتملة علىٰ أسماء الطبقة الوسطىٰ من التابعين[٢]، بل إنّه احتمل في الإصابة ـ كما ألمحنا ـ أن يكون مُدرِكاً للنبي صلى الله عليه وآله، وأن تكون له صحبة.

ووقع الأصبغ في إسناد اثنتين وستّين رواية في الكتب الأربعة عدا ما روىٰ في غيرها، بعنوان (الأصبغ بن نباتة) في إسناد ستّ وخمسين رواية، وبعنوان (الأصبغ) في إسناد خمس روايات، وبعنوان (أصبغ بن نباتة الحنظلي) في إسناد رواية واحدة[٣].

روىٰ عنه أبو الجارود زياد بن منذر، وأبو حمزة الثمالي، وأبو الصباح الكناني، والحارث بن المغيرة، وخالد النوفلي، وسعد بن طريف، وعبد الحميد الطائي، وعبد الله بن جرير العبدي، وعليّ الحزور، ومحمّد بن داود الغنوي، ومحمّد بن الفرات، ومسمع، والأجلح بن عبد الله الكندي، وثابت بن أسلم البناني، ورزين بياع الأنماط، وسعيد بن مينا، وعليّ بن الحزور، وفطر بن خليفة، ومحمّد بن السائب الكلبي، والوليد بن عبدة الكوفي، ويحيىٰ بن أبي الهيثم العطار وآخرون[٤].

والأصبغ هو مَن روىٰ عهد مالك الأشتر الذي عهده إليه أمير المؤمنين عليه السلام لمّا ولّاه مصر، وروىٰ ـ أيضاً ـ وصية أمير المؤمنين عليه السلام إلىٰ ابنه محمّد بن الحنفيّة، كما ذكر ذلك شيخ الطائفة الطوسي في فهرسه، وقال: «**أخبرنا بالعهد ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن الحميري، عن هارون بن مسلم، والحسن بن ظريف جميعاً، عن الحسين بن علوان الكلبي، عن**

---

(١) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٥٧ ـ ٩٣.
(٢) أُنظر: ابن حجر، أحمد بن عليّ، تقريب التهذيب: ص١١٣، برقم(٥٣٧).
(٣) أُنظر: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج٤، ص١٣٥ـ ١٣٦.
(٤) أُنظر: المصدر السابق: ج٤، ص١٣٥. المزي، يوسف، تهذيب الكمال: ج٣، ص٣٠٨، برقم (٥٣٧).

سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، عن أمير المؤمنينعليه السلام».

وأمّا الوصية، فأخبرنا بها الحسين بن عبيد الله، عن الدوري، عن محمّد بن أحمد بن أبي الثلج، عن جعفر بن محمّد الحسيني، عن عليّ بن عبدك الصوفي، عن الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة المجاشعي، قال كتب أمير المؤمنين عليه السلام إلىٰ ولده محمّد بن الحنفيّة بوصيته»[1].

وروىٰ الطوسي عنه أيضاً مقتل الحسين عليه السلام كما سيأتي عمّا قريب.

وقد روىٰ الأصبغ ـ أيضاً ـ القضايا التي حكم فيها أمير المؤمنين عليه السلام، وهو برواية إبراهيم بن هاشم القمّي، وتوجد نسخة منه في مكتبة جامعة طهران برقم (٣٩١٥) وبتاريخ (١٠٦٤هـ)، ونسخة في تركيا مكتبة حميديّة رقم (١٤٤٧) من ١٤٩ آ ـ ١٥٣ آ، وهي بعنوان (أقضية أمير المؤمنين عليه السلام).

وكانت عند السيِّد محسن الأمين العاملي صاحب أعيان الشيعة نسخة ثمينة من هذا الكتاب، ضمن مجموعة عليها تواريخ سنة (٤١٠ و٤٢٠) باسم (عجائب أحكام أمير المؤمنين عليه السلام ومسائله)، أدرجها في كتاب ألّفه باسم (عجائب أحكام وقضايا ومسائل أمير المؤمنين عليه السلام)[2].

٤ ـ مذهبه ومعتقده

لا ينبغي التوقّف في القول بتشيُّع الأصبغ وموالاته لأهل البيت عليهم السلام، بل لا ينبغي التردّد في كونه من الناشرين لمذهبهم والمروِّجين لفكرهم، ويمكن للقارئ الكريم أن يتأكَّد من ذلك من خلال ما بثّه الأصبغ من روايات تحمل فضائل أهل البيت عليهم السلام

---

(١) الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص٣٧ ـ ٣٨.

(٢) أُنظر: الجلالي، محمّد رضا، تدوين السنّة الشريفة: ص١٤٠.

ومناقبهم وفضائل شيعتهم ومحبّيهم.

ونحن نكتفي هنا بإيراد رواية واحدة رواها الصدوق بإسناده إلىٰ الأصبغ بن نباتة أنّه قال: «**خرج علينا أمير المؤمنين عليُّ بن أبي طالب عليه السلام ذات يوم ويده في يد ابنه الحسن عليه السلام، وهو يقول: خرج علينا رسولُ الله صلى الله عليه وآله ذات يوم ويدي في يده هكذا، وهو يقول: خير الخلق بعدي وسيِّدهم أخي هذا، وهو إمام كلّ مسلم، ومولىٰ كلّ مؤمن بعد وفاتي. ألا وإنّي أقول: خير الخلق بعدي وسيِّدهم ابني هذا، وهو إمام كلّ مؤمن، ومولىٰ كلّ مؤمن بعد وفاتي، ألا وإنّه سيُظلَم بعدي كما ظُلمت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وخير الخلق وسيِّدهم بعد الحسن ابني أخوه الحسين المظلوم بعد أخيه، المقتول في أرض كربلاء، أما إنّه وأصحابه من سادة الشهداء يوم القيامة، ومن بعد الحسين تسعة من صلبه، خلفاء في أرضه وحججه علىٰ عباده، وأمناؤه علىٰ وحيه، وأئمّة المسلمين وقادة المؤمنين، وسادة المتّقين، تاسعهم القائم الذىٰ يملأ الله (عزّ وجلّ) به الأرض نوراً بعد ظلمتها، وعدلاً بعد جورها، وعلماً بعد جهلها، والذي بعث أخي محمداً بالنبوّة واختصّني بالإمامة لقد نزل بذلك الوحي من السماء علىٰ لسان الروح الأمين جبرئيل، ولقد سُئل رسول الله صلى الله عليه وآله ـ وأنا عنده ـ عن الأئمّة بعده، فقال للسائل: والسماء ذات البروج: إنّ عددهم بعدد البروج، وربّ الليالي والأيام والشهور: إنّ عددهم كعدد الشهور. فقال السائل: فمَن هم يا رسول الله؟ فوضع رسول الله صلى الله عليه وآله يده علىٰ رأسي، فقال: أوّلهم هذا وآخرهم المهدي، مَن والاهم فقد والاني، ومَن عاداهم فقد عاداني، ومَن أحبّهم فقد أحبّني، ومَن أبغضهم فقد أبغضني، ومَن أنكرهم فقد أنكرني، ومَن عرفهم فقد عرفني، بهم يحفظ الله (عزّ وجلّ) دينه، وبهم يعمر بلاده، وبهم يرزق عباده، وبهم نزل القطر من السماء، وبهم يخرج بركات الأرض هؤلاء أصفيائي وخلفائي وأئمّة المسلمين وموالي المؤمنين**»[1].

---

(١) الصدوق، محمّد بن عليّ، كمال الدين وتمام النعمة: ص٢٥ـ ٢٦٠.

والمحتوىٰ العقائدي الذي تحمله هذه الرواية ونظائرها ممّا كان ينشـره الأصبغ بين الناس هو جوهر العقيدة الإماميّة ومحورها؛ ومن هنا عبَّر عنه الرجاليون بألفاظ دالّة علىٰ عمق تشيّعه ورسوخ عقيدته في أهل البيت عليهم السلام، فقد عبَّر عنه النجاشي ـ وهو يوافق قول الطوسي أيضاً ـ بقوله: «**كان من خاصّة أمير المؤمنين عليه السلام**»[١]، وقال عنه المفيد: «**وكان من شرطة الخميس**»[٢]، وهذه العبارة لا تُطلق إلّا علىٰ خيار شيعة أمير المؤمنين عليه السلام، والمقصود بالخميس: الجيش، سُمّي به لأنّه مقسوم إلىٰ خمسة أقسام: المقدّمة، والساقة، والميمنة، والميسرة، والقلب، وهم ستّة آلاف رجل أو خمسة آلاف، وهم أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام الذين قال لهم: «**تشـرّطوا فأنا أُشارطكم علىٰ الجنّة، ولست أُشارطكم علىٰ ذهب ولا فضّة**»[٣].

روىٰ الكشي، عن محمّد بن مسعود، قال حدَّثني عليّ بن الحسين، عن مروك بن عبيد قال: حدَّثني إبراهيم بن أبي البلاد، عن رجل، عن الأصبغ، قال: قلت له: كيف سُمِّيتم شرطة الخميس يا أصبغ؟ قال: «**إنّا ضمنّا له الذبح وضمن لنا الفتح**»[٤].

هذا من زاوية أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام، أمّا من زاوية العامّة فتكاد تتّفق كلمتهم علىٰ تشيُّعه ونسبته إلينا، فهذا ابن قتيبة يعدّه من رجال الشيعة[٥]، وقال ابن سعد: «**كان شيعيّاً**»[٦]، وقال ابن حجر: «**رُمي بالرفض**»[٧]، وقال العقيلي: «**كوفي كان يقول بالرجعة**»[٨].

---

(١) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٦٨.
(٢) المفيد، محمّد بن محمّد، الاختصاص: ص٦٥.
(٣) أُنظر: المصدر السابق: ص٢ ـ ٣.
(٤) الطوسي، محمّد بن محمّد ، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ص٣٢٠.
(٥) أُنظر: ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم، المعارف: ص٦٢٤.
(٦) ابن سعد، محمّد بن سعد، الطبقات: ج٦، ص٢٤٧.
(٧) ابن حجر، أحمد بن عليّ، تقريب التهذيب: ج١، ص١١٣.
(٨) العقيلي، محمّد بن عمرو، الضعفاء: ج١، ص١٢٩.

وقال ابن حبان: «**وهو ممَّن فُتن بحبِّ عليّ**عليه السلام»[١]. وقال الخركوشي عنه: إنّه من الشيعة المحترقين[٢].

٥ـ وثاقته وعدالته

قلنا ـ فيما تقدّم ـ : إنّ الأصبغ من المعدودين من (شرطة الخميس)، وقد تحدَّثنا عن معنىٰ هذه العبارة وعن دلالتها علىٰ تشيُّع مَن أُطلقت في حقّه، ونريد أنّ نضيف الآن بأنّها قد تـدلّ علىٰ الوثـاقة ـ أيضاً ـ كما صرّح به صاحبُ سـماء المقال بقوله: «**ثمّ إنّه لا يخفىٰ أنّها** [يعني عبارة شرطة الخميس] **تدلّ علىٰ غاية قوّة إيمان مَن ذُكر في حقّه... كما أنّ الظاهر دلالتها علىٰ الوثاقة، كما جرىٰ عليه جمع من الطائفة...**»[٣].

ولا كلام في كون الأصبغ من المعدودين من شرطة الخميس، كما نصَّ علىٰ ذلك المفيد، بل نصّت علىٰ ذلك جملة من المصادر من الفريقين[٤]، وإنّما الكلام كلّ الكلام في دلالة هذه العبارة علىٰ وثاقة مَن أُطلقت في حقّه، والواقع أنّ العبارة لا تدلّ بذاتها علىٰ التوثيق وإن دلّت علىٰ التشيّع، وإنّما اكتسبت هذه الحمولة، وصارت تدلّ علىٰ التوثيق من خلال الروايات المادحة لـ(شرطة الخميس)، وهي بأجمعها ضعيفة، كما صرّح بذلك السيِّد الخوئي[٥].

ومن هنا؛ لم ينصّ النجاشي والطوسي علىٰ عدالة الأصبغ واكتفيا بالتعبير عنه بأنّه:

---

(١) ابن حبان، محمّد بن حبان، المجروحين من المحدِّثين: ج١، ص١٧٤.
(٢) أُنظر: الخركوشي، عبد الملك بن محمّد، شرف المصطفى: ج٥، ص٣٥٨.
(٣) الكلباسي، كمال الدين (أبو الهدى)، سماء المقال في علم الرجال: ج٢، ص٢٤٨.
(٤) ممَّن نصّ على ذلك بالإضافة إلى المفيد في الاختصاص: الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ص٣٢٠. ابن سعد، محمّد بن سعد، الطبقات: ج٦، ص٢٢٥. المنقري، ابن مزاحم، وقعة صفّين: ص٤٠٦.
(٥) أُنظر: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج٤، ص١٣٤.

«**من خاصّة أمير المؤمنين**عليه السلام»، وهذا التعبير لا يدلّ ـ عند الدرائيين ـ علىٰ أكثر من المدح والحسن[1]، ونعته العلّامة الحلّي في الخلاصة بلفظ (مشكور) بعد ما ذكره في القسم المخصَّص للرواة المعتمد عليهم، وهو من الألفاظ التي تفيد المدح كما في الراشحة الثانية عشر من الرواشح السماوية[2]، واعتبره صاحب نهاية الدراية من ألفاظ المدح من المرتبة الثانية[3]، ومثله ما وصفه به فائق المقال، حيث قال عنه: «**وكان جليل القدر، خيّراً**»[4]، وهو من تعابير المدح أيضاً دون التوثيق، وكذا صنع الخوئي؛ إذ وصفه بقوله: «**وهو من المتقدِّمين، من سلفنا الصالحين**»[5]، وهذه الكلمات لا تدلّ علىٰ غير المدح أيضاً، كما لا يخفىٰ علىٰ مَن تتبّع كتب كلمات الدرائيين ومصطلحاتهم.

ويتلّخص ممّا تقدم: أنّ المستقرّ عليه هو أنّ الرجل من الممدوحين في رجالنا، ولم يصرِّح أحدٌ منهم بتوثيقه وتعديله، غير أنّ النَفْس غير راضية بما قالوه، ونحن نرىٰ وثاقته ونرجِّح عدالته لوجوه:

الوجه الأول: إنّ الرجل قد تكرّر اسمه في تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي (كان حيّاً سنة٣٠٧هـ)، وهذا الوجه حجّة علىٰ مَن يذهب إلىٰ وثاقة جميع مَن وقع في إسناد هذا التفسير.

الوجه الثاني: ورود اسمه في إسناد كامل الزيارات، فهو أيضاً موثّق عند مَن يرىٰ

---

(١) أُنظر: الغفاري، عليّ أكبر، دراسات في علم الدراية: ص١١٥. قال حول دلالة هذا اللفظ: «وأمّا قولهم: (خاصيّ)، فإن أُريد به ما يُراد من قولهم: من خاصّة الإمام الفلانيعليه السلام. دلّ على المدح المعتد به وأفاد الحسن، وإن أُريد ما قابل قولهم: (عاميّ). كما هو الأظهر، لم يُفد إلّا كونه إمامياً، وعند الإطلاق يكون الأمر فيه مشتبهاً وتعين الأخذ منه بالقدر المتيقّن...».

(٢) أُنظر: الأسترآبادي، الميرداماد محمّد باقر، الرواشح السماوية: ص٥٣.

(٣) أُنظر: الصدر، حسن، نهاية الدراية: ص٣٩٩.

(٤) البصري، أحمد بن عبد الرضا، فائق المقال في الحديث والرجال: ص٩١، برقم (١٥٥).

(٥) الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج٤، ص١٣٢، برقم (١٥١٧).

وثاقة جميع الواقعين في سلسلة الإسناد.

الوجه الثالث: أن نرفض القوالب التي وضعها علماء الدراية في تحديدهم لألفاظ الجرح والتعديل، ونقول: بأنّ عبارة «**من خاصّة أمير المؤمنين**عليه السلام» تدلّ علىٰ التوثيق، بل هي من أرفع عبارات التوثيق، ويتّضح ذلك من خلال عرض العبارة علىٰ العرف[1].

الوجه الرابع[2]: وهو مبني علىٰ مسلك (الاطمئنان) المتاخم للعلم الحاصل من ملاحظة مجموع الأوصاف التي وصفها به علماء الرجال والتاريخ، ومجموع ما قيل عنه وما صدر منه.

فإنّ كلّ مفردة ـ إذا فُصلت عن نظائرها ـ وإن لم تفد الوثوق والاطمئنان النوعي، إلّا أنّها بمجموعها قد تفيد العلم، أو علىٰ الأقل الاطمئنان بوثاقته، بل بما هو فوق الوثاقة، أي: الدرجات العالية منها.

ومن العبارات: قول النجاشي والطوسي: «**كان من خاصّة أمير المؤمنين**عليه السلام»، وكذا عبارة «**مشكور**»، و«**كان جليل القدر، خيِّراً**»، و«**من المتقدِّمين من سلفنا الصالحين...**» إلخ، فإذا ضممنا إلىٰ ذلك وقوعه في إسناد كامل الزيارات، وتفسير عليّ بن إبراهيم ـ وإن لم نقل بوثاقة جميع مَن ورد في إسنادهما علىٰ المبنىٰ فرضاً ـ ثمَّ ضممنا إلىٰ ذلك كلّه ما وصفه به رجاليو العامّة، كقول ابن حبان: «**وهو ممَّن فُتِن بحبِّ عليٍّ**»[3]، وإذا ضممنا إلىٰ ذلك كلّه أنّ بعض العامّة قد وثّقه كالعجلي، بل وابن عدي، رغم أنّ ذلك علىٰ خلاف القاعدة منهم، وإذا ضممنا إلىٰ ذلك أيضاً ما ذُكر له من الأوصاف والأعمال والمواقف، مثل كونه من شرطة الخميس، وكونه راوياً لمقتل سيِّد الشهداءعليه السلام، وكونه الراوي لعهد الأشتر عن

---

(١) وهذا الوجه سمعناه من أُستاذنا سماحة السيِّد مرتضى الشيرازي (دام ظله) في خارج الفقه.

(٢) والوجه أيضاً من إفادات سماحة السيِّد الأُستاذ (دام ظله).

(٣) ابن حبان، محمّد بن حبان، المجروحين من المحدِّثين: ج١، ص١٧٤.

أمير المؤمنين عليه السلام، وكونه الراوي لوصيّة أمير المؤمنين عليه السلام إلىٰ ابنه محمّد بن الحنفية، ومثل مضامين مجموعة من رواياته التي رُويت عنه ورواها كبار علمائنا في موسوعاتهم الروائية، كما في رواية الكشي عنه خبر المائة وأويس القرني[١]، ورواية أبي الجارود عنه في قوله: «**إلّا أنّ سيوفنا علىٰ عواتقنا فمَن أومأ إليه** [أي: مَن أومأ إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام] **ضربناه بها**»[٢]، وكروايته قضية دخول حارث الهمداني علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام، وقوله عليه السلام له: «**يا حار همدان مَن يمت يرني...**»[٣].

أقول: إذا ضممنا ذلك كلّه بعضه إلىٰ بعض؛ فالظاهر أنّه يُطمأن ـ دون شكٍّ ـ بوثاقته، وذلك سواء أقلنا: بأنّ (الاطمئنان) الشخصي حجّة، أم قلنا: بأنّ الحجّة هي للاطمئنان النوعي، أي: حصول الوثوق النوعي من المجموع، وإن لم يحصل للشخص نفسه اطمئنان شخصي، فإنّ العقلاء بملاحظتهم مجموع ذلك، يحصل لهم الاطمئنان بوثاقته، فحجّية هذا الظنّ الحاصل من المجموع مستندة إلىٰ بناء العقلاء، كما يمكن إسنادها إلىٰ أنّها نوع استبانة، بل من أظهر مصاديقها ـ والأشياء كلّها علىٰ ذلك حتىٰ تستبين أو تقوم البينة ـ كما تشملها آية النبأ، بلحاظ التعليل فيها[٤].

هذه بعض الوجوه، ولعل المتتبّع يجد وجوهاً أُخرىٰ يُستفاد منها توثيق الأصبغ.

أمّا في رجال العامّة فقد ذهب أكثرُهم إلىٰ ردِّ روايته ونكارة حديثه[٥]، ولم يوثِّقه منهم

---

(١) اُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ص٣١٥.

(٢) المصدر السابق: ص٣٢٠.

(٣) المفيد، محمّد بن محمّد، الأمالي: ص٥ ـ ٦. الطوسي، محمّد بن الحسن، الأمالي: ص٦٢٦ ـ ٦٢٧.

(٤) وقد فصل سماحة السيِّد الأُستاذ(دام ظله) الحديث عن (الاطمئنان) باعتباره وجهاً من وجوه حجّية قول الرجالي، واللُغوي وغيرهما في الدروس ٧٨ ـ ٧٩ من مبحث (قاعدة الإلزام)، و ٣٦ ـ ٣٧ من مبحث (حفظ كتب الضلال) ، وهي مسجلة وموجودة على موقع سماحته لَمن أراد التوسّع.

(٥) اُنظر: ابن حجر، أحمد بن عليّ، تهذيب التهذيب: ج١، ص٣٦٢، برقم (٦٥٨).

سوىٰ العجلي الذي قال عنه: «**كوفي، تابعي، ثقة**»[١]، وتوسّط في أمره ابن عدي فاعتبره في نفسه ثقة، وجعل الإنكار من جهة مَن روىٰ عنه، فقال: «**وإذا حدّث عن الأصبغ ثقة، فهو عندي لا بأس بروايته، وإنّما الإنكار من جهة مَن روىٰ عنه، لأنّ الراوي عنه لعلّه يكون ضعيفاً**»[٢].

وفي الحقيقة إنّك لو فتّشت عن سبب مقنع لتضعيف الأصبغ وجرحه، فلن تجد سوىٰ حبّه لأمير المؤمنين عليه السلام وعشقه له، ونقله لفضائله ومناقبه، وهذا ما صرّح به ابن حبان جهاراً نهاراً، حيث قال: «**وهو ممَّن فُتن بحبِّ عليٍّ، أتىٰ بالطامات في الروايات، فاستحقّ من أجلها الترك**»[٣].

فقد بَانَ السبب إذن، فلم يكن الأصبغ تاركاً للصلاة ولا شارباً للخمر ولا زانياً ولا ولا... وإنّما كان ذنبه الوحيد هو افتتانه بحبِّ أمير المؤمنين عليه السلام، ونقله لما يغيظ ابن حبان ومَن علىٰ شاكلته، «**فالصواب ما قاله العجلي، من أنّه ثقة، وأشار إليه ابن عدي بقوله: لا بأس بروايته، وجعل الإنكار من جهة مَن روىٰ عنه، ولا يُلتفت إلىٰ قدح مَن قدح فيه؛ لأنّ الجرح إنّما يُقدَّم علىٰ التعديل إذا لم يكن الجرح مستنداً إلىٰ سببٍ عُلِمَ فساده**»[٤].

---

(١) العجلي، عبد الله بن صالح، معرفة ثقات: ج١، ص٢٣٣، برقم (٢٣٣).
(٢) ابن عدي، عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال: ج١، ص٤٠١.
(٣) ابن حبان، محمّد بن حبان، المجروحين من المحدِّثين: ج١، ص١٧٤.
(٤) السبحاني، جعفر، موسوعة طبقات الفقهاء: ج١، ص٢٩٣.

٦ ـ وفاته

نصَّ النجاشي ـ ومن بعده الطوسي ـ علىٰ أنّ الأصبغ قد عمَّر بعد أمير المؤمنين عليه السلام، ولكنّهما لم يحددا لنا سنة وفاته[١].

ولا يوجد ما نستند إليه في تحديد سنة وفاة الأصبغ عدا أمرين:

أ ـ ذكر الذهبي له في تاريخه في الطبقة الحادية عشرة ـ بحسب تقسيمه للطبقات في هذا الكتاب ـ وقد حصر وفيات هذه الطبقة بين عامي ١٠١ – ١٢٠ هـ[٢].

ب ـ عدّ ابن حجر له في تقريب التهذيب في الطبقة الثالثة ـ كما تقدَّم ـ وقد صرّح في مقدّمة الكتاب أنّ المعدودين في الطبقة الثالثة إلىٰ آخر الثامنة كلّهم من المتوفّين بعد المائة الأُولىٰ للهجرة[٣].

وفي ضوء ذلك ذكر الطهراني: أنّ وفاته كانت بعد عام مائة للهجرة، ذكر ذلك مرّتين: تارة عند ذكره لكتابته عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلىٰ مالك الأشتر[٤]، وأُخرىٰ عند ذكره لكتابته وصية أمير المؤمنين عليه السلام لابنه محمّد بن الحنفيّة[٥].

---

(١) أُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٨، برقم (٥). الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص٣٧، برقم (١٠٩).

(٢) أُنظر: الذهبي، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٧، ص٧ـ٢٨.

(٣) أُنظر: ابن حجر، أحمد بن عليّ، تقريب التهذيب: ج١، ص٢٦.

(٤) أُنظر: الطهراني، آغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج١٥، ص٣٦٢.

(٥) أُنظر: المصدر السابق: ج٢٥، ص١٠٥.

المبحث الثاني

كتاب مقتل الحسين عليه السلام للأصبغ

الظاهر أنّ الأصبغ بن نباتة هو أول مَن كتب في مقتل الحسين عليه السلام، وكتابه أسبق كتب المقاتل[1]، بل الظاهر أنّه أوّل مؤرِّخي واقعة الطف علىٰ الإطلاق، فكتابه كان يحوي أقدم مادّة تاريخيّة مسجّلة عن واقعة الطف؛ لأنّه كان معاصراً للواقعة.

وينبغي أن نتحدّث عن هذا المقتل من عدّة نواحي:

الناحية الأُولى:

لعلّ المصدر الوحيد الذي أشار إلىٰ وجود كتاب باسم مقتل الحسين عليه السلام للأصبغ بن نباتة هو كتاب الفهرست للطوسي (ت٤٦٠هـ)، فبعد أن ذكر من كتبه عهد أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، ووصيته إلىٰ محمّد بن الحنفية، قال: «**وروىٰ الدوري عنه ـ أيضاً ـ مقتل الحسين بن عليّ عليه السلام، عن أحمد بن محمّد بن سعيد، عن أحمد بن يوسف الجعفي، عن محمّد ابن يزيد النخعي، عن أحمد بن الحسين، عن أبي الجارود، عن الأصبغ، وذكر الحديث بطوله**»[2].

رجال السند الواقعون بين الشيخ والأصبغ:

والرواة الظاهرون في سند هذا الحديث ستّة رجال: الدوري، أحمد بن محمّد بن سعيد، أحمد بن يوسف الجعفي، محمّد بن يزيد النخعي، أحمد بن الحسين، أبو الجارود.

---

(١) الطهراني، آغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج٢٢، ص٢٤.

(٢) الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص٣٨.

والدوري أقربهم إلىٰ الشيخ، والشيخ لا يروي عنه مباشرة، بل يروي عنه بواسطة شيخه الحسين بن عبيد الله الغضائري، وإنّما لم يصرِّح بالواسطة لوضوحها في ذهن المتتبّع لأسانيد الشيخ، وهذه الطريقة تُسمّىٰ في فنِّ الرجال بـ(التعليق).

وعلىٰ أساس ذلك؛ يكون عدد الرجال الواقعين في السند بين الشيخ والأصبغ سبعة رجال، سنحاول فيما يلي أن نقف علىٰ كلِّ واحد منهم والتعريف به تعريفاً مقتضباً؛ تمهيداً لاستنتاج بعض النتائج التاريخيّة المهمّة التي ترتبط بمقتل الأصبغ.

١ـ الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري (ت٤١١هـ): هو شيخ النجاشي، وقد ذكره في الرجال قائلاً: «**الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري، أبو عبد الله، شيخنا** رحمه الله»، ثمَّ قال بعد أن ذكر عدداً من كتبه: «**أجازنا جميعها وجميع رواياته، عن شيوخه، ومات رحمه الله في نصف صفر سنة إحدىٰ عشرة وأربعمائة**»[١].

أقول: وقد ثبت في محلِّه من علم الرجال وثاقة جميع شيوخ النجاشي[٢].

وهو من مشايخ الطوسي أيضاً، وقد ذكره في رجاله في باب مَن لم يروِ عنهم عليهم السلام، ووصفه بكثير السماع بالرجال، وقال: إنّ له تصانيف ذكرها في الفهرست[٣]، ولكن النُّسَخ الموجودة من الفهرست لا تحتوي علىٰ ترجمة للغضائري، وقد احتمل السيد الخوئي سقوطها منها وأنّها كانت موجودة في نسخة الأصل؛ فإنّ جلالة مقام الشيخ تأبىٰ عن أن يُخبر بشيء لا أصل له[٤].

أقول: وما ذهب إليه السيد الخوئي من سقوط ترجمة الغضائري من الفهرست يحلّ لنا إحدىٰ الإشكاليات التي ابتُلينا فيها في الرجال، أعني إشكالية إعراض الأُصول

---

(١) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٦٩، برقم (١٦٦).
(٢) أُنظر حول ذلك: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج١، ص٥٠.
(٣) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٤٢٥، برقم (٥٢).
(٤) أُنظر: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج٧، ص٢٣.

الرجاليّة عن ترجمة عدد كبير من الرواة والشخصيات العلميّة؛ إذ من المحتمل أن تكون قد سقطت تراجمهم من النُّسخ الأصلية للأُصول، كما سقطت ترجمة الغضائري من رجال الشيخ، وفي ضوء هذا الاحتمال لا يكون عدم الترجمة للراوي ـ بالضرورة ـ مساوياً للتقليل من شأنه والحطّ من أهمّيته.

٢ـ الدوري: هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن جُلّين الدّوري. أبو بكر الورّاق (٢٩٩ـ ٣٧٩هـ)، من أهل بغداد[١]، قال فيه النجاشي: «**كان من أصحابنا، ثقة في حديثه، مسكوناً إلىٰ روايته، لا نعرف له إلّا كتاباً واحداً، في طرق ردّ الشمس...**»[٢].

٣ـ أحمد بن محمّد بن سعيد: وهو المعروف بـ(ابن عقدة) (٢٤٩ـ ٣٣٣هـ)، وهذا رجل جليل القدر معظَّم عند جميع فرق المسلمين، مشهور بالحفظ، وكان كوفيّاً زيديّاً جارودياً علىٰ ذلك حتّىٰ مات[٣]. قال عنه الطوسي في الفهرست: «**وأمره في الثقة والجلالة وعِظم الحفظ أشهر مِن أن يُذكر**»[٤]، وقال النعماني في غيبته: «**وهذا الرجل ممَّن لا يُطعن عليه في الثقة، ولا في العِلم بالحديث والرجال الناقلين له**»[٥].

٤ـ أحمد بن يوسف الجعفي (ت ـ بعد ٢٧١هـ)[٦]: هو من أهل الكوفة ومن شيوخ ابن عقدة، وقد ذكر النجاشي اسمه ونسبه بشكل مفصَّل في ترجمة (الحسن بن عليّ بن أبي

---

(١) أُنظر ـ حول سكناه بغداد وتحديثه بها ـ: الذهبي، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج ١، ص١٠٩. وابن حجر، أحمد بن عليّ، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ج٢، ص٥١٠.

(٢) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٨٥، برقم (٢٠٥).

(٣) أُنظر: المصدر السابق: ص٩٤، برقم (٢٣٣).

(٤) الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص٢٨، برقم (٧٦).

(٥) النعماني، محمّد بن إبراهيم(ابن أبي زينب)، الغيبة: ص٢٥.

(٦) يدلّنا على ذلك ما نقله النجاشي في رجاله: ص١١ في (ترجمة أبان بن تغلب)، عن الحسن أحمد بن الحسين، أنّه قال: «وقع إلي بخط أبي العباس بن سعيد، قال: حدَّثنا أبو الحسين أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي من كتابه في شوال سنة إحدى وسبعين ومائتين».

حمزة البطائني)، قال: «**وله [يعني للبطائني] كتاب فضائل القرآن أخبرناه أحمد بن محمّد بن هارون عن أحمد بن محمّد بن سعيد، قال حدَّثنا أحمد بن يوسف بن يعقوب بن حمزة بن زياد الجعفي القصباني يُعرف بابن الجلا [الحلا] بعرزم...**»[١].

والعجيب أنّ النجاشي والطوسي لم يعنونا له، مع كثرة ذكر النجاشي له في تراجم الآخرين، وكثرة رواية ابن عقدة عنه وتصريحه بأنّ له (كتاباً وأصلاً) كان يحدِّثه ممَّا فيه[٢]؛ ولذا لم يجد الخوئي بُداً من القول[٣] باتّحاده مع أحمد بن يوسف الذي عنون له الطوسي في الفهرست، وقال: «**له روايات**»[٤]، وباتّحاده مع أحمد بن يوسف مولىٰ بني تيم الله الذي ذكره في رجاله في عداد أصحاب الرضا عليه السلام، وقال عنه: «**كوفي كان منزله بالبصرة، ومات ببغداد، ثقة**»[٥]، ولا تعارض بين كونه جعفياً وبين ولائه لبني تيم الله، فإنّ منزله كان بالبصرة، فجاز ولاؤه فيها لبني تيم الله، كما ذكر الخوئي[٦].

٥ـ محمّد بن يزيد النخعي: لم يعنون له النجاشي، وهو شيخ أحمد بن يوسف وتلميذ أحمد بن الحسين، كما يبدو من هذا السند، وقد روىٰ عن سيف بن عميرة، كما في ترجمة أبان ابن تغلب من رجال النجاشي[٧].

أمّا الشيخ، فقد ذكر عشرة أشخاص بعنوان (محمّد بن يزيد)، سبعة منهم يمكن تمييز بعضهم عن الآخر، كما يمكن تمييزهم عن المترجَم له؛ وذلك من خلال ملاحظة الصفات

---

(١) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٣٧.
(٢) أُنظر: المصدر السابق: ص١١ ـ ١٢٧.
(٣) أُنظر: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج٣، ص١٦٢، برقم (١٠٢٧).
(٤) الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص٣٧.
(٥) الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٣٥١.
(٦) أُنظر: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج٣، ص١٦٣.
(٧) أُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص١١.

والأحوال التي ذكرها في تراجمهم[١]، والثلاثة الباقون وإن كان يمكن تمييز أحدهم عن الآخر بوضوح، إلّا أنّ كلّ واحد منهم إذا قارناه بصاحبنا فإنّنا لا نجد ما يميزه عنه ـ لا علىٰ مستوىٰ المؤشرات اللفظيّة، ولا علىٰ مستوىٰ المؤشرات الخارجيّة ـ وعليه يمكن أن نقول: إنّه مشترك بين هؤلاء الثلاثة، وهم[٢]:

الأوّل: محمّد بن يزيد الكوفي من أصحاب الصادق عليه السلام برقم (٣٩١)، لم يوثَّق ولم يضعّف= مهمل.

الثاني: محمّد بن يزيد: من أصحاب الكاظم عليه السلام برقم (١٦)، بدون جرح أو تعديل= مهمل.

الثالث: محمّد بن يزيد: من أصحاب الكاظم عليه السلام ـ أيضاً ـ برقم (٤١)، وقال عنه: مجهول.

وخلاصة الكلام في محمّد بن يزيد النخعي: أنّه مشترك بين مجهول الحال ومهمَلَين.

٦ـ أحمد بن الحسين: لا يوجد له ذِكْر في الرجال، بل ليس له ذِكْر في غير هذا الموضع

---

(١) وهم:

١ـ محمّد بن يزيد صاحب الشعيري: كوفي، من أصحاب الباقر عليه السلام، برقم (٣٩).

٢ـ محمّد بن يزيد بن أبي زياد: الهاشمي الكوفي، مولاهم، أُسند عنه، من أصحاب الصادق عليه السلام، برقم (٣٨٩).

٣ـ محمد بن يزيد الرواسي: من أصحاب الصادق عليه السلام، برقم (٣٩٠).

٤ـ محمد بن يزيد بن عمر الثقفي: كوفي، من أصحاب الصادق عليه السلام، برقم (٣٩٢).

٥ـ محمّد بن يزيد العطار: صاحب البان، الكوفي: أسند عنه، مات سنة تسع وأربعين ومائة، وهو ابن إحدى وستّين سنة، من أصحاب الصادق عليه السلام، برقم (٣٩٣).

٦ـ محمّد بن يزيد [بن] أبو الأشهب: الجعفي الكوفي، من أصحاب الصادق عليه السلام، برقم (٣٩٤).

٧ـ محمّد بن يزيد النهرواني: من أصحاب الكاظم عليه السلام، برقم (١٩). أُنظر ما ذكرناه حول هؤلاء المحمدين السبعة: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٣٠٤، ٣٠٥، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١.

(٢) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٣٠٤، ٣٥٩، ٣٦١.

علىٰ الإطلاق، وقال الأبطحي في تهذيب المقال: «**وأحمد بن الحسين مشترك بين الضعيف وغيره**»[١]، ونحن لا نوافقه علىٰ ذلك، فإنّ الذين يشتركون مع المترجَم له في اسمه واسم أبيه ممَّن عنونت لهم الأُصول الرجاليّة كلّهم معروفون بصفات وأحوال ومؤشرات خارجية، ونستبعد معها احتمال الاتّحاد بين المترجَم له وكلّ واحد منهم، فالصحيح ما ذكرناه: من عدم عنونة المترجَم له في كتب الرجال، ونُخمّن أنه كان زيديّاً جارودياً من أتباع أبي الجارود، وقد لا يكون له نشاط علميّ سوىٰ نقله لهذا المقتل؛ ولهذا السبب أعرضوا عن ترجمته.

٧ـ أبو الجارود: وهو زياد بن المنذر الهمداني الكوفي، وإليه تُنسب الزيديّة الجارودية، قال عنه النجاشي: «**كان من أصحاب أبي جعفر وروىٰ عن أبي عبد الله عليهما السلام، وتغيّر لمّا خرج زيد رضي الله عنه**»[٢].

وهذا الذي ذكره النجاشي يؤكِّده الطوسي بقوله فيه: «**زياد بن المنذر، أبو الجارود الهمداني، الحوفي الكوفي تابعي زيدي أعمىٰ، إليه تُنسب الجارودية منهم**»[٣].

فهنا لا يشير الطوسي إلىٰ إماميّته قبل خروج زيد، ولكنّه يؤكِّد علىٰ ما يؤكِّد عليه النجاشي من اعتناقه لمذهب الزيديّة، ويظهر منهما استمراره علىٰ هذا الحال إلىٰ آخر عمره.

وقد أورد الصدوق روايتين تدلّان دلالة واضحة علىٰ رجوع أبي الجارود إلىٰ مذهب الإماميّة في آخر حياته[٤].

وعلىٰ أيّة حال، فقد اختلفت كلمة القوم في وثاقته، فذكر الكشي أنّ أبا الجارود سُمي سرحوباً، ونُسبت إليه السرحوبية من الزيديّة، سمّاه بذلك أبو جعفر عليه السلام، وذكر أنّ

---

(١) الأبطحي، محمّد علي، تهذيب المقال: ج١، ص١٩٦.
(٢) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص١٧٠.
(٣) الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص١٢٢.
(٤) أُنظر: الصدوق، محمّد بن عليّ، عيون أخبار الرضا: ج٢، ص٥٢، الحديث (٦و٧).

سرحوباً اسم شيطان أعمىٰ يسكن البحر، وكان أبو الجارود مكفوفاً أعمىٰ، أعمىٰ القلب، ثمَّ أورد عدَّة روايات عن أبي عبد الله عليه السلام في ذمّه[١].

وقد ناقش السيد الخوئي في تلك الروايات وأثبت ضعفها[٢].

وأمّا النجاشي والشيخ، فلا يظهر منهما جرح أو تعديل للرجل، وإنّما اكتفيا ببيان مذهبه وطبقته كما مرّ عليك.

وأمّا ابن الغضائري، فمن قوله فيه: «... **حديثه في حديث أصحابنا أكثر منه في الزيديّة، وأصحابنا يكرهون ما رواه محمّد بن سنان عنه، ويعتمدون ما رواه محمّد بن بكر الأرجني**»[٣].

وهذا يدلّ علىٰ أنّ الرجل ثقة في نفسه، وإنّما حصل التشويش بسبب ما رواه بعض الضعفاء عنه؛ ولذا فإنّ رأينا فيه كرأي المحقق النوري الذي قال فيه: «**وأمّا أبو الجارود، فالكلام فيه طويل، والذي يقتضيه النظر بعد التأمّل فيما ورد وفيما قالوا فيه أنّه كان ثقة في النقل، مقبول الرواية، معتمداً في الحديث، إمامياً في أوله وزيديّاً في آخره**»[٤].

استنتاجات في ضوء ما تقدّم:

حينما نتأمّل في سلسلة هذا السند نستنتج الأُمور التالية:

١ـ إنّ هذا المقتل قد كُتب في الكوفة، وأملاه الأصبغ فيها، حيث تلقّاه زياد بن المنذر من الأصبغ وهو من أهل الكوفة، ومن الغريب أن لا يروي هذا المقتل عن الأصبغ غير هذا الرجل، لا سيما القاسم بن الأصبغ بن نباتة الذي كان مهتمّاً علىٰ ما يبدو بموضوع

---

(١) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج٢، ص٤٩٥ـ٤٩٦.
(٢) أُنظر: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج٨، ص٣٣٥.
(٣) العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص٣٤٨.التفرشي، مصطفى ابن الحسين، نقد الرجال: ج٢، ج٢٧٩.
(٤) النوري، حسين، خاتمة المستدرك: ج٥، ص٤١٢.

روايات كربلاء كما سنُشير.

٢ـ من المرجح أنّ هذا المقتل قد بقي محبوساً في الكوفة يتوارثه تلاميذ الأصبغ، فمن أبي الجارود إلىٰ أحمد بن الحسين إلىٰ محمّد بن يزيد النخعي إلىٰ أحمد بن يوسف الجعفي، الذي كان حيّاً عام ٢٧١هـ، بمعنىٰ أنّه قد بقي حوالي ١٧٠عاماً في الكوفة، أي: أربعة أجيال.

٣ـ إنّ الذي نقل هذا المقتل إلىٰ بغداد هو ابن عقدة الذي كان زيديّاً جارودياً حتىٰ مات، وهذا ما يجعلنا نرجّح بأنّ الواقعِين في السند بين أبي الجارود وابن عقدة كلّهم من الزيديّة الجارودية، ممّا قد يفسِّر لنا عدم النقل عن هذا المقتل خلال تلك الفترة، فقد كان هذا المقتل محبوساً في الكوفة عند أتباع أبي الجارود، وهؤلاء بدورهم كانوا منشغلِين عن نشـر هذا المقتل بالدفاع عن مذهبهم الذي كان لا يزال فَتيّاً في تلك الفترة هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فإنّ انتماءهم الفكري والمذهبي سيكون مانعاً من الاتّصال بهم لدىٰ الكثير من المؤرِّخين المختلفين معهم في المذهب.

وعلىٰ أيّة حال، فقد انتقل هذا المقتل إلىٰ بغداد قبل عام ٣٣٣هـ التي هي سنة وفاة ابن عقدة، وقد بقي متداولاً هناك إلىٰ أن وصل إلىٰ يد شيخ الطائفة الطوسي(ت ٤٦٠هـ).

والسبب واضح في انتقال هذا المقتل إلىٰ بغداد في هذه الفترة بالذات، ففي هذه الفترة وتحديداً عام ٣٢٠هـ كان مبدأ قيام الدولة البويهيّة الشيعيّة، فكانت لهم السلطة في العراق وبعض بلاد إيران كفارس وكرمان وبلاد الجبل وهمدان وأصفهان والري[1]، وفي هذه الفترة أظهر الشيعة ما كان مدفوناً من تراثهم، واستطاعوا أن يعيدوا الحياة لهذا التراث، وقام العلماء ببذل جهود جبارة في تنظيم ونشـر وترويج فكر أهل البيت عليهم السلام في تلك الفترة.

---

(١) أُنظر: السبحاني، جعفر، أضواء على عقائد الشيعة الإمامية: ص٩٤.

الناحية الثانية:

لقد عرفنا الآن بأنّ مقتل الأصبغ قد بقي إلىٰ أيام شيخ الطائفة الطوسي (ت٤٦٠هـ)، أي: ما يزيد علىٰ ثلاثة قرون، وقد بقي حوالي نصف هذه المدَّة في الكوفة، منحصـراً بين تلاميذ أبي الجارود من الزيديّة، ثمَّ نقله ابن عقدة إلىٰ بغداد في بدايات الحكم البويهي، ثمَّ وصل إلىٰ الدوري، فابن الغضائري، فالطوسي، وربما كانت هناك نسخة من هذا المقتل في المكتبة العامّة التي أنشأها الوزير أبو نصر سابور بن أردشير وزير بهاء الدولة ابن عضد الدولة، وكانت من دُور العلم المهمّة في بغداد بناها هذا الوزير الجليل في محلة بين السورين في الكرخ سنة ٣٨١ هـ علىٰ مثال بيت الحكمة الذي بناه هارون الرشيد.

قال ياقوت الحموي: «**وبها كانت خزانة الكتب التي أوقفها الوزير أبو نصـر سابور بن أردشير وزير بهاء الدولة بن عضد الدولة، ولم يكن في الدنيا أحسن كتباً منها، كانت كلّها بخطوط الأئمّة المعتبرة وأُصولهم المحررة**»[1].

وعند مجيء طغرل بيك أُحرقت هذه المكتبة العظيمة في جملة ما أُحرق من محال الكرخ، ثمّ توسعت الفتنة فدخلوا دار شيخ الطائفة، فأحرقوا كُتبَه وكرسيَّه الذي كان يجلس عليه للتدريس[2].

قال ابن الجوزي في حوادث سنة (٤٤٩هـ): «**وفي صفر هذه السنة كبست دار أبي جعفر الطوسي متكلِّم الشيعة في الكرخ، وأُخذ ما وُجد من دفاتره وكرسي يجلس عليه للكلام، وأُخرج إلىٰ الكرخ وأُضيف إليه ثلاث مجانيق بيض كان الزوار من أهل الكرخ قديماً يحملونها معهم إن قصدوا زيارة الكوفة، فأُحرق الجميع**»[3].

---

(١) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان: ج١، ص٥٣٤.
(٢) أُنظر: السبحاني، جعفر، أضواء على عقائد الشيعة الإمامية: ص٥٦.
(٣) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن عليّ، المنتظم في تاريخ الملوك والأُمم: ج١٦، ص١٦.

من هنا؛ فنحن نرجِّح أنّ مقتل الأصبغ قد أُتلف فيما أُتلف في الحملة السلجوقيّة التي تسبّبت بتدمير عدد هائل من الأُصول الشيعيّة، وفي مقدِّمتها الأُصول الأربعمائة التي كانت موجودة في هذه المكتبة.

وقد كان الطوسي بعد انتقاله للنجف منهمكاً بإعادة ما يمكن إعادته من هذا التراث التالف، ولا ريب في أنّ الشغل الشاغل له هو التركيز علىٰ الجانب العقدي والفقهي من هذا التراث، وسيكون التركيز علىٰ الجانب التاريخي تركيزاً هامشياً. وممّا يدعم ذلك: أنّ الطوسي نفسه كان له مقتل، كما صرّح بذلك في الفهرست عند ترجمته لنفسه[1]، وقد فُقد هذا المقتل أيضاً، ولعلّه أيضاً ممّا أُتلف في هذه الحملة، إلّا أنّ الوقت لم يكن يسمح للطوسي بإعادة كتابته.

الناحية الثالثة:

ذكر السيِّد محمّد طاهر الياسري الحسيني روايتين عن القاسم بن الأصبغ، روىٰ أحدهما الطبري والأُخرىٰ أبو الفرج، واحتمل كونهما ممَّا نقله القاسم عن مقتل والده[2]، فتكون الروايتان بحسب هذا الاحتمال هما بقيّة هذا المقتل، وسنورد الروايتين، ثمَّ نناقشهما:

الرواية الأُولىٰ: روىٰ الطبري، عن هشام الكلبي بسنده، عن القاسم بن الأصبغ بن نُباتة، قال: «**حدَّثني مَن شهد الحسين عليه السلام في عسكره: أنّ حسيناً حين غُلب علىٰ عسكره ركب المسناة يريد الفرات، قال: فقال رجل من بني أبان بن دارم: ويلكم! حولوا بينه وبين الماء لا تتام إليه شيعته. قال: وضرب فرسه، واتبعه الناس حتىٰ حالوا بينه وبين الفرات، فقال الحسين: اللّهم أظمه، قال: وينتزع الأباني بسهم، فأثبته في حنك الحسين، قال: فانتزع الحسين السهم، ثمَّ بسط**

(١) الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص١٦١.
(٢) أُنظر: الحسيني، محمّد طاهر، مقدمة في مقتل الحسين عليه السلام: ص ١١ـ ١٢.

كفيه فامتلأت دماً، ثمَّ قال الحسين: اللّهم، إنّي أشكو إليك ما يُفعل بابن بنت نبيك. قال: فوالله، إن مكث الرجل إلّا يسيراً حتىٰ صبَّ الله عليه الظمأ، فجعل لا يروىٰ. قال القاسم بن الأصبغ: لقد رأيتني فيمَن يروح عنه والماء يبرد له فيه السكر وعساس فيها اللبن، وقلال فيها الماء، وإنّه ليقول: ويلكم! اسقوني قتلني الظمأ. فيعطىٰ القلة أو العس كان مُرْوِياً أهل البيت فيشربه، فإذا نزعه من فيه اضطجع الهنيهة، ثمَّ يقول: ويلكم! اسقوني قتلني الظمأ. قال: فو الله، ما لبث إلّا يسيراً حتىٰ انقد بطنه انقداد بطن البعير»[1].

الرواية الثانية: روىٰ أبو الفرج عن المدائني، بسنده إلىٰ القاسم بن الأصبغ بن نباتة قال: «**رأيت رجلاً من بني أبان بن دارم أسود الوجه، وكنت أعرفه جميلاً، شديد البياض، فقلت له: ما كدت أعرفك. قال: إنّي قتلتُ شابّاً أمرد مع الحسين، بين عينيه أثر السجود، فما نمتُ ليلة منذ قتلته إلّا أتاني، فيأخذ بتلابيبي حتىٰ يأتي جهنم فيدفعني فيها، فأصيح، فما يبقىٰ أحد في الحيّ إلّا سمع صياحي. قال: والمقتول العباس بن عليّ عليهما السلام**»[2].

والمتأمِّل في سند الروايتين لا يرىٰ وجهاً لما احتمله الحسيني من كون هاتين الروايتين ممّا تبقىٰ من آثار مقتل الأصبغ.

فرواية الطبري صريحة في كون منبع الرواية هو أحد الرواة الذين كانوا متواجدين في الطف، وظاهر الرواية أنّ القاسم يروي عن هذا الراوي مباشرة، ولا علاقة لأبيه بالموضوع لا من قريب ولا من بعيد.

وأمّا رواية المقاتل، فهي أشدّ صراحة؛ حيث صرّح فيها بأنّ القاسم هو الراوي المباشر لهذا الخبر وأنّه كان شاهد عيان في الحادثة.

نعم، يمكن أن يُقال: إنّ نفس القاسم كان أحد المصادر التي اغترف منها الأصبغ في

---

(١) الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٤٥٠.
(٢) الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص١١٨.

مقتله؛ وحينئذٍ يتّجه هذا الاحتمال، وهو ما يُسمّىٰ عند الدرائيين بـ(رواية الأكابر عن الأصاغر)[1]، ولكن هذا الكلام هو بمثابة ارتفاع المانع لا بمنزلة المقتضي، أي: إنّه لا مانع من رواية الوالد عن ولده وإن كان ذلك نادراً، ولكن وقوع ذلك وتحقّقه بالفعل يحتاج إلىٰ دليل، وهو مفقود في مورد بحثنا.

ومهما يكن، فإنّ في هاتين الروايتين إشارة إلىٰ اهتمام آل الأصبغ بجمع أخبار كربلاء وملاحقتها من منابعها ومصادرها الأُولىٰ.

(١) أُنظر: السيوطي، عبد الرحمن، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (النوع الحادي والأربعون رواية الأكابر عن الأصاغر): ج٢، ص٧١٢.

خاتمة بأهمّ النتائج

النتيجة الأُولىٰ: إنّ الأصبغ بن نباتة هو من كبار محدِّثي الإماميّة في القرن الأوّل وبدايات القرن الثاني، وقد كان له شرف الريادة والمبادرة إلىٰ الكتابة حول وقعة كربلاء.

النتيجة الثانية: إنّ مقتله هو أقدم المقاتل الحسينيّة، وكان يتضمّن أقدم مادّة تاريخيّة حول هذه الوقعة.

النتيجة الثالثة: إنّ هذا المقتل قد بقي إلىٰ منتصف القرن الخامس الهجري، وقد رجّحنا أنّه قد أُتلف في الحملة السلجوقيّة التي قضت علىٰ الدولة البويهيّة.

النتيجة الرابعة: إنّنا لم نعثر علىٰ منقولات من هذا المقتل في المدوّنات التاريخيّة التي تأخّرت عنه؛ ممّا يعني أنّ هذا المقتل قد ضاع من بين أيدينا بشكل نهائي.

الفصل الثاني

مقتل جابر بن يزيد الجعفي الكوفي (... ـ ١٢٨هـ)

تقديم

كان جابر بن يزيد الجعفي من المعاصرين للإمام السجّاد والباقر والصادق عليهم السلام كما يبدو من مروياته، ولكنّه كان مختصّاً بالإمام الباقر عليه السلام وقد أكثر الرواية عنه، وتوفّي في أيام الإمام الصادق عليه السلام.

ويُعَدّ الجعفي من الشخصيات العلميّة البارزة في الربع الأوّل من القرن الثاني الهجري، وقد أثارت شخصيته وكتبه ومروياته جدلاً واسعاً بين العلماء، فرفعه قوم إلىٰ مصاف سلمان الفارسي وأبي ذرّ الغفاري، ورماه البعض بالاختلاط والجنون.

ويعتبر الجعفي من أوائل مَن تصدّىٰ إلىٰ حفظ وتسجيل النصِّ الكربلائي، ولم يسبقه في هذا المضمار سوىٰ الأصبغ بن نباتة التميمي (توفّي بعد١٠١هـ)، ولكن ـ مع الأسف الشديد ـ أنّ كتابه في المقتل لم يصل إلينا، وقد طالته يد التلف والضياع كما طالت غيره من أُصول المقاتل، ولم تُبقِ لنا الأيام من هذا المقتل سوىٰ روايات عثرنا عليها في بطون المدونات التاريخيّة، وأغلب الظنّ أنّها كانت ممَّا كان قد أودعه الجعفي في مقتله.

وسننطلق أوّلاً للحديث عن ترجمة جابر بن يزيد الجعفي، ثمَّ نتّجه للحديث عن كتابه في مقتل الحسين عليه السلام.

المبحث الأول
ترجمة جابر بن يزيد الجعفي

١ ـ اسمه وكنيته ونسبه وأولاده

قال النجاشي: «**جابر بن يزيد أبو عبد الله، وقيل: أبو محمّد الجعفي، عربي قديم، نسبه: ابن الحارث بن عبد يغوث بن كعب بن الحارث بن معاوية بن وائل بن مرار بن جعفي**»[١].

وجعفي علىٰ وزن كرسي أبو قبيلة من القحطانية، والنسبة إليه كذلك، وهم بطن من سعد العشيرة، وهو جعفي بن سعد العشيرة بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب[٢].

قال ابن دريد: «**واشتقاق جعفي من قوله: جعفت الشيء أجعفه جعفاً. إذا اقتلعته من أصله. وضربه حتىٰ انجعف، أي: انصرع**»[٣].

وقد أنجبت قبيلة جعفي العديد من الرواة والمحدِّثين الذين كانوا من أصحاب الأئمّة عليهم السلام، وروّاد مجالسهم، وأكثرهم من سكان الكوفة، وممَّن صحب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، فمنهم: بشر بن جعفر الجعفي أبو الوليد، وسالم الجعفي، ويزيد بن عبد الملك الجعفي، وجميعهم من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام.

---

(١) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص١٢٨.
(٢) أُنظر: عمر كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: ج١، ص١٩٥.
(٣) الأزدي، ابن دريد، الاشتقاق: ص٤٠٦.

وأحمد بن معاذ الجعفي الكوفي، وأيوب بن مهاجر الجعفي الكوفي، وأشعر بن الحسن الجعفي الكوفي، وبكر بن عبد الله الجعفي الكوفي، وجميعهم من أصحاب الصادق عليه السلام[1].

٢ ـ ولادته ونشأته

وُلِد جابر ونشأ وتعلّم في الكوفة، ولكن ليس في أيدينا ما نقطع معه بإعطاء تاريخ دقيق لمولده، وإن كنّا نقدّر ـ كما قدر السيِّد محمّد عليّ الأبطحي ـ أنّ ولادته كانت حوالي سنة ٥٠هـ، وهو ما جمع الأبطحي لإثباته العديد من الشواهد والقرائن، قال في تهذيب المقال: «**لم أقف علىٰ ذكر لتاريخ مولد جابر الجعفي في كلام أصحابنا وغيرهم، إلّا أنّه يمكن [أن] تعرف عصر مولده ممّا اتّفق عليه الأكثرون، من أنّه مات سنة ثمان وعشرين ومائة، وأيضاً من كونه شيخاً كبير السن حين مات، وهو في العادة ابن ثمانين أو قبله أو بعده بقليل. ومن أنّه روىٰ عن غير واحد من الصحابة وأكابر التابعين، كما سيأتي ذكرهم. ومن كونه تابعياً، كما صرَّح به الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام بقوله: (تابعي أُسند عنه)، وقد عدّ جماعة من نظرائه من أصحاب الصادق عليه السلام من التابعين، مثل: أبي حمزة الثمالي، وإسماعيل بن عبد الرحمان الكوفي، وعبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليّ عليهم السلام، وغيرهم كما في مناقب ابن شهر آشوب في أصحابه عليه السلام من التابعين. وغير ذلك من الشواهد... وعلىٰ هذا؛ فهو علىٰ الظاهر من مواليد سنة خمسين أو قُبيل ذلك أو بُعيدها**»[2].

والمعروف أنّ الجعفي لم يمكث طوال حياته في الكوفة، بل طوىٰ ١٨عاماً في خدمة الإمام الباقر عليه السلام في المدينة المنوّرة؛ ولذا كانت أكثر أحاديثه عن هذا الإمام عليه السلام، وقد كان

---

(١) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص١٠٧ و ١٢٤ و١٤٠ و١٤٢ و١٥٠ و١٥٣ و١٥٧.

(٢) الأبطحي، محمّد عليّ، تهذيب المقال: ج٥، ص٤٥ ـ ٤٦.

من خواصّه وحملة علومه وأسراره.

وروىٰ الطوسي في أماليه بسنده، عن جابر بن يزيد الجعفي، قال: «خدمت سيِّدنا الإمام أبا جعفر محمّد بن عليّ عليهما السلام ثماني عشرة سنة، فلمّا أردت الخروج ودّعته، وقلت: أفِدْني. فقال: بعد ثماني عشرة سنة يا جابر؟! قلتُ: نعم، إنّكم بحر لا ينزف ولا يبلغ قعره. فقال: يا جابر، بلِّغ شيعتي عنّي السلام، وأعلمهم أنّه لا قرابة بيننا وبين الله (عزّ وجلّ)، ولا يُتقرب إليه إلّا بالطاعة له.

يا جابر، مَن أطاع الله وأحبَّنا فهو ولينا، ومَن عصىٰ الله لم ينفعه حبّنا. يا جابر، مَن هذا الذي يسأل الله فلم يُعطه، أو توكل عليه فلم يكفه، أو وثق به فلم يُنجه.

يا جابر، أنزل الدنيا منك كمنزلٍ نزلته تريد التحويل عنه، وهل الدنيا إلّا دابة ركبتها في منامك فاستيقظت وأنت علىٰ فراشك غير راكب ولا آخذ بعنانها، أو كثوب لبسته أو كجارية وطأتها.

يا جابر، الدنيا عند ذوي الألباب كفيء الظلال، لا إله إلّا الله إعزاز لأهل دعوته، الصلاة تثبيت للإخلاص وتنزيه عن الكبر، والزكاة تزيد في الرزق، والصيام والحجّ تسكين القلوب، القصاص والحدود حقن الدماء، وحبُّنا أهل البيت نظام الدين، وجعلنا الله وإياكم من الذين يخشون ربّهم بالغيب وهم من الساعة مشفقون»[1].

وحيث إنّنا نعلم أنّ فترة تولّي الإمام الباقر عليه السلام لشؤون الإمامة الفعلية تمتدّ بين عامي ٩٥ـ ١١٤هـ، أي: قرابة الـ (١٩) عاماً، فيمكن القول: إنّ جابر قد لازم الإمام الباقر عليه السلام طيلة فترة إمامته ما عدا عام واحد، ولنا أن نقدِّر حينئذٍ أنّ انتقال جابر من الكوفة إلىٰ المدينة المنوّرة كان في بين عامي ٩٥ـ ٩٦هـ، وأنّ عودته إلىٰ الكوفة مرّة أُخرىٰ كانت بين عامي ١١٣ـ ١١٤هـ.

نعم، يمكن أن يُقال: إنّ مبدأ خدمة جابر للإمام الباقر عليه السلام كانت قبل تولّيه شؤون

---

(١) الطوسي، محمّد بن الحسن، الأمالي: ص٢٩٦.

الإمامة الفعليّة، أي: في عهد والده الإمام السجاد عليه السلام، وهذا ما قد تشير إليه قصّة الخيط التي رواها جابر عن الإمامين السجاد والباقر عليهما السلام، حيثُ تبدو من القصّة ملازمة جابر للإمام الباقر عليه السلام منذ ذلك الحين[1].

نعم روىٰ الكشي بإسناده عن جابر، قال: «**دخلت علىٰ أبي جعفر عليه السلام وأنا شابٌّ، فقال: مَن أنت؟ قلت: من أهل الكوفة. قال ممَّن؟ قلت: من جعفي. قال: ما أقدمك إلىٰ هيهنا؟ قلت: طلب العلم. قال: ممَّن؟ قلت: منك. قال: فإذا سألك أحد من أين أنت؟ فقل: من أهل المدينة. قال، قلت: أسألك قبل كلّ شيء عن هذا، أيحلّ لي أن أكذب؟ قال: ليس هذا بكذب، مَن كان في مدينة فهو من أهلها حتىٰ يخرج. قال: ودفع إليّ كتاباً وقال لي: إن أنت حدَّثت به حتىٰ تهلك بنو أُميّة فعليك لعنتي ولعنة آبائي، وإذا أنت كتمت منه شيئاً بعد هلاك بني أُميّة فعليك لعنتي ولعنة آبائي. ثمَّ دفع إليّ كتاباً آخر، ثمَّ قال: وهاك هذا فإن حدَّثت بشيء منه أبداً فعليك لعنتي ولعنة آبائي**»[2].

فإنّ ظاهر هذه الرواية ـ لو صحّت ـ يدلّ علىٰ أنّ قدوم جابر علىٰ أبي جعفر عليه السلام، كان في أيام إمامته الفعليّة، يعني بعد عام ١٩٥هـ، مع أنّ جابر يصف نفسه بـ (الشابّ)، وهذا ما لا ينسجم مع القول بولادته حدود سنة ٥٠هـ، فإنّ المفروض أن يكون عمره وقتئذٍ قد تجاوز الـ (٤٥) عاماً علىٰ أقلّ تقدير.

وعلىٰ أيّة حال، فإنّ جابر لم ينقطع عن المدينة المنورة بعد رحيل الإمام الباقر عليه السلام، بل جعل يتردّد عليها، ويتزوّد من الإمام الصادق عليه السلام، كما تشهد بذلك رواياته التي يرويها عن الإمام الصادق عليه السلام بلا واسطة[3].

---

(١) أُنظر: المجلسي، محمّد باقر، بحار الأنوار: ج٢٦، ص٨.
(٢) الطوسي، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج٣، ص٤٣٨.
(٣) أُنظر مثلاً: المصدر السابق: ج١، ص١٨٦، ١٩٦، ٢٢٤.

٣ـ مكانته العلمية وطبقته ومصنفاته

يُعتبر جابر بن يزيد الجعفي من علماء أصحاب الأئمّة الذين ساهموا بنشر وترويج مذهب أهل البيت عليهم السلام، وقد عدّه الشيخ المفيد من الفقهاء، والأعلام الرؤساء، المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفُتيا والأحكام، ومن أصحاب الأُصول المدوَّنة والمصنَّفات المشهورة(١).

ووصفه الذهبي في ميزان الاعتدال بكونه أحد علماء الشيعة(٢)، وفي تاريخ الإسلام بأحد أوعية العلم(٣).

وقال عنه الزركلي: «**تابعي، من فقهاء الشيعة... وكان واسع الرواية غزير العلم بالدين**»(٤).

أمّا طبقته: فقد قال النجاشي: «**لقي أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام ومات في أيامه**»(٥)، وعدّه الشيخ الطوسي أوّلاً: في أصحاب الإمام الباقر عليه السلام(٦)، ثمَّ رجع ثانياً: وعدَّه في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام(٧).

بل عدّه بعض الرجاليين في أصحاب الإمام زين العابدين عليه السلام، استناداً إلىٰ بعض الروايات التي رواها جابر عنه عليه السلام(٨).

وعدّه ابن حجر في الطبقة الخامسة(٩)، وقد روىٰ عن: الحارث بن مسلم، وخيثمة بن

---

(١) أُنظر: المفيد، محمّد بن محمّد، الرسالة العددية (المطبوعة في مصنفات المفيد): ص٢٥ ـ ٣٥.
(٢) أُنظر: الذهبي، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١، ص٣٧٩.
(٣) أُنظر: الذهبي، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٨، ص٥٩.
(٤) الزركلي، خير الدين، الأعلام: ج٢، ص١٠٥.
(٥) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص١٢٨.
(٦) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص١١١.
(٧) أُنظر: المصدر السابق: ص١٦٣.
(٨) أُنظر: الأبطحي، محمّد عليّ، تهذيب المقال: ج٥، ص٥٨.
(٩) ابن حجر، أحمد بن عليّ، تقريب التهذيب: ج١، ص١٩٢.

أبي خيثمة البصري، وزيد العمي، وسالم بن عبد الله بن عمر، وطاووس بن كيسان، وعامر بن شراحيل الشعبي، وأبي الطفيل عامر بن واثلة الليثي الصحابي، وأبي حريز عبد الله بن الحسين قاضي سجستان، وعبد الله بن نجي، وعبد الله بن عبد الرحمان بن الأسود ابن يزيد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولىٰ ابن عباس، وعمار الدهني، والقاسم بن عبد الرحمان بن عبد الله بن مسعود، وغيرهم.

وروىٰ عنه: إسرائيل بن يونس، وحسان بن إبراهيم الكرماني، والحسن بن صالح بن حي، وحفص بن عمر البرجمي الأزرق، وزهير بن معاوية، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وسلام بن أبي مطيع، وشريك بن عبد الله، وشعبة بن الحجاج، وشيبان بن عبد الرحمان، وعبد الرحمان بن عبد الله المسعودي، وقيس بن الربيع، وأبو حمزة محمّد بن ميمون السكري، ومسعر بن كدام، وغيرهم[١].

أمّا مصنفاته: فقد ذكرها الطوسي في الفهرست[٢]، والنجاشي في الرجال[٣]، وابن شهر آشوب في المعالم[٤]، وتبلغ قائمة كتبه عشرة كتب هي:

١ ـ أصل جابر الجعفي (ذكره الطوسي وابن شهر آشوب).

٢ ـ التفسير (ذكره الطوسي والنجاشي وابن شهر آشوب).

٣ ـ النوادر (ذكره النجاشي).

٤ ـ الفضائل (ذكره النجاشي).

٥ ـ الجَمَل (ذكره النجاشي).

٦ ـ صفِّين (ذكره النجاشي).

---

(١) أُنظر: المزي، يوسف، تهذيب الكمال: ج٤، ص٤٦٦.

(٢) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص٤٤.

(٣) أُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص١٢٩.

(٤) أُنظر: ابن شهر آشوب، محمّد بن عليّ، معالم العلماء: ص٦٨.

٧ـ النهروان (ذكره النجاشي).

٨ـ مقتل أمير المؤمنين عليه السلام (ذكره النجاشي).

٩ـ مقتل الحسين عليه السلام (ذكره النجاشي).

١٠ـ رسالة أبي جعفر عليه السلام إلىٰ أهل البصـرة (ذكرها النجاشي، وقال: وتضاف إليه رسالة...).

٤ـ مذهبه ومعتقده

لسنا بحاجة إلىٰ إثبات تشيُّع جابر بن يزيد الجعفي واختصاصه بالمذهب الإمامي، فإنّ هذا الأمر من المسلَّمات التي لم يناقش فيها أحد، بل لسنا بحاجة إلىٰ إثبات كونه من خواص الأئمّة وبطانتهم وحملة علومهم وأسرارهم، وقد ذكرنا سابقاً أنّه كان بوّاب الإمام الباقر عليه السلام لمدّة ١٨ عاماً.

وقد روىٰ الشيخ المفيد بإسناد صحيح، عن الصدوق، عن محمّد بن موسىٰ بن المتوكِّل، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسىٰ بن عبيد، عن أبي أحمد الأزدي، عن عبد الله بن الفضل الهاشمي، قال: كنت عند الصادق جعفر بن محمّد عليهما السلام إذ دخل المفضل بن عمر، فلمّا بصر به ضحك إليه، ثمَّ قال: «**إليّ يا مفضل**» ـ إلىٰ أن قال: ـ فقال: «**يا بن رسول الله، فما منزلة جابر بن يزيد منكم؟ فقال** عليه السلام: **منزلة سلمان من رسول الله** صلى الله عليه وآله»[1].

وقد عدّه في الرسالة العددية ـ كما مرّ ـ من الأعلام الرؤساء، المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، وعدّه في الاختصاص ممَّن اعتبرهم أصحاب محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام، وهم: جابر بن يزيد الجعفي، حمران بن أعين، وزرارة، وعامر بن عبد الله بن جذاعة، حجر بن زائدة، عبد الله بن شريك العامري، فضيل بن يسار البصـري، سلام بن

---

(١) المفيد، محمّد بن محمّد، الاختصاص: ص٢١٦.

المستنير، بريد بن معاوية العجلي، الحكم بن أبي نعيم[١].

وقد صرّح الكثير من علماء العامّة بنسبته إلىٰ التشيُّع أو الرفض، فقال الذهبي: «**جابر ابن يزيد... بن الحارث الجعفي الكوفي أحد علماء الشيعة**»[٢]، وقال عنه أيضاً: «**جابر بن يزيد الجعفي الكوفي...أحد أوعية العلم علىٰ ضعفه ورفضه**»[٣]، وقال ابن حجر: «... **رافضي من الخامسة**»[٤]، وقال الزركلي: «**جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي... من فقهاء الشيعة**»[٥]، وقال عمر كحالة: «**جابر بن يزيد... الجعفي، الكوفي، الشيعي...**»[٦].

٥ـ وثاقته وعدالته

اختلف القدماء في وثاقة جابر وعدالته اختلافاً كبيراً، فقد عدّه الشيخ المفيد من فقهاء أصحاب الأئمّة، والأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يُطعن عليهم، ولا طريق إلىٰ ذمّ واحد منهم، وهم أصحاب الأُصول المدوَّنة، والمصنَّفات المشهورة[٧].

وأمّا ابن الغضائري، فقال: «**إنّ جابر بن يزيد الجعفي الكوفي ثقة في نفسه، ولكن جُلَّ مَن روىٰ عنه ضعيف، فمَن أكثر عنه من الضعفاء: عمرو بن شمر الجعفي، ومفضل بن صالح، والسكوني، ومنخل بن جميل الأسدي، وأرىٰ الترك لما روىٰ هؤلاء عنه، والوقف في الباقي إلّا ما**

---

(١) أُنظر: المفيد، محمّد بن محمّد، الاختصاص: ص٨.
(٢) الذهبي، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١، ص٣٧٩.
(٣) الذهبي، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٨، ص٥٩.
(٤) ابن حجر، أحمد بن عليّ، تقريب التهذيب: ج١، ص١٩٢.
(٥) الزركلي، خير الدين، الأعلام: ص٢، ص١٠٥.
(٦) عمر كحالة، معجم المؤلفين: ج٣، ص١٠٦.
(٧) أُنظر: المفيد، محمّد بن محمّد، الرسالة العددية (المطبوعة في مصنفات المفيد): ص٢٥ ـ ٣٥.

خرج شاهداً»[١].

وأمّا النجاشي، فقد بالغ في تضعيفه، فقال: «...**وكان في نفسه مختلطاً، وكان شيخنا أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان رحمه الله ينشدنا أشعاراً كثيرة في معناه تدلّ علىٰ الاختلاط، ليس هذا موضعاً لذكرها**»[٢].

والحقّ أنّ جابر من أصحاب الأئمّة عليهم السلام الذين لا يُطعن عليهم، ولا طريق إلىٰ ذمّ واحد منهم، كما قال الشيخ المفيد، وكان ثقة في نفسه كما قال ابن الغضائري، وأمّا رمي النجاشي له بالاختلاط فيمكن مناقشته من عدّة وجوه:

١ـ إنّنا لا نعرف المعطيات والمؤشرات التي وقف عليها النجاشي، وحكم من أجلها باختلاط جابر، فلعلّه قد وقف علىٰ بعض الآراء المنسوبة لجابر، والتي كانت تُعدّ غلواً وارتفاعاً من منظور النجاشي، ومن المعلوم أنّ القدماء لم يتّفقوا فيما بينهم علىٰ ضابطة موحدة في مسألة الغلو والتقصير، فما كان غلواً وارتفاعاً في منظور القمّيين لم يكن كذلك في منظور البغداديين.

يقول المامقاني: «**قد نبّهنا غير مرّة علىٰ أنّ رمي القدماء ـ سيما القمّيين منهم ـ الرجل بالغلو لا يُعتنىٰ به؛ لأنّ الاعتقاد بجملة ممّا هو الآن من ضروريات المذهب كان معدوداً عندهم من الغلو، ألا ترىٰ عدَّهم نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام غلوّاً، مع أنّ مَن لم ينفِ السهو عنهم اليوم لا يعدّ مؤمناً، ولقد أجاد الفاضل الحائري حيث قال: رمي القمّيين بالغلو، وإخراجهم من قمّ لا يدلّ علىٰ ضعفٍ أصلاً، فإنّ أجلّ علمائنا وأوثقهم غالٍ علىٰ زعمهم، ولو وجدوه في قم لأخرجوه منها لا محالة**»[٣].

---

(١) العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص٩٤.
(٢) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص١٢٨.
(٣) المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال: ج٢، ص٢٢٧.

٢ـ يمكن أن يكون اختلاط جابر ممّا أشاعه عليه المخالفون من أجل إسقاطه من عيون الناس وإبعادهم عنه، فقد روىٰ الكشي بسنده عن عبد الحميد بن أبي العلا، قال: «**دخلت المسجد حين قُتل الوليد، فإذا الناس مجتمعون، قال: فأتيتهم فإذا جابر الجعفي عليه عمامة خزٍّ حمراء، وإذا هو يقول: حدَّثني وصي الأوصياء ووارث علم الأنبياء محمّد بن عليّ**عليه السلام. **قال: فقال الناس: جُنَّ جابر، جُنَّ جابر**»[1].

وقد روىٰ لنا العقيلي عن الحميدي ما يكشف لنا مَن هم هؤلاء الناس الذين رموا جابر بالجنون، قال الحميدي: «**سمعت ابن أكثم الخراساني قال لسفيان: أرأيت ـ يا أبا محمّد ـ الذين عابوا علىٰ جابر الجعفي قوله: حدَّثني وصيّ الأوصياء؟ فقال سفيان: هذا أهونه**»[2].

٣ ـ كما يمكن أن يكون رمي جابر بالاختلاط أو الجنون، كان بسبب تظاهره بذلك في فترة من الفترات بأمر من الإمام الباقرعليه السلام للحفاظ عليه من السيف، فقد روىٰ الشيخ المفيد بسنده، عن النعمان بن بشير، قال: «**زاملت جابر بن يزيد الجعفي إلىٰ الحجّ، فلمّا خرجنا إلىٰ المدينة ذهب إلىٰ أبي جعفر الباقر**عليهما السلام، **فودعه ثمَّ خرجنا، فما زلنا حتىٰ نزلنا الأخيرجة، فلمّا صلَّينا الأُولىٰ ورحلنا واستوينا في المحمل إذا دخل رجل طوال آدم شديد الأدمة، ومعه كتاب طينه رطب من محمّد بن عليّ الباقر**عليهما السلام **إلىٰ جابر بن يزيد الجعفي، فتناوله جابر وأخذه وقبّله، ثمّ قال: متىٰ عهدك بسيِّدي؟ قبل الصلاة أو بعد الصلاة؟ قال: بعد الصلاة الساعة. قال: ففكّ الكتاب وأقبل يقرأه ويقطب وجهه، فما ضحك ولا تبسّم حتىٰ وافينا الكوفة، وقد كان قبل ذلك يضحك ويتبسّم ويحدِّث، فلمّا نزلنا الكوفة دخل البيت فأبطأ ساعة، ثمَّ خرج علينا قد علق الكتاب في عنقه وركب القصب، ودار في أزقة الكوفة، وهو يقول: منصور بن جمهور أمير غير مأمور. ونحو هذا من الكلام، وأقبل يدور في أزقة الكوفة والناس يقولون: جُنَّ جابر، جُنَّ جابر. فلمّا كان بعد ثلاثة**

---

(١) الطوسي، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج٢، ص٤٣٧.
(٢) العقيلي، محمّد بن عمرو، الضعفاء: ج١، ص١٩٤.

أيام ورد كتاب هشام بن عبد الملك علىٰ يوسف بن عثمان بأن أُنظر رجلاً من جعف يقال له: جابر ابن يزيد، فاضرب عنقه، وابعث إليّ برأسه. فلمّا قرأ يوسف بن عثمان الكتاب التفت إلىٰ جلسائه، فقال: مَن جابر بن يزيد؟ فقد أتاني من أمير المؤمنين يأمرني بضرب عنقه وأن أبعث إليه برأسه؟ فقالوا: أصلح الله الأمير، هذا رجل علّامة صاحب حديث وورع وزهد وأنّه جُنَّ وخولط في عقله، وها هو ذا في رحبة يلعب مع الصبيان. فكتب إلىٰ هشام بن عبد الملك: أنّك كتبت إليّ في أمر هذا الرجل الجعفي وأنّه جُنَّ! فكتب إليه دعه. قال: فما مضت الأيام حتىٰ جاء منصور بن جمهور فقتل يوسف بن عثمان، فصنع ما صنع»[1].

هذا بحسب رجالنا، أمّا العامّة، فقد اختلفوا فيه أيضاً، فوثقه جماعة، وضعفه جماعة، وهم الأكثر.

قال سفيان الثوري: إذا قال جابر: حدَّثنا، وأخبرنا، فذاك. وكان يقول أيضاً: كان جابر ورعاً في الحديث، ما رأيت أورع في الحديث منه.

وقال شعبة: جابر صدوق في الحديث، وقال أيضاً: كان جابر إذا قال: حدَّثنا، وسمعت، فهو من أوثق الناس.

وقال زهير بن معاوية: كان إذا قال ـ يعني جابر ـ : سمعت، أو سألت، فهو من أصدق الناس.

وكان وكيع يقول: مهما شككتم في شيء، فلا تشكّوا في أنّ جابراً ثقة.

وقال يحيىٰ بن معين: لم يدع جابراً ممَّن رآه إلّا زائدة، وكان جابر كذّاباً. وقال في موضع آخر: لا يُكتب حديثه، ولا كرامة.

وقال يحيىٰ بن سعيد: تركنا حديث جابر، قبل أن يقدم علينا الثوري.

---

(١) المفيد، محمّد بن محمّد، الاختصاص: ص٦٧ ـ ٦٨.

وقال زائدة: أمّا جابر الجعفي، فكان ـ والله ـ كذّاباً يؤمن بالرجعة.

وقال أبو حنيفة: ما لقيت فيمَن لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتيته بشيء من رأيي إلّا جاءني فيه أثر، وزعم أنّ عنده ثلاثين ألف حديث، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، لم يظهرها.

وقال: عبد الرحمان بن مهدي، يقول: ألا تعجبون من سفيان بن عيينة؟ لقد تركت جابراً الجعفي لقوله لما حكىٰ عنه أكثر من ألف حديث، ثمَّ هو يحدِّث عنه.

وقال النسائي: متروك الحديث. وقال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه[1].

ومن الملاحظ علىٰ أقوال الجارحين أنّهم قد تركوا روايته لأحد سببين:

السبب الأول: كثرة أحاديثه، ونحن نظنّ أنّ أكثر هذه الأحاديث ممَّا رواه عن الإمام الباقر عليه السلام، وهو أمر طبيعي بالنسبة لمَن قضىٰ ١٨ عاماً من عمره في خدمة الإمام الباقر عليه السلام، ولكنّنا نعتقد أنّ مشكلة القوم لم تكن مع جابر، بل مع أستاذ جابر، أعني به: الإمام الباقر عليه السلام، فإنّهم يعتقدون أنّ كلّ ما رواه الإمام الباقر عليه السلام ولم يسنده فهو من المراسيل ظاهراً وواقعاً؛ وبالتالي، فإنّ روايات جابر أو غيره عن الإمام الباقر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله تُعدّ من المراسيل في نظرهم ما لم تُبيَّن الواسطة بين الإمام الباقر عليه السلام والنبي صلى الله عليه وآله.

قال الذهبي ـ في ترجمة الإمام الباقر عليه السلام من سير أعلام النبلاء ـ : «**روىٰ عن جدَّيه: النبي(صلى الله عليه وسلم) وعليّ (رضي الله عنه) مرسلاً، وعن جدَّيه: الحسن والحسين مرسلاً أيضاً**»[2].

ونحن نعتقد أنّ أحاديث الإمام الباقر عليه السلام عن جدِّه رسول الله صلى الله عليه وآله كلّها مأخوذة عن طريق آبائه المعصومين عليهم السلام، سواء صرح الإمام عليه السلام بإسناده أو لا.

فقد روىٰ الشيخ المفيد في أماليه بسنده عن جابر، أنّه قال: «**قلتّ لأبي جعفر محمّد بن**

---

(١) أُنظر أقوالهم في: المزي، يوسف، تهذيب الكمال: ج٤، ص٤٦٧ ـ ٤٦٩.
(٢) الذهبي، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٧، ص٤٥٢.

علي الباقر عليه السلام: إذا حدَّثتني بحديث فأسنده لي. فقال: حدَّثني أبي، عن جدِّي، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، عن جبرئيل عليه السلام، عن الله (عزّ وجلّ)، وكلّ ما أحدِّثك بهذا الإسناد»[1].

السبب الثاني: اعتراضهم علىٰ بعض المفاهيم التي كانت تحملها بعض تلك الأحاديث، وهذا ما صرّح به المزي بعد نقله لتلك الأقوال، حيث قال: «**وقد احتمله الناس، ورووا عنه، وعامّة ما قذفوه به: أنّه كان يؤمن بالرجعة...**»[2].

٦ ـ وفاته

توفّي جابر ـ علىٰ ما ذكر النجاشي ـ عام ١٢٨هـ في حياة الإمام الصادق عليه السلام[3]، وهذا هو المشهور المنصور، فقد قال به محمّد بن سعد صاحب الطبقات (ت٢٣٠هـ) عن الفضل بن دكين[4]، ولعلّه أقدم مَن نقل ذلك، وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) كما في رجال الطوسي[5]، وإسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٦هـ) عن أبي نعيم[6]، ومحمّد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان بن زبر الربعي(ت٣٩٧هـ)[7]، وأبي الحجاج يوسف المزي (ت٧٤٢هـ)، عن أبي موسىٰ محمّد بن المثنىٰ[8]، وغيرهم.

وقيل: مات جابر سنة ١٢٧هـ، وقيل: سنة١٣٢هـ[9]، وقيل سنة ١٦٧هـ[10].

---

(١) المفيد، محمّد بن محمّد، الأمالي: ص٤٢.
(٢) المصدر السابق: ج٤، ص٤٦٩.
(٣) اُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص١٢٨.
(٤) اُنظر: ابن سعد، محمّد بن سعد، الطبقات الكبرى: ج٦، ص٣٣٣.
(٥) اُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص١٢٩.
(٦) اُنظر: البخاري، محمّد بن إسماعيل، التاريخ الكبير: ج٢، ص٢١٠.
(٧) اُنظر: الربعي، محمّد بن عبد الله، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: ج١، ص٣٠٢.
(٨) اُنظر: المزي، يوسف، تهذيب الكمال: ج٤، ص٤٧٠.
(٩) اُنظر: ابن حجر، أحمد بن عليّ، تقريب التهذيب: ج١، ص١٩٢ـ١٩٣.
(١٠) اُنظر: الذهبي، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١، ص٣٨٤.

المبحث الثاني

مقتل الحسين عليه السلام لجابر بن يزيد الجعفي

وصلنا للكلام حول مقتل الحسين عليه السلام لجابر بن يزيد الجعفي، وهو ما سنوزعه ضمن ثلاث جهات:

الجهة الأُولى: بقاء هذا المقتل إلى منتصف القرن الخامس الهجري

إنّ كتاب مقتل الحسين عليه السلام لجابر بن يزيد الجعفي، من الكتب المفقودة في زماننا شأنه شأن سائر كتبه، ولعلّ أقدم مَن نصَّ علىٰ وجود هذا الكتاب، هو الرجالي الكبير أبو العباس النجاشي (ت٤٥٠هـ)، قال: «...**وكتاب الجَمَل، وكتاب صفِّين، وكتاب النهروان، وكتاب مقتل أمير المؤمنين عليه السلام، وكتاب مقتل الحسين عليه السلام. روىٰ هذه الكتب الحسين بن الحصين العمّي، قال: حدَّثنا أحمد بن إبراهيم بن معلىٰ، قال: حدَّثنا محمّد بن زكريا الغلابي وأخبرنا ابن نوح، عن عبد الجبار بن شيران الساكن نهر خطىٰ، عن محمّد بن زكريا الغلابي، عن جعفر بن محمّد بن عمّار، عن أبيه، عن عمرو بن شمر، عن جابر بهذه الكتب**».

والملاحظ: أنّ النجاشي له طريقان إلىٰ هذا المقتل، كلاهما ينتهي بمحمّد بن زكريا الغلابي (ت٢٩٨هـ)، الذي يروي هذا المقتل عن جابر بن يزيد الجعفي بثلاث وسائط.

فالغلابي من الرواة الأساسيين لهذا المقتل: وهو مولىٰ بني غلاب ـ بالغين المفتوحة واللام المفتوحة المخففة ـ وبنو غلاب قبيلة بالبصرة من بني نصر بن معاوية، وكان هذا

الرجل وجهاً من وجوه الإماميّة بالبصرة في القرن الثالث الهجري، وكان مؤرِّخاً كبيراً صنَّف العديد من الكتب، منها: كتاب مقتل الحسين عليه السلام[1]، وهو أيضاً مفقود في هذا الزمان.

ويبدو لي ـ من خلال التأمّل في طريق النجاشي إلىٰ الجعفي ـ : أنّ هذا المقتل، قد انتقل من الكوفة إلىٰ البصرة، فكان موجوداً في البصرة في القرن الثالث الهجري، وكانت نسخته موجودة عند محمّد بن زكريا الغلابي (ت٢٩٨هـ)، ثمَّ انتقل بعد ذلك ـ مع الرواة ـ من البصرة إلىٰ بغداد، فكان موجوداً في بغداد في القرن الخامس الهجري عند النجاشي الذي وصلته ـ علىٰ ما يبدو ـ نسختان من هذا الكتاب، إحداهما: عن طريق الحسين بن الحصين العمّي، وأُخراهما: عن طريق ابن نوح السيرافي، وهاتان النسختان، هما في الأصل نسخة واحدة، وهي نسخة الغلابي.

ولا نعلم شيئاً بعد ذلك عن مصير هذا المقتل، ففي سنة ٤٤٧هـ، أي: قبل وفاة النجاشي بثلاث سنين، ورد طغرل بك أول ملوك السلاجقة إلىٰ بغداد، الذي اضطهد الشيعة، وخرَّب الكثير من مراكزهم العلميّة، ومنها: المكتبة العامّة التي وقفها الوزير أبو نصر سابور بن أردشير وزير بهاء الدولة بن عضد الدولة، ولم يكن في الدنيا أحسن كتباً منها، كانت كلّها بخطوط الأئمّة المعتبرة وأُصولهم المحررة، فاحترقت فيما أُحرق من محال الكرخ[2].

ثمّ توسعت الفتنة فطالت علماء الشيعة وكبار رجال الطائفة، فقد قال ابن الجوزي في أحداث سنة ٤٤٩هـ : «**وفي صفر هذه السنة: كُبست دار أبي جعفر الطوسي متكلِّم الشيعة بالكرخ، وأُخذ ما وُجد من دفاتره، وكرسيّ كان يجلس عليه للكلام، وأُخرج ذلك إلىٰ الكرخ**

---

(١) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٣٤٦ـ٣٤٧.
(٢) أُنظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان: ج١، ص٥٣٤.

وأُضيف إليه ثلاثة مجانيق بيض كان الزوّار من أهل الكرخ قديماً يحملونها معهم إذا قصدوا زيارة الكوفة، فأُحرق الجميع»[١].

ويبدو أنّ هذه الأحداث قد وقعت بعد هجرة الشيخ الطوسي إلىٰ النجف بعام واحد، إذ ذكر ابن الجوزي في أحداث سنة ٤٤٨هـ ما نصّه: «**وقد هرب أبو جعفر الطوسي، ونُهبت داره**»[٢]، يعني في سنة ٤٤٨هـ.

كما أنّ النجاشي لم يسلم من هذه الفتنة أيضاً علىٰ ما يبدو، فنفذ بجلده إلىٰ مطير آباد ـ وهي ناحية من نواحي سامراء ـ وبقي إلىٰ أن توفّي هناك سنة ٤٥٠هـ[٣]، ولا تسعفنا المصادر عن السنة التي كان خروجه فيها إلىٰ هذه الناحية.

وعلىٰ أيّة حال، فإنّ هذه الفتنة قد تسبّبت بضياع الكثير من الكتب، بدليل وجودها في متناول العلماء قبل هذه الفتنة، واختفائها بعد ذلك مباشرةً، فكتاب مقتل الحسين عليه السلام لجابر بن يزيد الجعفي كان موجوداً في متناول العلماء إلىٰ منتصف القرن الخامس الهجري تقريباً، ثمَّ اختفىٰ بعد ذلك.

الجهة الثانية: ما تبقّىٰ من آثار مقتل الحسين عليه السلام لجابر بن يزيد الجعفي

قلنا في الجهة السابقة: إنّ مقتل جابر بن يزيد الجعفي غير موجود في زماننا، والغريب أنّنا لا نجد من آثار هذا المقتل في الكتب المتأخِّرة عن عصر الجعفي، سوىٰ مجموعة قليلة من الروايات ـ ممّا وقع الجعفي في طرقها ـ ونحتمل أنّها ممّا كان أودعه الجعفي في مقتله، وهي متوفرة بشكل رئيسي في كتاب مقاتل الطالبيين لأبي فرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)،

---

(١) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن عليّ، المنتظم في تاريخ الملوك والأُمم: ج١٦، ص١٦.
(٢) المصدر السابق: ج١٦، ص٨.
(٣) أُنظر: العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص٧٤.

وكتاب كامل الزيارات لابن قولويه (ت٣٦٨هـ)، وهناك روايات أُخرىٰ متفرِّقة في تاريخ الأُمم والملوك لمحمّد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، وتفسير العياشي لمحمّد بن مسعود العياشي (ت٣٢٠هـ)، والكافي لمحمّد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ)، والهداية الكبرىٰ لأبي عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبي (ت٣٣٤هـ)، والخرائج والجرائح وقصص الأنبياء لقطب الدين الراوندي (ت٥٧٣هـ).

وعلينا الآن أن نشير إلىٰ مواضع تلك الروايات في المصادر المشار إليها أعلاه ضمن العناوين التالية:

١ـ روايات مقتل الجعفي في مقاتل الطالبيين:

١ـ تعيين قاتل جعفر بن عليّ عليهما السلام، قال: قال نصر بن مزاحم: حدَّثني عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ عليهما السلام: «**أنّ خولي بن يزيد الأصبحي ـ لعنه الله ـ قتل جعفر بن عليّ**»(١).

٢ـ تعيين قاتل العباس عليه السلام، قال: حدّثني أحمد بن عيسىٰ، قال: حدَّثني حسين بن نصر، قال: حدَّثنا أبي، قال: حدَّثنا عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام: «**أنّ زيد ابن رقاد الجنبي، وحكيم بن الطفيل الطائي، قتلا العباس بن عليّ**»(٢).

٣ـ تعيين قاتل محمّد الأصغر بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، قال: حدَّثني أحمد بن عيسىٰ، قال: حدَّثنا الحسين بن نصر، عن أبيه، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر...: «**أنّ رجلاً من تميم من بني أبان بن دارم قتله ـ رضوان الله عليه ـ ولعن الله قاتله**»(٣).

٤ـ تعيين قاتل أبي بكر بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، قال: وفي حديث عمرو

---

(١) الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص٨٨.
(٢) المصدر السابق: ص٩٠.
(٣) المصدر السابق: ص٩٠ ـ ٩١.

ابن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام: «**أنّ عقبة الغنوي قتله**»[١].

أقول: الروايات الثلاث الأُولىٰ ممّا يندرج ضمن مقتل نصر بن مزاحم المنقري (ت٢١٢هـ) أيضاً، كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ، وبهذا تعرف أنّ مقتل جابر الجعفي هو من المصادر التي اعتمدها نصر بن مزاحم المنقري في تصنيفه لمقتله.

٢ـ روايات مقتل الجعفي في كامل الزيارات:

١ـ قال: وحدَّثني محمَّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن سعد بن عبد الله، عن محمّد بن عيسىٰ، عن صفوان بن يحيىٰ، عن الحسين بن أبي غندر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**زارنا رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أهدت لنا أُمّ أيمن لبناً وزبداً وتمراً، فقدمنا منه، فأكل ثمَّ قام إلىٰ زاوية البيت، فصلّىٰ ركعات، فلمّا كان في آخر سجوده بكىٰ بكاءً شديداً، فلم يسأله أحدٌ منّا إجلالاً وإعظاماً له، فقام الحسين عليه السلام وقعد في حجره، فقال: يا أبه، لقد دخلت بيتنا فما سررنا بشيء كسرورنا بدخولك، ثمَّ بكيت بكاء غمّنا، فما أبكاك، فقال: يا بني، أتاني جبرئيل عليه السلام آنفاً فأخبرني أنّكم قتلىٰ وأنّ مصارعكم شتّىٰ...**»[٢].

٢ـ قال: حدَّثني محمّد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن محمّد بن الحسين ابن أبي الخطاب، عن محمّد بن حماد الكوفي، عن إبراهيم بن موسىٰ الأنصاري، قال: حدَّثني مصعب، عن جابر، عن محمّد بن عليّ عليهما السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**مَن سرّه أن يحيىٰ حياتي ويموت مماتي ويدخل جنتي، جنة عدن غرسها ربّي بيده، فليتولَّ عليّاً ويعرف فضله، والأوصياء من بعده، ويتبرّأ من عدوي، أعطاهم الله فهمي وعلمي، هم عترتي من لحمي ودمي، أشكو إلىٰ ربّي عدوهم من أُمّتي، المنكرين لفضلهم، القاطعين فيهم صلتي، والله، ليقتلن ابني، ثمَّ**

---

(١) الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص٩٢.
(٢) ابن قولويه، جعفر بن محمد، كامل الزيارات: ص١٢٦.

لا تنالهم شفاعتي»[١].

٣ـ قال: حدَّثني محمّد بن جعفر الرزاز، عن خاله محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن نصر بن مزاحم، عن عمرو بن سعيد، عن عليّ بن حماد، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال عليّ عليه السلام للحسين عليه السلام: «**يا أبا عبد الله، أُسوة أنت قدماً. فقال: جعلت فداك ما حالي؟ قال: علمت ما جهلوا وسينتفع عالم بما علم، يا بني، اسمع وأبصر من قَبْل أن يأتيك، فوالذي نفسي بيده، ليسفكن بنو أُمّية دمك، ثمَّ لا يزيلونك عن دينك، ولا ينسونك ذكر ربّك...**»[٢].

٤ـ وحدَّثني أبي رحمه الله، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن عثمان بن عيسىٰ، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إنّ في النار لمنزلة لم يكن يستحقّها أحد من الناس إلّا قاتل الحسين بن عليّ ويحيىٰ بن زكريا عليهما السلام**»[٣].

٥ـ وحدَّثني عليّ بن الحسين بن موسىٰ، عن عليّ بن إبراهيم وسعد بن عبد الله جميعاً، عن إبراهيم بن هاشم، عن عليّ بن فضال، عن أبي جميلة، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «**ما بكت السماء علىٰ أحد بعد يحيىٰ بن زكريا إلّا علىٰ الحسين بن عليّ عليهما السلام، فإنّها بكت عليه أربعين يوماً**»[٤].

أقول تعليقاً علىٰ هذه الروايات: إنّ الروايتين الأُولىٰ والثانية قد ذكرتا في الباب (٢٢) قولَ رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّ الحسين عليه السلام تقتله أُمّته من بعده. والرواية الثالثة قد ذكرت في الباب (٢٣) قولَ أمير المؤمنين عليه السلام في قتل الحسين عليه السلام وقول الحسين له في ذلك، والرواية الرابعة في الباب (٢٥) ما جاء في قاتل الحسين عليه السلام وقاتل يحيىٰ بن زكريا عليهما السلام، والرواية الخامسة

---

(١) ابن قولويه، جعفر بن محمد، كامل الزيارات: ص١٤٩.
(٢) المصدر السابق: ص١٤٩ ـ ١٥٠.
(٣) المصدر السابق: ص١٦٢.
(٤) المصدر السابق: ص ١٨٣.

في الباب (٢٨) بكاء السماء والأرض علىٰ قتل الحسين عليه السلام ويحيىٰ بن زكريا عليهما السلام.

ولقائل أن يقول: إنّ هذه الروايات لا تدخل في صميم أحداث يوم عاشوراء، كما أنّها لا تتحدَّث عمّا سبقه من تمهيدات ومقدِّمات، أو ما لحقه من وقائع السبي، فالروايات الثلاث الأُولىٰ تندرج ضمن النبوءات التي تحدَّثت عن مقتل الحسين عليه السلام قبل وقوعه، والرواية الرابعة تندرج ضمن عقوبة قتلة الحسين عليه السلام، والرواية الخامسة تندرج ضمن الأحداث الكونيّة التي حدثت بعد مقتله عليه السلام، ومعه كيف يُحتمل أن تكون هذه الروايات كانت مودعة في مقتل جابر الجعفي؟

وهذا الكلام غير صحيح، فإنّ أرباب المقاتل قد دأبوا علىٰ ذكر هذه الروايات وأمثالها في كتب المقتل، ونحن وإن كنّا نفتقد كتب المقاتل القديمة (الأُصول)، ولا يمكننا أن نطّلع علىٰ تبويبها بشكل مباشر، ولكن يمكن أن نقيسها علىٰ ما وصلنا من كتب المقاتل التي كُتبت بعد ذلك، وكمثال علىٰ ذلك مقتل الخوارزمي، فقد عُقد الفصل الثامن من هذا الكتاب في إخبار رسول الله صلى الله عليه وآله عن الحسين عليه السلام وأحواله، وأورد فيه نبوءات الرسول صلى الله عليه وآله عن مقتل الحسين عليه السلام، ثمَّ عُقد بعد ذلك الفصل الثاني عشر في بيان عقوبة قاتل الحسين عليه السلام وخاذله وما له من الجزاء.

٣ـ شذرات من مقتل الجعفي:

بقي علينا أن نشير إلىٰ شذرات متناثرة من هذا المقتل عثرت عليها عدّة من المصادر التاريخيّة، وهي ـ ما أشرنا إليها سابقاً ـ : تاريخ الأُمم والملوك لمحمّد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، وتفسير العياشي لمحمّد بن مسعود العياشي (ت٣٢٠هـ) ، والكافي لمحمّد ابن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ)، والهداية الكبرىٰ لأبي عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبي (ت٣٣٤هـ)، والخرائج والجرائح وقصص الأنبياء لقطب الدين الراوندي (ت٥٧٣).

١ـ محمّد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) في تاريخ الأُمم والملوك: قال: قال هشام: حدَّثني عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، قال: «**عطش الحسين حتىٰ اشتدّ عليه العطش، فدنا ليشرب من الماء، فرماه حصين بن تميم بسهم، فوقع في فمه، فجعل يتلقّىٰ الدم من فمه، ويرمي به إلىٰ السماء، ثمَّ حمد الله وأثنىٰ عليه، ثمَّ جمع يديه، فقال: اللّهم، أحصهم عدداً، واقتلهم بدداً، ولا تذر علىٰ الأرض منهم أحداً**»(١).

أقول: وهذه الرواية تندرج ـ أيضاً ـ ضمن مقتل هشام بن محمّد بن السائب الكلبي (ت٢٠٤هـ) ـ كما سيأتي ـ وبهذا يكون مقتل جابر الجعفي من المصادر التي استقىٰ منها الكلبي في مقتله.

٢ـ محمّد بن مسعود العياشي (ت٣٢٠هـ) في تفسيره: قال: عن جابر، عن أبىٰ جعفر عليه السلام، قال: «**نزلت هذه الآية في الحسين عليه السلام ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ قاتل الحسين. ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا﴾ قال: الحسين عليه السلام**»(٢).

٣ـ محمّد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ) في الكافي: قال: أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن سالم، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «**قُتل الحسين بن عليّ عليهما السلام وعليه جبّة خزّ دكناء فوجدوا فيها ثلاثة وستّين من بين ضربة بالسيف وطعنة بالرمح أو رمية بالسهم**»(٣).

٤ـ قطب الدين الراوندي (ت٥٧٣هـ) في الخرائج والجرائح وقصص الأنبياء:

أ ـ في الخرائج والجرائح: عن أبي سعيد سهل بن زياد: حدَّثنا الحسن بن محبوب: حدّثنا ابن فضيل: حدّثنا سعد الجلاب، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال الحسين

---

(١) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ج٤٤٩.
(٢) العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي: ج٢، ص٢٩٠.
(٣) الكليني، محمّد بن يعقوب، الكافي: ج٦، ص٤٥٢.

ابن عليّ عليه السلام لأصحابه قبل أن يُقتل: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: يا بني، إنّك ستُساق إلىٰ العراق، وهي أرض قد التقىٰ بها النبيون، وأوصياء النبيين، وهي أرض تُدعىٰ (عمورا)، وإنّك تُستَشهد بها ويُستشهد معك جماعة من أصحابك، لا يجدون ألم مسِّ الحديد، وتلا: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ تكون الحرب عليك وعليهم برداً وسلاماً. فأبشروا: فو الله، لئن قتلونا، فإنّا نرد علىٰ نبينا. ثمّ أمكث ما شاء الله، فأكون أول مَن تنشقّ عنه الأرض، فأخرج خرجة يوافق ذلك خرجة...»[1].

ب ـ في قصص الأنبياء: عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إنّ عاقر ناقة صالح كان أزرق ابن بغيّ، وكانت ثمود تقول: ما نعرف له فينا أباً ولا نسباً، وأنّ قاتل الحسين بن عليّ صلوات الله عليهما ابن بغيّ، وأنّه لم يقتل الأنبياء ولا أولاد الأنبياء إلاّ أولاد البغايا، وقال في قوله تعالىٰ جلّ ذكره: ﴿لَمْ نَجْعَل لَّهُ مِن قَبْلُ سَمِيًّا﴾ قال: يحيىٰ بن زكريّا لم يكن له سميّ قبله، والحسين بن عليّ لم يكن له سميّ قبله، وبكت السّماء عليهما أربعين صباحاً، وكذلك بكت الشّمس عليهما، وبكاؤها أن تطلع حمراء وتغيب حمراء»[2].

الجهة الثالثة: السبب في إعراض المؤرِّخين عن مقتل الجعفي

استنتجنا في الجهة الأُولىٰ ـ بناءً علىٰ بعض المعطيات ـ بقاء مقتل الجعفي في متناول أيدي العلماء إلىٰ منتصف القرن الخامس الهجري، ومع بقاء هذا المقتل طوال هذه المدّة، وانتشاره في الكوفة والبصرة وبغداد، غير أنّنا قد لاحظنا ـ في الجهة الثانية ـ إعراض المؤرِّخين عن هذا المقتل، وندرة اعتمادهم عليه، فالطبري ـ مثلاً ـ لم يروِ عنه سوىٰ رواية واحدة، وهناك مصادر ـ كالإرشاد للشيخ المفيد (ت٣١٣هـ) ـ قد خلت تماماً من

(١) الراوندي، قطب الدين، الخرائج والجرائح: ج٢، ص٨٤٨.
(٢) الراوندي، قطب الدين، قصص الأنبياء: ص٢٢٠.

مرويات هذا المقتل، وهذا ما يثير الاستغراب، ويدفع بنا للبحث عن وجود تفسير لذلك:

التفسير الأوّل: تخطيط ومؤامرة الدولة العباسية ضد كتاب الجعفي

يرىٰ السيِّد سامي البدري في كتابه (المدخل إلىٰ دراسة مصادر السيرة النبويّة والتاريخ الإسلامي): أنّ هذا الإعراض عن مقتل الجعفي وندرة الاعتماد عليه، كان مؤامرة مدبَّرة، خطّط لها الساسة العباسيون، ونفّذها أبو مخنف والمؤرِّخون بعده، يقول البدري: «**أقول: بل وضع كتابه في المقتل** [يعني: أبو مخنف] **علىٰ ما يبدو في قبال كتاب جابر بن يزيد الجعفي** رحمه الله **لتطويقه واحتوائه؛ إرضاءً للعباسيين في خطّتهم التي استهدفت وصف أهل الكوفة خاصّة بأنّهم خذلوا الحسين** عليه السلام**، وأنّهم المسؤولون عن قتل الحسين** عليه السلام **دون يزيد، وقد نجح أبو مخنف في تحقيق ما أرادوا، وصار كتابه أفضل الكتب المؤلّفة في بابه وتبّناه المؤرِّخون بعده**».

وهذا الرأي يمكن مناقشته والاعتراض عليه من عدّة وجوه:

١ـ إنّ مقتل أبي مخنف وإن احتوىٰ علىٰ بعض المرويات التي تحاول رفع المسؤولية عن يزيد، غير أنّه قد اشتمل علىٰ مرويات أُخرىٰ مضادّة، فعلىٰ سبيل المثال، قال أبو مخنف: «**وأمّا ما حدَّثَنا به المجالد بن سعيد والصقعب بن زهير الأزدي وغيرهما من المحدِّثين، فهو ما عليه جماعة المحدِّثين، قالوا: إنّه قال: اختاروا منّي خصالاً ثلاثاً: إمّا أن أرجع إلىٰ المكان الذي أقبلت منه، وإمّا أن أضع يدي في يد يزيد بن معاوية، فيرىٰ فيما بيني وبينه رأيه، وإمّا أن تسيِّروني إلىٰ أيّ ثغرٍ من ثغور المسلمين شئتم، فأكون رجلاً من أهله، لي ما لهم وعليَّ ما عليهم**»[1].

فهذا النصّ من النصوص التي حاولت إلصاق المسؤوليّة بعمر بن سعد وحده، وتبرئة يزيد، إلّا أنّ الظاهر أنّ أبا مخنف قد أورده كمقدِّمة لتفنيده ونقل ما يضاده، حيث قال بعد ذلك مباشرة: «**فأمّا عبد الرحمن بن جندب، فحدَّثني عن عقبة بن سمعان، قال:**

---

(١) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٤١٣.

صحبت حسيناً فخرجت معه من المدينة إلىٰ مكّة، ومن مكّة إلىٰ عراق، ولم أُفارقه حتىٰ قُتل، وليس من مخاطبته الناس كلمة بالمدينة ولا بمكّة ولا في الطريق ولا بالعراق ولا في عسكر إلىٰ يوم مقتله إلّا وقد سمعتها، ألا والله، ما أعطاهم ما يتذاكر الناس وما يزعمون، من أن يضع يده في يد يزيد ابن معاوية، ولا أن يُسيّروه إلىٰ ثغر من ثغور المسلمين، ولكنّه قال: دعوني فلأذهب في هذه الأرض العريضة حتىٰ ننظر ما يصير أمر الناس»[1].

ويظهر من كلام ابن سمعان أنّ الرواية الأُولىٰ كانت قد انتشرت في وقت مبكر، فكان لا بدّ له من عرضها وإيراد ما يناقضها.

٢ـ إنّنا قد نؤمن بنظرية المؤامرة في هذا الخصوص، ولكنّها لم تكن كما صوّرها البدري، بل المؤامرة كانت ضدّ جميع أصحاب الأُصول الشيعيّة في المقتل، كالأصبغ بن نباتة التميمي، وجابر بن يزيد الجعفي، وأبي مخنف، وغيرهم.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنّ المؤامرة لم تكن من قِبَل ساسة بني العباس؛ إذ إنّنا نسأل ما هي مصلحة بني العباس بتحسين صورة يزيد؟!

بل المؤامرة كانت ـ في تصورنا ـ من قِبَل المؤرِّخين أنفسهم، وبدافع مذهبي، فكان كلّ واحد منهم ينتقي من الأخبار ما ينسجم مع ميوله وتوجهاته المذهبية، وكانت نظرة الواحد منهم إلىٰ بني أُميّة عموماً ويزيد خصوصاً قد لعبت دوراً مهمّاً وخطيراً في هذا المجال، ونحن نعلم أنّ نظرة مؤرِّخي العامّة إلىٰ بني أُميّة عموماً ويزيد خصوصاً لم تكن متساوية، بل كانت متفاوتة أشدّ التفاوت.

٣ـ لو تنزلنا عن المناقشتين السابقتين، فإن هذا الرأي يبقىٰ قاصراً عن تفسير الإعراض عن مقتل الجعفي من عموم المؤرخين، فإن هذا الإعراض لم يكن خاصاً

---

(١) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٤١٣ ـ ٤١٤.

بمؤرخي السنّة، بل يشمل مؤرخي الشيعة أيضاً، كالشيخ المفيد الذي لم يورِد من هذا المقتل شيئاً في الإرشاد.

التفسير الثاني: ما توصلنا إليه في المقام

نحن نعتقد أنّ الإعراض عن مقتل الجعفي وندرة الاعتماد عليه، جاء نتيجة أحد الأسباب التالية:

١ـ قد يكون إعراض البعض عن هذا المقتل بسبب تضعيف الجعفي من قِبَل شريحة كبيرة من المؤرِّخين السنّة والشيعة معاً، كما ذكرنا ذلك سابقاً، وهذا وإن لم يكن خاصّاً بالجعفي، فقد ضعّفوا أبا مخنف أيضاً، ومع ذلك اعتمد عليه الطبري كثيراً، ولكنّ المتأخّرين عن الطبري قد انتقدوه في ذلك، ولم يسلم من طعونهم، قال ابن كثير: «...**ولهذا توسّع [يعني الطبري] في إيراده [يعني المقتل] بروايات أبي مخنف لوط بن يحيىٰ، وهو متّهم فيما يرويه، ولا سيما في باب التشيُّع**...»[1].

٢ـ قد يكون إعراض البعض عن هذا المقتل بسبب ضعف تلامذة الجعفي الذين نقلوا عنه هذا المقتل، وقد نقلنا سابقاً قول ابن الغضائري: «**إنّ جابر بن يزيد الجعفي الكوفي ثقة في نفسه، ولكن جلّ مَن روىٰ عنه ضعيف، فمن أكثر عنه من الضعفاء: عمرو بن شمر الجعفي، ومفضل بن صالح، والسكوني، ومنخل بن جميل الأسدي، وأرىٰ الترك لما روىٰ هؤلاء عنه، والوقف في الباقي إلّا ما خرج شاهداً**»[2].

وهذه الرؤية التي يتبنّاها ابن الغضائري، لو عُمِّمت إلىٰ آخرين، ووسِّعت لتشمل مروياته التاريخيّة، ستكون من أخطر أسباب محاصرة هذا المقتل وتطويقه، فإنّ عمرو بن

---

(١) ابن كثير، إسماعيل، البداية والنهاية: ج٨، ص٣٠٢.
(٢) العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص٩٤.

شمر الجعفي ـ مثلاً ـ هو الراوي الأساسي لهذا المقتل.

٣ـ قد يكون إعراض البعض عن هذا المقتل، بسبب عدم اشتهاره بين المؤرِّخين؛ فإنّ الجعفي وإن كان من المؤرِّخين القدماء، وقد صنّف عدّة كتب في مجال التاريخ، إلّا أنّ شهرته لم تكن بمستوىٰ شهرة أبي مخنف والكلبي وأضرابهما، وقد يؤيِّد ذلك عدم النصِّ علىٰ وجود هذا المقتل في كتب الفهارس ومعاجم المؤلّفات، سوىٰ نصّ النجاشي عليه.

خاتمة بأهمّ النتائج

١ـ كان جابر بن يزيد الجعفي من الشخصيات الشيعيّة العلميّة الكوفيّة التي برزت في الربع الأوّل من القرن الثاني للهجرة.

٢ـ وُلِد جابر ونشأ وتعلّم في الكوفة، ثمَّ رحل إلىٰ المدينة المنوّرة، ليمكث فيها (١٨) عاماً في خدمة الإمام الباقر عليه السلام، ثمّ عاده ثانية إلىٰ الكوفة، ليُتوفّىٰ فيها عام ١٢٨ هـ.

٣ـ كان جابر مختصّاً بالإمام الباقر عليه السلام، وملازماً له، وقد أكثر الرواية عنه، ولكنّه قد صحب الإمامين السجّاد والصادق عليهما السلام، وروىٰ عنهما أيضاً.

٤ـ يُعتَبر جابر من رواة المعارف، وقد أثارت مروياته في هذا المجال جدلاً واسعاً، كما أنّه كان من المهتمين بكتابة التاريخ الإسلامي، وله عدّة كتب في هذا المجال.

٥ـ كان جابر من المختصين بمذهب أهل البيت عليهم السلام، ولم يناقش أحدٌ في تشيّعه، بل في إماميّته، ولكنّ النقاش قد وقع بعد ذلك في وثاقته وعدالته، فوثّقه قوم وضعّفه آخرون، وقد ناقشنا ذلك بشيءٍ من التفصيل، ورجّحنا وثاقته وعدالته.

٦ـ يُعتَبر مقتل جابر بن يزيد الجعفي من أُصول المقاتل، وقد نصَّ النجاشي علىٰ وجوده وذكر طريقه إليه، ولكنّه مفقود في عصرنا، ولم يتبقَّ منه سوىٰ مجموعة قليلة من الروايات التي روتها المدوَّنات التاريخيّة عن جابر، وقد ناقشنا بعد ذلك السبب في إعراض هذه المدوَّنات عن هذا المقتل وندرة اعتمادها عليه.

الفصل الثالث

مقتل عمّار الدهني، الكوفي (ت١٣٣هـ)

تقديم

نحن بين يدي المحدِّث والأخباري القديم عمّار الدهني، وهو من الشخصيات الكوفية التي برزت في نهايات القرن الأوّل وبدايات القرن الثاني، وقد عُرف بوصفه محدِّثاً أكثر من أيِّ شيءٍ آخر.

وعمّار الدهنـي هو والـد معاوية بن عمّار المحدِّث المعروف، ولكن لم تكن منزلة عمّار ـ عندنا نحن الإماميّة ـ كمنزلة وَلَدِه معاوية، فقد وقع خلاف حول مذهب عمّار ومعتقده، كما أنّ موقف علمائنا غامض من وثاقته وعدالته كما سيجيء، بينما لا نجد خلافاً حول إماميّة معاوية بن عمّار، كما لا يُشكك أحد في كونه من ثقات محدِّثي الطائفة وأجلّائها.

كان عمّار الدهني من المهتمّين بمعرفة تفاصيل مقتل الحسين عليه السلام، وكان يطمح أن تكون معرفته بما جرىٰ في كربلاء معرفة يقينيّة، معرفة غير قائمة علىٰ الحَدْس والتخمين اللذين لا ينفكّان عن إخبارات المؤرِّخين وحكاياتهم، فلم يجد مَن يجمع بين هذين الأمرين سوىٰ الإمام الباقر عليه السلام، فذهب إليه، وطلب منه أن يحدِّثه بمقتل الحسين عليه السلام حديثاً يكون معه عمّار الدهني بمنزلة الحاضر في تلك الأحداث، فحدَّثه الإمام عليه السلام عن ذلك، في رواية مفصلة سنأتي عليها في مطاوي البحث.

ولو سَلِم هذا المقتل من تلاعب الرواة الذين جاؤوا بعد الدهني، لكان في هذا المقتل غنىً عن سائر المقاتل، ولكنّه مع الأسف لم يُروَ عن طرقنا، بل وصلنا عن طريق العامّة، وقد توسّط في الطريق بعض الكذّابين والمدلِّسين الذين تلاعبوا بالنصّ بالحذف تارة، وبالدسِّ أُخرىٰ؛ ففقد بذلك قيمته، وأهملته المصادر الشيعيّة المعنيّة بذكر وقعة الطف.

وفي الصفحات التالية ستكون لنا رحلة تحقيقيّة نفصِّل الكلام في المبحث الأوّل منها حول ترجمة عمّار الدهني، ثمَّ نتحدَّث في المبحث الثاني حول مقتله.

المبحث الأول
ترجمة عمّار الدهني

١ ـ اسمه ونسبه وكنيته وذرّيته

هو عمّار بن أبي معاوية، واسم أبي معاوية خباب[١]، وقيل: معاوية[٢] بن عبد الله الدهني أبو معاوية.

عُرِف عمّار بـ (الدهني)، حيث كان مولىٰ لبني دهن، وهو بضم الدال وسكون الهاء نسبة إلىٰ حي من بجيلة، وهم: بنو دهن بن معاوية بن أسلم بن أحمس بن الغوث بن أنمار[٣].

قال السمعاني: «**قرأت بخطِّ أبي بكر الأودني ببخارىٰ، علىٰ وجه الجزء التاسع والعشرين من كتاب الغريب لأبي سليمان الخطابي، سمعت أبا سليمان يقول: سمعت أبا سعيد بن الأعرابي يقول: سمعت عباساً الدوري يقول سمعت يحيىٰ بن معين يقول: عمّار الدهني، دهن قبيلة من بجيلة**»[٤].

وقال ابن عبد البرّ: «**ومن بطون بجيلة: دهن بن معاوية بن أسلم بن أحمس بن الغوث بن**

---

(١) أُنظر: النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي: ص٤١١. الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٢٥١.

(٢) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص١١٨.

(٣) أُنظر: ابن الأثير، عليّ بن أبي الكرم، اللباب في تهذيب الأنساب: ج١، ص٥٢٠.

(٤) السمعاني، عبد الكريم بن محمّد، الأنساب: ص٤٢٧.

أنمار، ومن دهن هذا: عمّار بن أبي معاوية الدهني»[١].

معاوية بن عمّار:

وعمّار هذا هو والد معاوية بن عمّار المحدِّث الإمامي الثقة المشهور، الذي كان من خواصّ الإمام الصادق عليه السلام، وكان ـ بحسب تعبير النجاشي ـ : «**وجهاً في أصحابنا ومقدَّماً، كبير الشأن عظيم المحل**»[٢]. له عدّة كتب، منها: كتاب الحجّ، وكتاب يوم وليلة، وكتاب الزكاة، وغير ذلك[٣].

معاوية بن حكيم:

ومن أحفاد عمّار: معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمّار الدهني، وهو من الثقات الأجلّاء، ومن أصحاب الإمام الرضا عليه السلام. قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: سمعت شيوخنا يقولون: «**روىٰ معاوية بن حكيم أربعة وعشرين أصلاً لم يروِ غيرها. وله كتب، منها: كتاب الطلاق، وكتاب الحيض، وكتاب الفرائض، وكتاب النكاح، وكتاب الحدود، وكتاب الديِّات، وله نوادر**»[٤].

أحمد بن معاوية:

ومن أولاده: أبو الفضل أحمد بن معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمّار، سمع منه ابن عقدة، وقال: مات سنة ٢٩٢ هـ، وله ثمان وستّون سنة[٥].

---

(١) ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله، الإنباه على قبائل الرواة: ص٩٥.
(٢) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي: ص٤١١.
(٣) أُنظر: الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ص١٦٦.
(٤) النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي: ص٤١٢.
(٥) أُنظر: العسقلاني، أحمد بن عليّ، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ج٢، ص٥٧٢.

يونس بن يعقوب:

ومن أسباط عمّار: يونس بن يعقوب بن قيس أبو عليّ الجلاب البجلي الدهني، حيث إنّ أُمّه هي منية بنت عمّار الدهني، وهو من خواص الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام، وكان وكيلاً للإمام الكاظم عليه السلام، ومات في المدينة في أيام الرضا عليه السلام، فتولّىٰ أمره، وكان من المحظوظين والموثقين عند الأئمّة عليهم السلام[1].

٢ ـ ولادته ونشأته

توجد ثلاث حقائق تاريخيّة ـ في سيرة عمّار الدهني ـ لا يرتقي إليها شكّ، ولا تطالها شبهة:

الحقيقة الأُولىٰ: إنّه قد وُلد بالكوفة، كما تشهد بذلك المصادر التي تعرَّضت لترجمته ولقبته بـ (الكوفي)[2]، أو التي قالت: إنّ عداده في أهل الكوفة[3].

ولم ينسب عمّار إلىٰ أيِّ مدينة سوىٰ الكوفة، وهذا ما يجعلنا نطمأنّ بأنّه من مواليد هذه المدينة، ولم يكن مجرَّد نزيل فيها.

الحقيقة الثانية: إنّه قد نشأ وتعلَّم الحديث فيها أيضاً، يدلّنا علىٰ ذلك أنّ أكثر شيوخه وأساتذته هم من أهل الكوفة.

الحقيقة الثالثة: إنّه قد حدَّث وبثَّ ما لديه من العلم فيها كذلك، وهذا واضح من

---

(١) أُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٤٤٦.

(٢) أُنظر مثلاً: البخاري، محمّد بن إسماعيل، التاريخ الكبير: ج٧، ص٢٨. الرازي، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ج٦، ص٣٩٠، ابن المبرد، يوسف بن الحسن، بحر الدم فيمَن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: ص١١٣.ابن حجر، أحمد بن عليّ، تقريب التهذيب: ص٧١٠. الذهبي، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١١، ص٥٣.

(٣) أُنظر: ابن حبان، محمّد بن حبان، الثقات: ج٥، ص٢٦٨.

خلال مراجعة سير وتراجم تلامذته والمستفيدين منه، حيث إنّ غالبيتهم من أهل الكوفة.

فهذه الحقائق الثلاث ممّا لا ريب فيه، ولكن ما يحتاج إلىٰ مزيد من البحث والتنقيب، هو تحديد أو علىٰ الأقل تخمين زمان ولادته، وفي الحقيقة أنّنا نفتقر إلىٰ وجود نصٍّ في هذا المجال، ولا يمكننا أن نحدِّد زمان ولادة عمّار الدهني تحديداً دقيقاً.

ولعل أهم ما ينفعنا في هذا الصدد، هو روايته عن عدّة ممَّن كانت وفياتهم في تسعينيات القرن الهجري الأوّل، ومنهم:

١ـ سعيد بن جبير، قُتل سنة ٩٤ أو ٩٥هـ.

١ـ إبراهيم النخعي مات: سنة ٩٦هـ.

٢ـ إبراهيم التيمي: مات سنة٩٢ أو ٩٤هـ.

وقد تتبّعت شيوخ الدهني وأساتذته، فلم أجد فيهم مَن توفّي في ثمانينيات القرن الأوّل، وهذا إن دلّ علىٰ شيء فإنّما يدلّ علىٰ أنّه كان صبياً صغيراً غير مؤهلٍ لتلقّي الحديث في الثمانينيات، وبهذا نستطيع أن نُخمِّن أنّ ولادته كانت قُبَيل أو بُعَيد عام ٨٠هـ، وأنّه طلب العلم في فترة التسعينيات، ولعله لم يكن قد بلغ آنذاك؛ ولذا نجد أنّ ابن عياش كان يشكِّك في سمع سعيد بن جبير[١].

نعم، روىٰ العقيلي عن عبد الله بن أحمد، عن البخاري، عن عليّ بن المديني، قال: قال: سفيان: «**قطع بشر بن مروان عرقوبيه**[٢]. **فقلت: في أيِّ شيء. قال: في التشيُّع**»[٣].

وبشر بن مروان هو أخو عبد الملك بن مروان الذي ولي إمرة العراق لأخيه عبد

---

(١) اُنظر: المزي، يوسف، تهذيب الكمال: ج٢٠، ص٢١٠.

(٢) العرقوب: «عصب غليظ موتر فوق عقب الإنسان». الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس: ج٣، ص٣٥٣، (مادة عرقب).

(٣) العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء: ج٣، ص٣٢٣.

الملك، وكانت وفاته سنة ٧٥هـ[١]، فإذا افترضنا أنّ عمر الدهني في أيام بشر كان ١٥عاماً كما هو أقل الفروض المحتملة، تكون ولادته حوالي عام ٦٠هـ، وهذا يعني أنّه كان في الثمانينيات شابّاً قد تجاوز العشرين، وهذا بدوره يتعارض مع عدم نقله ولو لحديث واحد من رجل واحد من رواة الحديث الذين كانت وفياتهم في الثمانينيات، ولعل الذهبي كان ملتفتاً إلىٰ هذا التعارض، حيث يقـول ـ بعد أن أشار إلىٰ هذه الرواية ـ : «**وأراه كان صبياً شابّاً في أيام بشر**»[٢].

أقول: إنّ افتراض كونه صبياً شابّاً في أيام بشر لا يحلّ الإشكالية، وإنّما افترض الذهبي ذلك ليتفصّىٰ من ردّ الرواية، وأنّىٰ له ذلك، فالرواية ـ بناءً علىٰ ما تقدم ـ غير قابلة للإثبات التاريخي.

وممّا يُثير الشكّ حول هذه الرواية أيضاً، أنّ العقيلي ذاته، قد روىٰ مضمون هذه الرواية عن سفيان نفسه، ولكن بحقٍّ مصدع، أبي يحيىٰ الأعرج، وليس في حقّ الدهني[٣].

٣ـ مكانته العلمية وطبقته ومصنفاته

لم يُعرف الدهني بكونه مؤرِّخاً، بل اشتُهر بوصفه محدِّثاً، ولعل أهمّ وأدقّ ما قيل في بيان مكانته العلميّة، هو نعت الذهبي له بـ (الإمام المحدِّث)[٤]، ووصف النجاشي له ـ في ترجمة ابنه معاوية ـ حيث قال: «**وكان أبوه عمّار ثقة في العامّة وجهاً**»[٥].

وقد عدّه ابن النديم من فقهاء الشيعة ومحدِّثيهم وعلمائهم ومن مشايخهم الذين رووا

---

(١) أُنظر: الصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات: ج١٠، ص٩٥.
(٢) الذهبي، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٣، ص١٧٠.
(٣) أُنظر: العقيلي، محمّد بن عمرو، الضعفاء: ج٤، ص٢٦٦.
(٤) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١١، ص١٧٣.
(٥) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٤١١.

الفقه عن الأئمّة عليهم السلام[١]. وسيأتي الحديث عن مذهبه، وكونه من الشيعة بالمعنىٰ العام للتشيُّع، والمساوي للميل والمحبّة لأهل البيت عليهم السلام.

وأمّا طبقته، فقد عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام[٢]، مع أنّه قد روىٰ عن الإمام الباقر عليه السلام أيضاً، ويكفي أن نستشهد علىٰ ذلك بكتاب المقتل الذي نحن بصدده، حيث يدّعي أنّه يرويه عنه عليه السلام.

وقد عدّه ابن حجر من الطبقة الخامسة[٣]، وقد روىٰ ـ كما في تهذيب الكمال ـ عن إبراهيم التيمي، وبكير الطويل، والحكم بن عتيبة، وسالم بن أبي الجعد، وسعيد بن جبير، وأبي فاختة سعيد بن علاقة، وأبي وائل شقيق بن سلمة، وأبي الطفيل عامر بن واثلة، وعبد الله بن شداد بن الهاد، وعبد الجبار بن العباس الشبامي، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمّد ابن أبي بكر، وعطية العوفي، ومالك بن عمير الحنفي، ومجاهد بن جبر المكّي، وغيرهم.

وروىٰ عنه الأجلح الكندي، وإسرائيل بن يونس (س)، وجابر الجعفي، وأبو صخر حميد بن زياد المدني، وخالد بن يزيد بن أسد بن عبد الله القسري، وزهير بن معاوية، وسفيان الثوري (س)، وسفيان بن عيينة (س ق)، وشريك بن عبد الله، وشعبة بن الحجاج، والصباح بن يحيىٰ، وعبد الله بن الأجلح، وعبد الله بن شبرمة، وعبد الجبار بن العباس الشبامي، وعبيدة بن حميد، وغيرهم كثير[٤].

ولم يكن للدهني نشاطاً تأليفيّاً واسعاً، ولعل السبب في ذلك ـ في تقديرنا ـ هو أنّه قد توفّي ما بين عامي ٣٣ ـ ٤٠ بعد المائة الهجرية كما سنبيِّن، وقد كانت حركة التدوين والتأليف والتصنيف في هذه الفترة ضعيفة جدّاً عند العلماء المخالفين لخطّ أهل

---

(١) أُنظر: ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص٢٧١.
(٢) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٢٥١.
(٣) أُنظر: ابن حجر، أحمد بن عليّ، تقريب التهذيب: ص٤٠٨.
(٤) أُنظر: المزي، يوسف، تهذيب الكمال: ج٢١، ص٢٠٩.

البيت عليهم السلام، فمع أنّ قانون منع التدوين الجائر قد أُلغي في مطلع القرن الثاني الهجري بقرار من عمر بن عبد العزيز[١]، غير أنّ التفاعل مع هذا القرار والتجاوب معه بشكل واعٍ وشامل قد تأخّر لعقود، وقد كان تجاوب العلماء معه ـ وقت صدوره ـ متفاوتاً، فالعلماء الواعون الذين كانوا يرون قانون منع التدوين قانوناً ظالماً، قد رحبّوا بهذا القرار، وبادروا مباشرة إلىٰ تدوين ما يحملونه من العلم، وهؤلاء هم العلماء الذين كانوا يسيرون علىٰ هدىٰ أهل البيت عليهم السلام، ويستضيئون بتعليماتهم وتوجيهاتهم، وأمّا العلماء الذين لم يكونوا علىٰ صلة وثيقة بخطّ أهل البيت عليهم السلام ـ ومنهم عمّار الدهني ـ فقد كانت استجابتهم لهذا القرار بطيئة، ولم يتفاعلوا معه كما ينبغي.

قال أبو طالب المكّي: «**يقال: إن أوّل كتاب صنّف في الإسلام كتاب ابن جريج في الآثار وحروف من التفاسير عن مجاهد وعطاء وأصحاب ابن عباس بمكة، ثم كتاب معمر بن راشد الصنعاني باليمن جمع فيه سنناً منثورة مبوّبة، ثم كتاب الموطأ بالمدينة لمالك بن أنس في الفقه، ثم جمع ابن عيينة كتاب الجوامع في السنن والأبواب وكتاب التفسير في أحرف من علم القرآن، وجامع سفيان الثوري الكبير في الفقه والأحاديث. فهذه من أوّل ما صُنّف ووُضع من الكتب بعد وفاة سعيد بن المسيب وخيار التابعين وبعد سنة عشرين أو أكثر ومائة من التاريخ، فكان العلماء الذين هم أئمة هؤلاء العلماء من طبقات الصحابة الأربعة ومن بعد موت الطبقة الأُولىٰ من خيار التابعين هم الذين انقرضوا قبل تصنيف الكتب وكانوا يكرهون كتب الحديث، ووضع الناس الكتب**»[٢].

وقال الغزالي: «**الكتب والتصانيف مُحْدَثة ولم يكن شيء منها زمن الصحابة وصدر التابعين، وإنّما حدث بعد سنة (١٢٠هـ)، وبعد وفاة جميع الصحابة وجلّة التابعين، وبعد وفاة سعيد بن**

---

(١) اُنظر: الجلالي، محمّد رضا، تدوين السنّة الشريفة: ص١٥.
(٢) الحارثي (أبو طالب المكّي)، محمّد بن عليّ، قوت القلوب: ج١، ص٢٧٣.

المسيب (ت١٠٥هـ)، والحسن البصري (ت١١٠هـ)، وخيار التابعين، بل كان الأوّلون يكرهون كتب الحديث، وتصنيف الكتب»[١].

وعلىٰ أيّة حال، لم يذكر أصحاب الفهارس إلّا كتاباً واحداً من تأليف عمار الدهني، قال الطوسي: «**عمّار بن معاوية الدهني له كتاب ذكره ابن النديم**»[٢].

وهذا الكتاب هو ما أشار إليه ابن النديم في الفنّ الخامس من المقالة السادسة تحت عنوان (فقهاء الشيعة ومحدِّثوهم وعلماؤهم) فقال ـ عند عدِّ الكتب المصنفة لهم ـ : «**كتاب عمّار بن معاوية الدهني...**»[٣].

وهذا الكتاب غير موجود الآن، ولا نعرف محتوياته تفصيلاً، وإن تبدّىٰ لنا من كلام ابن النديم أنّه كان يحتوي علىٰ مرويات فقهيّة رواها عمّار الدهني عن أهل البيت عليهم السلام؛ إذ يقول: «**هؤلاء مشايخ الشيعة الذين رووا الفقه عن الأئمّة، ذكرتهم علىٰ غير ترتيب فمنهم... كتاب عمّار بن معاوية الدهني...**»[٤].

ويمكن أن نُضيف إلىٰ هذا الكتاب كتاباً آخر صنّفه الدهني، وهو كتاب المقتل الذي نحن بصدده، هذا إن صح كونه كتاباً، وستأتي مناقشة ذلك.

٤ـ مذهبه ومعتقده

كان عمّار الدهني يميل إلىٰ أهل البيت عليهم السلام إلىٰ درجة أنّه صنّف كتاباً ممّا رواه من فقههم عليهم السلام ـ كما مرَّ علينا ـ وكان من المهتمّين بمرويات كربلاء، وقد حرص أن يأخذ تفاصيلها عن الإمام الباقر عليه السلام، كما سيأتي عند الحديث عن مقتله.

---

(١) الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين: ج١، ص١٧٩.
(٢) الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ص١١٨.
(٣) ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص٢٧٢.
(٤) المصدر السابق: ص٢٧١ ـ ٢٧٢.

وقد كان الإمام الصادق عليه السلام يهتمّ به ويُجلي له المجلس، فقد روىٰ محمّد بن يعقوب بإسناده، عن معاوية بن عمّار، قال: «**كنّا عند أبي عبد الله عليه السلام نحواً من ثلاثين رجلاً، إذ دخل عليه أبي فرحب به أبو عبد الله عليه السلام وأجلسه إلىٰ جنبه، فأقبل عليه طويلاً، ثمّ قال أبو عبد الله عليه السلام: إنّ لأبي معاوية حاجة فلو خفّفتم. فقمنا جميعاً، فقال لي أبي: ارجع يا معاوية فرجعت، فقال أبو عبد الله عليه السلام: هذا ابنك؟ قال: نعم**»[1].

ومع هذا كلّه، فإنّ عمّار الدهني لم يكن شيعيّاً إماميّاً، بل كان عامّياً معتدلاً محبّاً لأهل البيت عليهم السلام، وهذا ما يظهر من كلام النجاشي الذي مرّ علينا؛ إذ وصفه بكونه: «**ثقّة في العامّة وجهاً**».

قال بحر العلوم ـ بعد نقله لكلام النجاشي ـ : «**وظاهر كلام النجاشي أنّ عمّاراً هذا ليس منّا**»[2].

وهذا ما فهمه السيد الخوئي أيضاً من عبارة النجاشي؛ إذ قال: «**إنّ قول النجاشي كان ثقة في العامّة وجهاً، ليس معناه أنّ عمّاراً كان ثقة عند العامّة أيضاً، وإلّا لم يقل: في العامّة، بل معناه أنّه كان ثقة في رواة العامّة وجماعتهم؛ فيكون ذلك شهادة من النجاشي علىٰ أنّ الرجل لم يكن شيعيّاً**»[3].

وعلىٰ هذا؛ فإنّ عدَّ البعض من علماء العامّة له من الشيعة[4]، يُحمل علىٰ التشيُّع بالمعنىٰ العام المنسجم مع القول بأنّ الإمامة بالاختيار، وممَّا يؤيد ذلك أنّهم أجمعوا علىٰ وثاقته وعدالته كما سيجيء، ولو كان تشيُّعه بالمعنىٰ الخاص للتشيُّع، لكان ذلك من أكبر الطعون

---

(١) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي: ج٥، ص٧٦٨.
(٢) بحر العلوم، محمد مهدي، رجال بحر العلوم المعروف بـ(الفوائد الرجالية): ج١، ص٣٩١.
(٣) الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج١٣، ص٢٦٩.
(٤) أُنظر: ابن حجر، أحمد بن عليّ، تهذيب التهذيب: ج٧، ص٦٠٤. وابن حجر، أحمد بن عليّ، تقريب التهذيب: ج١، ص٤٠٨.

فيه، ولحكموا بردِّ روايته كما فعلوا مع غيره.

وقد يُستدلّ علىٰ تشيُّعه برواية تفسير الإمام العسكري عليه السلام، ومفادها: أنّ القاضي ابن أبي ليلىٰ ردّ شهادة عمّار الدهني، معلّلاً ذلك بكونه رافضياً، فبكىٰ عمّار، وقال: نسبتَني إلىٰ مرتبة شريفة لست من أهلها، فقيل هذا للصادق عليه السلام، فقال: «**لو أنّ علىٰ عمّار من الذنوب ما هو أعظم من السماوات والأرضين لَمُحِيَت عنه بهذه الكلمات، وإنّها لتزيد في حسناته عند ربِّه حتىٰ جعل كلّ خردلة منها أعظم من الدنيا ألف مرّة**»[1].

وقد ردّ السيِّد الخوئي هذه الرواية بوجهين:

الوجه الأوّل: إنّ نسبة هذا التفسير إلىٰ الإمام عليه السلام غير ثابتة، بل هي معلومة العدم.

الوجه الثاني: إنّ الصدوق قد روىٰ عن أبي كهمس، أنّه قال: تقدّمت إلىٰ شريك في شهادة لزمتني، فقال لي: كيف أُجيز شهادتك وأنت تُنسب إلىٰ ما تُنسب إليه؟! قال أبو كهمس: فقلتُ: وما هو؟ قال: الرفض. قال: فبكيتُ، ثمَّ قلتُ: نسبتَني إلىٰ قوم أخاف أن لا أكون منهم. فأجاز شهادتي، وقد وقع مثل ذلك لابن أبي يعفور ولفضيل سكرة، فإنّ عدم تعرّض الصدوق لذكر عمّار يؤيِّد عدم صحّة القصّة المنسوبة إليه[2].

وخلاصة القول: إنّ كلَّ المعطيات والدلائل التي بين أيدينا تشير إلىٰ ميل عمّار الدهني ومودّته الشديدة لأهل البيت عليهم السلام، ولكنّنا لا نستطيع أن نثبت تشيُّعه بالمعنىٰ الخاص للتشيُّع.

٥ـ وثاقته وعدالته

يمكن أن يُدّعىٰ توثيق عمّار الدهني ـ بحسب مباني علم الرجال لدينا ـ بعدِّة وجوه:

---

(١) التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام: ص٣١١.

(٢) أُنظر: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج١٣، ص٢٧٠.

الوجه الأوّل: هو أن يُستدلّ علىٰ وثاقته وعدالته برواية تفسير العسكري عليه السلام السالفة، فقد ورد فيها ما يدلّ علىٰ وثاقة عمّار وعدالته، بل إنّ قول الإمام عليه السلام: «**لو أنّ علىٰ عمّار من الذنوب ما هو أعظم من السماوات والأرضين لُمحِيت عنه بهذه الكلمات، وإنّها لتزيد في حسناته عند ربِّه حتىٰ جعل كلّ خردلة منها أعظم من الدنيا ألف مرّة**». هو من أعلىٰ عبارات التوثيق، ولا يخفىٰ أنّ توثيق الإمام عليه السلام هو أرفع طرق التوثيق، قال جعفر السبحاني: «**إذا نصَّ أحد المعصومين عليهم السلام علىٰ وثاقة الرجل، فإنّ ذلك يثبت وثاقته قطعاً، وهذا من أوضح الطرق وأسماها، ولكن يتوقّف ذلك علىٰ ثبوته بالعلم الوجداني، أو برواية معتبرة**»[1].

ولكن قد عرفت حال هذه الرواية من خلال الوجهين اللذين أوردهما السيِّد الخوئي عليها.

الوجه الثاني: مرّ علينا وصف النجاشي له بكونه: «**ثقة في العامّة وجهاً**»، والنجاشي من علمائنا المتقدِّمين، وهو خرِّيت هذه الصناعة، وقوله يقدّم حتىٰ علىٰ قول الطوسي عند التعارض، وإنّما الكلام في دلالة هذه العبارة، وهل أنّ النجاشي يريد أن يقول: إنّ الدهني ثقة عندنا، مع أنه وجهاً من وجوههم؟ أي: أنّ الفارزة تقع بعد كلمة (ثقة). هذا احتمال، والاحتمال الآخر: هو أنّه يريد أن يقول: إنّ الدهني ثقة عند العامّة ووجهاً لديهم، أي: نجعل الفارزة بعد عبارة (ثقة في العامّة).

وقد استظهر السيِّد الخوئي ـ كما مرّ علينا ـ من هذه العبارة توثيق النجاشي له، إذ سمعناه يقول: «**إنّ قول النجاشي: كان ثقة في العامّة، وجهاً، ليس معناه أنّ عمّاراً كان ثقة عند العامّة أيضاً، وإلّا لم يقل: في العامّة، بل معناه أنّه كان ثقة في رواة العامّة، وجماعتهم**».

فهو ـ إذن ـ يرجّح الاحتمال الأوّل في فهم عبارة النجاشي، وقد استظهر السيِّد

---

(١) السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال: ص١٥١.

الخوئي ذلك من كلمة (في).

ولكن ممّا يرجّح الاحتمال الآخر هو وجود معطىٰ خارجي واضح لا يمكن تجاوزه أو صرف النظر عنه، وهو أنّ عمّاراً بالفعل ـ كما سيجيء عمّا قريب ـ موثّق عند العامّة، بل هم مجمعون علىٰ ذلك، فالاحتمال الآخر هو المتبادر إلىٰ الذهن بعد الاطّلاع علىٰ هذا المعطىٰ.

الوجه الثالث: إنّ الطوسي قد عنوَن لعمّار الدهني في الرجال[١]، والفهرست[٢]، وهو وإن لم يوثقه، أو يمدحه، ولكنه لم يجرحه أيضاً، وإنّما أهمله، ومَن كانت هذه حاله فهو معتمَد علىٰ أخباره عند جماعة؛ إذ المهمل غير المجهول الذي صرّح علماء الرجال بجهالة حاله، وقد كان ابن داود يعمل بخبر المهمل كما يعمل بخبر الممدوح[٣].

وهذا هو مبنىٰ العلامة الحلّي أيضاً، حيث قال في إبراهيم بن هاشم: «**ولم أقف لأحد من أصحابنا علىٰ قول في القدح فيه ولا علىٰ تعديله بالتنصيص، والروايات عنه كثيرة، والأرجح قبول قوله**»[٤]. وقال في أحمد بن إسماعيل بن سمكة: «**ولم ينصّ علماؤنا عليه بتعديل، ولم يرد فيه جرح، فالأقوىٰ قبول روايته مع سلامتها من المُعَارِض**»[٥].

نعم، كان العلّامة الحلّي يشترط في توثيق الشخص المهمل أن يكون إماميّاً، وهذا ما لم يثبت بحقِّ المترجَم له.

الوجه الرابع: إنّ ابن داود قال في ترجمة معاوية بن عمّار نقلاً عن الكشي: «**وأبوه عمّار**

---

(١) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٢٥١.

(٢) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص١١٨.

(٣) قال ابن داود الحلي ـ في رجاله: ص٢٩ ـ: «الجزء الأول من الكتاب في ذكر الممدوحين ومَن لم يضعفهم الأصحاب فما علمته». ويُفهم منه أنّه يعمل بخبر الراوي المهمل كما يعمل بخبر الراوي الممدوح.

(٤) العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص٤٩.

(٥) المصدر السابق: ص٦٦.

أيضاً ثقة»[١].

والكشي من علمائنا المتقدِّمين، وتوثيقاته معتمدة بلا خلاف، شأنه شأن سائر المتقدِّمين كالنجاشي والشيخ وغيرهما، وقد ألّف كتاباً أسماه (معرفة الرجال) أو (معرفة الناقلين عن الأئمّة الصادقين) أو (معرفة الناقلين)، ولكنّه لم يصل إلينا، والموجود بين أيدينا هو ما اختصره الطوسي من هذا الكتاب، وأسماه (اختيار معرفة الرجال)، وحينما نراجع هذا المختصر (أعني: اختيار معرفة الرجال)، لا نجد أثراً لهذه العبارة، ويوجد في المقام عدّة احتمالات:

الاحتمال الأوّل: إنّ هذه العبارة موجودة في أصل الكتاب، وإنّ هذا الأصل كان موجوداً عند ابن داود، وكان يرتشف منه مباشرة، لا من (اختيار معرفة الرجال)، فقد قيل: إنّ الأصل كان موجوداً عند السيِّد جمال الدين أحمد بن موسىٰ بن طاووس؛ لأنّه تصدّىٰ إلىٰ ترتيب هذا الكتاب وتبويبه وضمّه إلىٰ كتب أُخرىٰ من الكتب الرجالية وأسماه (حل الإشكال في معرفة الرجال)[٢]، وزمان ابن داود ليس بعيداً عن زمان السيِّد ابن طاووس، فقد كان الأخير أُستاذ الأوّل.

وممّا يؤيِّد ذلك أنّ القهبـائي كان يقول ـ في كيفيّة عمل الشيخ في رجال الكشـي ـ : «**إنّ الأصل كان في رجال العامّة والخاصّة، فاختار منه الشيخ الخاصّة**»[٣]، وبما أنّ عمّاراً كان من العامّة ـ كما رجحّنا فيما سلف ـ فمن الطبيعي أن لا نجد له ذكراً في اختيار الشيخ إلّا ما وقع عَرَضَاً.

الاحتمال الثاني: أن تكون عند ابن داود نسخة من (اختيار معرفة الرجال) تختلف في

---

(١) الحلّي، ابن داود، رجال ابن داود: ص١٩١.
(٢) أُنظر: السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال: ص٥٩.
(٣) المصدر السابق: ص٥٩.

بعض الموارد عن النسخة المتداولة، فإنّ لابن داود طريقه الخاص إلىٰ الشيخ كما صرّح في مقدِّمة رجاله، وبالتالي تكون لديه نسخته الخاصّة التي قد تكون غير متطابقة مع النسخة المتداولة في بعض الموارد.

قال في المقدِّمة: «**وطريقي إلىٰ الكشي شيخنا نجم الدين أيضاً، والشيخ مفيد الدين محمّد بن جهيم جميعاً، عن السيِّد شمس الدين فخار، عن أبي محمّد قريش ابن سبيع بن مهنا بن سبيع الحسيني، عن الحسين بن رطبة السوراوي، عن أبي عليٍّ عن أبيه أبىٰ جعفر الطوسي، عن عدّة من أصحابنا، عن أبي محمّد هارون بن موسىٰ التلعكبري، عن الكشي رحمه الله تعالىٰ**»[1].

الاحتمال الثالث: أن تكون هذه العبارة من إنشاء ابن داود، وقد امتزجت بكلام الكشـي بسبب سوء النسخ، وفي ضوء هذا الاحتمال تسقط قيمة هذه العبارة في توثيق عمّار الدهني إلّا علىٰ المبنىٰ القائل بصحّة الاعتماد علىٰ توثيقات المتأخّرين، وهو ما قال به جماعة[2].

هذا بحسب رجالنا، وأمّا في رجال العامّة، فقد وثقوه واعتمدوا مروياته، قال الذهبي: «**وثقة أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والناس، وما علمت أحداً تكلَّم فيه إلّا العقيلي، فتعلّق عليه بما سأله أبو بكر بن عياش: أسمعت من سعيد بن جبير؟ قال: لا. قال: فاذهب**»[3].

وقد أشرنا إلىٰ هذه الرواية سابقاً، وهذه الرواية ـ إن ثبتت ـ فهي لا تدلّ علىٰ أكثر من كون مرويات عمّار عن ابن جبير مرسلة، والإرسال في نفسه لا يُعَدُّ طعناً في الراوي، ما لم يدّعِ المرسِّل المباشرة، كأن يقول: حدَّثني، أو أخبرني، وما شابه ذلك من العبارات التي تفيد التلقّي المباشر، ففي هذه الحالة يكون الإرسال تدليساً، وهذا لم يثبت في حقّ عمّار.

---

(١) الحلّي، ابن داود، رجال ابن داود: ص٢٨.
(٢) أُنظر حول ذلك: العاملي، علي حسين، بحوث في فقه الرجال: ص٩٣ ـ ٩٩.
(٣) الذهبي، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٣، ص١٧٠.

٦ـ وفاته

يوجد حول وفاة عمّار الدهني قولان:

القول الأوّل: قال المزّي: قال محمد بن عبد الله الحضـرمي: «**مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة**»[١].

وهذا القول هو الذي تبنّاه الذهبي في سير أعلام النبلاء[٢]، وميزان الاعتدال[٣]، وتاريخ الإسلام[٤]، ومَن له رواية في الكتب الستّة[٥]، ونُسب هذا القول في سير أعلام النبلاء وتاريخ الإسلام إلىٰ مطين، ومطين هو لقب محمّد بن عبد الله الحضرمي، وقد لُقِّب بـ(مطين) لأنّه كان وهو صغير يلعب مع الصبيان في الماء فيطينون ظهره[٦].

إذاً؛ فالمزّي والذهبي استندا في هذا القول علىٰ نفس المصدر، وهو محمّد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (مطين)، وجميع مَن تبنّىٰ هذا القول ممَّن تأخّر عنهما، فإنّه قد أخذه عنهما عن مطين.

القول الثاني: ما تفرّد به الصفدي من أنّ عمّار الدهني قد توفّي في حدود الأربعين ومائة[٧]، وفي تقديري أنّ هذا القول غير نابع من نصّ روائي، وإلّا لذكر الصفدي مصدره، ولعلّه قد استنتجه من خلال ملاحظة طبقتَي شيوخ وتلامذة الدهني، ومعرفة وفياتهم، وهذا ما توحي به طريقته المرنة في التعبير؛ حيث قال: (في حدود)، وهذه العبارة تستخدم

---

(١) المزي، يوسف، تهذيب الكمال: ج٢١، ص٢١٠.
(٢) أُنظر: الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١١، ص١٧٣.
(٣) أُنظر: الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٣، ص١٧٠.
(٤) أُنظر: الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٨، ص٥٠١.
(٥) أُنظر: الذهبي، محمد بن أحمد، مَن له رواية في الكتب الستّة: ج٢، ص٥٢.
(٦) أُنظر: الزركلي، خيرالدين، الأعلام: ج٦، ص٢٢٣.
(٧) أُنظر: الصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات: ج٢٢، ص٢٣٤.

ـ في العادة ـ في حالة التقدير.

ومهما يكن، فإنّنا بالجمع بين هذين القولين، نستطيع القول: إنّ وفاة الدهني كانت بين عامي ١٣٣ ـ ١٤٠هـ.

المبحث الثاني

مقتل الحسين عليه السلام للدهني

يروي الدهني مقتل الإمام الحسين عليه السلام عن الإمام الباقر عليه السلام، وهذا ما يزيد من أهمّية البحث حول هذا المقتل، ومن الملفت للنظر أنّ هذا المقتل لم يروَ بطرقنا الخاصّة، وليس له أيُّ أثر في مدوناتنا الحديثيّة.

وينبغي أن يُعلم أنّه لا يوجد كتاب مستقلّ بعنوان مقتل الحسين عليه السلام من تصنيف عمّار الدهني، لا في هذا العصر ولا في العصور السابقة، كما لا تجد إشارةً إلىٰ وجود كتاب بهذا العنوان في كتب الفهارس ومعاجم المؤلفات، والظاهر أنّ هذا المقتل كان عبارة عن رواية شفهية مطوّلة، ولم يكن مدوّناً علىٰ قرطاس قبل تدوينه في تاريخ الطبري، فأقدم نسخة من هذا المقتل هي نسخة الطبري المتوفّىٰ عام ٣١٠هـ، ورواية الطبري له غير متّصلة، بل أورده في ثلاثة مقاطع.

ويُعَدُّ هذا المقتل من الأُصول التي اعتمدها أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ) في كتابه مقاتل الطالبيين، حيث ذكره في جملة المصادر التي استقىٰ منها حديثه حول مقتل الحسين عليه السلام[1].

ونلاحظ أنّ العامّة قد ضخّموا من شأن هذا المقتل، واهتمّوا بروايته؛ لأنّه ينسجم إلىٰ حدٍ كبير مع نظرتهم إلىٰ واقعة الطف، ويمكن القول: إنّ أهمّية مقتل عمّار الدهني عند

---

(١) أُنظر: الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص٩٠.

العامّة كأهمّية مقتل أبي مخنف عند الشيعة.

قال ابن حجر (ت٨٥٢هـ) ـ بعد أن روىٰ مقتل الحسين عليه السلام برواية عمّار الدهني ـ : «**وقد صنّف جماعة من القدماء في مقتل الحسين تصانيف فيها الغثّ والسّمين، والصّحيح والسّقيم، وفي هذه القصّة التي سقتها غنىٰ**»[1].

وعلىٰ أيّة حال، فنحن الآن سنورد مقتل عمّار الدهني كاملاً برواية الطبري ـ لأنّها الأصل علىٰ ما يبدو ـ بعد وَصْلِ بعضها بالبعض الآخر، ثمَّ نذكر أهمّ المناقشات التي أُثيرت حول هذه الرواية.

مقتل عمار الدهني برواية الطبري[2]:

قال الطبري: «**حدَّثني زكريا بن يحيىٰ الضرير، قال: حدَّثنا أحمد بن جناب المصيصي ـ ويُكنّىٰ أبا الوليد ـ قال: حدَّثنا خالد بن يزيد بن أسد بن عبد الله القسري، قال: حدَّثني عمّار الدهني، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: حدَّثني بمقتل الحسين حتىٰ كأنّي حضرته.**

قال عليه السلام: مات معاوية، والوليد بن عتبة بن أبي سفيان علىٰ المدينة، فأرسل إلىٰ الحسين بن عليّ ليأخذ بيعته، فقال له: أخّرني وأرفِقْ. فأخّره، فخرج إلىٰ مكّة، فأتاه أهل الكوفة ورسلهم:

إنّا قد حبسنا أنفسنا عليك، ولسنا نحضر الجمعة مع الوالي، فأقدِمْ علينا. وكان النعمان بن بشير الأنصاري علىٰ الكوفة. قال: فبعث الحسين إلىٰ مسلم بن عقيل بن أبي طالب ابن عمّه، فقال له: سِرْ إلىٰ الكوفة فانظُر ما كتبوا به إليّ، فإن كان حقّاً خرجنا إليهم. فخرج مسلم حتىٰ أتىٰ المدينة، فأخذ منها دليلين، فمرا به في البرّية، فأصابهم عطش، فمات أحد الدليلين، وكتب مسلم إلىٰ

---

(١) ابن حجر، أحمد بن عليّ، الإصابة في معرفة الصحابة: ج٢، ص٧١.

(٢) إنّ طبيعة عملنا تقتضي تجنّب إيراد تفاصيل المقتل، ولكن للضرورة أحكام، فإنّ جلّ ـ إن لم تكن كلّ ـ المناقشات التي سنوردها على مقتل الدهني تستوجب قبل ذلك عرض هذا المقتل للقارئ، يضاف إلى ذلك: أنّ مقتل الدهني هو عبارة عن قصّة أو رواية طويلة نسبياً، وليس مقتلاً مفصّلاً، ولن يأخذ مساحة كبيرة من البحث.

الحسين يستعفيه، فكتب إليه الحسين: أن امضِ إلىٰ الكوفة.

فخرج حتىٰ قدمها، ونزل علىٰ رجل من أهلها يُقال له: ابن عوسجة. قال: فلمّا تحدَّث أهل الكوفة بمقدمه دبّوا إليه فبايعوه، فبايعه منهم اثنا عشر ألفاً. قال: فقام رجل ممَّن يهوىٰ يزيد بن معاوية إلىٰ النعمان بن بشير، فقال له: إنّك ضعيف أو متضعِّف، قد فسد البلاد! فقال له النعمان: أن أكون ضعيفاً وأنا في طاعة الله أحبُّ إليّ من أن أكون قوياً في معصية الله، وما كنت لأهتك ستراً ستره الله.

فكتب بقول النعمان إلىٰ يزيد، فدعا مولىٰ له يُقال له: سرجون ـ وكان يستشيره ـ فأخبره الخبر، فقال له: أكنت قابلاً من معاوية لو كان حيّاً؟ قال: نعم. قال: فاقبل منّي، فإنّه ليس للكوفة إلّا عبيد الله ابن زياد، فولها إياه ـ وكان يزيد عليه ساخطاً، وكان همَّ بعزله عن البصرة ـ فكتب إليه برضائه، وأنّه قد ولّاه الكوفة مع البصرة، وكتب إليه أن يطلب مسلم بن عقيل فيقتله إن وجده.

قال: فأقبل عبيد الله في وجوه أهل البصرة حتىٰ قدم الكوفة متلثِّماً، ولا يمرّ علىٰ مجلس من مجالسهم فيسلم إلّا قالوا: عليك السلام يا بن بنت رسول الله ـ وهم يظنّون أنّه الحسين بن عليّ عليه السلام ـ حتىٰ نزل القصر، فدعا مولىٰ له، فأعطاه ثلاثة آلاف، وقال له: اذهب حتىٰ تسأل عن الرجل الذي يبايع له أهل الكوفة فأعلمه أنّك رجل من أهل حمص جئت لهذا الأمر، وهذا مال تدفعه إليه ليتقوّىٰ. فلم يزل يتلطّف ويُرفق به حتىٰ دُلّ علىٰ شيخ من أهل الكوفة يلي البيعة، فلقيه فأخبره، فقال له الشيخ: لقد سرّني لقاؤك إياي، وقد ساءني، فأمّا ما سرّني من ذلك فما هداك الله له، وأمّا ما ساءني فإنّ أمرنا لم يستحكم بعد. فأدخله إليه، فأخذ منه المال وبايعه، ورجع إلىٰ عبيد الله فأخبره.

فتحوّل مسلم حين قدم عبيد الله بن زياد من الدار التي كان فيها إلىٰ منزل هانئ بن عروة المرادي، وكتب مسلم بن عقيل إلىٰ الحسين بن علي عليه السلام يخبره ببيعة اثني عشر ألفاً من أهل الكوفة، ويأمره بالقدوم.

وقال عبيد الله لوجوه أهل الكوفة: ما لي أرىٰ هانئ بن عروة لم يأتني فيمَن أتاني! قال: فخرج

إليه محمّد بن الأشعث في ناس من قومه وهو علىٰ باب داره، فقالوا: إنّ الأمير قد ذكرك واستبطأك، فانطلق إليه، فلم يزالوا به حتىٰ ركب معهم وسار حتىٰ دخل علىٰ عبيد الله وعنده شريح القاضي، فلمّا نظر إليه قال لشريح: أتتك بحائن رجلاه. فلمّا سلّم عليه، قال: يا هانئ، أين مسلم؟ قال: ما أدري. فأمر عبيد الله مولاه صاحب الدراهم فخرج إليه، فلمّا رآه قطع به، فقال: أصلح الله الأمير! والله، ما دعوته إلىٰ منزلي ولكنّه جاء فطرح نفسه عليّ. قال: ائتني به، قال: والله، لو كان تحت قدميّ ما رفعتهما عنه. قال: أدنوه إليّ. فأُدني فضربه علىٰ حاجبه فشجّه، قال: وأهوىٰ هانئ إلىٰ سيف شرطي ليسلّه، فدُفِع عن ذلك، وقال: قد أحلّ الله دمك، فأمر به فحُبس في جانب القصر»[1].

ثمَّ قال: «فبينا هو كذلك إذ خرج الخبر إلىٰ مذحج، فإذا علىٰ باب القصر جلبة سمعها عبيد الله، فقال: ما هذا؟ فقالوا: مذحج، فقال لشريح: اخرج إليهم فأعلمهم أنّي إنّما حبسته لأسائله. وبعث عيناً عليه من مواليه يسمع ما يقول، فمرّ بهانئ بن عروة، فقال له هانئ: اتّقِ الله يا شريح، فإنّه قاتلي. فخرج شريح حتىٰ قام علىٰ باب القصر، فقال: لا بأس عليه، إنّما حبسه الأمير ليُسائله. فقالوا: صدق، ليس علىٰ صاحبكم بأس، فتفرّقوا، فأتىٰ مسلماً الخبر، فنادىٰ بشعاره، فاجتمع إليه أربعة آلاف من أهل الكوفة، فقدّم مقدمته، وعبّىٰ ميمنته وميسرته، وسار في القلب إلىٰ عبيد الله، وبعث عبيد الله إلىٰ وجوه أهل الكوفة، فجمعهم عنده في القصر، فلمّا سار إليه مسلم فانتهىٰ إلىٰ باب القصر أشرفوا علىٰ عشائرهم فجعلوا يكلّمونهم ويردّونهم، فجعل أصحاب مسلم يتسلّلون حتىٰ أمسىٰ في خمسمائة، فلمّا اختلط الظلام ذهب أُولئك أيضاً.

فلمّا رأىٰ مسلم أنّه قد بقي وحده يتردّد في الطرق أتىٰ باباً فنزل عليه، فخرجت إليه امرأة، فقال لها: اسقيني. فسقته، ثمّ دخلت فمكثت ما شاء الله، ثمَّ خرجت فإذا هو علىٰ الباب، قالت: يا

---

(١) الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٣٤٧ـ٣٤٩.

عبد الله، إنّ مجلسك مجلس ريبة، فقم. قال: إنّي أنا مسلم بن عقيل، فهل عندك مأوىٰ؟ قالت: نعم، ادخُل. وكان ابنها مولىٰ لمحمّد بن الأشعث، فلمّا علم به الغلام انطلق إلىٰ محمّد فأخبره، فانطلق محمّد إلىٰ عبيد الله فأخبره، فبعث عبيد الله عمرو بن حريث المخزومي ـ وكان صاحب شرَطه ـ إليه، ومعه عبد الرحمن بن محمّد بن الأشعث، فلم يعلم مسلم حتىٰ أُحيط بالدار، فلما رأىٰ ذلك مسلم خرج إليهم بسيفه فقاتلهم، فأعطاه عبد الرحمن الأمان، فأمكن من يده، فجاء به إلىٰ عبيد الله، فأمر به، فأُصعد إلىٰ أعلىٰ القصر فضُربت عنقه، وألقىٰ جثته إلىٰ الناس، وأمر بهانىٰء فسحب إلىٰ الكناسة، فصُلب هنالك، وقال شاعرهم في ذلك:

فإن كنتِ لا تدرين ما الموت فانظري ... إلىٰ هانئ في السوقِ وابن عقيل

أصابهما أمر الإمام فأصبحا ... أحاديثَ مَن يسعىٰ بكلِّ سبيل

أيركب أسماء الهمالج آمناً ... وقد طلبَتْه مذحجٌ بذحول»[1]

ثمّ قال: فأقبل حسين بن عليّ بكتاب مسلم بن عقيل كان إليه، حتىٰ إذا كان بينه وبين القادسية ثلاثة أميال، لقيه الحرّ بن يزيد التميمي، فقال له: أين تريد؟ قال: أُريد هذا المصر. قال له: ارجع فإنّي لم أدع لك خلفي خيراً أرجوه. فهمّ أن يرجع، وكان معه إخوة مسلم بن عقيل، فقالوا: والله، لا نرجع حتىٰ نصيب بثأرنا أو نُقتل. فقال: لا خير في الحياة بعدكم. فسار فلقيته أوائل خيل عبيد الله، فلمّا رأىٰ ذلك عدل إلىٰ كربلاء، فأسند ظهره إلىٰ قصباء وخلا؛ كي لا يُقاتل إلّا من وجه واحد، فنزل وضرب أبنيته. وكان أصحابه خمسة وأربعين فارساً، ومائة راجل وكان عمر بن سعد ابن أبي وقاص قد ولّاه عبيد الله بن زياد الري، ، وعهد إليه عهده، فقال: اكْفِني هذا الرجل. قال: اعفني. فأبىٰ أن يعفيه، قال: فانظُرني الليلة. فأخّره، فنظر في أمره، فلمّا أصبح غدا عليه راضياً بما أمر به، فتوجّه إليه عمر بن سعد، فلمّا أتاه قال له الحسين: اختر واحدة من ثلاث: أمّا أن تدَعوني

---

(١) الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٣٤٩ـ ٣٥١.

فأنصرف من حيث جئت، وأمّا أن تدَعوني فأذهب إلىٰ يزيد، وأمّا أن تدَعوني فألحق بالثغور. فقبِل ذلك عمر فكتب إليه عبيد الله: لا ولا كرامة، حتىٰ يضع يده في يدي. فقال له الحسين: لا والله، لا يكون ذلك أبداً. فقاتله، فقُتل أصحاب الحسين كلّهم، وفيهم بضعة عشر شاباً من أهل بيته...وجاء سهم فأصاب ابناً له معه في حجره، فجعل يمسح الدم عنه، ويقول: اللّهم، احكُم بيننا وبين قوم دعونا لينصرونا فقتلونا. ثمّ أمر بحبرة فشقها ثمّ لبسها، وخرج بسيفه، فقاتل حتىٰ قُتل صلوات الله عليه قتله رجل من مذحج، واحتزّ رأسه وانطلق به إلىٰ عبيد الله، وقال:

أوقـــر ركـــابي فضّـــة وذهبـــا أنـــا قتلـــت الملـــك المحجّبـــا

قتلـــتُ خـــيرَ النـــاس أمّـــاً وأبـــا وخـــيرهم إذ يُنســـبون نســـبا

وأوفده إلىٰ يزيد بن معاوية، ومعه الرأس فوضع رأسه بين يديه، وعنده أبو برزة الأسلمي فجعل ينكت بالقضيب علىٰ فيه، ويقول:

يفلقـــن هامـــاً مـــن رجـــال أعـــزّة علينـــا وهـــم كـــانوا أعـــقّ وأظلـــما

فقال له أبو برزة: ارفع قضيبك، فو الله، لربّما رأيت فاه رسول الله(صلى الله عليه وسلم) علىٰ فيه يلثمه، وسرّح عمر بن سعد بحرمه وعياله إلىٰ عبيد الله، ولم يكن بقي من أهل بيت الحسين إلّا غلام كان مريضاً مع النساء، فأمر به عبيد الله ليُقتل، فطرحت زينب نفسها عليه، وقالت: والله، لا يُقتل حتىٰ تقتلوني!! فرقّ لها فتركه وكفّ عنه.

قال: فجهّزهم، وحملهم إلىٰ يزيد، فلمّا قدموا عليه جمع مَن كان بحضـرته من أهل الشام، ثمَّ أدخلوهم فهنئوه بالفتح، فقام رجل منهم أزرق أحمر، ونظر إلىٰ وصيفة من بناتهم، فقال: يا أمير المؤمنين، هب لي هذه. فقالت زينب: لا والله، ولا كرامة لك ولا له إلّا أن يخرج من دين الله. قال فأعادها الأزرق، فقال له يزيد كفّ عن هذا، ثمّ أدخلهم علىٰ عياله فجهّزهم، وحملهم إلىٰ المدينة، فلمّا دخلوها خرجت امرأة من بني عبد المطلب ناشرة شعرها، واضعة كمّها علىٰ رأسها تلقاهم، وهي تبكي وتقول:

ماذا تقولون إن قال النبيُّ لكم ... ماذا فعلتم وأنتم آخر الأُمم!

بعترتي وبأهلي بعد مفتقدي ... منهم أُسارىٰ وقتلىٰ ضرجوا بدم

ما كان هذا جزائي إذ نصحت لكم ... أن تخلفوني بسوء في ذوي رحمي»[1].

إلىٰ هنا ينتهي مقتل عمّار الدهني برواية الطبري.

مناقشات حول رواية الدهني:

توجد عدّة مناقشات يمكن أن تُثار حول هذه الرواية، نقتصر علىٰ أهمّها:

١ـ أشرنا فيما سبق إلىٰ أهمية البحث حول هذا المقتل من جهة كونه مروياً عن الإمام الباقر عليه السلام، وأشرنا أيضاً إلىٰ أنّ هذا المقتل لم يصل إلينا من خلال طُرُقنا الخاصّة، ولم يعتمد في مدوناتنا المعنيّة بنقل مرويات كربلاء.

نعم، اعتمد عليه ابن نما في مثير الأحزان، وأثبت منه الرواية التي تتحدّث عن مفاوضة الحسين عليه السلام مع ابن سعد لعنه الله، وطلب الإمام الحسين عليه السلام منه أن يأخذه إلىٰ يزيد لعنه الله ليرىٰ فيه رأيه[2]، وهذا غريب من ابن نما.

والطبري يرويه عن الدهني بثلاث وسائط: (عن زكريا بن يحيىٰ الضرير، عن أحمد ابن جناب المصيصي، عن خالد بن يزيد بن أسد بن عبد الله القسري)، وهؤلاء جميعهم من العامّة، وقد طعنت كتبهم الرجالية في زكريا بن يحيىٰ الضرير، فذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين[3]، وعن الشعبي، عن يحيىٰ بن معين أنّه قال فيه: «**ليس بشيء**»[4]،

---

(١) الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٣٨٩ـ ٣٩٠.
(٢) أُنظر: الحلي (ابن نما)، محمد بن جعفر، مثير الأحزان: ص٣٦.
(٣) أُنظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكين: ج١، ص٢٦٩.
(٤) الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٢، ص٧٥.

وخالد بن يزيد القسري، فقد ذكره ابن عدي في الضعفاء، وقال فيه: «**وخالد بن يزيد هذا له أحاديث غير ما ذكرت وأحاديثه كلّها لا يتابع**»(١)، وهذا ما يجعلنا نحتمل أنّ التلاعب الذي حصل في هذه القصّة ـ وسنشير إلىٰ بعضه فيما يلي ـ قد أتىٰ من أحد هذين الرجلين، وذلك لو سلّمنا بوثاقة الدهني والمصيصي والطبري.

٢ـ ما ناقش به الشيخ باقر شريف القرشي هذه الرواية، حيث قال: «**إنّ عمّار الدهني طلب من الإمام عليه السلام أن يحدِّثه ـ بالتفصيل ـ عن مقتل الإمام الحسين عليه السلام كأنّه قد حضره، أمّا الجواب، فقد كان موجزاً، ولم يُشر إلىٰ كثير من الأحداث لا بقليل ولا بكثير، فقد طويت فيه أكثر فصول تلك المأساة، ومن الطبيعي أنّ هذا لا يتناسب مع السؤال الذي يطلب فيه المزيد من المعلومات**»(٢).

ويمكن مناقشة ما ذكره القرشي من وجهين:

الوجه الأوّل: إنّ طلب عمّار الدهني من الإمام عليه السلام أن يحدِّثه ـ بالتفصيل ـ عن مقتل الإمام الحسين عليه السلام، غير ملزم للإمام عليه السلام بأن يكون جوابه تفصيليّاً، فقد تقتضي المصلحة بأن يكون الجواب مجملاً، وممّا يؤيِّد ذلك أنّنا نلاحظ: أنّ الأحاديث الواردة عن المعصومين عليهم السلام حول كربلاء، كلّها تتّسم بالاقتضاب والإجمال، بل يرىٰ بعض الأعلام: أنّ المعصومين عليهم السلام لم يتحدَّثوا عن واقعة الطفّ كمؤرِّخين، بل كانوا يركِّزون علىٰ الجانب المعنوي لواقعة الطف والدفاع عن قضية الحسين عليه السلام، ولا يكون همّهم رواية أو نقل الحوادث، إلّا ما جاء عَرَضاً خلال الحديث، إذاً؛ فلا ينبغي أن نتوقّع سماع حديثهم عن التفاصيل الكثيرة التي نريدها(٣).

---

(١) ابن عدي، عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال: ج٣، ص٤٣٢.
(٢) القرشي، باقر شريف، حياة الإمام الباقر عليه السلام (دراسة وتحليل): ج١، ص٢٨٠.
(٣) أُنظر: الصدر، محمّد، أضواء على ثورة الحسين عليه السلام: ص١٥٢.

وقد شاع مؤخّراً بين الموالين حديثاً منسوباً إلىٰ الإمام الباقر عليه السلام يقول: «لولا خوفنا علىٰ شيعتنا من الموت لروينا لهم ما جرىٰ في كربلاء»، وهذا الحديث لو كان صحيحاً، لصلح أن يكون جواباً عن هذه المناقشة، ولكن هذا الحديث لا أساس له من الصحّة، وهو غير متوفِّر في أيِّ مصدر من المصادر، ويبدو أنّ مسلسل الأحاديث الموضوعة حول واقعة الطفّ ليس له نهاية.

الوجه الثاني: قد يكون الإمام عليه السلام قد أجابه مفصَّلاً، ولكنّ الطبري لم ينقل القصّة بشكل كامل، وممّا يؤيِّد ذلك أنّ الطبري قد أوردها في ثلاثة مقاطع، والظاهر أنّ الطبري كان يقتطع منها حسب الحاجة، ولم يدّعِ الطبري أنّه أورد الرواية بشكل كامل.

٣ـ كما حصل حذف في بعض تفاصيل هذه الرواية، فقد حصل دسٌّ وإضافة أيضاً، ومن ذلك قوله: إنّ الحسين عليه السلام همَّ أن يرجع علىٰ أثر نصيحة الحرّ له، ولكن إخوة مسلم ابن عقيل كانوا معه، فقالوا: «**والله، لا نرجع حتىٰ نصيب بثأرنا أو نُقتل، فقال: لا خير في الحياة بعدكم فسار...**».

ويأتي هذا النصّ جزءاً من النصوص التي وُضِعتْ لتشويه وتحريف أهداف نهضة الحسين عليه السلام ووضعها في إطار قبليٍّ ضيِّق، وهذا ممَّا لا يمكن قبوله في حقِّ إخوة مسلم، فضلاً عن قبوله في حقِّ الحسين عليه السلام، وهو الإمام المفترض الطاعة.

٤ـ ومن نماذج الدسِّ والإضافة في هذا المقتل، الفقرة التي تقول: إنّ الحسين عليه السلام قال لعمر بن سعد لعنه الله: «**اختر واحدة من ثلاث: إمّا أن تدَعوني فأنصرف من حيث جئت، وإمّا أن تدعوني فأذهب إلىٰ يزيد، وإمّا أن تدعوني فألحق بالثغور...**».

فهذا ممّا لا يمكن صدوره من الحسين عليه السلام، وهو ممّا كان يشيعه بنو أُميّة لتشويه صورة الحسين عليه السلام، ولنفي الجريمة عن يزيد، وإلصاقها بعبيد الله بن زياد، وعمر بن سعد، وقد كان عقبة بن سمعان ينفي هذه القضية، وكان يقول: «**صحبت حسيناً، فخرجت معه من**

المدينة إلىٰ مكّة، ومن مكّة إلىٰ العراق، ولم أُفارقه حتىٰ قُتل، وليس من مخاطبته الناس كلمة بالمدينة ولا بمكّة ولا في الطريق ولا بالعراق ولا في عسكر إلىٰ يوم مقتله إلّا وقد سمعتها، ألا والله، ما أعطاهم ما يتذاكر الناس وما يزعمون، من أن يضع يده في يد يزيد بن معاوية، ولا أن يسيّروه إلىٰ ثغر من ثغور المسلمين، ولكنّه قال: دعوني فلأذهب في هذه الأرض العريضة حتىٰ ننظر ما يصير أمر الناس»[1].

(١) الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٤١٣ ـ ٤١٤.

خاتمة بأهمّ النتائج

١ـ إنّ عمّار الدهني من المحدِّثين والأخباريين القدامى، وقد دخل معترك الحياة العلميّة في نهايات القرن الأوّل، ونشط في نشر الحديث وتعليمه بعد مطلع القرن الهجري الأوّل.

٢ـ كان عمّار الدهني من الشخصيات التي اتّصلت بأهل البيت عليهم السلام، وروت عنهم، وكان محبّاً لهم، ولكن لم يثبت لدينا أنّه كان يؤمن بإمامتهم.

٣ـ يمكن توثيق عمّار الدهني في ضوء بعض المباني الرجاليّة المعمول بها عند البعض منّا، وقد أجمعت ـ أو كادت أن تُجمع ـ كتب الجرح والتعديل عند العامّة علىٰ وثاقته وتعديله.

٤ـ كان عمّار الدهني من الأوائل الذين اهتموا بحفظ النصّ الكربلائي، وقد حرص الدهني أن يتلّقىٰ هذا النصّ من مصادره القريبة والمأمونة، كما حرص أن يتعرّف علىٰ أدقّ التفاصيل، وإن جاء الجواب مجملاً من الإمام عليه السلام، وحصل تلاعب في هذا النصّ، كما ناقشنا في ذلك.

٥ـ لا يوجد أثر لكتاب في مقتل الحسين عليه السلام من تصنيف الدهني، ولم تنصّ كتب الفهارس عليه، ولكن الطبري قد نقل لنا هذا المقتل في ثلاثة مقاطع، وقد قمنا بوصل بعضها بالبعض الآخر، وجمعناها في رواية واحدة.

٦ـ مقتل الدهني من الأُصول التي اعتمد عليها الكثير من العامّة، وهو كمقتل أبي مخنف لدىٰ الشيعة، وقد فضّله ابن حجر علىٰ سائر المقاتل؛ وذلك لكونه يحتوي علىٰ بعض المفردات التي تخدمهم، ويخلو من الكثير من الحقائق التي لا تروق لهم.

٧ـ لم يعتنِ رواة الشيعة الأوائل برواية هذا المقتل، ولم يهتمّ أصحاب المدونات

الحديثيّة والتاريخيّة الشيعيّة بتدوينه، اللّهم إلّا ما كان من ابن نما في مثير الأحزان، كما أشرنا.

٨ـ استعرضنا مقتل عمّار الدهني برواية الطبري، وأوردنا عليها أربع مناقشات، واحدة منها ترتبط بسند هذا المقتل، والبقية تتعلّق بالمتن، وأشرنا فيها إلىٰ عمليات الحذف والدسّ والإضافة التي أُجريت علىٰ هذا المقتل.

الفصل الرابع

مقتل الفضيل بن الزبير الأسدي الكوفي (ت بين ١٢٢-١٤٨هـ)

تقديم

كان الفضيل بن الزبير علىٰ صلة وثيقة بزيد الشهيد عليه السلام، وقد حاول أن يتعرّف من خلاله علىٰ (تسمية مَن قُتل مع الحسين بن عليّ عليهما السلام من وُلْده وإخوته وأهله وشيعته)، ثمَّ أضاف إلىٰ ذلك ما توصّل إليه من مصادر أُخرىٰ أهمّها:

١ـ يحيىٰ بن أُمّ طويل، أخو الإمام زين العابدين عليه السلام من الرضاعة.

٢ـ عبد الله بن شريك العامري، من حواريي الإمامين السجاد والباقر عليهما السلام.

ثمَّ ألّف من كلّ ذلك نصّاً يُعد من أهمّ وأقدم النصوص التاريخيّة التي ذكرت أسماء مَن قُتل مع الحسين عليه السلام من الهاشميين وغيرهم.

وقد كان هذا النصّ ولقرون متطاولة غائباً عن أوساطنا العلميّة، إلىٰ أن وفّق الله سبحانه وتعالىٰ العلّامة والمحقق الكبير السيد محمد رضا الحسيني الجلالي لاستخراج هذا النصّ من بعض مصادر التراث الزيديّ، وتحقيقه ونشره ووضعه بين يدي الباحثين والمؤرِّخين.

وقد وضعتُ في هذه السطور غاية ما توصّلت إليه من بحث وتنقيب وتحقيق حول شخصية الفضيل وكتابه في المقتل، وما توفيقي إلاّ باللهّ عليهِ توكلتُ وإليه أُنيب.

المبحث الأوّل
ترجمة الفضيل بن الزبير

١ ـ اسمه ونسبه وأُسرته

هو الفضيل[١] ـ بالألف واللام. أو فضيل[٢]، بدونهما ـ بن الزبير، بضم الزاي وفتح الباء علىٰ زنة (رُجَيل) مصغراً علىٰ ما هو المألوف والظاهر من علماء الأنساب[٣]، بن عمر ابن درهم[٤] الأسدي الرسّان.

والأَسَدي ـ بفتح الألف والسين ـ نسبة إلىٰ أسد، وهو اسم عدّة من القبائل العربيّة، منهم:

١ـ أسد بن عبد العزّىٰ من قبائل قريش.

٢ـ أسد بن خزيمة.

٣ـ أسد بن ربيعة بن نزار.

---

(١) أُنظر ـ مثلاً ـ: الطوسي، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج٢، ص٦٢٨. الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٢٦٩.

(٢) أُنظر ـ مثلاً ـ: الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص١٤٣، البرقي، أحمد بن محمد، الرجال: ص٣٥.

(٣) أُنظر: الجلالي، محمد رضا الحسيني، تسمية مَن قُتل مع الحسين عليه السلام، مجلة تراثنا، العدد الثاني: ص١٢٩.

(٤) أُنظر: السمعاني، عبد الكريم بن محمّد، الأنساب: ص٢٦٨ ـ ٢٦٩، عند ترجمة: (أبو أحمد محمد بن عبد الله الزبيري).

٤ـ أسد بن دودان.

٥ـ أسد بن شريك، بطن من الأزد[١].

ويظهر من بعض النسّابين أنّ الفضيل بن الزبير ينتسب إلىٰ أسد بن خزيمة[٢]، وهي قبيلة عظيمة من العدنانيّة، تنتسب الىٰ أسد بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضـر بن نزار. وهي ذات بطون كثيرة يطول ذكرها.

كانت بلادهم فيما يلي الكرخ من أرض نجد، وفي مجاورة طيء، ويُقال: إنّ بلاد طيء كانت لبني أسد، فلمّا خرجوا من اليمن غلبوهم علىٰ أجأ وسلمىٰ، وجاءوا واصطلحوا، وتجاوروا لبني أسد، ثمّ تفرّقوا من بلاد الحجاز علىٰ الأقطار وذلك بعد الإسلام، فنزلوا العراق، وسكنوا الكوفة منذ سنة ١٩ هـ وملكوا الحلّة وجهاتها حتىٰ سنة ٥٨٨ هـ[٣].

وعلىٰ أيّة حال، فإنّ الفضيل بن الزبير ـ علىٰ ما يبدو ـ لم يكن من صميم بني أسد، بل كان ينتسب إليهم بالولاء، كما صرّح بذلك الشيخ الطوسي، قائلاً: «**الفضيل بن الزبير الأسدي مولاهم**»[٤].

والرَسّان: بفتح الراء وتشديد السين هو صانع الرسن أو بائعه، والرسن هو زمام البعير ونحوه[٥].

ويبدو لي أنّ هذا الوصف كان في الأصل للزبير، والد الفضيل، فهو صاحب هذه المهنة علىٰ ما يبدو، ثمّ عُمِّم الوصف علىٰ أفراد أُسرته، والدليل علىٰ ذلك: أنّ هذا الوصف

---

(١) أُنظر: السمعاني، عبد الكريم بن محمّد، الأنساب: ص٢١٤.

(٢) أُنظر: البري، محمد بن أبي بكر، الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة: ج١، ص١٨٠. قال هناك: «ففي ذلك يقول عبد الله بن الزبير الأسدي؛ أسد خزيمة...»، وعبد الله هذا هو أخو الفضيل كما سيأتي.

(٣) أُنظر: عمر كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: ج١، ص٢٤.

(٤) الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٢٦٩.

(٥) أُنظر: المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال: ج٢، ص١٨٢. البروجردي، عليّ، طرائف المقال: ج٢، ص٢١١.

لم يكن خاصّاً بالفضيل، بل يُطلق علىٰ أخيه عبد الله أيضاً[١].

من أعلام أُسرة آل الزبير:

تعتبر أُسرة آل الزبير من الأُسَر الشيعيّة الكوفيّة التي أنجبت عدّة من الأعلام، فمنهم الفضيل بن الزبير صاحب الترجمة، ومنهم:

١ـ عبد الله بن الزبير الأسدي الرَّسّان:

ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، قائلاً: «**عبد الله بن الزبير والد أبي أحمد الزبيري**»[٢].

أقول: أبو أحمد الزبيري هو محمّد بن عبد الله بن الزبير الآتي، وكلام الشيخ يدلّ بظاهره علىٰ كونه أشهر من والده.

روىٰ الكشي ـ كما مرّ ـ عن عبد الرحمن بن سيابة، قال: «**دفع إليّ أبو عبد الله عليه السلام دنانير، وأمرني أن أُقسمها في عيالات مَن أُصيب مع عمّه زيد، فقسمتها، قال: فأصاب عيال عبد الله بن الزبير الرسّان أربعة دنانير**»[٣]. وقد علّق العلّامة الحلّي علىٰ هذه الرواية بقوله: «**وهذه الرواية تُعطي أنّه كان زيديّاً**»[٤].

أقول: الدليل أعمّ من المدّعىٰ، فليس كلّ مَن خرج مع زيد كان ـ بالضرورة ـ زيديّاً، نعم، لا شكّ في أنّ الخروج يعدّ قرينة مهمّة علىٰ ذلك، وعلينا أن نبحث عن قرائن أُخرىٰ نضمّها إليها.

وعلىٰ أيّة حال، فظاهر رواية الكشي أنّ عبد الله من المُستَشهدِين مع زيد عليه السلام سنة

---

(١) أُنظر: الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج٢، ص٦٢٩.
(٢) الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٢٣٤.
(٣) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج٢، ص٦٢٩.
(٤) العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص٣٧٢.

١٢٢هـ، ولكن بعض النقولات قد دلّت علىٰ بقائه حيّاً إلىٰ أيام محمّد بن عبد الله النفس الزكيّة المُستشهَد سنة ١٤٥هـ، فقد قال أبو الفرج الأصفهاني: حدَّثنا عليّ بن العباس، قال: حدَّثنا بكار بن أحمد، قال: حدَّثنا الحسن بن الحسين، قال: حدَّثنا عبد الله بن الزبير الأسدي، وكان في صحابة محمّد بن عبد الله، قال: «**رأيت محمّد بن عبد الله عليه سيف محلّىٰ يوم خرج، فقلت له: أتلبس سيفاً محلّىٰ؟ فقال: أيّ بأس بذلك؟! قد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يلبسون السيوف المحلّاة**»[1].

ورواية المقاتل صريحة الدلالة علىٰ بقائه حيّاً إلىٰ أيام محمّد بن عبد الله، فلا بدّ من حَمْل رواية الكشي علىٰ الجرح دون القتل، وهذا ما تحتمله رواية الكشي من غير تكلّف، حيث قالت: «**من أُصيب مع عمّه زيد**». ومن المعلوم أنّ الإصابة أعمّ مفهوماً من القتل.

هذا من جهة، ومن جهة أُخرىٰ ربما تصلح هذه الرواية كقرينة أُخرىٰ علىٰ زيديّة عبد الله بن الزبير، أو علىٰ ابتعاده عن خطِّ الاثني عشريّة علىٰ الأقل.

وقد كان عبد الله بن الزبير شاعراً، وله في رثاء مسلم وهانئ عليهما السلام قصيدة مشهورة بين خطباء المنبر الحسينيّ، يقول في مطلعها:

فإن كنتِ لا تدرين ما الموت فانظري إلىٰ هانئ في السوقِ وابن عقيل[2]

٢ـ محمد بن عبد الله بن الزبير (أبو أحمد الزبيري):

وهو أبو أحمد، محمّد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي الزبيري، من أهل الكوفة، محدِّث كبير مكثر، كان يبيع القت بزبالة[3].

قال عنه الذهبي: «**الحافظ الكبير، المجود، أبو أحمد الزبيري، الكوفي، مولىٰ بني أسد، حدَّث**

---

(١) الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص٢٥٥.
(٢) المصدر السابق: ص١٠٩.
(٣) أُنظر: السمعاني، عبد الكريم بن محمّد، الأنساب: ص٢٦٩.

عن مالك بن مغول، وفطر بن خليفة، وعيسىٰ بن طهمان ـ صاحب أنس ـ وعمر بن سعيد بن أبي حسين، ومسعر، وسعد بن أوس العبسي، وأيمن بن نابل، ورباح بن أبي معروف، وحمزة بن حبيب، والوليد بن عبد الله بن جميع، وسفيان، وشيبان النحوي، وسعيد بن حسان المخزومي، ويونس بن أبي إسحاق، وخلق كثير. حدّث عنه ابنه طاهر، وأحمد، والقواريري، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وابن نمير، وابن مثنىٰ، ومحمود بن غيلان، ونصر بن عليّ، وأحمد بن سنان القطان، وبندار، ومحمّد بن رافع، ويحيىٰ بن أبي طالب، والكديمي، وخلق سواهم»[1].

وذكره العجلي في تاريخ الثقات بقوله: «**محمّد بن عبد الله بن الزبير الأسدي، يكنّىٰ أبا أحمد، كوفي، ثقة، يتشيَّع**»[2].

وعدّه ابن حبّان في كتاب الثقات قائلاً: «**أبو أحمد الزبيري اسمه محمّد بن عبد الله بن الزبير الأسدي، من أهل الكوفة، يروىٰ عن الثوري وإسرائيل، روىٰ عنه أحمد بن حنبل وأهل العراق، مات سنة ثلاث ومائتين بالأهواز**»[3].

٢ ـ ولادته ونشأته

لم نقف علىٰ ما يحدِّد لنا مولد الفضيل تحديداً دقيقاً، إلّا أنّ كونه من دعاة زيد عليه السلام المُستشهَد سنة ١٢٢هـ كما سنشير، وكونه ـ كما سيأتي أيضاً ـ ممَّن روىٰ عن الإمام الباقر عليه السلام المتوفَّىٰ سنة ١١٤هـ، وعدم روايته عن الإمام السجاد عليه السلام المتوفَّىٰ سنة ٩٥هـ، كلّها مؤشرات علىٰ ولادته قبل مطلع القرن الثاني الهجري.

ونحن لا نمتلك ما يساعدنا علىٰ معرفة نشأة الفضيل ومسيرة حياته بشكل دقيق

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٨، ص٦٣.
(٢) العجلي، أحمد بن عبد الله، تاريخ الثقات: ص٤٠٦.
(٣) ابن حبان، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٩، ص٥٨.

ومفصّل، فالنصوص في هذا المجال شحيحة، بل تكاد تكون منعدمة.

وغايّة ما نستطيع استشفافه من النصوص، هو أنّه قد نشأ وترعرع في الكوفة، وقد نُسب إليها في بعض المصادر[١]، وأخذ العلم عن أهلها، وأخذه عنه أهلها، كما يستفاد هذا الأمر من خلال النظر في تراجم شيوخه وتلامذته والراوين عنه.

وحينما نزل زيدعليه السلام في الكوفة سنة ١٢١هـ، وقام بنشر دعوته بين أهلها، كان الفضيل بن الزبير من أوائل المبادرين إلىٰ نصرته، بل كان من قياديي هذه الدعوة كما يستفاد من بعض الروايات التي سنشير إليها لاحقاً.

كما يُستشفّ من خلال مرويات الفضيل أنّه قد سافر إلىٰ المدينة المنوّرة، في حياة الإمام الباقرعليه السلام، فكان يلتقي به، وقد روىٰ عنه معجزة لأمير المؤمنينعليه السلام[٢]، كما روىٰ عنه حديث: «**يا فضيل، أما علمت أنّ رسول اللهصلى الله عليه وآله قال: إنا أهل بيت...**»[٣]، وسيأتي ما يشير إلىٰ سفره بعد مقتل زيدعليه السلام إلىٰ المدينة للقاء الإمام الصادقعليه السلام.

٣ـ مكانته العلمية وطبقته، من مصنفاته

قال ابن النديم: «**ومَن متكلميّ الزيديّة: فضيل الرساف، وهو ابن الزبير**»[٤].

أقول: (الرساف) تصحيف (الرسّان) كما هو واضح.

وقد اعتبره سعد بن عبد الله الأشعري أحد رؤساء فرق الزيديّة القويّة، حيث قال: «**وأمّا الأقوياء منهم، فهم: أصحاب أبي الجارود، وأصحاب أبي خالد الواسطي، وأصحاب**

---

(١) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٢٦٩.
(٢) الراوندي، قطب الدين، الخرائج والجرائح: ج٢، ص٣٧٧.
(٣) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار: ج٥، ص٢٤٩.
(٤) الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص٢٢١.

فضيل الرسان»[١].

ويمكن أن نتلمّس المكانة العلميّة التي كان يتمتّع بها الفضيل بن الزبير، من خلال التأمّل برواياته المنقولة في أبواب: التفسير والعقيدة، والأخلاق والعرفان والتاريخ، وغيرها.

وقد لاحظنا: أنّ أكثر رواياته ترتبط بأحقيّة أهل البيت عليهم السلام في الخلافة، وتفضيلهم علىٰ غيرهم، وهو ما يؤكّد كون الرجل من المهتمّين بالجانب الكلامي والعقائدي، كما دلّ علىٰ ذلك كلام ابن النديم والأشعري، ولم أجده يتعرّض إلىٰ نقل الروايات الفقهيّة إلّا نادراً.

أمّا طبقته: فقد عدّه الشيخ الطوسي من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام، قائلاً: «**فضيل بن الزبير الرسّان**»[٢]، ثمَّ عدّه في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، قائلاً: «**الفضيل بن الزبير الأسدي، مولاهم، كوفي، الرسّان**»[٣].

وقد روىٰ أيضاً ـ كما يأتي في سند مقتله ـ عن زيد الشهيد عليه السلام، ويحيىٰ بن أُمّ طويل، وعبد الله بن شريك العامري، وروىٰ أيضاً عن أبي سعيد عقيصا[٤]، وأبي عبد الله مولىٰ بني هاشم[٥]، وأبي داود السبيعي[٦]، وأبي عمر مولىٰ ابن الحنفية[٧]، وفروة بن مجاشع[٨]، ويحيىٰ

---

(١) القمي، سعد بن عبد الله، المقالات والفرق: ص٧٤.
(٢) الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص١٣٢.
(٣) المصدر السابق: ص٢٦٩.
(٤) أُنظر: ابن قولويه، جعفر بن محمّد، كامل الزيارات: ص١٥١.
(٥) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، الأمالي: ص١٤٨.
(٦) أُنظر: المصدر السابق: ص٢٨٩.
(٧) أُنظر: المصدر السابق: ص٤٥٩.
(٨) أُنظر: المفيد، محمد بن محمد، الأمالي: ص١٢٥.

ابن عقيل[١]، وغيرهم.

وروىٰ عنه أبو حفص الأعشىٰ الكاهلي[٢]، وإسماعيل بن أبان[٣]، ومخول بن إبراهيم[٤]، وعاصم بن حميد الحناط[٥]، وغيرهم.

وهو عادة ما يقع في نصوص كتب الحديث والتاريخ بعنوان (الفضيل بن الزبير) أو (فضيل بن الزبير) أو (فضيل الرسّان)، وقد يقع في بعض النصوص بعنوان (الفضل بن الزبير) وهو تصحيف.

ولم أجد من ذكر الفضيل بن الزبير في عداد المصنِّفين، ولم يُنسب إليه أيُّ كتاب في أيِّ علم من العلوم أو فنٍّ من الفنون، وأمّا كتابه في المقتل فهو في ظاهره ليس كتاباً مدوّناً في قرطاس، ولم تذكره كتب الفهارس، وإن كنت أرىٰ أنّ عمله في هذا المقتل ـ في واقعه ـ لا يختلف عن عمل المؤلّفين، بل إنّ انطباق مفهوم التأليف عليه أشدّ بكثير من انطباقه علىٰ العديد من الآثار المنقولة عن تلك الفترة الزمنيّة، فمن سمات التأليف فيه:

١ـ ذكره في البدء لمصادره ومنابعه الأساسية التي استقىٰ منها مادّة هذا المقتل.

٢ـ تبويبه للمادّة، حيث قسّم الشهداء علىٰ قسمين: شهداء أهل البيت عليهم السلام، وشهداء الأصحاب، وقدم شهداء أهل البيت عليهم السلام علىٰ غيرهم، وقسم شهداء الأصحاب بحسب القبائل التي ينتمون إليها، وهو المنهج الذي سار عليه جلُّ مَن كتب في هذا الموضوع، كعبد المجيد الحسيني الحائري في ذخيرة الدارين، والسماوي في إبصار العين، وشمس الدين في أنصار الحسين عليه السلام، وغيرهم.

---

(١) أُنظر: المفيد، محمد بن محمد، الأمالي: ص٢٠٧.
(٢) أُنظر: الطوسي، محمد بن الحسن، الأمالي: ص٣٢.
(٣) أُنظر: المصدر السابق: ص١٤٨.
(٤) أُنظر: المصدر السابق: ص٢٨٩.
(٥) أُنظر: المصدر السابق: ص٤٩٣.

والخلاصة: إنّني أظنّ أنّ هذا العمل كان في واقعه كتاباً من حيث المحتوىٰ والمضمون، وإن لم ينتشر بين الناس بهذه الصفة إلّا في وقتنا الحاضر علىٰ يد السيِّد الجلالي.

٤ـ مذهبه ومعتقده

نقلنا فيما مرّ اعتبار ابن النديم الفضيل بن الزبير من متكلميّ الزيديّة، بل اعتبره عبد الله بن سعد الأشعري ـ كما مرّ أيضاً ـ من رؤساء الفرق القويّة المنبثقة عن المذهب الزيديّ، ويمكن أن نضيف إلىٰ ذلك قرينتين تؤكِّدان هذا المعنىٰ:

١ـ كونه من دعاة زيد عليه السلام وكبار مساعديه في ثورته، كما يدلّ علىٰ ذلك ما رواه أبو الفرج الأصفهاني، عن الفضيل بن الزبير، قال: قال أبو حنيفة: «**مَن يأتي زيداً في هذا الشأن من فقهاء الناس؟ قال: قلت سليمة بن كهيل، ويزيد بن أبي زياد، وهارون بن سعد، وهاشم بن البريد، وأبو هاشم الرماني، والحجاج بن دينار، وغيرهم. فقال لي: قل لزيد لك عندي معونة وقوّة علىٰ جهاد عدوك، فاستعن بها أنت وأصحابك في الكراع والسلاح. ثمَّ بعث ذلك معي إلىٰ زيد، فأخذه زيد**»[1].

ويمكن أن يستدلّ علىٰ ارتباطه بزيد عليه السلام وثورته أيضاً ما رواه الكشي عن فضيل الرسّان، قال: «**دخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام بعد ما قُتل زيد بن علي رضي الله عنه، فأُدخلت بيتاً جوف بيت، فقال لي: يا فضيل، قُتل عمّي زيد؟ قلت: نعم جُعلت فداك. قال: رحمه الله إنّه كان مؤمناً وكان عارفاً وكان عالماً وكان صادقاً، أما إنّه لو ظفر لوفىٰ، أما إنّه لو ملك لعرف كيف يضعها...**»[2].

٢ـ اختصاصه بزيد عليه السلام وأخذه عنه، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه بعدّة أُمور:

منها: كونه أحد المصادر الأساسية التي اغترف منها الفضيل في هذا المقتل كما سيأتي.

---

(١) الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص١٤١.

(٢) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال(رجال الكشي): ج٣، ص٥٧٠.

ومنها: ما روي عن الفضيل بن الزبير، قال: قلت لزيد بن علي عليه السلام: «**ما تقول في أبي بكر وعمر؟ قال: قل فيهما ما قال عليّ: كفّ كما كفّ لا تجاوز قوله. قلت: أخبرني عن قلبي أنا خلقته ؟ قال: لا. قلت: فإنّي أشهد علىٰ الذي خلقه أنّه وضع في قلبي بغضهما، فكيف لي بإخراج ذلك من قلبي؟ فجلس جالساً، وقال: أنا والله الذي لا إله إلّا هو، إنّي لأبغض بنيهما من بغضهما؛ وذلك لأنهم إذا سمعوا سبَّ عليٍّ عليه السلام فرحوا**»[1]، وما روي عنه أيضاً أنّه قال: «**سمعت زيد بن عليّ عليهما السلام يقول: المنتظَر من وُلد الحسين بن عليّ، في ذرّية الحسين وفي عقب الحسين عليه السلام...**»[2]، فإنّ هاتين الرواتين تكشفان عن مدىٰ اختصاصه بزيد عليه السلام، وكونه المرجعيّة التي كان يرجع إليها في مسائله الفكريّة والعقديّة.

٥ـ وثاقته وعدالته

يمكننا أن نحاول إثبات اعتبار الفضيل بن الزبير بأكثر من أُسلوب:

الأُسلوب الأوّل: أن نستدلّ علىٰ وثاقته أو مدحه علىٰ أقل تقدير من خلال نصِّ المعصوم عليه السلام، كالرواية التي نقلناها سابقاً عن الكشي، عن الفضيل بن الزبير، قال: «**دخلتُ علىٰ أبي عبد الله عليه السلام بعد ما قُتل زيد بن عليّ رحمه الله، فأُدخلت بيتاً جوف بيت...**»، فإنّ هذه الرواية تكشف عن وجود نوع من أنواع العلاقة الخاصّة بين الإمام عليه السلام والفضيل، وأقلّ ما يستفاد من جو هذه الرواية: هو أنّ الرجل من الممدوحين، ولعل هذه الرواية هي التي دعت ابن داود إلىٰ ذكره في القسم المخصص للرواة الممدوحين، وهي التي دعته إلىٰ نسبة مدحه إلىٰ الكشي[3].

---

(١) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار: ج٣٠، ص٣٨٥.
(٢) المصدر السابق: ج٥١، ص٣٥.
(٣) أُنظر: الحلّي، ابن داود، رجال ابن داود: ص١٥١.

ولكن أقلّ ما يُعترض به علىٰ هذه الرواية: هو أنّ الراوي لهذه الرواية هو الفضيل نفسه، فيكون الاستدلال بها ـ حينئذٍ ـ علىٰ مدح الفضيل أشبه بالدور.

الأُسلوب الثاني: أن نستدلّ علىٰ وثاقته من خلال التوثيقات العامّة، فقد وقع اسمه في بعض أسانيد كتاب كامل الزيارات[1]، وكتاب تفسير القمّي[2]، فيكون بذلك موثقاً علىٰ المبنىٰ القائل بوثاقة جميع مَن ورد اسمه في أسانيد هذين الكتابين.

نعم، بناءً علىٰ القول بانحصار التوثيق بشيوخ ابن قولويه والقمّي المباشرين، لا يكون الفضيل مشمولاً بهذين التوثيقين.

الأُسلوب الثالث: أن نستدلّ علىٰ وثاقته بعدم ورود ما يقدح به.

وتوضيح ذلك: أنّ الفضيل قد عنونه الرجاليون ولم يضعفوه، وهذا ما يجعله في عداد المهملين، والمهمل ـ عند القدماء ـ يختلف عن المجهول الذي صرَّح علماء الرجال بضعفه، فالأخير تُردّ روايته دون الأوّل، وقد كان ابن داود يعمل بخبر المهمل كما يعمل بخبر الممدوح؛ ولذا خصّص الجزء الأوّل من كتابه للممدوحين ومَن لم يضعفهم الأصحاب، وبهذا يكون الفضيل معتبر الرواية عند أصحاب هذا المبنىٰ.

الأُسلوب الرابع: أُسلوب جمع القرائن والشواهد المفيدة للاطمئنان، وهو ما سلكه السيِّد محمّد رضا الجلالي لتوثيق الفضيل، قال: «**والذي أراه أنّ الرجل معتبر الحديث، لما يبدو من مجموع أخباره وأحواله من انقطاعه إلىٰ أهل البيت**عليهم السلام**، واختصاصه بهم ونصرته له وتعاطفه معهم، وكونه مأموناً علىٰ أسرارهم، وكذلك وقوعه في طريق كثير من الروايات ـ وكلّها خالية ممّا**

---

(١) أُنظر: ابن قولويه، جعفر بن محمّد، كامل الزيارات: ص١٥١، الباب(٢٣) قول أمير المؤمنين عليه السلام في قتل الحسين عليه السلام وقول الحسين عليه السلام له في ذلك، الحديث رقم(٧).

(٢) أُنظر: القمي، عليّ بن إبراهم، تفسير القمي: ج٢، ص٣٨٨، سورة نوح، في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ وفيه (فضيل الرسام)، والتصحيف فيه واضح.

يوجب القدح فيه ـ فهذا كلّه مدعاة إلىٰ الاطمئنان به...»[1].

٦ ـ وفاته

من المؤكَّد أنّ الفضيل قد كان حيّاً بعد عام ١٢٢هـ، وهو العام الذي استُشهد فيه زيدعليه السلام، حيث أشرنا إلىٰ لقائه بالإمام الصادقعليه السلام بعد هذا التاريخ، كما أنّ عدم روايته عن الإمام الكاظمعليه السلام قد تدلّ علىٰ وفاته في أيام الإمام الصادقعليه السلام المتوفّىٰ عام ١٤٨هـ، وبالتالي نستطيع أن نحصر وفاته بين عامي (١٢٢ـ١٤٨هـ).

(١) الجلالي، محمّد رضا، تسمية مَن قُتل مع الحسينعليه السلام، مجلة تراثنا، العدد الثاني: ص١٤٥.

المبحث الثاني

مقتل الحسين عليه السلام لفضيل بن الزبير الأسدي

قبل أن نقوم بنقل النصّ الكامل لهذا المقتل من كتاب الأمالي الخميسيّة، توجد عدّة نقاط ينبغي الوقوف عليها:

١ـ أقدم نصّ مكتوب من هذا المقتل

إنّ أقدم نصّ احتوىٰ علىٰ هذا المقتل هو كتاب الأمالي الخميسيّة ليحيىٰ بن الحسين الشجري (ت٤٧٩هـ) المشهور بـ (المرشد بالله) أحد أئمّة الزيديّة؛ من هنا كان لا بدّ لنا من وقفة قصيرة للتعريف بالكاتب والكتاب.

أمّا الكاتب، فهو أبو الحسين يحيىٰ بن الحسين ـ (الموفق بالله) صاحب كتاب (الاعتبار وسلوة العارفين) ـ بن إسماعيل بن زيد الحسني الرازي، عرف يحيىٰ بـ (المرشد بالله) و(الشجري) و(إِلْكيَا)[1]، وكان مفتي الزيديّة ومرجعهم، وكانت دعوته في بلاد الجيل والديلم والرّي وجرجان في القرن الخامس الهجري.

قال ابن الجوزي: «**يحيىٰ بن الحسين بن إسماعيل بن زيد، أبو الحسين الحسني وكان مفتي طائفته علىٰ مذهب زيد بن عليّ، وكان له معرفة بالأُصول والحديث**»[2].

وقال ابن حجر ـ بعد ما أشار إلىٰ نسبه ومذهبه وسكناه ـ : سمع الصوري والعتيقي

---

(١) (إِلْكيَا): هذه المفردة تعني (الحبر).أُنظر: السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: ج٢، ص٥٨٤.

(٢) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن عليّ، المنتظم في تاريخ الملوك والأُمم: ج١٦، ص٢٦٦.

وابن غيلان وابن زيده بأصبهان وغيرهم، روىٰ عنه محمّد بن عبد الواحد الدقاق ونصر ابن مهدي وأبو سعد يحيىٰ بن طاهر السمان، وكان ممّن عُني بالحديث إلّا أنّه مبتدع كان مفتي الزيديّة ومقدّمهم وعالمهم توفِّي بالرّي سنة تسع وسبعين وأربع مائة[١].

أمّا الكتاب، فيعرف بـ(الأمالي الخميسيّة)، والأمالي: هو «**عنوان لبعض كتب الحديث غالباً، وهو الكتاب الذي أدرج فيه الأحاديث المسموعة من إملاء الشيخ عن ظهر قلبه وعن كتابه، والغالب عليها ترتيبه علىٰ مجالس السماع، ولذا يطلق عليه المجالس أو عرض المجالس أيضاً، وهو نظير الأصل في قوّة الاعتبار وقلّة تطرّق احتمال السهو والغلط والنسيان، ولا سيما إذا كان إملاء الشيخ عن كتابه المصحح، أو عن ظهر القلب مع الوثوق والاطمئنان بكونه حافظاً ضابطاً متقناً**»[٢].

وسُميت (الأمالي الخميسيّة) بهذا الاسم، لأنّ الشجري كان يمليها علىٰ طلابه كلّ يوم خميس، وللمصنِّف كتاب آخر اسمه كتاب (الأنوار) يعرف بـ(الأمالي الاثنينيّة) أملاه يوم الاثنين.

ويُعرف هذا الكتاب أيضاً باسم (ترتيب الأمالي الخميسيّة)، وذلك بعدما رتّبه العلّامة محيي الدين محمّد بن أحمد بن عليّ بن الوليد القرشي العبشمي، وهو الآن علىٰ ترتيبه، وكان قبل ذلك رتّبه القاضي العلّامة شمس الدين جعفر بن أحمد بن أبي يحيىٰ في سبعة وعشـرين باباً.

٢. سند الكتاب واسمه

قال الشجري: «**أخبرنا الشريف أبو عبد الله محمّد بن عليّ**[٣] **بن الحسن البطحاني، بقراءتي**

---

(١) ابن حجر، أحمد بن عليّ، لسان الميزان: ج٨، ص٤٢٧.

(٢) الطهراني، آغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج٢، ص٣٠٥ـ٣٠٦.

(٣) في الأصل: (عبد الله) بدل (عليّ)، وهو غلط كما نبّه عليه الجلالي. أُنظر: الجلالي، محمّد رضا، تسمية مَن قُتل مع الحسين عليه السلام، مجلة تراثنا، العدد الثاني: هامش ص٤٦.

عليه بالكوفة، قال: أخبرنا محمّد بن جعفر التميمي ـ قراءةً ـ قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: أخبرني الحسن بن جعفر التميمي ـ قراءةً ـ قال: حدّثني عمّي طاهر بن مدرار، قال: حدَّثني فضيل بن الزبير، قال: سمعت الإمام أبا الحسين زيد بن عليّ عليهما السلام، ويحيىٰ بن أُمّ طويل، وعبد الله ابن شريك العامري يذكرون تسمية مَن قُتل مع الحسين بن عليّ عليهما السلام من وُلْده وإخوته وأهله وشيعته، وسمعته أيضاً من آخرين سواهم»[1].

وقد اشتمل هذا النصّ علىٰ أمرين أساسيين:

أولاً: طريق صاحب الأمالي إلىٰ الفضيل بن الزبير.

ثانياً: مصادر الفضيل بن الزبير في هذا الكتاب.

وهذا ما سنبحثه فيما يلي:

أولاً: طريق صاحب الأمالي إلىٰ الفضيل بن الزبير

روىٰ صاحب الأمالي هذا الكتاب عن الفضيل بن الزبير بوسائط خمس:

١ - الشريف أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن الحسن البطحاني (ت٤٤٥هـ): قال عنه الذهبي: «**الإمام، المحدِّث، الثقة، العالم، الفقيه، مسند الكوفة، أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن الحسن بن عبد الرحمن العلوي الكوفي. انتقىٰ عليه الحافظ أبو عبد الله الصوري، وغيره**»[2].

وذكره ابن الجوزي في ترجمة (أبو الغنائم النرسي)، حيث قال: «**ولقي** [يعني النرسي] **أبا عبد الله العلوي العلّامة، وهو محمّد بن عليّ بن الحسن بن عبد الرحمن العلوي، وكان هذا العلوي يعرف الحديث...**»[3].

---

(١) الشجري، يحيى بن الحسين، ترتيب الأمالي الخميسيّة: ج١، ص٢٢٤.

(٢) الذهبي، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٣٤، ص١٤٦.

(٣) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن عليّ، المنتظم في تاريخ الملوك والأُمم: ج١٧، ص١٥١.

٢ـ محمّد بن جعفر التميمي: هذا هو أبو الحسن محمّد بن جعفر بن محمّد بن هارون ابن فروة التميمي، النحوي، الكوفي، المعروف بـ (ابن النجار)، كان مولده عام ٣٠٣هـ ووفاته عام ٤٠٢هـ[١].

قال الزركلي: «**محمّد بن جعفر بن محمّد بن هارون التميمي، أبو الحسن، المعروف بابن النجّار: عالم بالعربية، له اشتغال بالتأريخ، معمِّر، من أهل الكوفة، مولده ووفاته فيها، من كتبه (تاريخ الكوفة) رآه ياقوت، و(التحف والطرف) و(روضة الأخبار) و(القراءات)**»[٢].

٣ـ أحمد بن محمّد بن سعيد: هذا هو الحافظ المعروف بـ (ابن عقدة)، المولود سنة (٢٤٩هـ) والمتوفّىٰ سنة (٣٣٣هـ) والموثّق عند الإماميّة والزيديّة والعامّة، (وقد مرّت له ترجمته في هذا الكتاب عند حديثنا عن مقتل الأصبغ بن نباتة).

٤ـ الحسن بن جعفر التميمي: من شيوخ ابن عقدة، ومن تلامذة عمّه طاهر بن مدرار الآتي، وأكثر رواياته عنه، ولم ترد له ترجمة خاصّة في رجالنا، ذكره الخطيب البغدادي في غنية الملتمس إيضاح الملتبس، قائلاً: «**الحسن بن جعفر بن مدرار الكوفي، حدَّث عن عمّه طاهر بن مدرار، روىٰ عنه أبو العباس بن عقدة الحافظ**»[٣].

٥ـ طاهر بن مدرار: هذا هو طاهر بن مدرار التميمي الطنافسي الكوفي، عمّ الحسن ابن جعفر وشيخه، ومن تلامذة الفضيل بن الزبير، وراوي كتابه في المقتل.

قال الجلالي فيه وفي ابن أخيه: «...**ويظهر حُسْن حالهما عند الدار قطني؛ حيث لم يتعرّض لهما بشيء في الروايات التي وقعا في طُرُقِها مع أنّه تعرّض للحسن بن عمارة مكرراً، وقال: إنّه متروك. أو إذا لاحظنا ما ذكره الذهبي في حقّ الدار قطني من أنّه: حافظ العصر الذي لم يأتِ بعد**

---

(١) أُنظر: الذهبي، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٣٣، ص٩١.
(٢) الزركلي، خيرالدين، الأعلام: ج٦، ص٧١.
(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، غنية الملتمس إيضاح الملتبس: ص١٥٦.

النسائي مثله، ولاحظنا أنّ كتابه (السنن) من مظانّ الحديث الحسن، كما قال السيوطي، بل من مظانّ الحديث الصحيح، كما قال ابن حجر، اتّضح عدم مجهوليّة الرجلين، بل حُسْن حالهما والاعتماد عليهما»[1].

ثانياً: مصادر الفضيل بن الزبير في هذا الكتاب

لقد اعتمد الفضيل بن الزبير في هذا الكتاب ـ كما صـرّح في النصِّ أعلاه ـ علىٰ ثلاثة مصادر أساسية: (أبو الحسين زيد بن عليّ عليهما السلام، ويحيىٰ بن أُمّ طويل، وعبد الله بن شريك العامري)، فهؤلاء يمثّلون المآخذ الأساسية والمنابع الرئيسيّة التي استقىٰ منها الفضيل مادّة كتابه، وفيما يلي تعريف مقتضب لكلّ واحد منهم:

١ـ أبو الحسين زيد بن عليّ عليهما السلام: هذا هو زيد الشهيد عليه السلام، الذي يُنسب إليه المذهب الزيديّ، وهو أشهر من نار علىٰ علم.

قال الشيخ المفيد: «**كان زيد بن عليّ بن الحسين عليهما السلام عين إخوته بعد أبي جعفر عليه السلام وأفضلهم، وكان عابداً ورعاً فقيهاً سخيّاً شجاعاً، وظهر بالسيف يأمر بالمعروف وينهىٰ عن المنكر، ويطلب بثارات الحسين عليه السلام.**

أخبرني الشريف أبو محمّد الحسن بن محمّد، عن جدِّه عن الحسن بن يحيىٰ، قال: حدَّثنا الحسن بن الحسين، عن يحيىٰ بن مساور عن أبىٰ الجارود زياد بن المنذر، قال: قدمت المدينة فجعلت كلّما سألت عن زيد بن عليّ عليه السلام، قيل لي: ذاك حليف القرآن! وروىٰ هشام ابن هشام، قال: سألت خالد بن صفوان، عن زيد بن عليّ عليه السلام، وكان يحدِّثنا عنه، فقلت: أين لقيته؟ قال: بالرصافة. فقلت: أيّ رجل كان؟ فقال: كان كما علمت يبكىٰ من خشية الله حتىٰ يختلط دموعه بمخاطه. واعتقد كثير من الشيعة فيه الإمامة، وكان سبب اعتقادهم

---

(١) الجلالي، محمّد رضا، تسمية مَن قُتل مع الحسين عليه السلام، مجلة تراثنا، العدد الثاني: ص١٤٦.

ذلك فيه خروجه بالسيف، يدعو إلىٰ الرضا من آل محمد صلى الله عليه وآله، فظنّوه يريد بذلك نفسه، ولم يكن يريدها به لمعرفته باستحقاق أخيه عليه السلام للإمامة من قبله، ووصيته عند وفاته إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام»(١).

وعدّه الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام زين العابدين عليه السلام، قائلاً: «**زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام**»(٢)، ثمّ عدّه في أصحاب الإمام الباقر عليه السلام قائلاً بعد أن عنونه: «**أبو الحسين أخوه عليه السلام**»(٣)، ثمّ عنونه في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، وقال: «**أبو الحسين مدني تابعي، قُتل سنة إحدىٰ وعشرين ومائة وله اثنتان وأربعون سنة**»(٤).

٢ـ يحيىٰ بن أُمّ طويل: هذا هو يحيىٰ بن أُمّ الطويل أخو الإمام زين العابدين عليه السلام من الرضاعة وبابه وخاصّته وبطانته، عدّه الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام زين العابدين عليهما السلام مع توصيفه بـ (المطعمي)(٥).

وروىٰ الكشي بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «**ارتدّ الناس بعد قتل الحسين عليه السلام إلّا ثلاثة أبو خالد الكابلي، ويحيىٰ بن أُمّ الطويل، وجبير بن مطعم، ثمّ إنّ الناس لحقوا وكثروا**»(٦).

٣ـ عبد الله بن شريك العامري: هذا هو أبو المحجل عبد الله بن شريك بن عدي العامري الكلابي الوحيدي، الكوفي، من وجوه الشيعة، ومن حواريي الإمامين السجّاد والباقر عليهما السلام. ذكره النجاشي في ترجمة حفيد حفيده: (عبيد بن كثير بن محمد)، فقال: «**روىٰ عن عليّ بن الحسين وأبي جعفر عليهما السلام، وكان يُكنّىٰ أبا المحجل، وكان عندهما وجيهاً مقدّماً**»(٧).

---

(١) المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ج٢، ص١٧١.
(٢) الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص١١٣.
(٣) المصدر السابق: ص١٣٥.
(٤) المصدر السابق: ص٢٠٦.
(٥) أُنظر: المصدر السابق: ص١٢٢.
(٦) الطوسي، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج١، ص٣٣٨.
(٧) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٢٣٤.

٣ـ الجلالي أوّل مَن أحيى هذا المقتل

ممّا ينبغي أن يُشار إليه هو أنّ أوّل مَن أحيىٰ هذا الأثر، ونشره في حواضرنا العلميّة، هو العلّامة والمحقق الكبير المعاصر محمّد رضا الحسيني الجلالي، حيث قام باستخراج متنه من كتاب الأمالي الخميسيّة، وقام بتحقيق النصّ وتقويمه، وقدّم له بمقدّمة إضافية اشتملت علىٰ: (التعريف بالكتاب، ترجمة الفضيل بن الزبير، سند الكتاب) وقد نشر ـ لأوّل مرّة ـ بعنوان (تسمية مَن قُتل مع الحسين عليه السلام من وُلْده وإخوته وأهل بيته وشيعته) في العدد الثاني من فصليّة تراثنا (١٤٠٦هـ) التي تصدر في قم عن مؤسسة آل البيت عليهم السلام لأحياء التراث.

وقد تعرّض السيِّد الجلالي ـ في مستهلّ مقدّمة التحقيق ـ إلىٰ نقاط القوّة التي اشتمل عليها هذا النصّ، والتي حفّزته علىٰ تحقيقه ونشره، وهي كما يلي:

١ـ إنّ روايته مسندة عن رجال معروفين، يتمتّعون بمكانة عند المحدّثين والعلماء، وهذا ما لم تحظَ به أكثر الروايات التي يتداولها المؤرِّخون وأرباب المقاتل وغيرهم من المؤلّفين بهذا الصدد.

٢ ـ إن جامعه (فضيل بن الزبير) قصد إلىٰ استيعاب ما توفّر له من النقول في هذا المجال، فلقي أكثر من شخص، وجمع ما ذكروه في هذه الرواية؛ ممّا يدلّ علىٰ عنايته الفائقة بما جمعه فيه.

٣ ـ احتواؤه علىٰ أسماء لشهداء لم يُذكروا في موضع آخر.

٤ ـ احتواؤه علىٰ آثار وروايات وتفصيلات، ممّا يرفع من قيمته العلميّة والتاريخيّة.

٥ ـ إنّي لم أجد (والكلام للجلالي) فيما قرأت من الكتب المعنيّة بهذا الموضوع ذكراً لهذا الأثر، ولا نقلاً عنه[1].

---

(١) الجلالي، محمّد رضا، تسمية مَن قُتل مع الحسين عليه السلام، مجلة تراثنا، العدد الثاني: ص٢٨.

أقول: وبعد هذا أخذ هذا الأثر بالانتشار في حواضرنا العلميّة، وأخذت الكتب المعنية بواقعة كربلاء تعتمد عليه، فممَّن اعتمد عليه ـ بحسب تتبّعي لما صدر في هذا الشأن في السنوات الماضية ـ : الطبسي في كتابه الركب الحسيني من المدينة إلىٰ المدينة، وفوزي آل سيف في كتابه من قضايا النهضة الحسينيّة، وجواد محدّثي في كتابه موسوعة عاشوراء، وحسين الشاكري في كتابه سيرة الإمام الحسين عليه السلام، وفارس تبريزيان الحسون في تحقيقه لكتاب الملهوف علىٰ قتلىٰ الطفوف لابن طاووس.

متن المقتل براوية صاحب الأمالي:

أشرنا فيما سبق إلىٰ أنّ أقدم نصٍّ مكتوب من هذا المقتل هو ما نقله الشجري في الأمالي الخميسيّة، وسننقل فيما يأتي النصّ الكامل لهذا المقتل برواية صاحب الأمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار التصحيحات التي أجراها السيِّد الجلالي بعد تحقيقه للنصّ، فهذه هي النسخة المحققة من هذا المقتل بتحقيق السيِّد الجلالي، والمنشورة في العدد الثاني من فصليّة تراثنا بعنوان: (تسمية مَن قُتل مع الحسين بن عليّ عليهما السلام من وُلْده وإخوته وأهله وشيعته)، الصفحات: (١٤٩ـ ١٥٧)، ولم نغيِّر من هذه النسخة سوىٰ حذف التعليقات التي يضعها المحقّق أحياناً للتنبيه علىٰ المواضع المصحّحة.

بسم الله الرحمن الرحيم

تسمية مَن قُتل مع الحسين بن عليّ عليهما السلام من وُلده وإخوته وأهله وشيعته

شهداء أهل البيت عليهم السلام:

(١) الحسين بن عليّ، ابن رسول الله (صلوات الله عليهم)، قتله سنان بن أنس النخعي، وحمل رأسه، فجاء به خولي بن يزيد الأصبحي.

(٢) والعباس بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، وأُمّه أُمّ البنين بنت حزام بن خالد بن ربيعة

ابن الوحيد العامري، قتله زيد بن رقاد الجنبي، وحكيم بن الطفيل الطائف السنبسي، وكلاهما ابتُلي في بدنه.

(٣) وجعفر بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، وأُمّه ـ أيضاً ـ أُمّ البنين بنت حزام، قتله هانئ ابن ثبيت الحضرمي.

(٤) وعبد الله بن عليّ عليه السلام، وأُمّه ـ أيضاً ـ أُمّ البنين، رماه خولي بن يزيد الأصبحي بسهم، وأجهز عليه رجل من بني تميم بن أبان بن دارم.

(٥) ومحمّد بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام الأصغر، قتله رجل من أبان بن دارم، وليس بقاتل عبد الله بن عليّ، وأُمّه أُمّ وَلَد.

(٦) وأبو بكر بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، وأُمّه ليلىٰ بنت مسعود بن خالد بن مالك ابن ربعي بن سلم بن جندل بن نهشل بن دارم التميمي.

(٧) وعثمان بن عليّ عليهما السلام، وأُمّه أُمّ البنين بنت حزام، أخو العباس وجعفر وعبد الله أبناء عليّ لأُمّ.

(٨) وعليّ بن الحسين، الأكبر، وأُمّه ليلىٰ بنت (أبي) مرّة بن عروة بن مسعود بن مغيث الثقفي، وأُمّها ميمونة بنت أبي سفيان بن حرب، قتله مرّة بن منقذ بن النعمان الكندي، وكان يحمل عليهم، ويقول:

أنا عليّ بن الحسين بن عليّ نحن وبيت الله أَوْلىٰ بالنبي

حتىٰ قُتل عليه السلام.

(٩) وعبد الله بن الحسين عليهما السلام، وأُمّه الرباب بنت امرئ القيس بن عدي بن أوس بن جابر بن كعب بن حكيم الكلبي، قتله حرملة بن الكاهل الأسدي الوالبي، وكان وُلِدَ للحسين بن عليّ عليه السلام في الحرب، فأُتي به وهو قاعد، وأخذه في حجره ولبأه بريقه، وسمّاه عبد الله، فبينما هو كذلك إذ رماه حرملة بن الكاهل بسهم فنحره، فأخذ الحسين عليه السلام دمه،

فجمعه ورمىٰ به نحو السماء، فما وقعت منه قطرة إلىٰ الأرض. قال فضيل: وحدَّثني أبو الورد: أنّه سمع أبا جعفر يقول: لو وقعت منه إلىٰ الأرض قطرة لنزل العذاب. وهو الذي يقول الشاعر فيه:

وعنـــد غنـــي قطـــرة مـــن دمائنـــا وفي أســـد أُخـــرىٰ تُعـــدُّ وتُـــذكر

وكان عليّ بن الحسين عليه السلام عليلاً، وارتثّ يومئذٍ، وقد حضر بعض القتال فدفع الله عنه، وأُخِذ مع النساء هو، ومحمّد بن عمرو بن الحسن، والحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام.

(١٠) وقُتل أبو بكر بن الحسن بن عليّ، وأُمّه أُمّ ولد، قتله عبد الله بن عقبة الغنوي.

(١١) وعبد الله بن الحسن بن عليّ عليهما السلام، وأُمّه أُمّ ولد، رماه حرملة بن الكاهل الأسدي بسهم فقتله.

(١٢) والقاسم بن الحسن بن عليّ، وأُمّه أُمّ ولد، قتله عمرو بن سعيد بن نفيل الأزدي.

(١٣) وعون بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وأُمّه جمانة بنت المسيب بن نجية بن ربيعة بن رباح الفزاري، قتله عبد الله بن قطنة الطائي النبهاني.

(١٤) ومحمّد بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وأُمّه الخوصاء بنت حفصة بنت ثقيف بن ربيعة بن عائذ بن الحارث بن تيم الله بن ثعلبة بن بكر بن وائل، قتله عامر بن نهشل التيمي. قال: ولمّا أتىٰ أهل المدينة مصابهم، دخل الناس علىٰ عبد الله بن جعفر يعزونه، فدخل عليه بعض مواليه، فقال: هذا ما لقينا ودخل علينا من الحسين! قال: فحذفه عبد الله بن جعفر بنعله، وقال: «**يا بن اللخناء! أللحسين تقول هذا؟! والله، لو شهدته ما فارقته حتىٰ أُقتل معه. والله، ما تسخىٰ نفسي عنهما وعن أبي عبد الله عليه السلام إلّا أنّهما أُصيبا مع أخي وكبيري وابن عمّي مواسين، مضاربين معه**»، ثمّ أقبل علىٰ جلسائه، فقال: «**الحمد لله علىٰ كلّ محبوب ومكروه، أعزز عليّ بمصرع أبي عبد الله عليه السلام، ثمّ أعزز عليّ ألا أكون آسيته بنفسي، الحمد**

لله علىٰ كلّ حال، قد آساه وَلداي».

(١٥) جعفر بن عقيل بن أبي طالب، أُمّه أُمّ البنين بنت الشقر بن الهضاب الكلابي، قتله عبد الله بن عمرو الخثعمي.

(١٦) وعبد الرحمن بن عقيل، أُمّه أُمّ ولد، قتله عثمان بن خالد بن أسير الجهني، وبشر بن حرب الهمداني القانصي، اشتركا في قتله.

(١٧) وعبد الله بن عقيل بن أبي طالب، وأُمّه أُمّ ولد رماه عمرو بن صبيح الصيداوي، فقتله.

(١٨) ومسلم بن عقيل بن أبي طالب، قُتل بالكوفة، وأُمّه حبلة أُمّ ولد.

(١٩) وعبد الله بن مسلم بن عقيل، وأُمّه رقية بنت عليّ بن أبي طالب، وأُمّها أُمّ ولد، قتله عمرو بن صبيح الصيداوي، ويُقال: قتله أسد بن مالك الحضرمي.

(٢٠) ومحمّد بن أبي سعيد بن عقيل بن أبي طالب، وأُمّه أُمّ ولد، قتله ابن زهير الأزدي، ولقيط بن ياسر الجهني، اشتركا في قتله.

ولمّا أتىٰ الناس بالمدينة مقتل الحسين بن عليّ عليهما السلام، خرجت زينب بنت عقيل بن أبي طالب، وهي تقول:

ماذا تقولون إن قال النبيُّ لكم ... ماذا صنعتم وأنتم آخر الأُمم

بعترتي أهل بيتي بعد مفتقدي ... منهم أُسارىٰ ومنهم ضُرِّجوا بدم

ما كان هذا جزائي إذ نصحت لكم ... أن تخلفوني بسوء في ذوي رَحمي

شهداء الأصحاب رضوان الله عليهم:

(٢١) وقُتل سليمان، مولىٰ الحسين بن عليّ عليهما السلام، قتله سليمان بن عوف الحضرمي.

(٢٢) وقُتل منجح، مولىٰ الحسين بن عليّ عليهما السلام، قتله حسّان بن بكر الحنظلي.

(٢٣) وقُتل قارب الديلمي، مولىٰ الحسين بن عليّ عليهما السلام.

(٢٤) وقُتل الحارث بن نبهان، مولىٰ حمزة بن عبد المطلب، أسد الله وأسد رسوله.

(٢٥) وقُتل عبد الله بن يقطر، رضيع الحسين بن عليّ عليهما السلام بالكوفة، رُمي به من فوق القصر فتكسّر، فقام إليه عبد الملك بن عمير اللخمي فقتله واحتزّ رأسه.

وقُتل من بني أسد بن خزيمة:

(٢٦) حبيب بن مظاهر، قتله بديل بن صريم الغفقاني، وكان يأخذ البيعة للحسين ابن عليّ عليهما السلام.

(٢٧) وأنس بن الحارث، وكانت له صحبة من رسول الله صلى الله عليه وآله.

(٢٨) وقيس بن مسهَّر الصيداوي.

(٢٩) وسليمان بن ربيعة.

(٣٠) ومسلم بن عوسجة السعدي، من بني سعد بن ثعلبة، قتله مسلم بن عبد الله، وعبيد الله بن أبي خشكاره.

وقُتل من بني غفار بن مليل بن ضمرة:

(٣١) و(٣٢) عبد الله، وعبيد الله، ابنا قيس بن أبي عروة.

(٣٣) و(جون بن) حوي، مولىٰ لأبي ذرّ الغفاري.

وقُتل من بني تميم:

(٣٤) الحرّ بن يزيد، وكان لَحِق بالحسين بن عليّ عليهما السلام بعدُ.

(٣٥) وشبيب بن عبد الله، من بني نفيل بن دارم.

وقُتل من بني سعد بن بكر:

(٣٦) الحجّاج بن بدر.

وقُتل من بني تغلب:

(٣٧) و(٣٨) قاسط، وكردوس، ابنا زهير بن الحارث.

(٣٩) وكنانة بن عتيق.

(٤٠) والضرغامة بن مالك.

وقُتل من قيس بن ثعلبة:

(٤١) (جوين) بن مالك.

(٤٢) وعمرو بن ضبيعة.

وقُتل من عبد القيس، من أهل البصرة:

(٤٣) و(٤٤) و(٤٥) يزيد بن ثبيط، وابناه: عبد الله، وعبيد الله، ابنا يزيد.

(٤٦)و(٤٧) وعامر بن مسلم وسالم مولاه.

(٤٨) وسيف بن مالك.

(٤٩) والأدهم بن أُميّة.

وقُتل من الأنصار:

(٥٠) عمرو بن قرظة.

(٥١) وعبد الرحمن بن عبد ربّ، من بني سالم بن الخزرج، وكان أمير المؤمنين عليه السلام ربّاه وعلّمه القرآن.

(٥٢) ونعيم بن العجلان الأنصاري.

(٥٣) وعمران بن كعب الأنصاري.

(٥٤) و(٥٥) وسعد بن الحارث، وأخوه: (أبو) الحتوف بن الحارث، وكانا من المحكمة، فلمّا سمعا أصوات النساء والصبيان من آل رسول الله صلى الله عليه وآله، حكما، ثمّ حملا بأسيافهما، فقاتلا مع الحسين عليه السلام حتىٰ قُتلا، وقد أصابا في أصحاب عمر بن سعد ثلاثة نفر.

وقُتل من بني الحارث بن كعب:

(٥٦) الضباب بن عامر.

وقُتل من بني خثعم:

(٥٧) عبد الله بن بشر الأكلة.

(٥٨) وسويد بن عمرو بن المطاع، قتله هانئ بن ثبيت الحضرمي.

وقُتل:

(٥٩) بكر بن حيّ التيملي، من بني تيم الله بن ثعلبة.

(٦٠) وجابر بن الحجاج، مولىٰ عامر بن نهشل من بني تيم الله.

(٦١) ومسعود بن الحجاج.

(٦٢) وابنه: عبد الرحمن بن مسعود.

وقُتل من عبد الله:

(٦٣) مجمع بن عبد الله.

(٦٤) وعائذ بن مجمع.

وقُتل من طي:

(٦٥) عامر بن حسان بن شريح بن سعد بن حارثة بن لام.

(٦٦) وأُميّة بن سعد.

وقُتل من مراد:

(٦٧) نافع بن هلال الجملي، وكان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.

(٦٨) و(٦٩) وجنادة بن الحارث السلماني، وغلامه: واضح الرومي.

وقُتل من بني شيبان بن ثعلبة:

(٧٠) جبلة بن عليّ.

وقُتل من بني حنيفة:

(٧١) سعيد بن عبد الله.

وقُتل من جواب:

(٧٢) و(٧٣) جندب بن حجير، وابنه: حجير بن جندب.

وقُتل من صيدا:

(٧٤) و(٧٥) عمرو بن خالد الصيداوي، وسعد، مولاه.

وقُتل من كلب:

(٧٦) و(٧٧) عبد الله بن عمرو بن عياش بن عبد قيس، وألم مولىٰ لهم.

وقُتل من كندة:

(٧٨) الحارث بن امرئ القيس.

(٧٩) ويزيد بن زيد بن المهاصر.

(٨٠) وزاهر، صاحب عمرو بن الحمق، وكان صاحبه حين طلبه معاوية.

وقُتل من بجيلة:

(٨١) كثير بن عبد الله الشعبي.

(٨٢) و(٨٣)ومهاجر بن أوس، وابن عمّه: سلمان بن مضارب.

وقُتل:

(٨٤) و(٨٥) النعمان بن عمرو، والحلاس بن عمرو الراسبيّان.

وقُتل من خرقة جهينة:

(٨٦) مجمع بن زياد.

(٨٧) وعباد بن أبي المهاجر الجهني.

(٨٨) وعقبة بن الصلت.

وقُتل من الأزد:

(٨٩) مسلم بن كثير.

(٩٠) والقاسم بن بشر.

(٩١) وزهير بن سليم.

(٩٢) ومولىٰ لأهل شندة يُدعىٰ رافعاً.

وقُتل من همدان:

(٩٣) أبو ثمامة، عمرو بن عبد الله الصائدي، وكان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، قتله قيس بن عبد الله.

(٩٤) ويزيد بن عبد الله المشرقي.

(٩٥) وحنظلة بن أسعد الشبامي.

(٩٦) وعبد الرحمن بن عبد الله الأرحبي.

(٩٧) وعمار بن سلامة الدالاني.

(٩٨) وعابس بن أبي شبيب الشاكري.

(٩٩) وشوذب، مولىٰ شاكر، وكان متقدّماً في الشيعة.

(١٠٠) وسيف بن الحارث بن سريع.

(١٠١) ومالك بن عبد الله بن سريع.

(١٠٢) وهمام بن سلمة القانصي.

وارتثّ من همدان:

(١٠٣) سوار بن حمير الجابري فمات لستّة أشهُر من جراحته.

(١٠٤) وعمرو بن عبد الله الجندعي، مات من جراحة كانت به، علىٰ رأس سنة.

وقُتل:

(١٠٥) هانئ بن عروة المرادي، بالكوفة، قتله عبيد الله بن زياد.

وقُتل من حضرموت:

(١٠٦) بشير بن عمر.

(١٠٧) وخرج الهفهاف بن المهنّد الراسبي، من البصرة، حين سمع بخروج الحسين عليه السلام، فسار حتىٰ انتهىٰ إلىٰ العسكر بعد قتله، فدخل عسكر عمر بن سعد، ثمَّ انتضىٰ سيفه، وقال: «**يا أُيها الجند المجنّد، أنا الهفهاف بن المهنّد، أبغس عيال محمّد**». ثمّ شدّ فيهم.

قال عليّ بن الحسين عليهما السلام: فما رأىٰ الناس منذ بعث الله محمّداً صلى الله عليه وآله، فارساً ـ بعد عليّ بن أبي طالب عليهما السلام ـ قتل بيده ما قتل، فتداعوا عليه خمسة نفر، فاحتوشوه، حتىٰ قتلوه، رحمه الله تعالىٰ. ولمّا وصلوا إلىٰ سرادقات الحسين بن عليّ عليهما السلام أصابوا عليّ بن الحسين عليلاً مدنفاً، ووجدوا الحسن جريحاً، وأُمّه خولة بنت منظور الفزاري، ووجدوا محمّد بن عمرو بن الحسن بن عليّ غلاماً مراهقاً، فضموهم مع العيال، وعافاهم الله تعالىٰ فأنقذهم من القتل.

فلمّا أُتي بهم عبيد الله بن زياد همَّ بعليّ بن الحسين، فقال له: إنّ لك بهؤلاء حرمة، فأرسل معهن مَن يكفلهن ويحوطهن. فقال: لا يكون أحد غيرك، فحملهم جميعاً.

واجتمع أهل الكوفة ونساء همدان حين خرج بهم، فجعلوا يبكون، فقال عليّ بن الحسين عليهما السلام: هذا أنتم تبكون! فأخبروني مَن قتلنا؟! فلمّا أُتي بهم مسجد دمشق، أتاهم

مروان، فقال للوفد: كيف صنعتم بهم؟! قالوا: ورد علينا منهم ثمانية عشر ـ رجلاً، فأتينا علىٰ آخرهم! فقال أخوه عبد الرحمن بن الحكم: حُجبتم عن محمّدﷺ يوم القيامة، والله، لا أجامعكم أبداً. ثمّ قام وانصرف، فلمّا أن دخلوا علىٰ يزيد، فقال: إيه يا عليّ! أجزرتم أنفسكم عبيد أهل العراق؟! فقال عليّ بن الحسين: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾. فقال يزيد: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾. ثمَّ أمر بهم فأُدخلوا داراً، فهيّأهم وجهّزهم وأمر بتسريحهم إلىٰ المدينة. وكان أهل المدينة يسمعون نوح الجنّ علىٰ الحسين بن عليّ عليهما السلام حين أُصيب، وجنّية تقول:

ألا يا عين فاحتفلي بجهدِ ... ومَن يبكي علىٰ الشهداء بعدي

علىٰ رهط تقودهم المنايا ... إلىٰ متجبِّر في مُلك عبد

تكملة مقتل الفضيل بن الزبير:

يبدو أنّ الفضيل بن الزبير كان من المهتمين بحفظ وتسجيل النصّ الكربلائي، وقد عثرت علىٰ عدّة روايات مسندة إلىٰ الفضيل ترتبط بكربلاء غير رواية الأمالي الخميسيّة، وقد أحببت أن أجمع تلك الروايات، لتكون بمثابة التكملة لرواية الأمالي.

١ـ في تاريخ دمشق لابن عساكر (ت٥٧١هـ) بسنده إلىٰ الفضيل[1] بن الزبير، قال: «**كنت جالساً عند شخص**[2]**، فأقبل رجل فجلس إليه رائحته رائحة القطران، فقال له: يا هذا، أتبيع القطران؟ قال: ما بعته قط. قال: فما هذه الرائحة؟ قال: كنت ممَّن شهد عسكر عمر بن سعد،**

---

(١) في المطبوعة (الفضل) وهو تصحيف، وما أثبتناه هو الصحيح. أُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، مختصر تاريخ دمشق: ج٧، ص١٥٧.

(٢) أُنظر: ابن منظور، محمّد بن مكرم، مختصر تاريخ دمشق: ج٧، ص١٥٧. (السدي) بدل كلمة (شخص).

وكنت أبيعهم أوتاد الحديد، فلمّا جنَّ عليّ الليل رقدت فرأيت في نومي رسول الله(صلى الله عليه وسلم) ومعه عليّ، وعليٌّ يسقي القتلىٰ من أصحاب الحسين، فقلت له: اسقني. فأبىٰ، فقلت: يا رسول الله، مُره يسقيني. فقال: ألست ممَّن عاون علينا؟! فقلت: يا رسول الله، والله، ما ضربت بسيف ولا طعنت برمح ولا رميت بسهم، ولكنّي كنت أبيعهم أوتاد الحديد، فقال: يا عليّ، اسقه فناولني قعباً مملوءاً قطراناً فشربت منه قطران، ولم أزل أبول القطران أياماً، ثمّ انقطع ذلك البول عنّي وبقيت الرائحة في جسمي. فقال له السدي: يا عبد الله، كُل من برِّ العراق واشرب من ماء الفرات فما أراك تعاين محمّداً أبداً»[1].

٢ـ وفيه أيضاً: بسنده عن فضيل بن الزبير، عن عبد الرحيم بن ميمون، عن محمّد بن عمرو بن حسن، قال: «**كنّا مع الحسين رضي الله عنه بنهري كربلاء، فنظر إلىٰ شمر بن ذي الجوشن، فقال: صدق الله ورسوله، قال رسول الله(صلى الله عليه وسلم) كأنّي أنظر إلىٰ كلب أبقع يلغ في دماء أهل بيتي**»[2].

وقد رواه بطريق آخر ينتهي للفضيل أيضاً، وبلفظ متقارب[3].

٣ـ وفي كامل الزيارات: بسنده عن فضيل الرسّان، عن أبي سعيد عقيصا، قال: «**سمعت الحسين بن عليّ عليهما السلام، وخلا به عبد الله بن الزبير وناجاه طويلاً، قال: ثمَّ أقبل الحسين عليه السلام بوجهه إليهم، وقال: إنّ هذا يقول لي: كن حماماً من حمام الحرم. ولأن أُقتل وبيني وبين الحرم باعٌ أحبُّ إليّ من أن أُقتل وبيني وبينه شبر، ولأن أُقتل بالطفّ أحبّ إليّ من أن أُقتل بالحرم**»[4].

٤ـ وفي علل الشرائع: بسنده عن فضيل الرسّان عن جبلة المكيّة، قالت: «سمعت ميثم التمّار (قدّس الله روحه) يقول: والله، لتَقتُلُ هذه الأُمّة ابن نبيِّها في المحرّم لعشر يمضين منه، وليتّخذن

---

(١) ابن عساكر، عليّ بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق: ج١٤، ص٢٥٨ ـ ٢٥٩.
(٢) المصدر السابق: ج٢٣، ص١٩٠.
(٣) المصدر السابق: ج٥٥، ص١٦.
(٤) ابن قولويه، جعفر بن محمّد، كامل الزيارات: ص١٥١.

أعداء الله ذلك اليوم يوم بركة، وإن ذلك لكائن قد سبق في علم الله تعالىٰ ذكره، أعلم ذلك بعد عهده إليَّ مولاي أمير المؤمنين عليه السلام، ولقد أخبرني أنّه يبكي عليه كلّ شيء حتىٰ الوحوش في الفلوات والحيتان في البحر والطير في السماء، ويبكىٰ عليه الشمس والقمر والنجوم، والسماء والأرض، ومؤمنو الإنس والجنّ، وجميع ملائكة السماوات والأرضين، ورضوان ومالك وحملة العرش، وتمطر السماء دماً ورماداً.

ثمّ قال: وجبت لعنة الله علىٰ قتلة الحسين عليه السلام، كما وجبت علىٰ المشركين الذين يجعلون مع الله إلها آخر، وكما وجبت علىٰ اليهود والنصارىٰ والمجوس.

قالت جبلة: فقلت له: يا ميثم، فكيف يتّخذ الناس ذلك اليوم الذي قُتل فيه الحسين عليه السلام يوم بركة؟ فبكىٰ ميثم (رضىٰ الله عنه) ثمّ قال: يزعمون لحديث يضعونه أنّه اليوم الذي تاب الله فيه علىٰ آدم عليه السلام! وإنّما تاب الله علىٰ آدم عليه السلام في ذي الحجّة، ويزعمون أنّه اليوم الذي قَبِل الله فيه توبة داود عليه السلام! وإنّما قَبِل الله (عزّ وجلّ) توبته في ذيّ الحجّة، ويزعمون أنّه اليوم الذي أخرج الله فيه يونس عليه السلام من بطن الحوت! وإنّما أخرج الله (عزّ وجلّ) يونس عليه السلام من بطن الحوت في ذي الحجّة، ويزعمون أنّه اليوم الذي استوت فيه سفينة نوح عليه السلام علىٰ الجودي! وإنّما استوت علىٰ الجودي يوم الثامن عشر من ذي الحجّة، ويزعمون أنّه اليوم الذي فلق الله تعالىٰ فيه البحر لبنىٰ إسرائيل! وإنّما كان ذلك في ربيع الأوّل. ثمَّ قال ميثم: يا جبلة، اعلمي أنّ الحسين بن عليّ عليهما السلام سيّد الشهداء يوم القيامة، ولأصحابه علىٰ سائر الشهداء درجة، يا جبلة إذا نظرتِ السماء حمراء كأنّها دم عبيط فاعلمي أنّ سيّد الشهداء الحسين عليه السلام قد قُتل.

قالت جبلة: فخرجت ذات يوم فرأيت الشمس علىٰ الحيطان كأنّها الملاحف المصفرّة؛ فصحت حينئذٍ وبكيت وقلت: قد ـ والله ـ قُتل سيّدنا الحسين عليه السلام»[1].

---

(١) الصدوق، محمّد بن عليّ، علل الشرائع: ص٢٢٩.

خاتمة بأهمّ النتائج

١ـ يُعتبر الفضيل بن الزبير من الشخصيات الكوفيّة التي برزت في بدايات القرن الهجري الأوّل، ولم نستطع تحديد تاريخ دقيق لولادته أو وفاته، إلا أنّ المعطيات المتوفرة تشير إلىٰ ولادته قبل مطلع القرن الهجري الثاني، ووفاته بين عامي (١٢٢ـ١٤٨هـ).

٢ـ انحدر الفضيل من أُسرة من الأُسّر الّتي تنتمي إلىٰ بني أسد بالولاء، وهي أُسرة الزبير بن عمر بن درهم التي أنجبت عدّة من الأعلام، كالفضيل بن الزبير، وأخيه عبد الله ابن الزبير، وولده محمّد بن عبد الله بن الزبير المعروف بـ(أبي أحمد الزبيري).

٣ـ كان الفضيل من الشخصيات العلميّة التي ركّزت علىٰ الجانب الكلامي والعقائدي، كما كان له اهتمام حديثيّ وتاريخيّ، والتأمّل في أُسلوبه وصياغته لكتابه في المقتل، والمصادر التي اعتمد عليها في ذلك يدلّ علىٰ حسٍّ علمي، وبراعة في التأليف يجعلانه في مصاف الأخباريين من الطراز الأوّل.

٤ـ كان الفضيل علىٰ مذهب الزيديّة، بل هو من متكلِّميهم وكبرائهم، وكان من أبرز مساعدي زيد الشهيد عليه السلام في دعوته وثورته.

٥ـ كان الفضيل علىٰ صلة طيبة بالإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، وكان يفد عليهما، ويروي عنهما.

٦ـ والفضيل معتبر الحديث بحسب المبنىٰ القائل بوثاقة جميع رواة كامل الزيارات، والمبنىٰ القائل بوثاقة جميع رواة تفسير القمّي، والمبنىٰ القائل بكفاية عنونة الراوي في الأُصول الرجاليّة وعدم القدح فيه، وأيضاً يمكن اعتبار حديثه عن طريق التأمّل في القرائن والشواهد الدالّة بمجموعها علىٰ وثاقته كما صنع الجلالي.

٧ـ وكتابه في المقتل موجود في كتاب الأمالي الخميسيّة للشجري، ويعود فضل

انتشاره في أوساطنا العلميّة إلىٰ العلّامة والمحقق الكبير السيّد محمّد رضا الجلالي كما نبَّهنا.

٨ـ كان الفضيل من المهتمّين بحفظ وتدوين النصّ الكربلائي، وهو ما لمسناه في مقتله، وفي نصوص أُخرىٰ مرويّة عنه في هذا الشأن، جمعناها تحت عنوان (تكملة مقتل الفضيل بن الزبير).

الفصل الخامس

مقتل أبي مِخْنَف الأزدي الكوفي (٠٠٠ـ ١٥٧هـ)

أشهر المقاتل الحُسينيّة

تقديم

كان أبو مخنف في زمانه شيخ المؤرِّخين في الكوفة، وكان من أشدّ المؤرِّخين اهتماماً بجمع وتدوين أخبار كربلاء، وقد حاول أن يحيط بأدقّ التفاصيل المرتبطة بهذه الواقعة، فشملت أخباره أحداث ووقائع يوم عاشوراء، وما سبقه من إرهاصات وتمهيدات، وما تلاه من أحداث ووقائع السبي.

وقد روىٰ محمّد باقر القائني في كتابه الكبريت الأحمر: «**أنّه أعطىٰ قباءه ـ وهو برد يماني نفيس ـ ثمناً لكتابة أبيات من الشعر منسوبة لسيِّد الشهداء**عليه السلام»[1].

وهذه الرواية ـ إن صحت ـ تكشف عن حرصه الشديد وتطلّعه إلىٰ التقاط كل شاردة وواردة حول هذه الواقعة.

وكما حاول أبو مخنف أن يحيط بأدقّ تفاصيل أحداث ووقائع كربلاء، فقد حاول ـ أيضاً ـ أن يستند في عمله إلىٰ المنابع الأُولىٰ المتمثِّلة في الرواة الأوائل الذين عايشوا الأحداث وباشروها، كعقبة بن سمعان مولىٰ الرباب زوجة الحسين عليه السلام[2]، ودلهم بنت

---

(١) القائني، محمّد باقر، الكبريت الأحمر: ج١، ص٤٣.

(٢) هو مولى الرباب بنت امرئ القيس الكلبية زوجة الحسين عليه السلام، وقد صاحب الحسين عليه السلام من المدينة إلى مكّة ومن مكّة إلى كربلاء، ولم يُفارقه حتى قُتل عليه السلام، ولكنّه لم يوفّق لنيل الشهادة بين يدي الإمام الحسين عليه السلام، ولم يكن له دور قتاليّ أصلاً، وبعد انتهاء المعركة وقع في الأسر، فعرضوه على ابن سعد، فقال له: ما أنت؟ قال: أنا عبد مملوك. فخلّى سبيله، وأصبح بعد ذلك من رواة واقعة الطف. وقد حرص أبو مخنف على الاتّصال به والأخذ منه. هذا ما استفدناه من مواضع عدّة من تاريخ الطبري: ج٤، ص٢٦٠، وص٣١٣، وص٣٤٧.

عمرو زوجة زهير بن القين[١]، وجعفر بن حذيفة الطائي[٢]، وعقبة بن أبي العيزار[٣]، ويحيىٰ ابن هانئ بن عروة المرادي[٤]، وغيرهم.

وإذا تعذّر الاتّصال بالراوي المباشر لعدم معاصرته، أو للبُعد المكاني، كان أبو مخنف يتّصل بمَن اتّصل بالرواة المباشرين (بلا واسطة) كما اتّصل بسليمان بن أبي راشد الأزدي للوصول إلىٰ أخبار حُميد بن مسلم الأزدي[٥]، أو (بواسطة) كما أخذ أخبار عبد الله بن سليم والمذري بن المشمعل الأسديين[٦]عن أبي جناب الكلبي عن عدي بن حرملة الأسدي عنهما[٧].

من هنا؛ فقد جاءت روايات مقتل أبي مخنف غنيّة في تفاصيلها وإحاطتها بالجزئيات، مسندة متّصلة موثوقة في مآخذها ومنابعها؛ ولذا أصبح مقتله من أشهر المقاتل الحسينيّة،

---

(١) روى عنها أبو مخنف خبراً واحداً حول التحاق زوجها زهير بالحسين عليه السلام، وهو يرويه عنها مباشرة. أُنظر: تاريخ الطبري: ج٤، ص٢٩٨.

(٢) أُنظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٤، ص٢٨١. في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ج٢، ص٤٧٦: «جعفر بن حذيفة من آل عامر بن جوين بن عائذ بن قيس الجرمي، كان مع عليّ يوم صفّين، روى عنه أبو مخنف لوط بن يحيى...». وعدّه ابن حبّان في الثقات. أُنظر: ابن حبان، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٤، ص١٠٥.

(٣) أُنظر: الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٤، ص٣٠٤.

(٤) ويحيى هذا وإن كان أبوه من رموز الثورة وقياديها، إلّا أنّ أُمّه روعة كانت أُخت عمرو بن الحجاج، وكان مشدوداً إلى خاله، وكان معه في كربلاء في عسكر عمر بن سعد، وكان معه أيضاً في قتاله ضد المختار تحت عبد الله بن مطيع والي الكوفة من قِبَل ابن الزبير. أُنظر: المصدر السابق: ج٦، ص٣٣١ـ ٥٠٤.

(٥) أُنظر: المصدر السابق: ج٤، ص٣١١، وص٣١٢، وص٣١٤، وص٣٢٦، وص٣٣٤، وص٣٤٠، وص٣٤١، وص٣٤٤، وص٣٤٥، وص٣٤٧.

(٦) وكانا مهتمّين بمتابعة أخبار النهضة كما صرحا بذلك، حيث قالا: «لمّا قضينا حجّنا لم يكن لنا همّة إلّا اللحاق بالحسين في الطريق لننظر ما يكون من أمره وشأنه». أُنظر: الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٤، ص٢٢٩.

(٧) أُنظر: أخبارهما في المصدر السابق: ج٤، ص٢٨٩، وص٢٩٠، وص٢٩٩، وص٣٠٠، وص٣٠٢.

وأكثرها اعتماداً لدىٰ المؤرِّخين علىٰ مرِّ العصور.

وسنعود سريعاً للحديث عن مقتل أبي مخنف بشيءٍ من التفصيل، ولكن بعد أن نكون قد ترجمنا لأبي مِخْنَف، وحملنا فكرة كافية عن شخصيته.

المبحث الأوّل
ترجمة أبي مخنف

١ ـ اسمه ونسبه وكنيته

هو لـوط بن يحيىٰ بن سـعيد بن مخنـف ـ بكسـر الميم وسكون الخاء وفتح النون ـ بن سليم[١] ـ بضم السين وفتح اللام وسكون الياء ـ أو سالم[٢]، أو سليمان[٣]، الأزدي الغامدي (أبو مِخْنَف).

---

(١) هكذا ضُبط في أكثر المصادر من الفريقين. أُنظر: الكلبي، هشام بن محمّد، نسب معد واليمن الكبير: ج٢، ص٤٨٢. ابن سعد، محمّد بن سعد، الطبقات: ج١، ص٧٨٧. الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٤، ص٥٤٦. الطبري، محمّد بن جرير، المنتخب من ذيل المذيَّل: ص٤٧. ابن العديم، عمر بن أحمد، بغية الطلب في تاريخ حلب: ج٨، ص٣٦٧٣، ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله، الاستيعاب: ج٤، ص١٤٧٦. ابن حجر، أحمد بن عليّ، الإصابة: ج٦، ص٤٦. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، المعارف: ص٥٣٧. ابن الأثير، عليّ بن أبي الكرم، اللباب في تهذيب الأنساب: ج١، ص٥٢٩. ابن الأثير، عليّ بن أبي الكرم، أُسد الغابة: ج٤، ص٣٥٢. ابن حجر، أحمد بن عليّ، تهذيب التهذيب: ج١٠، ص٧٨. العيني، محمود بن أحمد، مباني الأخبار: ج٣، ص٤٠٨. البغدادي الباباني، إسماعيل باشا، هدية العارفين: ج١، ص٨٤١. الآملي، حسن زاده، أضبط المقال في ضبط أسماء الرجال: ص١١٩. القمي، عباس، الكنى والألقاب: ج١، ص١٥٥.

(٢) أُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٣٢٠. مع أنّه عدَّ من كتبه بعد ذلك: كتاب أخبار مخنف بن سليم؛ ولذا احتمل بعض الباحثين أنّه من تصحيف النسّاخ، وممَّن تابع النجاشي في ذلك العلّامة الحلي والتفرشي. أُنظر: العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف، إيضاح الاشتباه: ص٣٥٩. التفرشي، مصطفى بن الحسين، نقد الرجال: ج٤، ص٧٤.

(٣) أُنظر: الحموي، ياقوت، معجم الأُدباء: ج٥، ص٢٢٥٢. وتابعه على ذلك: ابن شاكر، محمد، فوات الوفيات: ج٣، ص٣٢٥. الوجيه، عبد السلام عباس، معجم رجال الاعتبار وسلوة العارفين: ص٢٦٢. عمر كحالة، معجم المؤلّفين: ج٨، ص١٥٧.

وهو مشتَهر بكنيته (أبو مخنف)، ويُخطأ بعض الخطباء في تلفظ كلمة (مخنف)، والصحيح ما أثبتناه: (بكسر الميم وسكون الخاء وفتح النون) علىٰ وزن (مِنْبَر)، كما ضبطه أئمّة اللغة، وجهابذة علم الأنساب، وفحول فنّ المؤتلف والمختلف.

قال ابن دريد: «**مخنف: مِفعل من قولهم: خنَفَ الرجلُ بأنفه، إذا أمالَه من كِبْر. والفرس خانف وخَنُوف، إذا أمالَ رأسَه في جريه أو تقريبه. والخِنَاف: ضربٌ من سير الإبل. والخَنيف: ثوب من كَتّان خشن. والجمع خُنُف، شبيهٌ بالخَيْش. ويُقال: خَنفْتُ الأُتْرُجَّة، إذا قطعتها، والواحد من قَطْعها خَنِيفٌ أيضاً**»[1].

والأزدي: بفتح الألف وسكون الزاي وكسر الدال، نسبةً إلىٰ أزد شنوءة، وهو أزد ابن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ[2].

قال الجوهري: «**والشَّنُوْءَةُ ـ علىٰ فَعُوْلَةٍ ـ : التقَزُّز وهو التباعد من الأدناس، تقول: رجل فيه شَنُوْءَةٌ، ومنه أزْدُ شَنُوءَةَ وهم حي من اليمن، يُنسب إليهم شَنَئِيٌّ، قال ابن السِّكيت: ربما قالوا: أزدُ شَنُوَّةَ ـ بالتشديد غير مَهْمُوزةٍ ـ ويُنسب إليها شَنَوِيٌّ**»[3].

والغامدي: بفتح الغين وكسر الميم والدال، هذه النسبة إلىٰ غامد بطن من الأزد، واسم غامد ـ كما في أُسد الغابة ـ : عمرو بن عبد الله بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد. وهو معدود في أهل الحجاز، سكن الطائف[4].

---

(١) ابن دريد، محمّد بن الحسن، الاشتقاق: ص٤٩٣.
(٢) أُنظر: السمعاني، عبد الكريم بن محمّد، الأنساب: ص ٢١٣.
(٣) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح: ج٢، ص٦٤، مادّة (شنأ).
(٤) أُنظر: ابن الأثير، عليّ بن أبي الكرم، أُسد الغابة: ج٢، ص٣٩٧.

آل مخنف بن سليم زعماء الأزد في الكوفة:

يبدو أنّ مخنف بن سليم هو أول مَن دخل في الإسلام من أسلاف أبي مخنف، وكانت له صحبة مع رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمَّ نزل الكوفة بعد ذلك، وهو نقيب الأزديين فيها[١]، وكان في الكوفة جبانة (مقبرة) تُعرف بـ (جبانة مخنف بن سليم)[٢].

وقد عدّه الشيخ في رجاله في طبقة أصحاب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام[٣]، بل عدّه ابن داوود من خواص أصحابه[٤].

وكان حامل راية الأزد من أهل الكوفة في وقعة الجمل، وقيل: إنّه قُتل يومئذٍ[٥]. ولم يثبت؛ فإنّ الأخبار الدالّة علىٰ حياته بعد وقعة الجمل من الكثرة بحيث يسقط معها هذا القول عن الاعتبار التاريخي، ومنها علىٰ سبيل المثال:

١ـ روىٰ نصر بن مزاحم المنقري: أنّ عليّاً عليه السلام استعمله علىٰ أصفهان وهمدان بعد الجمل[٦].

٢ـ وذكر المنقري أيضاً: أنّه لمّا أراد عليّاً عليه السلام المسير إلىٰ أهل الشام، كتب إلىٰ عمّاله، فكتب إلىٰ مخنف بن سليم كتاباً، يذكره فيه بفريضة الجهاد، ويُخبره بنيته في المسير إلىٰ أهل الشام، ويصف له فيه ظلم بني أُمّية وانحرافهم عن النهج الإسلامي العادل، وفي آخر الكتاب: «**فإذا أتيت بكتابي هذا فاستخلف علىٰ عملك أوثق أصحابك في نفسك، وأقبل إلينا،**

---

(١) أُنظر: ابن سعد، محمّد بن سعد، الطبقات: ج٦، ص١٠٩.
(٢) أُنظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٧، ص١٨٣.
(٣) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٨١.
(٤) أُنظر: الحلّي، ابن داود، رجال ابن داود: ص١٨٨.
(٥) أُنظر: الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٤، ص٥٢١.
(٦) أُنظر: المنقري، ابن مزاحم، وقعة صفّين: ص١١.

لعلك تلقىٰ هذا العدو المحل، فتأمر بالمعروف وتنهىٰ عن المنكر، وتجامع الحقّ وتباين الباطل، فإنّه لا غناء بنا ولا بك عن أجر الجهاد. وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العلىٰ العظيم...»[١].

ثمَّ أردف المنقري قائلاً: «**فاستعمل مخنفُ علىٰ أصبهان الحارثَ بن أبىٰ الحارث بن الربيع، واستعمل علىٰ همدان سعيدَ بن وهب ـ وكلاهما من قومه ـ وأقبل حتىٰ شهد مع عليٍّ صفِّينَ**»[٢].

وذكر الطبري في أحداث سنة ٣٩هـ أنّ معاوية قد بعث النعمان بن بشير في ألفي رجل إلىٰ عين التمر، وبها مالك بن كعب مسلحة لعليٍّ عليه السلام في ألف رجل، فأذن لهم، فأتوا الكوفة، وأتاه النعمان، ولم يبقَ معه إلّا مائة رجل، فكتب مالك إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام يخبره بما جرىٰ، فخطب عليٌّ عليه السلام الناسَ، وأمرهم بالخروج، فتثاقلوا، وواقع مالك النعمان، فأمر مالك أصحابه أن يجعلوا جُدُر القرية في ظهورهم، واقتتلوا.

وكتب إلىٰ مخنف بن سليم يسأله أن يمدّه وهو قريب منه، فوجه إليه ابنه عبد الرحمن ابن مخنف في خمسين رجلاً، فانتهوا إلىٰ مالك وأصحابه، وقد كسروا جفون سيوفهم، واستقتلوا، فلما رآهم أهل الشام وذلك عند المساء، ظنوا أن لهم مددا فانهزموا[٣].

قال محمّد هادي اليوسفي الغروي ـ بعد أن نقل ما نقلناه وما لم ننقله من الأحاديث الدالّة علىٰ بقاء مخنف بن سليم حيّاً بعد الجمل ـ : «**فهذه الأحاديث كلّها تصرِّح بحياة جدِّه مخنف بن سليم بعد الجمل، بل حتّىٰ بعد صفِّين، فإنّ غارات معاوية إنّما كانت سنة ٣٩ هـ بعد وقعة صفّين ٣٧ هـ، بينما تنفرد تلك الرواية بأنّه قُتل يوم الجمل كما سلف آنفاً، ولم يفطن الطبري لذلك، فلم يعلِّق عليه بشيء، مع تصريحه في (ذيل المذيّل) بحياته إلىٰ سنة ٨٠ هـ**»[٤].

---

(١) المنقري، ابن مزاحم، وقعة صفّين: ص١٠٤ ـ ١٠٥.
(٢) المصدر السابق: ص١٠٥.
(٣) أُنظر: الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص١٣٣.
(٤) أبو مخنف، وقعة الطف (تحقيق محمد هادي اليوسفي الغروي): ص٢٣.

ونحن نؤيِّده فيما ذهب إليه من بقاء مخنف بن سليم بعد الجمل، بل حتىٰ بعد صفِّين كما قال، غير أنّنا لا نوافقه علىٰ عدم التفات الطبري إلىٰ ذلك، فإنّ منهج الطبري في تاريخه هو نقل جميع الروايات المختلفة ووجهات النظر المتباينة حول الحادث، بغضِّ النظر عن موافقتها للعقل والفكر، أو عدم موافقتها، وبصرف النظر عن انسجامها مع الثوابت التاريخيّة أو عدم انسجامها، فعدم تعليق الطبري علىٰ ما شذّ من النقول التاريخيّة هو الموافق للنهج الذي ألزم نفسه السير عليه في مقدِّمة الكتاب حيث يقول: «**فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين ممَّا يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنّه لم يعرف له وجهاً في الصحّة، ولا معنىٰ في الحقيقة، فليعلم أنّه لم يؤتَ في ذلك من قبلنا، وإنّما أتىٰ من قِبل بعض ناقليه إلينا، وإنّا إنّما أدّينا ذلك علىٰ نحو ما أُدّي إلينا**»[1].

أمّا في منتخب ذيل المذيَّل، فلم يظهر منه أنّه يسير علىٰ نفس المنهج، بل الظاهر خلافه، وأنّ الآراء الموجودة فيه تمثِّل مختارات الطبري ممَّا قيل في وفيات الصحابة والتابعين.

وعليه؛ فلا منافاة بين تصريح الطبري في منتخب ذيل المذيَّل بحياته إلىٰ سنة ٨٠هـ، وبين نقله لخبر مقتله في يوم الجمل في تاريخه، ما دام لكلٍّ من الكتابين منهجه الخاصّ وأُسلوبه المتميِّز.

وقد انفرد ابن حجر (ت٨٥٢هـ) فذكر أنّ مخنف بن سليم كان ممَّن خرج مع سليمان ابن صرد في وقعة عين الوردة، وقُتل بها سنة ٦٤هـ[2]، ونحن نستبعد هذا الخبر ونشكك به لسببين:

١ـ إنّ ابن حجر لم يعيِّن لنا المصدر الذي استقىٰ منه هذا الخبر، وقد تتبّعنا كتب

---

(١) الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج١، ص٨.
(٢) أُنظر: ابن حجر، أحمد بن عليّ، تهذيب التهذيب: ج١٠، ص٧٨.

قدامىٰ الأخباريين والمؤرِّخين، فلم نعثر له علىٰ قائل قبل ابن حجر.

٢ـ إنّ مخنف بن سليم لم يكن شخصاً عادياً من عامّة المجتمع، وإنما كان زعيم الأزديين في الكوفة، وأحد رجالات الشيعة البارزين، ولو كان حاضراً في معركة عين الوردة، وقُتل بها كما زعم ابن حجر، لذكر ذلك المؤرِّخون الذين رووا أحداث ووقائع هذه المعركة.

وكان لمخنف بن سليم ـ علىٰ ما ذكره الطبري ـ إخوة ثلاثة يُقال لأحدهم: عبد شمس، قُتل يوم النخيلة، والصقعب، وعبد الله، قُتلا يوم الجمل[١].

ومن أبرز أولاد مخنف بن سليم عبد الرحمن بن مخنف، زعيم الأزديين في الكوفة، وأبرز قيادات الكوفة في زمانه، وكان إلىٰ جانب أبيه مع أمير المؤمنين عليه السلام في حربه ضدّ أهل الشام[٢]، إلّا أنّه تحوّل بعد ذلك إلىٰ الخطّ المعادي للعلويين، فعندما خرج المختار وقف عبد الرحمن ضدّه مع عبد الله بن مطيع، وكان في ليلة خروج المختار متمركزاً مع اتباعه في جبانة (مقبرة) مراد[٣].

وحينما سار إبراهيم بن مالك الأشتر يريد الموصل، وتواطأ أهل الكوفة عَلَىٰ حرب المختار، كان عبد الرحمن ممَّن خرج ضدّه[٤].

وقبيل حدوث وقعة المذار ـ التي وقعت بين أنصار المختار بقيادة أحمر بن شميط وأنصار مصعب بن الزبير بقيادة المهلب بن أبي صفرة ـ دعا مصعب بن الزبير عبد الرحمن ابن مخنف، فقال له: ائت الكوفة مستخفياً حتىٰ تُخرِج إليّ مَن استطعت إخراجه، وخذّل

---

(١) أُنظر: الطبري، محمّد بن جرير، منتخب ذيل المذيل: ص٤٧.
(٢) أُنظر: الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص١٣٣.
(٣) أُنظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج٦، ص٣٨٩.
(٤) أُنظر: المصدر السابق: ج٦، ص٣٩٨.

الناس عن المختار، فمضىٰ حتىٰ نزل منزله سرّاً فلم يظهر[١].

وفي زمان عبد الملك بن مروان، وفي سنة٧٥هـ ناهض عبد الرحمن بن مخنف والمهلب ابن أبي صفرة الأزارقة برامهرمز بكتاب الحجاج إليهما لعشر بقين من شعبان، فأجْلَوهم عن رامهرمز من غير قتال شديد، وخرج القوم كأنّهم علىٰ حامية، حتىٰ نزلوا سابور بأرض منها يُقال لها: كازرون. وسار المهلّب وعبد الرحمن بن مخنف حتىٰ نزلوا بهم في أول رمضان، فخندق المهلّب عليه، فذكر أهل البصرة أنّ المهلّب قال لعبد الرحمن بن مخنف: إن رأيت أن تخندق عليك فافعل، وإنّ أصحاب عبد الرحمن أبوا عليه، وقالوا: إنّما خندقنا سيوفنا وإن الخوارج زحفوا إلىٰ المهلّب ليلاً ليبيتوه، فوجدوه قد أخذ حذره، فمالوا نحو عبد الرحمن بن مخنف فوجدوه لم يخندق، فقاتلوه، فانهزم عنه أصحابه، فنزل فقاتل في أُناس من أصحابه فقُتل، وقُتل أصحابه حوله[٢].

وأمّا سعيد بن مخنف الجدّ المباشر للوط، فلم أعثر له علىٰ ذكر عدا وروده في سلسلة نسب أبي مخنف، علىٰ أنّ بعض المصادر قد أسقطته من سلسلة نسب أبي مخنف وذكرت نسبه هكذا: (لوط بن يحيىٰ بن مخنف)[٣]، فجعلت مخنف الجدّ المباشر للوط.

وأمّا يحيىٰ والد لوط، فلم أجد له ترجمة خاصّة، ولم أعرف عنه شيئاً سوىٰ عدِّ الطوسي له في طبقة أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام[٤]، وقول ابن شهر آشوب في معالم العلماء:

---

(١) أُنظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج٦، ص٤٢٩.

(٢) أُنظر: الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٦، ص١١١ـ ١١٢.ابن الجوزي، عبد الرحمن بن عليّ، المنتظم في تاريخ الملوك والأُمم: ج٦، ص١٦٥.

(٣) أُنظر: الحموي، ياقوت، معجم الأُدباء: ج٥، ص٢٢٥٢. وتابعه على ذلك: ابن شاكر، محمّد، فوات الوفيات: ج٣، ص٣٢٥. الوجيه، عبد السلام بن عباس، معجم رجال الاعتبار وسلوة العارفين: ص٢٦٢. عمر كحالة، معجم المؤلفين: ج٨، ص١٥٧.

(٤) لم يذكر الطوسي ذلك في ترجمة خاصّة ليحيى، وإنّما ذكره ضمن ترجمته لأبي مخنف، حيث قال ـ بعد أن ذكر أبا مخنف في طبقة أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام مجاراةً للكشي ـ: «وعندي أنّ هذا غلط؛ لأنّ ≺≺

إنّه من أصحاب أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام[١].

وهذا يعني أنّ ولادته كانت قبل عام ٤٠هـ، بفترة تؤهِّله لتلقّي الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام المستشهَد في هذا العام، وأنّه كان حيّاً بعد سنة ٥٠هـ، وهي السنة التي توفِّي فيها الإمام الحسن عليه السلام.

وممّا ينبغي أن يُشار إليه: أنّ جلّ مَن ترجم لمخنف بن سليم أشار إلىٰ أنّ من وُلده (أبو مخنف) لوط بن يحيىٰ صاحب الترجمة، ممّا يدلل علىٰ أنّه أشهر شخصية في هذا البيت.

٢ ـ ولادته ونشأته

لُقِّب أبو مخنف بـ (الكوفي) في عدّة مصادر[٢]، وما ذلك إلّا لكونه كوفي المولد، ولا نقاش في ذلك، كما لا نقاش في كونه نشأ وتعلّم في الكوفة أيضاً، كما يشهد بذلك التأمّل في كثرة مشايخه وأساتذته من أهل الكوفة، وإنّما ينحصر الكلام في زمان ولادته؛ إذ لا يوجد نصّ يُعتمد عليه في تحديدها، وإنّما يتوّفر في أيدينا معطيان تاريخيان نستطيع أن نستنتج في ضوئهما أنّ ولادته كانت في بداية أربعينيات القرن الهجري الأوّل، وهما:

المُعطىٰ الأوّل: قد مرّ علينا أنّ والده يحيىٰ كان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ـ بحسب الطوسي وابن شهر آشوب ـ وقد قال الطوسي عن أبي مخنف أنّه «لم يلقَ أمير

لوط بن يحيى لم يلقَ أمير المؤمنين عليه السلام، وكان أبوه يحيى من أصحابه». الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٨١.

(١) اُنظر: ابن شهر آشوب، محمّد بن عليّ، معالم العلماء: ص١٢٩ـ ١٣٠.

(٢) اُنظر على سبيل المثال لا الحصر: الذهبي، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٣، ص٣٤٢. الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٩، ص٥٨١. ابن عدي، عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال: ج٧، ص٢٤١. الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، تاريخ بغداد: ج٣، ص٥٦٢.

المؤمنين عليه السلام»[١]، فقد نفىٰ اللقاء الذي هو أعمّ من تلقّي الحديث، وهذا يعني أنّ أبا مخنف لم يكن قد وُلِد في حياة أمير المؤمنين عليه السلام، وإنّ ولادته كانت بعد عام ٤٠هـ الذي هو عام مقتله عليه السلام.

المعطىٰ الثاني: عرفنا الآن أنّ أبا مخنف قد وُلِد بعد عام ٤٠هـ، ونقول الآن: إنّه قد وُلِد قبل عام ٥٠هـ، فهذا هو المنسجم مع ذكره في طبقة أصحاب الحسن عليه السلام[٢] المتوفّىٰ في هذا العام، فإذا عرفنا أنّ عدّ الشخص من أصحاب الإمام عليه السلام معناه أنّه قد سمع حديثه ووعاه، فلا بدّ لنا أن نفترض أنّ ولادة أبي مخنف كانت في بداية الأربعينيات: ٤١أو٤٢أو٤٣هـ مثلاً؛ لكي يكون صبياً مميِّزاً علىٰ أقل تقدير في نهايات حياة الإمام الحسن عليه السلام.

ويمكن أن ندعم هذا الرأي ونؤكِّده بأمرين:

الأمر الأوّل: إنّ هذا الرأي ينسجم مع إدراك أبي مخنف لعددٍ من رواة الطفّ المباشرين، ونقله عنهم بلا واسطة، كعقبة بن سمعان، ودلهم بنت عمرو زوجة زهير بن القين وغيرهما.

الأمر الثاني: إنّ هذا الرأي ينسجم مع كون المشهور في وفاة أبي مخنف هو عام ١٥٧هـ كما سيأتي في آخر الترجمة، فإنّ عمره سيكون حين وفاته ١٢٠سنة أو أقل بقليل، وليس في هذا شذوذ أو مخالفة للمألوف من معدل الأعمار في تلك الأزمان.

٣ـ مكانته العلميّة وطبقته ومصنّفاته

يُعدّ أبو مخنف من كبار الأخباريين والمؤرِّخين الأوائل الذين سارعوا إلىٰ كتابة

---

(١) الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٨١.
(٢) المصدر السابق: ص٩٥.

التاريخ الإسلامي، وقد تركّز نشاطه علىٰ تاريخ العراق بصورة خاصّة، كما انصبّت جهوده علىٰ الأحداث التي وقعت بعد رحيل النبيﷺ إلىٰ أواخر العهد الأُموي.

قال ابن النديم: «**قرأت بخطِّ أحمد بن الحارث الخزّاز، قالت العلماء: أبو مخنف بأمر العراق وأخبارها وفتوحها يزيد علىٰ غيره، والمدائني بأمر خراسان والهند وفارس، والواقدي بالحجاز والسيرة، وقد اشتركوا في فتوح الشام**»[1].

وأخبار العراق وفتوحها هو تعبير آخر عن تاريخ التشيُّع؛ إذ ارتبط التشيُّع منذ بدايات وجوده ـ كقوّة اجتماعيّة ـ بالعراق، ومن هنا قال فلهاوزن: «**وأبو مخنف هو أَثْبَتُ حجّة... في تاريخ الشيعة طالما اتّصل بالكوفة، والطبري يكاد لا يعتمد علىٰ غيره في ذِكر أخبارهم وما أطولها**»[2].

وقد تركّزت جهود أبي مخنف علىٰ جمع وتدوين أخبار الكوفة بنحو خاصٍّ، حتىٰ وصفه النجاشي بكونه «**شيخ أصحاب الأخبار بالكوفة ووجههم**»[3]، والكوفة كانت آنذاك مركز التشيُّع وجمجمة العراق، وحينما يكون أبو مخنف شيخ مؤرِّخيها فإنّه يعني أنّه شيخ مؤرِّخي أهل العراق بشكل عام، أو يكون من كبار مؤرِّخي العراق علىٰ أقل تقدير.

إلّا أنّه ممَّا ينبغي أن يشار إليه: أنّ علاقة أبي مخنف بالتشيّع ربما تكون علاقة علميّة، وليست روحية، وإذا ما قيل: إنّه (من مؤرِّخي الشيعة). فقد يكون المقصود أنّه من المهتمّين بتاريخ الشيعة وجمع أخبارهم، وليس بالضرورة أن يكون المقصود من هكذا عبارة أنّه كان شيعيّاً بالمعنىٰ الخاصّ للتشيّع.

أمّا طبقة أبي مخنف، فلا يمكن ضبطها من خلال ملاحظة أساتذته وشيوخه؛ إذ

---

(١) ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص١٢٢.
(٢) يوليوس فلهوزن، الخوارج والشيعة، ترجمه عن الألمانية الدكتور عبد الرحمن بدوي: ص١١٣.
(٣) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٣٢٠.

اختلف في ذلك اختلافاً كبيراً، فقد عدَّه الكشي في طبقة أصحاب الإمام عليّ عليه السلام، ونفىٰ الطوسي ذلك[١]، وأثبت صحبته للحسنين عليهما السلام[٢]، ونفىٰ النجاشي أن تكون له صحبة مع الإمام الباقر عليه السلام فضلاً عمَّن سبقه من أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وعدّه من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٣].

وعليه؛ فلا يمكن أن نضبط طبقة أبي مخنف من خلال أساتذته وشيوخه مع الاختلاف المشار إليه، والقدر المتيقن أنّه من طبقة أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، مع احتمال أن يكون من طبقة أقدم، وإنّما يمكن تحديد طبقته من خلال ملاحظة الآخذين عنه والمتتلمذين علىٰ يديه، ومنهم:

١ـ أبو المنذر هشام بن محمّد بن السائب الكلبي (ت٢٠٤ أو ٢٠٦هـ)، النسّابة المشهور[٤]، وهو الراوي لمقتله كما سنبيِّن.

٢ـ أبو الفضل نصر بن مزاحم بن سيار المنقري (ت٢١٢هـ)[٥]، صاحب كتاب وقعة صفِّين، وقد أخطأ ابن النديم في عدِّ نصر بن مزاحم من طبقة أبي مخنف[٦].

٣ـ أبو الحسن عليّ بن محمّد المدائني (ت٢٢٥هـ)، المؤرِّخ المعروف[٧].

فهؤلاء الثلاثة هم من كبار الأخباريين والمؤرِّخين الذين برزوا في نهايات المائة الثانية وبدايات المائة الثالثة، وهم من تلاميذ أبي مخنف؛ فيكون أبو مخنف في الطبقة التي فوقهم،

---

(١) أُنظر: الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي: ص٨١.
(٢) المصدر السابق: ص٩٥، وص١٠٤.
(٣) أُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٣٢٠.
(٤) أُنظر: الذهبي، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٠، ص١٠١.
(٥) أُنظر: الصدوق، محمد بن علي، الأمالي: ص٢٣١. المجلسي، محمّد باقر، بحار الأنوار: ج٢٣، ص٤٩.
(٦) أُنظر: ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص١٢٢.
(٧) أُنظر: الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٣، ص، ٤٢٠. الذهبي، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٧، ص٣٠٢.

مع أنّه لا مانع من أن يندرج في طبقات أعلىٰ أيضاً لو احتملنا طول عمره، وأنّه قد وُلِد في خمسينيات القرن الهجري الأوّل، كما احتملنا ذلك عند الحديث عن ولادته ونشأته.

وقد صنّف أبو مخنف كُتباً كثيرة يطول تعدادها، وقد ذكرها النجاشي في رجاله[١]، وابن النديم في فهرسه[٢]، والحموي في معجمه[٣]، والصفدي في وافيه[٤]، منها: كتاب المغازي، كتاب السقيفة، كتاب الردّة، كتاب فتوح الإسلام، كتاب فتوح العراق، كتاب فتوح خراسان، كتاب الشورىٰ، كتاب قتل عثمان، كتاب الجَمَل، كتاب صفّين، كتاب النهر، كتاب الحكمين، كتاب الغارات، كتاب مقتل أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب قتل الحسن عليه السلام، كتاب قتل الحسين عليه السلام، كتاب مقتل حجر بن عدي، كتاب أخبار زياد، كتاب أخبار المختار، كتاب أخبار الحجاج، كتاب أخبار مطرف بن المغيرة بن شعبة، كتاب أخبار آل مخنف بن سليم، كتاب أخبار الحريث بن أسد الناجي وخروجه.

وكُتُب أبي مخنف قد أُبيدت عن بكرة أبيها، ولم يتبقَّ منها سوىٰ ما نقلته الموسوعات التاريخيّة المتأخّرة عن عصر أبي مخنف، كموسوعة تاريخ الأُمم والملوك للطبري (ت٣١٠هـ) التي نقلت عن أبي مخنف ما ينيف علىٰ (٥٠٠) رواية في موضوعات مختلفة، حيث تحتلّ الروايات التي تتحدّث عن عهد خلافة الإمام عليّ عليه السلام المرتبة الأُولىٰ، فقد بلغت (١٢٦) رواية، تعقبها (١١٨) رواية حول حادثة كربلاء، و(١٢٤) رواية تناولت ثورة المختار[٥].

وقد حاول العديد من الباحثين والمحقّقين إحياء تراث أبي مخنف من خلال

---

(١) أُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٣٢٠.
(٢) أُنظر: ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص١٢٢.
(٣) أُنظر: الحموي، ياقوت، معجم الأُدباء: ج٥، ص٢٢٥٣.
(٤) أُنظر: الصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات: ج٢٤، ص٣٠٦.
(٥) أُنظر: جليل تاري، حقائق السقيفة في دراسة رواية أبي مخنف (ترجمة أحمد الفاضل): ص١٣.

استخراج مروياته من بطون المدوّنات التاريخيّة، كمحاولة حسن الغفاري ومحمّد هادي اليوسفي الغروي في إحيائهما كتاب مقتل الحسين عليه السلام لأبي مخنف، حيث كتب الأوّل مقتل الحسين عليه السلام، وكتب الآخر وقعة الطفّ، وكلاهما متّخذان من تاريخ الطبري، ومحاولة جليل تاري في كتابه (حقائق السقيفة في دراسة رواية أبي مخنف) الذي حاول فيها إحياء كتاب السقيفة علىٰ ما يبدو، ومحاولة الباحث السعودي يحيىٰ اليحيىٰ في دراسته المسماة بـ (عصر الخلافة الراشدة)، والتي حاول أن يدرس فيها ـ دراسة نقديّة ـ مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري والمختصّة بهذه الحقبة.

٤ـ مذهبه ومعتقده

إنّ التأمّل في مرويات أبي مخنف، وما نقله من فضائل ومحاسن أهل البيت عليهم السلام، ومثالب وقبائح أعدائهم، وتركيزه البالغ علىٰ تاريخ التشيُّع هو الذي قاد بعض الباحثين والمحقّقين إلىٰ القول بإماميّته.

كما أنّ التأمّل في مرويات أُخرىٰ لأبي مخنف تتقاطع مع الإيمان بعصمة الأئمّة عليهم السلام هو الذي أرغم بعض الباحثين والمحقّقين علىٰ التوقّف عن القول بإماميّته[1].

والذي يبدو لي ـ بعد الوقوف طويلاً علىٰ هذا الموضوع ـ أنّ أبا مخنف لم يكن إماميّاً، وإنّما كان شيعيّاً بالمعنىٰ العام للتشيُّع، والمساوي للميل والمودّة الشديدة لأهل البيت عليهم السلام، وهذا ما صرّح به ابن أبي الحديد المعتزلي (ت٦٥٥هـ) بقوله: «**وأبو مخنف من المحدِّثين، وممَّن**

(١) ومن تلك الروايات ما نقله أبو مخنف: أنّه لمّا خطب الحسين عليه السلام، وسمع أخواته خطبته «صحن وبكين، وبكى بناته فارتفعت أصواتهن، فأرسل إليهن أخاه العباس بن عليّ وعليّاً ابنه، وقال لهما: أسكتاهن، فلعمري ليكثرن بكاؤهن. قال: فلمّا ذهبا ليسكتاهن، قال: لا يبعد ابن عباس. قال: فظننا أنّه إنّما قالها حين سمع بكاؤهن؛ لأنّه قد كان نهاه أن يخرج بهن...». الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٤٢٤.

يرىٰ صحّة الإمامة بالاختيار، وليس من الشيعة ولا معدوداً من رجالها»[١].

وهذا الكلام ذكره ابن أبي الحديد بعد أن نقل عن أبي مخنف أشعاراً وأراجيز تضمّنت بأنّ عليّاً عليه السلام وصي رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن المعلوم أنّ الوصيّة لديهم لا تساوي الاستخلاف.

قال ابن أبي الحديد: «**أمّا الوصيّة، فلا ريب عندنا أنّ عليّاً عليه السلام كان وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وإن خالف في ذلك مَن هو منسوب عندنا إلىٰ العناد ولسنا نعني بالوصية النصّ والخلافة، ولكن أُموراً أُخرىٰ لعلّها إذا لمحت أشرف وأجل**»[٢].

من هنا؛ فإنّ تعجُّب المامقاني من نفي ابن أبي الحديد لإماميّة أبي مخنف في غير محلّه، حينما قال: «**والعجب العجاب أنّ ابن أبي الحديد نطق بما سمعت، بعد أن روىٰ أشعاراً في أنّ عليّاً عليه السلام وصيّ رسول الله صلى الله عليه وآله**»[٣].

إذ لا منافاة بين القول بالوصيّة وبين القول بأنّ صحّة الإمامة بالاختيار بحسب تفسير القوم لمفهوم الوصيّة.

والقول بعامّية أبي مخنف هو ما يظهر من الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) أيضاً في كتابه الجَمَل، فبعد أن نقل أخبار الجَمَل عن أبي مخنف وغيره من المؤرِّخين قال: «**فهذه جملة من أخبار البصرة وسبب فتنتها ومقالات أصحاب الآراء في حكم الفتنة بها، قد أوردناها علىٰ سبيل الاختصار، وأثبتنا ما أثبتنا من الأخبار عن رجال العامّة دون الخاصّة، ولم نثبت في ذلك ما روته كتب الشيعة**»[٤].

والشيخ المفيد من متقدِّمي علمائنا، وهو أخبر بحال أبي مخنف، ومن المرجَّح أنّه استند في الحكم بعامّيته علىٰ شواهد حِسِّية، وليست حَدسيّة.

---

(١) ابن أبي الحديد المعتزلي، عبد الحميد، شرح نهج البلاغة: ج١، ص١٤٧.
(٢) المصدر السابق: ج١، ص١٤٠ـ ص١٤١.
(٣) المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال: ج٢، ص٤٤.
(٤) المفيد، محمّد بن محمّد، الجَمل: ص٢٢٥.

ويمكن تأكيد هذا الرأي ودعمه بعدّة قرائن وإن كانت جميعاً قابلةً للنقاش:

القرينة الأُولىٰ: قد يُستدلّ علىٰ عدم تشيُّع أبي مخنف بالمصطلح الخاصّ للتشيُّع بندرة روايته عن الأئمّة عليهم السلام، مع معاصرته لأربعة منهم، هم: السجّاد، والباقر، والصادق، والكاظم عليهم السلام.

«**وهذا ممّا قد يدلّنا علىٰ أنّه لم يكن شيعيّاً، ومن صحابة الأئمّة عليهم السلام بالمعنىٰ المصطلح الشيعي الإمامي الذي يعبّر عنه العامّة، بـ (الرافضي)، وإنّما كان شيعيّاً في الرأي والهوىٰ كأكثر الكوفيّين، غير رافض لمذهب عامّة المسلمين آنذاك**»[1].

ولكن هذه القرينة قابلة للنقاش، فإنّ ندرة الرواية عن الأئمّة عليهم السلام ليست بالضرورة مباينة للتشيُّع بالمصطلح الخاصّ له، كما أنّ كثرة الرواية عنهم عليهم السلام ليست مساوية له أيضاً، وإنّما الصحيح أنّ النسبة بين ندرة الرواية وعدم التشيُّع هي (العموم والخصوص من وجه)، فقد يكون الراوي مقلاً وهو من الشيعة بالمصطلح الخاص، وقد يكون الراوي مكثراً وهو ليس منهم، والنماذج علىٰ ذلك كثيرة يمكن استخراجها بسهولة من كُتُب الرجال.

القرينة الثانية: قال اليوسفي الغروي: «**وقد يكون ممّا يؤيد هذا [يعني كونه غير إمامي]: أنّ أحداً من العامّة لم يرمه بالرفض، كما هو المعروف من مصطلحهم: أنّهم لا يقصدون بالتشيُّع سوىٰ الميل إلىٰ أهل البيت عليهم السلام، وأمّا مَن علموا من أتباع أهل البيت عليهم السلام في مذهبه، فإنّهم يرمونه بالرفض لا التشيّع فحسب، وهذا هو الفارق في مصطلحهم بين الموردين**»[2].

ويمكن أن يناقش في ذلك من جهتين:

الجهة الأُولىٰ: إنّ قوله: «**أنّ أحداً من العامّة لم يرمه بالرفض**». غير تام، فقد وصفه الذهبي بذلك في كتابه تاريخ الإسلام، فقال: «**أبو مخنف الكوفي الرافضي الأخباري صاحب**

---

(١) أبو مخنف، وقعة الطف (تحقيق محمد هادي اليوسفي الغروي): ص٢٨.

(٢) المصدر السابق: ص٢٨.

هاتيك التصانيف»[١].

الجهة الثانية: أنّ تفسيره للتشيُّع ـ عند العامّة ـ بالميل إلىٰ أهل البيت عليهم السلام غير دقيق، والصحيح أنّ التشيُّع في اصطلاحهم: تارة: يُستخدم بمعنىٰ الميل إلىٰ أهل البيت عليهم السلام، وهذا لا يؤدّي إلىٰ ردِّ الرواية لديهم، وأُخرىٰ: يُستخدم بما يساوي الإيمان بالإمامة، وهذا ما يُطلق عليه أيضاً بالرفض، وهو ما يؤدّي إلىٰ ردِّ الرواية عندهم.

ويمكن القول: إنّ إطلاق لفظة (الشيعي) علىٰ أبي مخنف هي بالمعنىٰ الثاني دون الأوّل، وذلك لعدّة شواهد:

الشاهد الأوّل: إنّ ابن عدي قبل أن يصف أبا مخنف بكونه (شيعيّاً) قدّم هذه العبارة: «**حدَّث بأخبار مَن تقدّم من السلف الصالحين، ولا يبعد منه أن يتناولهم**»، ثمَّ قال بلا فصل: «**وهو شيعي محترق**»[٢]، فإنّ الدليل لديهم علىٰ تشيُّعه هو تناوله لسلفهم ونقله لمخازيهم ومثالبهم، فهذا شاهد علىٰ أنّ تشيّعه بمعنىٰ الرفض لا الميل.

الشاهد الثاني: لو كان تشيُّعه بمعنىٰ الميل لما أدّىٰ ذلك إلىٰ ردِّ روايته، مع أنّهم أجمعوا علىٰ ردِّها، فيشهد هذا علىٰ أن تشيّعه بمعنىٰ الرفض.

الشاهد الثالث: ما نقلناه من وصف الذهبي له بـ (الرافضي)؛ فإنّه قرينة علىٰ أنّ مراد أسلافه من تشيُّع أبي مخنف هو التشيُّع بمعنىٰ الرفض لا مجرَّد الميل.

القرينة الثالثة: قال التستري: «**ولم يذكره** [أي: لم يذكر أبا مخنف] **ابن قتيبة وابن النديم في الشيعة مع عقد باب في كتاب كلّ منهما للشيعة، ولو كان إماميّاً لأشار إليه أحدهم، بل ظاهر سكوتهم عامّيته**»[٣].

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٩، ص٥٨١.
(٢) ابن عدي، عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال: ج٧، ص٢٤١.
(٣) التستري، محمّد تقي، قاموس الرجال: ج٨، ص٦١٩.

وهذه القرينة لا تصمد أمام النقاش أيضاً لَمن خَبُر منهجي ابن قتيبة وابن النديم في كتابيهما المعارف والفهرست، فإنّهما لم يقسّما أبحاث كتابيهما تقسيماً منطقياً يمنع من تداخل الأقسام، فليس هناك أساس واحد قُسّمت علىٰ ضوئه المباحث، كما أنّهما لم يقصدا إلىٰ الاستيعاب في كلّ قسم.

فلو أتينا إلىٰ كتاب المعارف لابن قتيبة لوجدنا أبا مخنف مذكوراً في باب (النسّابون وأصحاب الأخبار)[١]، ثمَّ بعد ذلك دخل في تعداد الفِرَق وذكر من ضمن الفِرَق (الشيعة)، وذكر (٤٢) رجالاً ممَّن يُحسبون علىٰ التشيُّع[٢]، وأهمل العديد من الشخصيات المعاصرة لهؤلاء المذكورين، فهل يُعدّ إهمالهم قرينة علىٰ عدم تشيُّعهم؟!

وحينما نأتي إلىٰ كتاب الفهرست لابن النديم نجده قد قسّم كتابه إلىٰ عشر مقالات، وجعل المقالة الثالثة (في أخبار الأخباريين والنسّابين وأصحاب الأحداث والآيات)، وقسّمها إلىٰ ثلاثة فنون، فجعل الفنّ الأوّل (في أخبار الأخباريين والنسّابين وأصحاب السير والأحداث وأسماء كتبهم)، بغض النظر عن اتّجاهاتهم وميولهم العقديّة والمذهبيّة، ثمَّ ذكر (أبا مخنف) كأحد أعمدة هذا الفنّ[٣].

ولم يخصّص ابن النديم بعد ذلك باباً خاصّاً بعلماء الشيعة بمختلف تخصّصاتهم في العلوم، لكي يكون إهمال أبي مخنف وعدم ذكره في هذا الباب قرينة علىٰ عدم تشيُّعه كما زعم التستري، وإنّما خصّص الفنّ الثاني من المقالة الخامسة (في أخبار متكلِّمي الشيعة والإماميّة والزيديّة)، ثمَّ خصّص الفنّ الخامس من المقالة السادسة (في أخبار فقهاء الشيعة وأسماء كتبهم)[٤].

---

(١) اُنظر: ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم، المعارف: ص٥٣٧.
(٢) اُنظر: المصدر السابق: ص٦٢٤.
(٣) اُنظر: ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص١٢٢.
(٤) اُنظر: المصدر السابق (محتويات الكتاب): ص١٠.

ومن المعلوم أنّ أبا مخنف ليس من حملة هذين الفنّين؛ لكي يكون إهماله مؤشِّراً علىٰ عدم تشيُّعه.

وهناك قرائن أُخرىٰ يمكن أن يُستفاد منها عدم إماميّة أبي مخنف صرفنا النّظر عنها خوفاً من الإطالة.

وخلاصة القول في مذهب أبي مخنف ومعتقده: أنّه كان شيعيّاً بالمعنىٰ العام للتشيُّع، وأمّا إماميّته فلم يقم عندنا دليل قاطع عليها، ولم يصرِّح بها أحدٌ من علمائنا المتقدِّمين.

٥ـ وثاقته وعدالته

بالرغم من الخلاف الذي أشرنا إليه حول مذهب أبي مخنف ومعتقده، غير أنّ الطائفة تكاد تتّفق كلمة رجاليّيها علىٰ قبول مرويات أبي مخنف الفقهيّة، فضلاً عن التاريخيّة.

ولعل الأصل في ذلك هو قول شيخ الرجاليين النجاشي فيه: «**أبو مخنف شيخ أصحاب الأخبار بالكوفة ووجههم، وكان يُسكن إلىٰ ما يرويه**»[١].

وهذا الذي قاله النجاشي يوافقه عليه أغلب الرجاليين، كالعلّامة الحلّي(ت٧٢٦هـ) في خلاصة الأقوال[٢]، والتفرشي في نقد الرجال[٣]، والسيِّد عليّ البروجردي (ت١٣١٣هـ) في طرائف المقال[٤]، والسيد الخوئي في معجم رجال الحديث[٥]، وعبد الحسين الشبستري في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٦].

---

(١) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٣٢٠ـ ٣٢١.
(٢) أُنظر: العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص٢٣٤.
(٣) أُنظر: التفرشي، مصطفى بن الحسين، نقد الرجال: ج٤، ص٧٥.
(٤) أُنظر: البروجردي، عليّ، طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال: ج١، ص٥٦٦.
(٥) أُنظر: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج١٥، ص١٤٢.
(٦) أُنظر: الشبستري، عبد الحسين، أصحاب الإمام الصادق عليه السلام: ج١، ص٦٢٥.

فجميع هؤلاء وغيرهم قد نعتوه بما نعته به النجاشي في قوله: «**وكان يُسكن إلىٰ ما يرويه**»، ومع أنّ شيخ الطائفة قد أهمل أبا مخنف، ولم يحكم عليه بجرح ولا تعديل، غير أنّ ذلك لم يمنع أغلب الرجاليين من متابعة رأي النجاشي فيه، وذلك لسببين:

السبب الأوّل: إنّ الطوسي وإن لم يوثّق أبا مخنف إلّا أنّه لم يطعن به أيضاً، ولم يقل أنّه مجهول الحال، والمهمل غير المجهول الذي صرّح علماء الرجال بجهالة حاله، فالمهمل لا توصف روايته بضعف أو صحّة أو توثيق أو حسن ما لم تتبيَّن حاله من جهة تتبّع القرائن والمؤشِّرات، وقد كان ابن داود يعمل بخبر المهمل كما يعمل بخبر الممدوح[1].

السبب الثاني: لو تنزّلنا وقلنا: بأنّ سكوت الطوسي يُعدّ جرحاً بأبي مخنف، فإنّنا في هذه الحالة سنقدِّم رأي النجاشي علىٰ رأي الشيخ أيضاً؛ وذلك لاتّفاقهم علىٰ تقديمه عند المعارضة، «**بل الظاهر منهم تقديم قوله، ولو كان ظاهراً علىٰ قول غيره من أئمّة الرجال في مقام المعارضة في الجرح والتعديل، ولو كان نصّاً**»[2].

قال الشهيد الثاني: «**وظاهر حال النجاشي أنّه أضبط الجماعة، وأعرفهم بحال الرجال**»[3].

وقال حفيده الشيخ محمّد بن الشيخ حسن بن الشهيد الثاني ـ بعد ذكر كلامي النجاشي والشيخ في (سماعه) ـ : «... **والنجاشي يُقدّم علىٰ الشيخ في هذه المقامات، كما يُعلم بالممارسة**»[4].

وقال الميرزا محمّد الأسترآبادي ـ في ترجمة سليمان بن صالح الجصّاص ـ : «**ولا يخفىٰ**

---

(١) قال ابن داود في رجاله: ص٢٩: «الجزء الأوّل من الكتاب في ذكر الممدوحين ومن لم يضعفهم الأصحاب فما علمته». ويفهم منه أنّه يعمل بخبر الراوي المهمل كما يعمل بخبر الراوي الممدوح.

(٢) النوري، حسين، خاتمة المستدرك: ج٣، ص١٤٧.

(٣) العاملي (الشهيد الثاني)، زين الدين بن عليّ، مسالك الأفهام: ج٧، ص٤٦٧.

(٤) النوري، حسين، خاتمة المستدرك: ج٣، ص١٤٧، نقلاً عن كتاب شرح الاستبصار المخطوط لحفيد الشهيد الثاني.

تخالف ما بين طريقي الشيخ والنجاشي، ولعل النجاشي أثبت»[١].

بقيت نكتة مهمّة ينبغي أن يُشار إليها: وهي أنّ عبارة «**وكان يُسكن إلىٰ ما يرويه**». تُعَدُّ من ألفـاظ المدح من المرتبة الثانية عند الدرائيين[٢]، والمعروف عند الرجاليين والدرائيين ـ منّا ـ أنّ الراوي الممدوح تُعتبر مروياته من قسم الحسن إن كان إماميّاً، وأمّا إذا كان علىٰ غير نهج الإماميّة، فإنّ المدح الوارد فيه لا يؤثِّر في قيمة مروياته مهما كانت مرتبة المدح، ولا يُخرجـها من دائـرة الضـعيف إلىٰ دائرة المعتـبر، نعم، يمكن أن نعدَّ المدح ـ إذا ورد في غـير الإماميّ ـ كقرينة من القرائن التي يمكن أن تنضمّ إليها قرائن أُخرىٰ توصلنا إلىٰ الاطمئنان بوثاقته. هذا كلّه في رجالنا.

وأمّا أهل السنّة، فقد أجمع أئمّة الرجال منهم علىٰ تضعيفه وترك روايته.

قال يحيىٰ بن معين: «**ليس بثقة**»، وقال مرّة: «**ليس بشـيء**»، وقال أبو حاتم الرازي: «**متروك الحديث**»، وقال الدارقطني: «**ضعيف**»[٣].

وقال ابن عدي ـ بعد أن نقل رأي يحيىٰ بن معين في أبي مخنف ـ : «**وهذا الذي قاله ابن معين يوافقه عليه الأئمّة؛ فإنّ لوط بن يحيىٰ معروف بكنيته وباسمه. حدَّث بأخبار مَن تقدَّم من السلف الصالحين، ولا يبعد منه أن يتناولهم، وهو شيعي محترق صاحب أخبارهم...**»[٤].

وبهذا يتّضح السبب الذي تركوا حديث أبي مخنف من أجله، وهو ميله ومودّته لأهل البيت عليهم السلام من جانب، ونقله لمثالب ومخازي أعدائهم من جانب آخر.

ومع هذا الإعراض عن مرويات أبي مخنف فيما يخصّ الفقه والعقيدة، غير أنّهم قد

---

(١) النوري، حسين، خاتمة المستدرك: ج٣، ص ١٤٨، نقلاً عن: الأسترآبادي، محمّد، منهج المقال: ص١٧٤.

(٢) أُنظر: الصدر، حسن، نهاية الدراية: ص٣٩٩.

(٣) أُنظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن عليّ، الضعفاء والمتروكين: ج٣، ص٢٨.

(٤) ابن عدي، عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال: ج٧، ص٢٤١.

اعتمدوا عليه اعتماداً منقطع النظير في مروياته التاريخيّة، لا سيما الطبري الذي شحن موسوعته التاريخيّة الكبرىٰ بمرويات أبي مخنف.

قال عنه ابن الأثير: «**وهو أحد أئمّة هذا الشأن**»[١]، وقال عنه أيضاً: «**وقد كان شيعيّاً، وهو ضعيف الحديث عند الأئمّة، ولكنّه أخباري حافظ، عنده من هذه الأشياء ما ليس عند غيره، ولهذا يترامىٰ عليه كثير من المصنِّفين في هذا الشأن ممَّن بعده**»[٢].

٦ ـ وفاته

توفّي أبو مخنف سنة (١٥٧هـ) كما في تاريخ مولد العلماء ووفياتهم للربعي (ت٢٧٩هـ)[٣]، ومعجم الأُدباء للحموي (ت٦٢٦هـ)[٤]، وسير أعلام النبلاء[٥]، وتاريخ الإسلام[٦] للذهبي (ت٧٤٨هـ)، والوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ)[٧]، والذريعة للطهراني (ت١٣٨٩هـ)[٨]، والأعلام لخير الدين الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)[٩]، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (ت١٤٠٨هـ)[١٠]، وغير ذلك من مصادر ومراجع.

---

(١) ابن كثير، إسماعيل، البداية والنهاية: ج٧، ص٣٤٣.
(٢) المصدر السابق: ج٨، ص٢٢٠.
(٣) الربعي، محمد بن عبد الله، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: ج١، ص٣٦٦.
(٤) الحموي، ياقوت، معجم الأُدباء: ج٥، ص٢٢٥٢.
(٥) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٣، ص٣٤٢.
(٦) الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج٩، ص٥٨١.
(٧) الصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات: ج٢٤، ص٣٠٦.
(٨) أُنظر: الطهراني، آغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج١، ص٣١٢، وص٣٢٤، وص٣٢٧، وص٣٣١، وص٣٣٣، وص٣٣٥.
(٩) الزركلي، خير الدين، الأعلام: ج٥، ص٢٥٤.
(١٠) عمر كحالة، معجم المؤلفين: ج٨، ص١٥٧.

ولعلّ الجميع قد نهلوا هذا القول من مصدر واحد، وهو تاريخ مولد العلماء ووفياتهم للربعي (ت٢٧٩هـ)؛ نظراً لكونه أقدم مَن صرَّح بهذا القول بحسب تتبّعنا للمصادر والمراجع التي تعرَّضت لوفاة أبي مخنف.

وفي قبال هذا القول يوجد قولان ضعيفان وغير مشهورين:

القول الأوّل: إنّه توفِّي قبل سنة (١٧٠هـ)، وهو قول الذهبي في ميزان الاعتدال[١]، ويلاحظ عليه:

١ـ إنّه لم يذكر الحادثة التي بسببها استنتج كون وفاته قبل سنة (١٧٠هـ)، وهذا الإشكال لا يرد علىٰ أصحاب القول الأوّل؛ لأنّهم قد استندوا إلىٰ قول الربعي المتوفَّىٰ عام ٢٧٩هـ، وهو يحكم عن حسٍّ لا عن حَدس، فإنّه لا يفصله عن أبي مخنف سوىٰ طبقة واحدة، فهو من طبقة تلاميذ تلاميذ أبي مخنف، أو قُل هو من أقران أحفاده، بخلاف الذهبي (ت٧٤٨هـ)، الذي يفصله عن أبي مخنف قرابة خمسة قرون.

٢ـ إنّه مخالف لما اشتُهر من كون وفاته سنة (١٥٧هـ)، بل هو مخالف لما ذهب إليه الذهبي نفسه في سير أعلام النبلاء وتاريخ الإسلام كما مرّ.

القول الثاني: إنّه توفّي سنة (١٧٥هـ)، ذكر ذلك إسماعيل باشا بن محمّد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، ولم يُشر إلىٰ مستنده في هذا القول، ولولا أنّه قد أكَّد علىٰ ذلك ثلاث مرّات، مرّتين في إيضاح المكنون[٢]، ومرّة واحدة في هدية العارفين[٣]، ولولا أنّه قد ذكر ذلك (رقماً وكتابةً) في المواضع الثلاث، لولا ذلك لقلنا: بحصول تصحيف للتشابه الكبير بين الرقم (١٧٥) والرقم (١٥٧).

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ص٣، ص٤٢٠.

(٢) البغدادي، إسماعيل باشا، إيضاح المكنون: ج٤، ص١٧٨ـ٢٨٩.

(٣) البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين: ج١، ص٨٤١.

المبحث الثاني

كتاب مقتل الحسين عليه السلام لأبي مخنف

والحديث حول مقتل أبي مخنف حديث ذو شجون، والإحاطة به من جميع الجهات يحتاج إلىٰ بحث مستقلّ ودراسة مفردة؛ ولذا سنحاول أن نتحدّث بإيجاز عن عدّة أُمور أساسية ورئيسة حول هذا المقتل:

الأمر الأوّل: أنّه لا ريب ولا شبهة في أنّ أبا مخنف قد كتب كتاباً حول واقعة الطفّ أسماه مقتل أو قتل الحسين عليه السلام.

فقد ذكره ابن النديم (ت٤٢٨هـ) في قائمة كتبه، وذكر أنّ اسمه (مقتل الحسين عليه السلام)[1]، ولعلّ ابن النديم هو أقدم مَن نصَّ علىٰ وجود كتابٍ لأبي مخنف في مقتل الحسين عليه السلام.

وذكره النجاشي (ت٤٥٠هـ) كذلك في قائمة مصنَّفاته، وذكر أنّ اسمه (قَتْل الحسين عليه السلام)، ثمَّ ذكر طريقه إلىٰ هذا الكتاب وسائر كُتُب أبي مخنف، فقال: «**أخبرنا أحمد بن عليّ بن نوح، قال: حدَّثنا عبد الجبار بن شيران الساكن بنهر جطا (خطىٰ)، قال حدَّثنا محمّد بن زكريا بن دينار الغلابي، قال: حدَّثنا عبد الله بن الضحاك المرادي، قال: حدَّثنا هشام بن محمّد بن السائب الكلبي عن أبي مخنف**»[2].

وقد ذكره الطوسي(ت٤٦٠هـ) أيضاً في الفهرست، وذكر أنّ اسمه (مقتل

---

(١) أُنظر: ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص١٢٢.

(٢) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٣٢٠.

الحسين عليه السلام)، ثمَّ ذكر طريقه إلىٰ مصنفات أبي مخنف بما فيها كتاب المقتل، فقال: «**أخبرنا بها أحمد بن عبدون، والحسين بن عبيد الله جميعاً، عن أبي بكر الدوري، عن القاضي أبي بكر أحمد بن كامل، عن محمّد بن موسىٰ بن حماد، عن ابن أبي السري محمّد، قال أخبرنا هشام بن محمّد الكلبي عنه...**»[1].

ثمَّ جاء بعدهما ابن شهر آشوب (ت٥٨٨هـ) فأكَّد لنا وجود هذا الكتاب في قائمة كُتُب أبي مخنف، فقال ـ بعد التعريف بأبي مخنف ـ : «**له كُتُب كثيرة في السير، كمقتل الحسين** عليه السلام»[2].

وممَّن ذكره أيضاً الحموي (ت٦٢٦هـ) في معجم الأُدباء، وهو يذكر ذلك عن محمّد بن إسحاق[3].

فهذه أهمّ النصوص الأصيلة الموجودة في هذا المجال، وقد اخترناها من أشهر المصادر في عالم الفهارس ومعاجم المؤلفات، وجميعها صرَّحت بوجود كتاب لأبي مخنف في مقتل الحسين عليه السلام، وهناك نصوص أُخرىٰ صرَّحت بوجود هذا الكتاب في قائمة أبي مخنف، ولكنّها بأجمعها تنهل من المصادر التي ذكرناها.

الأمر الثاني: ذهب بعض الباحثين إلىٰ القول: بأنّ مقتل أبي مخنف هو أقدم المقاتل الحسينيّة وأسبقها، قال محمّد مهدي شمس الدين: «**فكُتُب المقتل تصلح أن تكون موضوعاً لدراسة علميّة واسعة وعميقة، تشتمل علىٰ تاريخ نشوء هذا النوع من كتابة التاريخ، وتطوره، ومنهجه، ومحتوياته، ونوعيات المؤلِّفين، والأُسلوب الذي كُتب به، وتطور هذا الأُسلوب خلال العصور، وعلاقة هذا الأُسلوب بلغة الكتابة في المجالات الأُخرىٰ، واللغات التي كُتبت بها**

---

(١) الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ص١٢٩.
(٢) ابن شهر آشوب، محمّد بن عليّ، معالم العلماء: ص١٢٩.
(٣) أُنظر: الحموي، ياقوت، معجم الأُدباء: ج٥، ص٢٢٥٣.

(العربيّة، والفارسيّة، والتركيّة، والأُردية، وغيرها) والمحتوىٰ الشعري لهذه الكُتب التي بدأت ـ فيما نحسب ـ بأبي مخنف ولم تنتهِ بعد...»[1].

وقال محمّد هادي اليوسفي الغروي: «**وكذلك بقيت هذه الحادثة الأليمة في سنة ٦١هـ، أحاديث شجون تتناقلها الألسن نقلاً عن الذين كانوا قد شهدوا المعركة، أو الحوادث السّابقة عليها أو التالية لها، كسائر أحاديث المغازي والحروب في الإسلام... حتّىٰ انبرىٰ لها في أوائل المئة الثانية للهجرة أبو مِخْنف، لوط بن يحيىٰ بن سعيد بن مِخْنف بن سليم الأزدي الغامدي الكوفي (ت١٥٨هـ)، فجمعها من أفواه الرواة وأودعها كتاباً أسماه: (كتاب مقتل الحسين عليه السلام) كما في قائمة كُتبه. فكان أوّل كتاب في تاريخ هذه الحادثة العظمىٰ علىٰ الإطلاق**»[2].

ونحن لا نوافق علىٰ ما ذهب إليه هذان المحقّقان وغيرهما، فقد أثبتنا ـ في بحوثنا السابقة ـ أنّ أوّل مَن كتب في المقتل الحسيني هو الأصبغ بن نباتة، ثمّ جاء بعده جابر بن يزيد الجعفي، ثمّ جاء بعدهما عمّار الدهني، فلا يكون أبو مخنف هو أول مَن كتب في المقتل الحسينيّ، وإن جرىٰ ذكر ذلك علىٰ بعض الألسن.

الأمر الثالث: إنّ مقتل أبي مخنف مفقود، ولم يصل إلينا منه إلّا ما انتقل إلينا عبر مطاوي الكتب، وفي ضوئه فإنّ المقتل المتداول بين الناس والمنسوب لأبي مخنف، هو ليس له بإجماع المحققين.

يقول السيِّد عبد الحسين شرف الدين: «**ولا يخفىٰ أنّ الكتاب المتداول في مقتله عليه السلام، المنسوب إلىٰ أبي مِخْنف، قد اشتمل علىٰ كثير من الأحاديث التي لا علم لأبي مِخْنَف بها، وإنّما هي مكذوبة علىٰ الرجل، وقد كثرت عليه الكذّابة، وهذا شاهد علىٰ جلالته**»[3].

---

(١) أُنظر: شمس الدين، محمد مهدي، أنصار الحسين عليه السلام: ص٣٣.

(٢) أبو مخنف، وقعة الطفّ (تحقيق محمد هادي اليوسفي الغروي): ص١٦ ـ ١٧.

(٣) المصدر السابق، نقلاً عن: شرف الدين، عبد الحسين، مؤلفو الشيعة في صدر الإسلام: ص٤٢.

ويقول الشيخ عباس القمّي: «**وليُعلم أنّ لأبي مِخْنَف كتباً كثيرةً في التاريخ والسير، منها كتاب: (مقتل الحسين عليه السلام) الذي نقل عنه أعاظم العلماء المتقدّمين واعتمدوا عليه... ولكن للأسف إنّه فُقد ولا يوجد منه نسخة، وأمّا المقتل الذي بأيدينا ويُنسب إليه، فليس له، بل ولا لأحد من المؤرِّخين المعتمدين، ومَن أراد تصديق ذلك، فليقابل ما في هذا المقتل وما نقله الطبري وغيره عنه حتّىٰ يعلم ذلك، وقد بيّنتُ ذلك في نَفَس المهموم في: طرمّاح بن عدي، والله العالم**»[1].

ويقول محمّد هادي اليوسفي الغروي: «**تتداول الأيدي والمطابع في هذه العهود المتأخّرة كتاباً في مقتل الحسين عليه السلام، نُسب إلىٰ أبي مخنف، ومن المعلوم الواضح أنّه ليس لأبي مخنف، وإنّما هو من جمع جامع غير أبي مخنف، ولا يُدرىٰ بالضبط متىٰ؟ وأين؟ وممّن وجد هذا الكتاب؟ ومتىٰ طُبع لأوّل مرّة**»[2].

أقول: ولكن صاحب الذريعة قد صرّح بأنّ الطبعة الأُولىٰ لهذا المقتل كانت علىٰ الحجر في بمبئىٰ منضمّاً إلىٰ المجلد العاشر من (البحار) في سنة ١٢٨٧هـ[3].

ثمَّ أُعيدت طباعته علىٰ الحجر مرّتين: الأُولىٰ: في بمبئي عام ١٣٢٦هـ منضمّاً إلىٰ مثير الأحزان، واللهوف، كما نصّ علىٰ ذلك التبريزي في مرآة الكتب[4]، والأُخرىٰ: في النجف الأشرف عام ١٣٥٣هـ، كما صرّح بذلك الأميني في معجم المطبوعات النجفيّة[5].

وللمقتل المتداول علامتان أساسيتان يمكن معرفته من خلالهما:

العلامة الأُولىٰ: من خلال العنوان حيث إنّ هذه النسخة عادة ما تُطبع بعنوان (مقتل الحسين عليه السلام ومصرع أهل بيته وأصحابه في كربلاء).

---

(١) القمّي، عباس، الكُنى والألقاب: ج١، ص٥٥.
(٢) أبو مخنف، وقعة الطفّ (تحقيق محمد هادي اليوسفي الغروي): ص٣٢.
(٣) أُنظر: الطهراني، آغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج٢٢، ص٢٧.
(٤) التبريزي، علي بن موسى، مرآة الكتب: ج١، ص٤٣٤.
(٥) الأميني، محمد هادي، معجم المطبوعات النجفيّة: ص١٣١.

العلامة الأُخرىٰ: من خلال الكلمات الأُولىٰ فيه حيث يبدأ بهذه الكلمات: «**قال أبو مخنف حدَّثنا أبو المنذر هشام بن محمّد بن السائب الكلبي...**».

وهذه الكلمات هي أوّل مؤاخذة علىٰ هذا المقتل، فإنّ أبا مخنف هو شيخ هشام بن محمد وأستاذه، فكيف يصح أن يحدِّث الأُستاذ عن التلميذ؟!

الأمر الرابع: أشرنا في الأمر السابق، إلىٰ أنّ الباحثين المحقّقين قد أجمعوا علىٰ ضياع مقتل أبي مخنف، وأنّه لم يصلنا منه إلّا ما نقله المؤرِّخون عن هذا المقتل، والمعروف بين المحقّقين أن أقدم نصٍّ نقل مرويّات هذا المقتل هو كتاب تاريخ الأُمم والملوك للطبري (ت٣١٠هـ).

يقول محمد هادي اليوسفي الغروي: «**وأقدم نصّ معروف لدينا ممّن نقل أحاديث هشام الكلبي في كتابه عن أبي مِخْنف هو: تاريخ أبي جعفر محمّد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، وهو لمْ يُفرد لها تأليفاً خاصّاً، وإنّما ذكر الوقعة في أثناء تاريخه لحوادث سنة (٦٠ ـ ٦١هـ)**»[1].

ويقول حسن غفاري: «... **أردت أن أجمع الأخبار الواردة في مقتل مولانا الشهيد أبي عبد الله الحسين روحي له الفداء، بحيث كان كلّ مَن نظر فيه، وتأمَّل في مضامينه أغناه عن الرجوع إلىٰ سائر المقاتل، وبينا أنا كنت مشغولاً بذلك بانَ لي أنّ من جملة المقاتل التي استندوا إليها، ونقلوا عنها مقتل أبي مخنف المشهور بين الخواص والعوام، ونقل مهرة الفنّ عنه في زبرهم القديمة كمحمّد بن جرير الطبري في كتابه تاريخ الأُمم والملوك...**»[2].

ويتكوّن مقتل أبي مخنف المستخرج من تاريخ الطبري ـ بحسب ما حقّقه محمّد هادي اليوسفي الغروي ـ من ٦٥ حديثاً مسنداً[3]، رواها أبو مخنف بالمباشرة وبالواسطة عن ٣٩

---

(١) أبو مخنف، وقعة الطفّ (تحقيق محمد هادي اليوسفي الغروي): ص١٨.

(٢) أبو مخنف، مقتل الحسين عليه السلام (تحقيق حسن الغفاري): ص٣٨٦.

(٣) مرَّ علينا عند الحديث عن مصنفات أبي مخنف أنّ مروياته حول كربلاء تبلغ (١١٨)، وهذا الرقم بملاحظة تقطيع بعض الروايات، وعدّ كلّ مقطع رواية، فالمسألة نسبية.

راوياً، وقد وضع اليوسفي الغروي ستّة قوائم تفصيليّة بأسماء الرواة الوسائط بين أبي مخنف والأحداث، ووضع أمام اسم كلّ راوٍ منهم الحديث الذي رواه، فكانت هذه القوائم ـ هي في حدّ ذاتها ـ فهرساً لأحاديث الكتاب أيضاً[1]. وتتوّزع هذه الأحاديث المتناثرة في الطبري علىٰ حوادث المعركة وما قبلها وما بعدها، بشكل يغطّي أكثر التفاصيل، ويجيب علىٰ أغلب التساؤلات التي تشغل الباحث؛ ومن هنا؛ أمكن إعادة تنسيقها وتشكيلها بحسب التسلسل الزمني للأحداث والخروج بمقتل متكامل أو شبه متكامل.

من هنا؛ نهض المحققان الكبيران: الميرزا حسن الغفاري، والشيخ محمد هادي اليوسفي الغروي لإحياء مقتل أبي مخنف من خلال العمل علىٰ استخراج روايات أبي مخنف من تاريخ الطبري، ثمّ تنسيقها بحسب تسلسل الأحداث ووضعها في كتاب مستقل يكون بديلاً للطبعة المتداولة بين الناس.

فكتب الأوّل مقتل الحسين عليه السلام، وكتب الثاني وقعة الطفّ، وكلاهما مستخرجان من تاريخ الطبري.

طريق الطبري إلى مقتل أبي مخنف:

وطريق الطبري إلىٰ مقتل أبي مخنف هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي، الكوفي (ت٢٠٦هـ).

ولا ريب في أنّ الطبري لم يتّصل بهشام بن محمّد، فقد توفّي الأخير قبل ولادة الطبري بحوالي ١٨ عاماً ومع ذلك نجد أنّ الطبري ـ في أحداث سنتي ٦٠ – ٦١ هـ ـ يسند مروياته إلىٰ هشام من دون أن يذكر الواسطة بينهما، ويمكن أن نتصور في هذا الخصوص ثلاث فرضيات:

---

(١) أُنظر: أبو مخنف، وقعة الطف (تحقيق محمد هادي اليوسفي الغروي): ص٤٠ ـ ٨١.

الفرضية الأُولىٰ: أن نقول بانقطاع السند بين الطبري وبين هشام؛ وبالتالي سنحكم علىٰ مجموع روايات الطبري عن أبي مخنف بالإرسال، فتكون ضعيفة بحسب المقاييس الفقهيّة؛ لأنّنا نجهل الواسطة بين الطبري وهشام.

ولو أردنا أن نتكلَّم بلغةٍ يفهمها الجميع نقول: بما أنّنا نجهل الواسطة التي نقلت مقتل أبي مخنف من هشام إلىٰ الطبري، فلا يمكننا الجزم بنسبة هذا المقتل إلىٰ أبي مخنف، فلا تكون قيمته التاريخيّة أفضل من المقتل المتداول.

الفرضية الثانية: ما ذكره محمد هادي اليوسفي الغروي ومفاده: أنّ الطبري كان يمتلك نسخة من مقتل أبي مخنف، فكان ينقل من الكتاب بشكل مباشر، وكان يعزز ذلك بمرويات من هذا المقتل وردت إليه عن طريق تلميذه هشام، ولا يُعيِّن لنا مَن حدَّثه عن هشام[1].

وعلىٰ ضوء هذه الفرضية يكون دور هشام بن محمّد دوراً هامشياً، والمصدر الأساسي الذي اعتمده الطبري هو نفس كتاب مقتل أبي مخنف.

وممّا يعزز هذه الفرضية، أنّ الطبري كثيراً ما يتجاوز هشام ويحدِّث عن أبي مخنف بالمباشرة، فيقول مثلاً: (وقال: أبو مخنف).

الفرضية الثالثة: وهو ما نراه نحن؛ إذ نعتقد أنّ طريق الطبري إلىٰ هشام بن محمّد معروف، فإنّ الطبري يروي عن الحارث بن محمّد (ت٢٨٢هـ)[2]، عن محمّد بن سعد

---

(١) اُنظر: أبو مخنف، وقعة الطف (تحقيق محمد هادي اليوسفي الغروي): ص١٨ ـ ١٩.

(٢) الحارث بن محمّد بن أبي أسامة داهر التميمي: من حفاظ الحديث، له (مسند) لم يُرتِّبه، وُلِد سنة ١٨٦هـ وتوفِّي سنة ٢٨٢هـ. سمع يزيد بن هارون وعبد الوهاب الخفاف والواقدي ومحمد بن سعد وغيرهم، وروى عنه أبو جعفر الطبري وأبو بكر بن خلاد وأبو بكر الشافعي وخلق كثير. وثّقه أكثر أهل الحديث ومنهم الدارقطني ـ وهو راوي كتاب الطبقات ـ عن أُستاذه محمّد بن سعد. اُنظر ترجمته في: ابن حبان، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٨، ص١٨٣. الذهبي، محمّد بن أحمد، المغني في الضعفاء: ج١، ص١٤٣. الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، تاريخ بغداد: ج٩، ص١١٤. الذهبي، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: ≺≺

صاحب الطبقات (ت٢٣٠هـ)، عن هشام بن محمّد، عن أبي مخنف.

وليس للطبري طريق إلىٰ هشام غير ما ذكرنا، وقد صرَّح الطبري بذلك في ستّة موارد في الجزء الأوّل من تاريخه[1]، وبعد أن صار طريقه معروفاً إلىٰ هشام بن محمّد بدأ يسند إلىٰ هشام بن محمّد بقوله مثلاً: (حُدِّثت) بصيغة المبني للمجهول، وهذه الطريقة في الاختصار تُسمّىٰ في علم الرجال بـ (التعليق)، وهي طريقة معروفة بينهم، لا سيما بين المتقدِّمين.

قال صاحب المعالم في منتقىٰ الجمان: «**اعلم أنّه اتّفق لبعض الأصحاب توهّم الانقطاع في جملة من أسانيد الكافي؛ لغفلتهم عن ملاحظة بنائه لكثير منها علىٰ طُرُق سابقة وهي طريقة معروفة بين القدماء، والعجب أنّ الشيخ** رحمه الله **ربما غفل عن مراعاتها فأورد الإسناد من الكافي بصورته ووصله بطُرُقه عن الكليني من غير ذكر للواسطة المتروكة؛ فيصير الإسناد في رواية الشيخ له منقطعاً، ولكن مراجعة الكافي تفيد وصله. ومنشأ التوهُّم الذي أشرنا إليه فَقْدُ الممارسة المطلعة علىٰ التزام تلك الطريقة...**»[2].

يقول جعفر السبحاني ـ حول طريقة الكليني في الإسناد ـ : «...**قد يحذف الكليني صدر السند في خبر مبتنياً علىٰ الخبر الذي قبله، وهذا ما يُعبَّر عنه في كلام أهل الدراية بالتعليق، فمثلاً يقول في الخبر الأوّل من الباب: (عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور**

➢➢

ج٢، ص١٤٥. الذهبي، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١، ص٤٤٢. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، طبقات الحفاظ: ج١، ص٢٧٦. الصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات: ج١١، ص٢٠٠. الزركلي، خير الدين، الأعلام: ج٢، ص١٥٧. عمر كحالة، معجم المؤلفين: ج٣، ص١٧٦. وغير ذلك من المصادر والمراجع.

(١) أُنظر: الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج١، ص١٢٠، وص١٢٧، وص١٥٢، وص١٦٠، وص٢٠٦، وص٢٠٩.

(٢) الحسن بن زين الدين، منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: ج١، ص٢٤ ـ ٢٥.

بن يونس...)، وفي الخبر الثاني منه: (ابن أبي عمير، عن الحسن بن عطية، عن عمر بن يزيد)، أو يقول في الخبر الأوّل من الباب: (عليّ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي عبد الله صاحب السابري...)، وفي الخبر الثاني منه: (ابن أبي عمير، عن ابن رئاب، عن إسماعيل بن الفضل). وفي الخبر الثالث منه: (ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام...)»[1].

وعلىٰ هذا الأساس ـ أيضاً ـ نفسِّر إسناده إلىٰ أبي مخنف مباشرة، فإنّه لم يسند إليه إلّا بعد أن صار واضحاً أنّه يروي عنه بواسطة هشام.

وفي ضوء هذه الفرضية تتهاوىٰ الفرضيتان السابقتان، وإن كنّا في نفس الوقت لا نمانع من وصول كتاب مقتل أبي مخنف إلىٰ الطبري، من خلال هذا الطريق عينه.

الأمر الخامس: أشرنا ـ فيما مضىٰ ـ أنّ أقدمَ نصٍّ تاريخي يحتوي علىٰ نقولات من مقتل أبي مخنف هو تاريخ الطبري، وهذا لا يعني أنّه النصّ الوحيد، فهناك العديد من النصوص التي اشتملت علىٰ مرويات من هذا المقتل، وهذه النصوص علىٰ أنواع:

النوع الأوّل: ما لم يكن طريقه إلىٰ مقتل أبي مخنف يمرّ بالطبري، كالبلاذري (ت٢٧٩هـ) في أنساب الأشراف، وابن أعثم الكوفي (ت ـ نحو ـ ٣١٤هـ) في الفتوح، والمسعودي (ت٣٤٥هـ) في مروج الذهب، وأبي الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ) في مقاتل الطالبيين، وغيرهم ممَّن نقل عن أبي مخنف عن غير طريق الطبري.

ويمكن عدّ المفيد (ت٤١٣هـ) في الإرشاد، وسبط ابن الجوزي (ت٦٥٤هـ) في التذكرة منهم؛ فإنّهما لا ينقلان عن مقتل أبي مخنف عن طريق الطبري علىٰ ما يبدو، ففي هذه الكتب وأمثالها يجد الباحث شذرات مبثوثة من هذا المقتل يمكن اقتصاصها وإضافتها إلىٰ مقتل أبي مخنف المستخرج من الطبري.

---

(١) السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال: ص٤٥٠.

النوع الثاني: ما كان معتمداً علىٰ نسخة الطبري من المؤرِّخين المتأخّرين عنه كابن الأثير (ت٦٣٠هـ) في الكامل في التاريخ، والذهبي (ت٧٤٨هـ) في تاريخ الإسلام، وابن كثير (ت٧٧٤هـ) في البداية والنهاية، وابن شهر آشوب (ت٥٨٨هـ) في مناقب آل أبي طالب، فإنّ لكلّ واحد من هؤلاء طريقه الخاص إلىٰ تاريخ الطبري، وبعض هذه النسخ غير مطابقة لنسخة الطبري المتداولة في بعض الموارد؛ وبالتالي فإنّ المتتبّع لا يُعدَم ـ من خلال المقارنة ـ من التقاط بعض العبارات الساقطة من تاريخ الطبري، وهي وإن كانت نادرة جدّاً إلّا أنّنا بحاجة حتىٰ إلىٰ هذا النادر، فلعلّ فيه سدّاً لثغرة مهمّة في التاريخ الكربلائي.

النوع الثالث: هناك نُسَخ من مقتل أبي مخنف لا تتطابق مع نسخة الطبري، ولا مع الطبعة المتداولة، وأبرز نماذج ذلك نسختان:

١ـ نسخة القندوزي (ت١٢٩٤هـ) في ينابيع المودة: فقد خصص الباب الحادي والستّين من الجزء الثالث من كتابه لما أورده أبو مخنف، وعند المقارنة يتّضح للباحث عدم تطابق هذه النسخة مع النسخة الشائعة المتداولة ولا نسخة الطبري، كما اتّضح ليّ عند التحقيق أنّ هذه النسخة لا يمكن أن تكون ملفّقة من النسختين؛ لانفرادها بالعديد من الموارد، مع أنّه يقول في صدر الباب: «**الباب الحادي والستّون في إيراد ما في الكتاب المسمّىٰ بـ(مقتل أبي مخنف) الذي ذكر فيه شهادة الحسين وأصحابه مفصّلاً**... »[1].

وهذا النصّ صريح بأنّه ينقل عن كتاب كان لديه اسمه (مقتل أبي مخنف)؛ فتكون هذه نسخة ثالثة من مقتل أبي مخنف ينبغي للباحثين والمحقّقين أن يلتفتوا إليها.

٢ـ نسخة إعجاز حسين النيسابوري الكنتوري (ت١٢٨٦هـ): قال في كشف

---

(١) القندوزي، سليمان بن إبراهيم، ينابيع المودّة: ج٣، ص٥٣.

الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار: «**مقتل الحسين عليه السلام للوط بن يحيىٰ بن سعيد بن مخنف (بكسر الميم وإسكان الخاء المعجمة وفتح النون) بن سالم الأزدي الغامدي، أوله: قال أبو منذر هشام بن السائب الكلبي: أخبرنا أبو عبد الله بن الجاسر، قال: أخبرنا أبو مخنف لوط بن يحيىٰ الأزدي إلخ**»[1].

ولا ريب في أنّ هذا المقتل الذي يتحدَّث عنه صاحب (كشف الحُجُب) غير المقتل المشهور؛ لأنّ أوله ـ كما مرّ علينا ـ هكذا: «**قال أبو مخنف: حدَّثنا أبو المنذر هشام بن محمّد بن السائب الكلبي...**».

وممّا لا بدّ أن يُشار إليه: هو أنّ صاحب (كشف الحُجُب) من العلماء المحقّقين والمنقِّبين في الآثار، يقول عنه شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي: «**واعلم أنّه سافر إلىٰ العراق وزار المشاهد المشرَّفة واجتمع بعلمائها؛ فأفاد واستفاد، وكثرت مجالسته مع العلّامة الحاج الميرزا حسين النوري شيخ مشايخنا في الرواية، وجمع هناك عدّة كُتُب ومن نفائس المخطوطات فجاء بها إلىٰ خزانة كُتُب أخيه صاحب العبقات**»[2].

ولا يخفىٰ أنّ عصر صاحب (كشف الحُجُب) هو عصر اكتشاف الأُصول المندثرة، وقد اكتُشفت في هذه الفترة العديد من الكتب التراثية المفقودة[3]؛ ولذا لا نستبعد أن تكون نسخة صاحب (كشف الحُجُب) من بين تلك الأُصول المكتشفة في تلك الفترة، ولكنّنا مع شديد الأسف لا نعلم شيئاً عن مصير تلك النسخة.

إنّ هاتين النسختين: نسخة ينابيع المودّة، ونسخة كشف الحُجُب والأستار، هما أبرز نماذج نُسَخ مقتل أبي مخنف، التي لا تطابق نسخة الطبري، ولا النسخة المتداولة. ويظهر

---

(١) النيسابوري الكنتوري، إعجاز حسين، كشف الحُجُب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار: ص٥٤٥.

(٢) المصدر السابق: مقدّمة الكتاب: (ب).

(٣) أُنظر: حيدر حبّ الله، نظرية السنّة في الفكر الإمامي: ص٢٧٦.

من خلال التأمّل في منقولات صاحب أسرار الشهادة عن مقتل أبي مخنف، ومقارنتها بالمقتل المتداول، ونسخة الطبري، وجود نُسَخ متعدّدة لمقتل أبي مخنف، ويبدو أنّ الدربندي كان ملتفتاً إلىٰ ذلك؛ حيث يقول في بعض تلك الموارد: «**وفي نسخة من نُسَخ كتاب أبي مخنف هكذا**...»[1]. فهذه العبارة تدلّ بوضوح علىٰ تعدّد نُسَخ مقتل أبي مخنف، وأنّ صاحب أسرار الشهادة كان ملتفتاً إلىٰ هذا التعدّد.

وفي ضوء هذه الحقائق التي ذكرناها، فإنّنا نزعم أنّه يمكن ـ مع مضاعفة الجهود ـ أن يُكتب مقتل أبي مخنف بحجمٍ أكبر من المقتل المستخرَج من تاريخ الطبري.

(١) الدربندي، آغا بن عابد، أسرار الشهادة: ج٣، ص٤٦٥.

خاتمة بأهمّ النتائج

١ـ إنّ أبا مخنف لوط بن يحيىٰ الكوفي الأزدي هو من أعلام القرنين الأوّل والثاني الهجريين.

٢ـ كان أبو مخنف من كبار الأخباريين والمؤرِّخين في عصـره، وقد اختصّ بتاريخ العراق والتشيُّع في الفترة التي تلت رحيل النبيﷺ إلىٰ أواخر العصـر الأُموي، وقد عُدَّ أعلم المؤرِّخين بتاريخ العراق والتشيُّع فيما يخصّ هذه الفترة.

٣ـ كان أبو مخنف شديد الولاء والمحبّة لأهل البيتعليهم السلام، متجاهراً في نقل مخازي أعدائهم إلىٰ الحدِّ الذي أوهم بعض الباحثين بكونه إماميّاً، مع أنّه لم يكن علىٰ مذهب أهل البيتعليهم السلام، ولكنّه لم يكن متعصِّباً.

٤ـ تكاد تتّفق كلمة الرجاليين منّا علىٰ توثيق أبي مخنف، وقبول مروياته، وفي المقابل تكاد تتّفق كلمة مخالفينا علىٰ ترك أبي مخنف وتضعيفه، ومع ذلك فقد أجمع المؤرِّخون من الفريقين علىٰ عدم الاستغناء عنه فيما يخصّ مروياته التاريخيّة.

٥ـ يعتبر أبا مخنف من أهمّ مؤرِّخي واقعة الطف، ويُعتبر مقتله أشهر المقاتل الحسينيّة علىٰ الإطلاق، وقد جاءت هذه الأهمّية والشهرة ممَّا تضمّنه هذا المقتل من تفاصيل تكاد تكون مفقودة في غيره، وممّا سلكه من طريق علمي في جمع أخباره وتدوينها، وهو طريق الإسناد المعمول به بين المحدِّثين.

٦ـ ومقتل أبي مخنف مفقود في هذا العصر، ولم يتبقَّ منه سوىٰ ما نقله عنه المؤرِّخون المتأخرون عنه، وفي مقدمتهم الطبري في تاريخه الكبير، وأمّا النسخة المتداولة فهي منحولة عليه بإجماع المحقّقين.

٧ـ تمكنّا من العثور علىٰ الواسطة المفقودة بين الطبري وهشام بن محمّد الكلبي راوي

مقتل أبي مخنف، وبذلك سدَدْنا الطريق علىٰ مَن أراد أن يطعن بمرويات هذا المقتل بكونها مراسيل، ولا نتصور أنّ أحداً من الباحثين والمحققين قد سبقنا إلىٰ هذه النتيجة المهمّة.

٨ ـ أثبتنا بأنّ الطبري ليس هو النصّ الوحيد المتضمِّن لمرويات أبي مخنف، وهذه النصوص بعضها لا يمرّ بالطبري، وينهل من أبي مخنف مباشرة، وبعضها ينهل من الطبري ولكنّها تحتوي علىٰ زيادات غير موجودة في المطبوعة المتداولة، وبعضها عبارة عن نُسَخ من هذا المقتل لا تتطابق مع نسخة الطبري والنسخة المتداولة. وبهذا نكون قد نبهّنا الباحثين والمحقّقين المختصين في هذا الشأن إلىٰ إمكانية كتابة مقتل أبي مخنف بصورة أوسع من الصورة المستخرجة من تاريخ الطبري.

الفصل السادس

مقتل هشام بن محمّد بن السائب الكلبي، الكوفي (٠٠٠-٢٠٤هـ)

تقديم

يُعتبر هشام بن محمّد بن السائب الكلبي الكوفي، من أبرز المؤرِّخين والنسّابين في القرن الثاني الهجري، وكان من المهتمّين برواية أحداث ووقائع كربلاء، فهو الذي روىٰ كتاب مقتل الحسين عليه السلام لشيخه أبي مخنف كما ذكرنا عند حديثنا عن مقتله.

ويبدو أنّ الكلبي قد قرّر فيما بعد تصنيف كتاب في مقتل الحسين عليه السلام، وهذا الكتاب وإن كان مفقوداً في هذا العصر، ولكنّنا نُقدّر أنّ المادّة الروائية الأساسية التي تألّف منها هذا الكتاب كانت مأخوذة من كتاب أُستاذه أبي مخنف، ثمَّ أضاف إليها ما توصّل إليه عبر مصادر أُخرىٰ، وأهمّها فيما نحسب:

١ـ مرويات شيخه عوانة بن الحكم الكلبي (ت١٤٧هـ).

٢ـ مرويات والده وشيخه محمّد بن السائب الكلبي (ت١٤٦هـ).

ودعونا ننطلق الآن للحديث عن شخصية الكلبي وأهمّ أبعادها، ثمَّ ننطلق بعد ذلك للحديث عن كتابه في مقتل الحسين عليه السلام، مستمدّين العون في ذلك كلّه من الله سبحانه وتعالىٰ.

المبحث الأول
ترجمة هشام بن محمّد الكلبي

١ ـ اسمه وكنيته ونسبه

هو أبو المنذر، هشام بن محمّد بن السائب، بن بشر بن زيد بن عمرو، بن الحارث بن عبد الحارث بن عبد العزىٰ، بن امرئ القيس بن عامر بن النعمان، بن عامر بن عبد ود بن عوف، بن كنانة بن عوف بن عذرة، بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب بن وبرة[١].

ويُقال له: الكلبي أو ابن الكلبي. نسبةً إلىٰ جدِّه كلب، وهو ـ علىٰ ما حقّقه ابن الأثير ـ : «**كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان، بن عمران بن الحاف بن قضاعة، وقد اختلف النسّابون في قضاعة هل هو من معد أو من اليمن؟ فقيل: هو قضاعة ابن معد بن عدنان، وبه كان معد يكنّىٰ. وقيل: هو من اليمن، وهو قضاعة بن مالك بن حمير بن سبأ. وقيل: قضاعة بن مالك بن عمرو بن مرّة بن زيد بن مالك بن حمير. ولهذا الاختلاف قال محمّد بن سلام البصري النسّابة لمّا سُئل: أنّ نزار أكثر أم اليمن؟ فقال ما شاءت قضاعة إن تمعددت، فنزار أكثر وإن تيمّنت فاليمن أكثر**»[٢].

قال الشيخ عبّاس القمّي: «**والكلبي ـ بفتح الكاف وسكون اللام ـ نسبة إلىٰ كلب بن وبرة، قبيلة كبيرة من قضاعة، يُنسب إليها خلق كثير**»[٣].

---

(١) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٤٣٤.
(٢) ابن الأثير، عليّ بن أبي الكرم، اللباب في تهذيب الأنساب: ج٣، ص١٠٥.
(٣) القمي، عباس، الكنى والألقاب: ج٣، ص١١٩.

انحدر هشام بن محمّد من بيت من البيوتات التي عُرفت بولائها لأهل البيت عليهم السلام، فجدّه بشر كان من الموالين لأمير المؤمنين عليه السلام، وقد شارك هو وبنوه: السائب، وعبيد، وعبد الرحمن مع أمير المؤمنين عليه السلام في وقعتي الجَمَل وصفِّين[١].

وأمّا والده محمّد بن السائب (ت١٤٦هـ)، فقد عدّه الشيخ الطوسي في أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام[٢]، وعدّه البرقي من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٣].

وقد كان محمّد بن السائب من المهتمّين بعلمي التفسير والأنساب، حتىٰ عُدَّ رأساً فيهما.

قال ابن سعد: «**وكان محمّد بن السائب عالماً بالتفسير وأنساب العرب وأحاديثهم**»[٤].

وقال ابن عدي: «**وللكلبي غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة وخاصّة، عن أبي صالح، وهو رجل معروف بالتفسير، وليس لأحد تفسير أطول، ولا أشبع منه، وبعده مقاتل بن سليمان إلّا أنّ الكلبي يُفضّل علىٰ مقاتل...**»[٥].

وقال الذهبي: «**العلّامة، الأخباري، أبو النضر محمّد بن السائب بن بشر الكلبي، المفسّر، وكان أيضاً رأساً في الأنساب**»[٦].

٢ ـ ولادته ونشأته

وُلِد هشام بن محمّد الكلبي ونشأ وتعلّم في الكوفة، قال تلميذه محمّد بن سعد

---

(١) ابن سعد، محمّد بن سعد، الطبقات الكبرى: ج٦، ص٣٤١.
(٢) أُنظر: الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي: ص١٣٥ ـ ٢٨٤.
(٣) أُنظر: البرقي، أحمد بن محمّد، الرجال: ص٢٠.
(٤) ابن سعد، محمّد بن سعد، الطبقات الكبرى: ج٦، ص٣٤٢.
(٥) ابن عدي، عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال: ج٧، ص٢٨٤.
(٦) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١١، ص٣٠٩.

صاحب الطبقات: «**أخبرنا هشام بن محمّد بن السائب بن بشر الكلبي، قال: علّمني أبي وأنا غلام نسبَ النبي**ﷺ...»[١].

(والغلام)، بالضمّ له ثلاثة استعمالات في كلام العرب:

الأوّل: يُطلق هذا اللفظ علىٰ الشاب الطارّ الشارب[٢].

الثاني: ويُطلق أيضاً علىٰ المولود حين يولد ذكراً[٣].

الثالث: ويُطلق أيضاً علىٰ الرجل الكبير من باب المجاز باسم ما كان عليه، كما يُقال للصغير: شيخ مجازاً باسم ما يؤول إليه[٤].

ولا ريب في أنّ المراد من لفظ (غلام) الوارد في كلام الكلبي هو المعنىٰ الأوّل من المعاني المتقدِّمة؛ وذلك لأنّ الغلام بمعناه الثاني لا يعقل بحقّه التعلّم والتعليم، وأمّا المعنىٰ الثالث فهو معنىٰ مجازي يحتاج إلىٰ نصب قرينة، وهي مفقودة في المقام، فيتعيَّن المعنىٰ الأوّل.

وأقل ما يُستفاد من هذه الرواية أنّ محمّد بن السائب والد هشام لم يرحل عن الدنيا إلّا وقد ترك هشاماً شابّاً طارّ الشارب علىٰ أقلّ الفروض، والشاب الطارّ الشارب هو ما قارب عمره الـ ١٥ عاماً بحسب العادة؛ وحيث إنّ وفاة محمّد بن السائب كانت عام ١٤٦ هـ، فلذا فنحن نقدِّر أنّ ولادة هشام كانت في العقد الثاني أو الثالث من القرن الثاني الهجري، ويمكن أن ندعم هذا الاستنتاج ونؤكِّده بالأُمور التالية:

الأمر الأوّل: إنّ أقدم شيوخه وأساتذته كانت وفياتهم في العقد الخامس من القرن

---

(١) ابن سعد، محمّد بن سعد، الطبقات الكبرى: ج١، ص٤٦.
(٢) أُنظر: الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس: ج١٧، ص١٧٦، مادّة (غ ل م).
(٣) أُنظر: الأزهري، محمّد بن أحمد، تهذيب اللغة: ج٨، ص١٣٦، مادّة (غ ل م).
(٤) أُنظر: الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير: ج٢، ص٤٥٢، مادّة (غ ل م).

الثاني، كمجالد بن سعيد الهمداني (ت١٤٤هـ)[١]، وعوانة بن الحكم الكلبي (ت١٤٧هـ)[٢]، ولا يوجد من شيوخه وأساتذته مَن كانت وفاته قبل العقد المشار إليه.

الأمر الثاني: عدّه في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام دون غيره من الأئمّة، فإنّه يؤكِّد أنّ فترة تلقيه للعلم كانت قبل عام ١٤٨هـ، وهو تاريخ وفاة الإمام الصادق عليه السلام.

الأمر الثالث: إنّ القول بولادته في فترة ما بين عامي ١٢٠ـ ١٤٠هـ ينسجم مع القول بوفاته عام ١٠٤هـ كما سيأتي؛ لأنّ عمره سيكون حينئذٍ لا يتجاوز الـ ٨٤ عاماً علىٰ أبعد فرض، وهو ينسجم مع معدَّل العمر الطبيعي.

قال الشيخ الطهراني: «**ولم نجد تاريخ ولادة هشام الكلبي في فهرس ابن النديم وغيره، لكن يرشدنا أخذه الأنساب عن أبيه الذي توفّي سنة ١٤٦هـ، وكذا الحديث المشهور عنه الذي رواه النجاشي في كيفيّة تعلّمه من الإمام الصادق عليه السلام الذىٰ توفّي سنة ١٤٨هـ من أنّه عليه السلام كان يقرّبه ويدنيه ويبسطه وكان يسبقه العلم، إلّا أنّه وُلد في أوائل القرن الثاني وكان في عصره من الكبار المحترمين...**»[٣]. هذا من جهة ولادته ونشأته.

وأمّا من جهة تنقّلاته وأسفاره، فإنّ المعروف من سيرة ابن الكلبي، أنّه لم يخرج من الكوفة إلّا لبغداد حيث دخلها محدِّثاً كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي، وقد أخذ عنه العلم كبارُ مؤرِّخي بغداد في ذلك العصر، كمحمّد بن سعد صاحب الطبقات (ت٢١٢هـ)، وله حضور بيِّن في كتاب الطبقات، ومحمّد بن أبي السري الأزدي، وأحمد بن مقدام بن سليمان العجلي (ت٢٥٣هـ) وغيرهم[٤].

وقد كان نزول ابن الكلبي في بغداد في زمان أصبحت فيه قبلة العلم والعلماء من

---

(١) أُنظر: الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٦، ص٣٨٤.
(٢) أُنظر: المصدر السابق: ج١٣، ص٢٣١.
(٣) الطهراني، آغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج٢، ص٣٧٠.
(٤) أُنظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، تاريخ بغداد: ج١٦، ص٦٨.

جميع الأمصار. ومن الملاحظ أنّ أغلب علماء المدينة والبصرة والكوفة في تلك الفترة قد نزلوا بغداد وحدَّثوا بها، كما تشهد بذلك تراجمهم وسيرهم، وهذا إن دلّ علىٰ شيء فإنّما يدلّ علىٰ ازدهار العلم في بغداد في تلك الحقبة، وتقدّمها علىٰ سائر حواضر العلم في بلاد الإسلام.

ولم نقف علىٰ تاريخ دقيق لقدومه لبغداد، ولا مدّة مكثه فيها، إلّا أنّه يبدو أنّ ابن الكلبي لم يبقَ في بغداد إلىٰ آخر عمره، بل عاد إلىٰ الكوفة مرّة أُخرىٰ في آخر أيام حياته، وتوفِّي فيها[1].

٣ـ مكانته العلميّة وطبقته ومؤلفاته

تُعتَبر شخصية ابن الكلبي من أشهر الشخصيات العلميّة الكوفيّة التي ذاع صيتها في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، وقد اعتبره علماء الأنساب رأس هذا العلم وباقره، كما يعدّه المؤرِّخون أحد المصادر التي لا غنىٰ عنها في مجال التاريخ الجاهلي والإسلامي.

وإليك هذه الباقة من شهادات أهل الاختصاص بحقِّه؛ ليتّضح لك علوّ مقامه وسموّ مكانته في علمَي التاريخ والأنساب:

قال النجاشي: «**الناسب العالم بالأيام، المشهور بالفضل والعلم، وكان يختصّ بمذهبنا، وله الحديث المشهور، قال: اعتللت علّة عظيمة نسيت علمي، فجلست إلىٰ جعفر بن محمّد عليه السلام، فسقاني العلم في كأس فعاد إليَّ علمي. وكان أبو عبد الله عليه السلام يقرِّبه ويدنيه ويبسطه**»[2].

وقال محمّد بن سعد (ت٢٣٠هـ) ـ بحسب نقل ابن النديم ـ : «**هو هشام بن محمّد بن**

---

(١) اُنظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام: ج٨، ص٨٨. عمر كحالة، معجم المؤلفين: ج١٣، ص١٥٠.
(٢) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٤٣٤.

السائب بن بشر عالم بالنسب وأخبار العرب وأيامها ومثالبها ووقائعها»[١].

وقال إسحاق المصلي (الموصلي): «**كنتُ إذا رأيت ثلاثة يرون ثلاثة يذوبون... علويه إذا رأىٰ مخارقاً، وأبا نواس إذا رأىٰ أبا العتاهية، والزهري إذا رأىٰ هشاماً**»[٢].

وقال ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ): «**وابن الكلبي هشام بن محمّد بن السائب كان أعلم الناس بالأنساب**»[٣].

وروىٰ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) بسنده إلىٰ محمّد بن أبي السري، قال: قال لي هشام بن الكلبي: «**حفظت ما لم يحفظه أحد، ونسيت ما لم ينسه أحد، كان لي عمٌّ يعاتبني علىٰ حفظ القرآن فدخلت بيتاً وحلفت أن لا أخرج منه حتىٰ أحفظ القرآن، فحفظته في ثلاثة أيام، ونظرت يوماً في المرآة، فقبضت علىٰ لحيتي لآخذ ما دون القبضة، فأخذت ما فوق القبضة**»[٤].

قال الشيخ عباس القمّي معلِّقاً علىٰ هذه الحادثة: «**وأنا أقول: لا بدع في ذلك، فإنّ من سقاه الصادق عليه السلام العلم في كأس يحفظ القرآن بأقل من ثلاثة أيام**»[٥].

وقال الحموي (ت٦٢٦هـ) بعد أن عنونه: «**الأخباري النسّابة العلّامة: كان عالماً بالنسب وأخبار العرب وأيامها ووقائعها ومثالبها**»[٦].

---

(١) ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص١٢٤. وهو غير موجود في الطبقات، بل الموجود في الطبقات: ج٦، ص٣٤٢ هكذا: «أخبرني بذلك كلّه [يعني: بترجمة وأحوال محمّد بن السائب] ابنه هشام بن محمّد بن السائب. وكان عالماً بالنسب وأحاديث العرب وأيامهم»، ولا ندري إن كان الضمير في قوله: «وكان عالماً... ». يعود على الابن؛ فتكون هذه العبارة هي الأصل لقول ابن النديم، وإن كان قد نقلها بالمعنى، أو أنّ الضمير يعود على الأب ـ الذي كان عالماً بالنسب أيضاً ومنه أخذ هشام ـ فيكون ابن النديم قد اشتبه عليه الأمر، ولعل ابن النديم نقله بالمعنى.

(٢) المصدر السابق: ص١٢٤.

(٣) ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم، المعارف: ص٥٣٦.

(٤) الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، تاريخ بغداد: ج١٦، ص٦٨.

(٥) القمّي، عباس، الكنى والألقاب: ج٣، ص١١٩.

(٦) الحموي، ياقوت، معجم الأُدباء: ج٦، ص٢٧٧٩.

وقال ابن أبي الحديد (ت٦٥٥هـ): «... **هو هشام بن محمّد بن السائب الكلبي نسّابة ابن نسّابة، عالم بأيام العرب وأخبارها، وأبوه أعلم منه، وهو يروي عن أبيه**»[١].

وقال الذهبي (ت٧٤٨هـ): «**أبو المنذر هشام بن محمّد بن السائب العلّامة، الأخباري، النسّابة الأوحد**»[٢].

ويقول حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ): «**والذي فتح هذا الباب وضبط علم الأنساب هو الإمام النسّابة: هشام بن محمّد بن السائب الكلبي المتوفّىٰ سنة أربع ومائتين، فإنّه صنَّف فيه خمسة كتب: المنزلة، والجمهرة، والوجيز، والفريد، والملوك**»[٣].

أمّا طبقته: فالمستظهَر من ترجمته في رجال النجاشي كونه من طبقة أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٤]، ويؤيِّده عدُّ والده محمّد بن السائب من طبقة الإمام الباقر عليه السلام، ثمَّ من طبقة الإمام الصادق عليه السلام، وقد توفّي محمّد بن السائب ـ كما مرّ ـ عام ١٤٦هـ، أي: قبل وفاة الإمام الصادق عليه السلام بسنتين، وقد رجّحنا سابقاً ـ في ضوء بعض المعطيات ـ كون ولادة هشام في العقد الثاني أو الثالث من القرن الثاني؛ فتكون بداية انطلاقته العلمية في عصر الإمام الصادق عليه السلام.

نعم، إنّ القول بوفاة الكلبي عام ٢٠٤هـ ـ كما سيأتي ـ يقتضي معاصرته للإمامين الكاظم (ت١٨٣هـ) والرضا (ت٢٠٣هـ) عليهما السلام، ومع ذلك فلم يدّعِ أحد صحبته لهما وأخذه عنهما.

وقد روىٰ هشام عن أبيه محمّد بن السائب، ومجالد بن سعيد، وأبي مخنف لوط بن

---

(١) ابن أبي الحديد المعتزلي، عبد الحميد، شرح نهج البلاغة: ج١٨، ص٦٦.
(٢) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٩، ص٨٣.
(٣) حاجي خليفة، كشف الظنون: ج١، ص١٧٨.
(٤) اُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٤٣٤.

يحيىٰ، وطائفة[١].

وحدّث عنه: ابنه العبّاس، وخليفة بن خياط، ومحمّد بن سعد صاحب الطبقات، ومحمّد بن أبي السري، وأبو الأشعث أحمد بن المقدام، وغيرهم[٢].

وقد ترك الكلبي ثروة ضخمة من المصنَّفات، يُقال: بلغت تصانيفه مائة وخمسين مصنَّفاً[٣]، وقد عدّ ابن النديم منها مائة وأربعة وأربعين كتاباً، وعدَّ النجاشي منها خمسين كتاباً، وهي: «**كتاب المذيّل الكبير في النسب، وهو ضعف كتابه الجمهرة، وكتابه الجمهرة، وكتاب حروب الأوس والخزرج، وكتاب المشاتمات بين الأشراف، وكتاب القداح والميسر، وكتاب أسواق العرب، وكتاب أخبار ربيعة والبسوس وحروب تغلب وبكر، وكتاب أنساب الأُمم، وكتاب المعمِّرين، كتاب الأوائل، كتاب أخبار قريش، كتاب أخبار جرهم، كتاب أخبار لقمان بن عاد، كتاب أخبار بني تغلب وأيامهم وأنسابهم، كتاب أخبار بني عجل وأنسابهم، كتاب بني حنيفة، كتاب كلب، كتاب أخبار تنوخ وأنسابها، كتاب مثالب ثقيف، كتاب مثالب بني أُميّة، كتاب الطاعون في العرب، كتاب الأصنام، كتاب فتوح العراق، كتاب فتوح الشام، كتاب الردّة، كتاب فتوح خراسان، كتاب فتوح فارس، كتاب مقتل عثمان، كتاب الجَمَل، كتاب صفِّين، كتاب النهروان، كتاب الغارات، كتاب مقتل أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب مقتل حجر بن عدي، كتاب مقتل رشيد وميثم وجويرية بن مسهر، كتاب عين الوردة، كتاب الحَكَمَين، كتاب مقتل الحسين عليه السلام، كتاب قيام الحسن عليه السلام، كتاب أخبار محمّد بن الحنفية، كتاب التباشير بالأولاد، كتاب الموؤودات، كتاب مَن نُسب إلىٰ أُمّه من قبائل العرب، كتاب الطائف، كتاب رموز العرب، كتاب غرائب قريش وبني هاشم في سائر العرب، كتاب أجزاء الخيل، كتاب الرواد، كتاب الجيران،**

---

(١) أُنظر: الذهبي، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٩، ص٨٣.
(٢) أُنظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، تاريخ بغداد: ج١٦، ص٦٨.
(٣) أُنظر: الذهبي، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٩، ص٨٣.

كتاب الخطب»[١].

هذا ما عدّه النجاشي من كُتب ابن الكلبي، وينبغي أن نشير إلىٰ أنّ أكثر كتب ابن الكلبي التي ذكرها ابن النديم والنجاشي وغيرهما غير موجودة في هذا العصر، وما هو موجود منها فعلاً ـ كما ذكر المحقّق المتتبّع الشيخ نجاح الطائي ـ لا يتعدّىٰ سبعة كُتُب هي:

١ـ مثالب العرب (مطبوع).

٢ـ أسواق العرب (مخطوط).

٣ـ أخبار بكر وتغلب (مخطوط).

٤ـ الجمهرة في النسب (مطبوع).

٥ـ نسب الخيل (مطبوع).

٦ـ نسب معد واليمن الكبير (مطبوع).

٧ـ كتاب الأصنام (مطبوع)[٢].

هذا ما ذكره المحقق المتتبّع الشيخ نجاح الطائي حول كتب ابن الكلبي الموجودة فعلاً (المخطوط والمطبوع منها)، ولكن الشيخ الطهراني في كتابه الذريعة قال: «**ومن آثاره الباقية أيضاً: كتابه (الملوكي في النسب) و(المنزل الكبير) أيضاً في النسب و(نسب الخيل) و(المعمِّرين) و(الجمهرة) كلّها موجودة**»[٣].

ففي هذا النصّ توجد ثلاثة كُتب أُخرىٰ يدّعي الشيخ الطهراني وجودها ـ بالإضافة إلىٰ ما ذكره الطائي ـ وهي:

١ـ الملوكي في النسب.

---

(١) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٤٣٤ ـ ٤٣٥.

(٢) أُنظر: ابن الكلبي، هشام بن محمد، مثالب العرب (مقدّمة تحقيق الكتاب): ص٩.

(٣) الطهراني، آغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج٢٢، ص٢٠.

٢ـ المنزل الكبير.

٣ـ المعمِّرين.

ولكن الطهراني ـ ومع شديد الأسف ـ لم يعيِّن لنا أماكن هذه الكتب. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنّ الكثير من مضامين كتب الكلبي التالفة قد وصلت إلينا عِبْر الموسوعات التاريخيّة، وقد أثبتها المؤرِّخون في مصنَّفاتهم قبل تلفها، ومنهم: محمّد بن سعد كاتب الواقدي (ت٢٣٠هـ) في الطبقات الكبرىٰ، وخليفة بن خياط العصفري (ت٢٤٠هـ) في الطبقات والتاريخ، ومحمّد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ) في المنمق في أخبار قريش، ومحمّد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) في تاريخ الأُمم والملوك، والمسعودي في مروج الذهب (ت٣٤٦هـ) وغيرهم.

وأمّا علماء الأنساب، فكلّهم عيال عليه كما عرفت، وقد اعتمد المؤلِّفون منهم عليه بشكل رئيسي، وقد اعترفوا جميعاً بتقدُّمه وريادته في هذا الحقل، وقد حملت إلينا كتبهم الكثير من آرائه وأقواله في علم الأنساب.

ويُذكر هشام ـ عادة ـ في المصادر المشار إليها بعنوان (هشام بن محمد)، أو(هشام بن محمّد بن السائب)، أو (الكلبي)، أو (ابن الكلبي).

٤ـ مذهبه ومعتقده

قال النجاشي ـ كما مرّ علينا ـ : «... **وكان يختصّ بمذهبنا، وله الحديث المشهور، قال: اعتللت علّة عظيمة نسيتُ عِلمي، فجلست إلىٰ جعفر بن محمّد**عليه السلام**، فسقاني العلم في كأس؛ فعاد إليَّ عِلمي. وكان أبو عبد الله**عليه السلام** يقرِّبه ويدنيه ويبسطه**».

وقد تسالم الرجاليون من الشيعة علىٰ تشيُّعه واختصاصه بمذهب أهل البيت**عليهم السلام**، ولم

يخالف في ذلك أحدٌ من المتقدِّمين والمتأخِّرين[١]، سوىٰ ما نقله الطوسي في (اختيار معرفة الرجال) المعروف بـ (رجال الكشي)؛ حيث اعتبر الكلبي من رجال العامّة الذين لهم ميل ومحبّة شديدة لأهل البيت عليهم السلام، ثمّ قال: «**وقد قيل: إنّ الكلبي كان مستوراً ولم يكن مخالفاً**»[٢].

ويبدو أنّ الطوسي كان معتقداً بما نقله عن الكشي حول هشام؛ ولذا لم يذكره في الرجال ولا في الفهرست إلّا من حيث وقوعه في بعض الأسانيد، وقد اشتبه صاحب أعيان الشيعة في قوله: «**وذكره الشيخ الطوسي في رجال الصادق عليه السلام، وقال: إنّه مولىٰ**»[٣]، فإنّ هذا شخص آخر غير هشام بن محمّد الكلبي جزماً؛ لأنّه من الواضح أنّ هشاماً صاحب الترجمة لم يكن مولىٰ لبني كلب، بل هو من أنفسهم.

وهذا الذي ذهبنا إليه ـ من التفريق بين هشام الكلبي وهشام المولىٰ المذكور في رجال الطوسي ـ يذهب إليه غير واحد من المحقّقين في الرجال، منهم: السيد الخوئي، فقد ذَكره بعد ذِكره لهشام الكلبي مباشرة، وقد قال عنه: «**هشام بن محمّد: مولىٰ، من أصحاب الصادق عليه السلام**»[٤].

وعلىٰ أيّة حالٍ، فإنّ الرجل من الشيعة الإماميّة بلا ريب، وما ذهب إليه الكشي أو الطوسي لا يرجَّح علىٰ ما ذهب إليه النجاشي لسببين علىٰ الأقل:

أولاً: إنّ قول النجاشي يُقدَّم علىٰ قول غيره في الجرح والتعديل وما يلزمهما من مقدِّمات، ومن تلك المقدِّمات معرفة مذهب الرجل ومعتقده ونحوها ممَّا له مدخليّة في

---

(١) اُنظر ـ مثلاً ـ: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٤٣٤. العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص٢٨٩. الحلّي، ابن داود، رجال ابن داود: ص٢٠١. التفرشي، مصطفى بن الحسين، نقد الرجال: ج٥، ص٥٢. الشبستري، عبد الحسين، أصحاب الإمام الصادق عليه السلام: ج٢، ص٣٨٩. الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ص٢٠، ص٣٣٦.

(٢) الطوسي، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج٢، ص٦٨٧.

(٣) الأمين، محسن، أعيان الشيعة: ج١٠، ص٢٦٥.

(٤) الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج٢٠، ص٣٣٧.

الجرح والتعديل؛ ولذا وجدنا أغلب الرجاليين قد قالوا بتشيُّعه واختصاصه بمذهبنا تبعاً للنجاشي، ولم يلتفتوا إلىٰ كلام الكشي فيه وإهمال الطوسي له.

ثانياً: إنّ قول الكشـي ـ بحسب نقل الطوسـي ـ : «**إنّ الكلبي كان مستوراً...**»، ليس صحيحاً، فإنّ هشاماً كان متجاهراً ومعروفاً بولائه لأهل البيت عليهم السلام؛ ولذا نسبه العامّة إلىٰ الرفض والتشيُّع والغلو في مذهب أهل البيت عليهم السلام.

قال ابن حبان: «...**وكان غالياً في التشيُّع**...»[1].

وقال ابن عساكر: «**رافضي، ليس بثقة**»[2].

ووصفه الذهبي: بـ«**الكوفي، الشيعي**»[3].

٥ـ وثاقته وعدالته

مرَّ علينا قول النجاشي في ابن الكلبي: «**الناسب العالم بالأيام، المشهور بالفضل والعلم، وكان يختصّ بمذهبنا، وله الحديث المشهور، قال: اعتللت علّة عظيمة نسيت عِلمي، فجلستُ إلىٰ جعفر بن محمّد عليه السلام، فسقاني العِلم في كأس؛ فعاد إليَّ عِلمي. وكان أبو عبد الله عليه السلام يقرِّبه ويدنيه ويبسطه**».

وهذا النصّ كما أنّه يدلّ علىٰ تشيُّع الكلبي وإماميّته واختصاصه بمذهب أهل البيت عليهم السلام، فإنّه يدلّ أيضاً علىٰ عدالته ووثاقته وجلالته، وكما أشرنا سابقاً فقد نقل أغلب رجالي الشيعة نصَّ النجاشي في مدوناتهم الرجاليّة، وقد اقترن نقلهم بالموافقة والقبول بما قاله النجاشي في حقِّه؛ ومن هنا نستطيع أن ندّعي وثاقة وعدالة وجلالة ابن الكلبي عند

---

(١) ابن حبان، محمّد بن حبان، المجروحين من المحدِّثين: ج٣، ص٩١، برقم (١١٥٧).
(٢) أُنظر: الذهبي، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٤، ص٣٠٤.
(٣) الذهبي، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٩، ص٨٣.

أكثر رجاليّي الشيعة.

نعم، قد يُقال: بأنّ نصَّ النجاشي ـ الذي هو الأصل في توثيق الكلبي ـ لا يفيد توثيقاً، وعبائره لا تزيد علىٰ المدح، وهذا الكلام ربما يصحّ لو قصرنا النظر علىٰ قوله: «**المشهور بالفضل والعلم**». أو قوله: «**وكان يختصُّ بمذهبنا**»، ولكن لو نظرنا إلىٰ قوله في ذيل النصّ: «**وكان أبو عبد الله عليه السلام يقرِّبه ويدنيه ويبسطه**»، فلا محيص لنا من القول بوثاقة هذا الرجل وعدالته وجلالته، فحاشا للإمام عليه السلام أن يقرِّب أو يُدني منه كاذباً أو فاسقاً، فالإمام عليه السلام منهجه منهج القرآن الذي يقول: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[1].

وقد يُقال: لعل سبب تكريم الإمام عليه السلام له، هو ما كان يحمله من العلم، والعلم سبب من أسباب التكريم، ومقياس من مقاييس التفضيل؛ لقوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[2].

والجواب: إنّ العلم إنّما يكون سبباً من أسباب التكريم إذا كان مقترناً بالتقوىٰ، وما قيمة العلم المتّهم صاحبه بالكذب، خصوصاً إذا كان من جنس العلم القائم علىٰ الأخبار والحكايات كما هو العلم الذي يحمله الكلبي.

وقد يُقال: إنّ ذيل النصِّ ليس من كلام النجاشي، بل هو جزء من الرواية، وهذه الرواية مرسلة فلا يصحّ الاستشهاد بها!

والجواب:

أولاً: الظاهر أنّ هذه العبارة من كلام النجاشي علّق بها علىٰ الرواية، وكون هذه العبارة جزءاً من الرواية ـ أي: من كلام الراوي لا من كلام النجاشي ـ هو مجرّد احتمال خلاف الظاهر.

---

(١) الحجرات: آية ١٣.
(٢) الزمر: آية ٩.

ثانياً: إنّ هذه الرواية من الروايات المشهورة بين القدماء، كما يدلّ علىٰ ذلك قول النجاشي: «**وله الحديث المشهور**»، والشهرة الروائيّة بين القدماء تجعل الخبر غير الموثوق بصدوره في نفسه موثوقاً، كما هو مقرّر في علم الأُصول.

يقول السيِّد الخوئي: «...**فلا ريب أنّ كثرة رواية أصحاب الأئمّة عليهم السلام لرواية معيَّنة ـ ولو كان في سندها مَن لا يوثق به ـ يوجب الظنّ الاطمئناني باحتفافها بقرينة أوجبت اشتهارها بين الأصحاب؛ لقرب عهدهم من زمان صدورها، فيكشف ذلك عن تثبّتهم فيها ووقوفهم علىٰ ما يوجب اطمئنان النفس بصدورها...**»[1].

الكلبي في رجال العامّة:

هذا كلّه بحسب رجالنا، أمّا في رجال العامّة فقد أجمعت كلمتهم علىٰ تركه وطرح أحاديثه في العقيدة والتشريع، ولم نجد لذلك سبباً ظاهراً سوىٰ تشيُّعه واختصاصه بمذهب أهل البيت عليهم السلام، وهذا ما صرّح به ابن حبان جهاراً نهاراً، حيث قال فيه ـ بعد أن وضعه في قائمة المجروحين ـ : «**هشام بن محمّد بن السائب، أبو المنذر الكلبي من أهل الكوفة، يروي عن أبيه ـ ومعروف مولىٰ سليمان والعراقيين ـ العجائب والأخبار التي لا أُصول لها، روىٰ عنه شباب العصفري، وعليّ بن حرب الموصلي، وعبد الله بن الضحاك الهدادي، وكان غالياً في التشيُّع، أخباره في الأغلوطات أشهر من أن يحتاج إلىٰ الإغراق في وصفها**»[2].

وقال ابن عساكر: «**رافضي، ليس بثقة**»[3].

وقال الذهبي: «**وكان حافظاً علّامة، إلّا أنّه متروك الحديث، فيه رفض**»[4].

---

(١) الخوئي، أبو القاسم، أجود التقريرات: ج٢، ص١٥٩.
(٢) ابن حبان، محمّد بن حبان، المجروحين من المحدِّثين: ج٣، ص٩١، برقم (١١٥٧).
(٣) أُنظر: الذهبي، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٤، ص٣٠٤.
(٤) الذهبي، محمّد بن أحمد، العِبَر في خَبر مَن غَبر: ج١، ص٢٧١.

هذا هو موقف العامّة من مرويات الكلبي في مجال العقيدة والتشريع، أمّا حينما نأتي إلىٰ علمَي التاريخ والأنساب ـ ولا سيما الأخير ـ نجد أنّ روّاد هذين الميدانين كلّهم عيال عليه، ونلاحظ: أنّ الموسوعات التاريخيّة الكبرىٰ وكُتب الأنساب مشحونة من رواياته وأخباره، وقد نقلنا في بداية حديثنا عن (مكانته العلميّة وطبقته ومصنّفاته) الكثير من الأقوال الدالّة علىٰ قبول مروياته في مجالَي التاريخ والأنساب عند العامّة، بل في تلك الأقوال ما يدلّ علىٰ تقدُّمه في هذين الحقلين وعدم غناهم عنه.

٦ ـ وفاته

توفّي ابن الكلبي في الكوفة سنة ٢٠٤هـ علىٰ ما صححه أكثر المؤرِّخين، وقيل: سنة ٢٠٦هـ.

قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): «**بلغني أنّ هشام ابن الكلبي مات في سنة أربع ومائتين، وقيل: سنة ستّ ومائتين**»[١].

وقال ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ): «**مات هشام سنة أربع ومائتين، وقيل: سنة ستّ**»[٢].

وقال ابن خلكان (ت٦٨١هـ): «**وتوفّي سنة أربع ومائتين، وقيل: سنة ستّ، والأوّل أصح، والله أعلم بالصواب، رحمه الله تعالىٰ**»[٣].

وقال الذهبي (ت٧٤٨هـ): «**مات ابن الكلبي علىٰ الصحيح سنة أربع ومائتين، وقيل: بعد ذلك بقليل... وقيل: مات سنة ستّ ومائتين**»[٤].

ويبدو لي أنّ أصل الرأي القائل بوفاة الكلبي سنة ٢٠٦هـ والذي ضعّفه المؤرِّخون

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، تاريخ بغداد: ج١٦، ص٦٨.
(٢) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأُدباء: ج٦، ص٢٧٧٩.
(٣) ابن خلكان، أحمد بن محمّد، وفيات الأعيان: ج٦، ص٨٤.
(٤) الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٩، ص٨٣.

السابقون هو ابن النديم، فقد صرّح في فهرسه بوفاة هشام الكلبي سنة ٢٠٦هـ، والذي لم يُشر إلىٰ الرأي الآخر في المقام؛ ممّا يدلل علىٰ استبعاده له أو عدم اطّلاعه عليه[١].

وقد نسب الصفدي هذا الرأي ـ أعني الرأي القائل بوفاته سنة ٢٠٦هـ ـ إلىٰ ابن سعد صاحب الطبقات[٢]، ولو ثبت ذلك عن ابن سعد لكان هذا الرأي هو الرأي الأصح؛ نظراً لمعاصرته لهشام وتتلمذه علىٰ يديه في بغداد كما ذكرنا، ولكنّنا أطلنا الفحص في كتاب الطبقات ولم نعثر علىٰ شيءٍ من ذلك.

ومن الواضح من خلال رصد السير التاريخي لهذين الرأيين في وفاة ابن الكلبي أنّ الخطيب البغدادي هو المصدر الأوّل للرأي القائل بوفاته سنة ٢٠٤هـ، كما أنّه هو أوّل مَن رجّح هذا الرأي علىٰ الرأي الآخر، ثمَّ تابعه القوم علىٰ ذلك، ولم يبيِّن لنا الخطيب البغدادي ولا غيره مستنده في هذا الترجيح.

---

(١) ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص١٢٤.

(٢) الصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات: ج٢٧، ص٢١٢.

المبحث الثاني

كتاب مقتل الحسين عليه السلام للكلبي

تُعتبر كتابة المقاتل أحد أنواع الكتابة التاريخيّة التي بدأت مع بدايات عصر التدوين، وقد كان لهشام الكلبي اهتماماً ملحوظاً في هذا المحور، حيث كتب عدّة مقاتل لعدّةٍ من الشخصيات البارزة في المجتمع الإسلامي في القرن الهجري الأوّل، وكُتُبه في هذا المجال بلغت خمسة كتب هي:

١ـ مقتل عثمان.

٢ـ مقتل أمير المؤمنين عليه السلام.

٣ـ مقتل حجر بن عدي.

٤ـ مقتل رشيد وميثم وجويرية بن مسهر.

٥ـ مقتل الحسين عليه السلام[1].

وقد أشرنا فيما مضىٰ إلىٰ فقدان أكثر كُتُب هشام الكلبي في هذا العصر، وقد كان من جملة كتبه المفقودة كتابه في مقتل الحسين عليه السلام، غير أنّ من حُسن الحظِّ أنّ الكثير من المرويات التي جمعها ابن الكلبي في كتابه مقتل الحسين عليه السلام قد وصلتنا عِبَر المصادر التاريخيّة المتأخّرة عن عصر ابن الكلبي، والتي اهتمّت بحفظ وتسجيل النصّ الكربلائي، وأخذه من منابعه الأصليّة، وهذا ما سنفصِّل الكلام عنه في السطور التالية:

---

(١) أُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٤٣٥.

١ ـ علاقة مقتل ابن الكلبي بمقتل أبي مخنف

عند حديثنا عن كتاب مقتل الحسين عليه السلام لأبي مخنف لوط بن يحيىٰ الأزدي الكوفي (ت١٥٧هـ)، ذكرنا هناك أنّ الكلبي هو تلميذ أبي مخنف وهو الراوي لكتابه في المقتل، ويبدو أنّ كتاب مقتل الحسين عليه السلام للكلبي هو عين كتاب أبي مخنف مع إضافات أُخرىٰ توصّل إليها الكلبي عن غير طريق أبي مخنف، فأخبار أبي مخنف المرتبطة بواقعة كربلاء ـ والتي أشـرنا إلىٰ مواضعـها هناك ـ تُشكِّل المادّة الأساسيّة لكتاب مقتل الحسين عليه السلام للكلبي.

إنّ من الطُرُق المألوفة بين الأخباريين والمؤرِّخين القدامىٰ أن يأخذ التلميذُ أحدَ كتب أُستاذه، ويجعله أساساً لكتاب يقوم التلميذُ بتصنيفه في نفس الموضوع، وربما حمل نفس العنوان، وقد يشتُهر كتاب التلميذ أكثر من كتاب الأُستاذ، لا سيما إن طالت يد التلف والضياع كتابَ الأُستاذ، وشاءت الأقدار أن يبقىٰ كتاب التلميذ، ومن أمثلة ذلك: المؤرِّخ الكبير محمد بن سعد البصري البغدادي (ت٢٣٠هـ) الذي سار في كتابه الشهير (الطبقات الكبرىٰ) علىٰ منوال كتاب (الطبقات) المفقود لأُستاذه الواقدي وأفاد منه كثيراً.

ويمكن مقاربة هذا النوع من أنواع الكتابة بما هو شائع في كتابة الرسائل العمليّة في عصرنا، حيث يعمد الفقيه إلىٰ الرسالة العمليّة لأُستاذه، فيقوم بتطبيقها علىٰ فتاويه مع تغيير مواضع الخلاف وتوضيح بعض المواضع وإضافة فروع وعناوين جديدة أُخرىٰ إليها، ثمَّ تُطبع بنفس العنوان السابق، ولكن باسم الفقيه اللاحق، كما يمكن اعتبار كتاب عوالم العلوم للشيخ عبد الله البحراني مصداقاً من مصاديق الجَرْي علىٰ هذه الطريقة، حيث إنّ الكتاب هو عبارة عن نسخة مكرّرة من كتاب البحار لأُستاذه المجلسي مع إضافات وتغييرات بسيطة.

وإنّما سقنا هذا الكلام، ليتّضح للقارئ الكريم شيوع هذه الطريقة ومقبوليتها بين

قدماء الأخباريين، وأنّها كانت لوناً من ألوان الكتابة التاريخيّة المستساغة لديهم، إلىٰ جانب الإملاء والتهذيب والتحشيّة وغيرها من ألوان الكتابة التي كانت شائعة في ذلك العصر، ولأنّنا لم نجد من الباحثين مَن تحدَّث عن هذه الطريقة بشيءٍ من التفصيل.

وعلىٰ أيّة حال، فإنّ مقتل هشام الكلبي هو عبارة عن مقتل أبي مخنف مع إضافات الكلبي التي توصّل إليها بطرقه الخاصّة، وحيث إنّنا قد تحدَّثنا سابقاً عن مقتل أبي مخنف، فإنّنا نحيل القارئ الكريم إلىٰ هناك، وبقي علينا أن نتحدَّث عن مرويات مقتل الكلبي التي توصّل إليها عن غير طريق أبي مخنف في الطبري، ثمّ نتحدَّث عن مروياته في غير الطبري، وأهمّها: كتاب الإرشاد للشيخ المفيد، وكتاب تذكرة الخواص لسبط بن الجوزي، وهو ما تتكلّف به العناوين التالية.

٢ ـ ما رواه هشام عن غير أبي مخنف في الطبري

يبلغ عدد رواة هشام في الطبري ـ غير أبي مخنف ـ تسعة رواة، وهؤلاء هم الذين اتّصل بهم هشام مباشرة، وحدَّثوه عن الأحداث من خلال واسطة واحدة أو واسطتين، وسنقوم فيما يلي بتعداد أسماء هؤلاء الرواة مع الإشارة إلىٰ مروياتهم وتحديد مواضعها في الطبري.

١ـ عوانة بن الحكم الكلبي الكوفي، وهو من أهمّ مصادر هشام بعد أبي مخنف، غير أنّه علىٰ النقيض منه، فقد كان متّهماً بولائه للأُمويين، ووضع الأحاديث والأخبار لهم، كما ذكر ذلك غير واحد من المؤرِّخين.

قال الزركلي: «**عوانة بن الحكم بن عوانة بن عياض، من بني كلب، أبو الحكم: مؤرِّخ من أهل الكوفة، ضرير، كان عالماً بالأنساب والشعر، فصيحاً، واتُّهم بوضع الأخبار لبني أُميّة**»[1].

---

(١) الزركلي، خير الدين، الأعلام: ج٥، ص٩٣.

ونقل صاحب لسان الميزان، عن عبد الله بن المعتز، عن الحسن بن عليل العنزي قوله في عوانة بن الحكم: «**إنّه كان عثمانيّاً، فكان يضع الأخبار لبني أُميّة**»[١]. ومع ذلك فقد اعتمد هشام علىٰ بعض مروياته، ولعل انتساب عوانة إلىٰ نفس قبيلة هشام (بني كلب)، وانتمائه إلىٰ نفس مدينته (الكوفة) جعل اتّصال هشام به أمراً طبيعيّاً.

ويبدو أنّ هشاماً لم يقم بغربلة روايات عوانة؛ ولذا يجب التعاطي بحذر شديد مع روايات هذا الرجل وغربلتها حتىٰ وإن كان وصولها إلينا عبر طريق هشام، فقد روىٰ الطبري ستّ روايات ممَّا كان يحدِّث به هشام عن شيخه عوانة، ويغلب علىٰ بعض تلك الروايات طابع التبرئة لساحة يزيد ومحاولة إلصاق الجرائم التي ارتُكبت في كربلاء بعبيد الله بن زياد وعمر بن سعد وأعوانهما، وفيما يلي نشير إلىٰ مواضع تلك الروايات:

الرواية الأُولىٰ: اجتماع كتب أعوان بني أُميّة في الكوفة عند يزيد، ودعوته لسرجون ومشاورته في الأمر، وأخذ يزيد برأي سرجون، وأوّل الرواية: قال هشام: قال عوانة: «**فلمّا اجتمعت الكتب عند يزيد ليس بين كتبهم إلّا يومان، دعا يزيد بن معاوية سرجون مولىٰ معاوية، فقال: ما رأيك؟...**»[٢].

الرواية الثانية: لقاء الفرزدق بالحسين عليه السلام، ثمَّ لقاء الفرزدق بعبد الله بن عمرو بن العاص، ثمّ مجيء الخبر بقتل الحسين عليه السلام، ومعرفة الناس بقتل الحسين عليه السلام قبل حدوثه، وأوّل الرواية: قال هشام، عن عوانة بن الحكم، عن لبطة بن الفرزدق بن غالب، عن أبيه، قال: «**حججت بأُمّي، فأنا أسوق بعيرها حين دخلت الحرم في أيام الحجّ، وذلك في سنة ستّين، إذ لقيت الحسين بن عليّ خارجاً من مكّة معه أسيافه وتراسه...**»[٣].

---

(١) ابن حجر، أحمد بن عليّ، لسان الميزان: ج٦، ص٢٤٧.
(٢) الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٣٥٦.
(٣) المصدر السابق: ج٥، ص٣٨٦.

الرواية الثالثة: دخول عمّار بن عبد الله بن يسار الجهني علىٰ عمر بن سعد قبل مسيره إلىٰ الحسين عليه السلام، إلىٰ حين نزول الأخير بكربلاء، وإرساله الرُّسُل إلىٰ الحسين عليه السلام يسألونه ما الذي جاء به؟ وماذا يريد؟ وأوّل الرواية: قال هشام: حدَّثني عوانة بن الحكم، عن عمّار ابن عبد الله بن يسار الجهني، عن أبيه، قال: «**دخلت علىٰ عمر بن سعد، وقد أمر بالمسير إلىٰ الحسين عليه السلام...**»[1].

الرواية الرابعة: جانب من أحداث السبي في حبس الكوفة، ثمّ تسريحهم ووصولهم إلىٰ الشام، وجانب ممّا حصل من أحداث ومحاورات هناك، وأوّل الرواية: قال هشام: وأمّا عوانة بن الحكم الكلبي، فإنّه قال: «**لمّا قُتل الحسين وجيء بالأثقال والأُسارىٰ حتىٰ وردوا بهم الكوفة إلىٰ عبيد الله، فبينا القوم محتبسون...**»[2].

الرواية الخامسة: إرسال ابن زياد لعبد الملك بن أبي الحارث السلمي إلىٰ المدينة يُخبر عمرو بن سعيد بن العاص بقتل الحسين عليه السلام، وأوّل الرواية: قال هشام: حدَّثني عوانة بن الحكم، قال: «**لمّا قتل عبيدُ الله بن زياد الحسينَ بن عليّ، وجيء برأسه إليه، دعا عبدَ الملك بن أبي الحارث السلمي، فقال: انطلق حتىٰ تقدم المدينة علىٰ عمرو بن سعيد بن العاص، فبشّره بقتل الحسين عليه السلام...**»[3].

الرواية السادسة: مطالبة ابن زياد عمر بن سعد بالكتاب الذي كتبه إليه بقتل الحسين عليه السلام، وأوّل الرواية: قال هشام: عن عوانة، قال: «**قال عبيد الله بن زياد لعمر بن سعد بعد قتله الحسين: يا عمر، أين الكتاب الذي كتبتُ به إليك في قتل الحسين؟...**»[4].

٢ـ أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي (٩٥-١٩٣هـ)، الكوفي، الحنّاط، المقرئ،

---

(١) الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٤١٠.
(٢) المصدر السابق: ج٥، ص٤٦٣.
(٣) المصدر السابق: ج٥، ص٤٦٥.
(٤) المصدر السابق: ج٥، ص٤٦٧.

الفقيه، المحدِّث، وفي اسمه أقوال: أشهرها شعبة، عامّي المذهب، وُلِد سنة ٩٥هـ وتوفِّي سنة ١٩٣هـ، وقد وثّقه العامّة وأثنوا عليه[١].

روىٰ عنه هشام خبراً واحداً، وخبره يدور حول: تبرئة عبد الملك بن عمير اللخمي المتّهم بذبح عبد الله بن يقطر، وورود خبر مقتله ومقتل مسلم وهانئ (رضوان الله عليهم أجمعين) إلىٰ الحسين عليه السلام في زبالة، وتفرّق الناس عنه بعد سماع النبأ، وأول الخبر: قال هشام: حدَّثنا أبو بكر بن عياش عمّن أخبره، قال: «**والله، ما هو عبد الملك بن عمير الذي قام إليه فذبحه، ولكنّه قام إليه رجل جعد طوال يُشبه عبد الملك بن عمير...**»[٢].

٣ـ لقيط، لا يُعرف مَن هو، وإن كنت أحتمل أنّه لقيط بن ياسر الجهني (لعنه الله) قاتل محمد بن أبي سعيد بن عقيل عليه السلام[٣]، بقرينة روايته عن عليّ بن الطعان المحاربي الذي كان في معسكر يزيد لعنه الله.

وعلىٰ أيّة حال، فقد روىٰ هشام عن لقيط هذا خبراً واحداً مفصّلاً حول لقاء الحرّ (رضوان الله عليه) بالحسين عليه السلام ومسايرته له، وأوّله هكذا: قال هشام: حدَّثني لقيط، عن عليٍّ بن الطعان المحاربي: «**كنت مع الحرّ بن يزيد، فجئت في آخر مَن جاء من أصحابه، فلمّا رأىٰ الحسين ما بي وبفرسي من العطش قال: أنخ الراوية...**»[٤].

٤ـ أبو الهذيل السكوني، بفتح السين وضم الكاف، نسبةً إلىٰ السكون بطن من كندة[٥]، ليس له ذِكْر في الرجال، له خبر واحد في الطبري رواه عنه هشام حول حديث هانئ بن ثبيت الحضرمي في مجلس الحضرميين أوله:

---

(١) أُنظر ترجمته في: الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج١٦، ص٢٢.
(٢) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٣٩٨.
(٣) المصدر السابق: ج٥، ص٤٦٩.
(٤) المصدر السابق: ج٥، ص٤٠١.
(٥) أُنظر حول هذه النسبة: السمعاني، عبد الكريم بن محمّد، الأنساب: ص١٦٤ ـ ١٦٥.

قال هشام: حدَّثني أبو الهذيل ـ رجل من السكون ـ عن هانئ بن ثبيت الحضرمي، قال: «**رأيته جالساً في مجلس الحضرميين في زمان خالد بن عبد الله وهو شيخ كبير، قال: فسمعته وهو يقول: كنت ممَّن شهد قتل الحسين...**»[١].

٥ـ عمرو بن شمر بن يزيد الجعفي الكوفي، ضعّفه النجاشي[٢]، وعدّه الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام الباقر عليه السلام[٣]، ثمَّ عاد مرّة أُخرىٰ وعدّه في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٤]. روىٰ له هشام خبراً واحداً في الطبري حول عطش الحسين عليه السلام، ومحاولته شرب الماء، أوله: قال هشام: حدّثني عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، «**قال: عطِش الحسين حتىٰ اشتدّ عليه العطش، فدنا ليشرب من الماء...**»[٥].

٦ـ محمّد بن السائب والد هشام، مرّت ترجمته، روىٰ عنه ابنه هشام ـ في تاريخ الطبري ـ خبرين بخصوص واقعة الطفّ.

الخبر الأوّل: حول ركوب الحسين عليه السلام إلىٰ المسناة طالباً الماء، وهذا أوّله: قال هشام، عن أبيه محمّد بن السائب، عن القاسم بن الأصبغ بن نباته، قال: «**حدَّثني مَن شهد الحسين في عسكره أنّ حسيناً حين غُلب علىٰ عسكره ركب المسناة يريد الفرات...**»[٦].

الخبر الآخر: حول ما أخبرت به النوار زوجة خولي عمّا رأت من معجزات رأس الحسين عليه السلام، وأوّل الخبر: قال هشام: فحدّثني أبي، عن النوار بنت مالك، قالت: «**أقبل خولي برأس الحسين عليه السلام فوضعه تحت إجانة في الدار، ثمّ دخل البيت...**»[٧].

---

(١) الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٤٤٩.
(٢) اُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٢٨٧.
(٣) اُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص١٤١.
(٤) اُنظر: المصدر السابق: ص٢٥٠.
(٥) الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٤٤٩.
(٦) المصدر السابق: ج٥، ص٤٤٩.
(٧) المصدر السابق: ج٥، ص٤٥٥.

٧ـ عبد الله بن يزيد بن روح بن زنباع الجذامي، لم يرد له ذكر في الرجال، ولكن يظهر من بعض النصوص أنّه كان من أتباع مروان بن محمّد بن مروان بن الحكم، ويبدو أنّه كان من الوجوه المعروفة، يدلّنا علىٰ ذلك أنّه لمّا سار مروان إلىٰ فلسطين بعد قيام أبي مسلم الخراساني، فنزل نهر أبي فطرس، وقد غلب علىٰ فلسطين الحكم بن ضبعان الجذامي، أرسل مروان إليه عبد اللهّ بن يزيد بن روح بن زنباع الجذامي، فأجاره[١].

وقد روىٰ هشام عن هذا الرجل خبراً واحداً حول دخول زحر بن قيس علىٰ يزيد بن معاوية، وتقديمه تقرير بما حصل من أحداث في كربلاء، أوّله هكذا قال هشام: فحدّثني عبد الله بن يزيد بن روح بن زنباع الجذامي، عن أبيه، عن الغاز بن ربيعة الجرشي، من حمير، قال: «**والله، إنّا لعند يزيد بن معاوية بدمشق إذ أقبل زحر بن قيس حتىٰ دخل علىٰ يزيد بن معاوية، فقال له يزيد: ويلك! ما وراءك؟ وما عندك؟...**»[٢].

٨ـ ما عبَّر عن هشام بـ (بعض أصحابنا)، وقد روىٰ عنه هشام خبراً حول بعض المعجزات التي حدثت يوم مقتل الحسين عليه السلام في المدينة، جاء فيه: قال هشام: حدَّثني بعض أصحابنا، عن عمرو بن أبي المقدام، قال: حدَّثني عمرو بن عكرمة، قال: «**أصبحنا صبيحة قَتْل الحسين بالمدينة فإذا مولىٰ لنا يحدِّثنا، قال: سمعت البارحة منادياً ينادي، وهو يقول:**

أُيّها القاتلون جهلاً حُسيناً ... أبشروا بالعذاب والتنكيل

كلّ أهل السماء يدعو عليكم ... من نبي وملاك وقبيل

قد لُعنتم علىٰ لسان ابن داود ... وموسىٰ وحامل الإنجيل»[٣]

٩ـ عمر بن حيزوم الكلبي، لم يرد ذكره في الرجال، روىٰ عنه هشام خبراً يؤكِّد فيه

---

(١) أُنظر: العصامي، عبد الملك، سمط النجوم العوالي: ج٣، ص٣٤٦.
(٢) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٤٥٩.
(٣) المصدر السابق: ج٥، ص٤٦٧.

علىٰ سماع أبيه للنداء الوارد في الخبر السابق، ونصّ الخبر: قال هشام: حدّثني عمر بن حيزوم الكلبي، عن أبيه، قال: «**سمعت هذا الصوت**»[١].

٣ـ آثار مقتل الكلبي في الإرشاد للمفيد

يُعتبر الشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد (ت٤١٣هـ) من كبار علماء الإماميّة في زمانه، و«**فضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية والثقة والعلم**». بحسب تعبير الرجاليّ الكبير أبو العباس النجاشي[٢].

وقال عنه الشيخ الطوسي: «**محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد، يُكنّىٰ أبا عبد الله، المعروف بابن المعلِّم، من جملة متكلِّمي الإماميّة، انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، وكان مقدَّماً في العلم وصناعة الكلام، وكان فقيهاً متقدِّماً فيه، حسن الخاطر، دقيق الفطنة حاضر الجواب، وله قريب من مائتي مصنَّفٍ كبار وصغار، وفهرست كتبه معروف، وُلِد سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وتوفِّي لليلتين خلتا من شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وأربع مائة، وكان يوم وفاته يوماً لم يُرَ أعظم منه من كثرة الناس للصلاة عليه وكثرة البكاء من المخالف والمؤالف**»[٣].

أمّا كتابه (الإرشاد في معرفة حجج الله علىٰ العباد)، فهو من أقدم وأهمّ وأشهر الكتب المصنَّفة في سيرة الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام، وقد خصص المصنِّف ـ في الباب المخصّص لسيرة الإمام الحسين عليه السلام ـ عدّة فصول للحديث عن مقتل الإمام الحسين عليه السلام، وقد اعتمد المصنِّف في مقتله بشكل شبه كلّي علىٰ مصدرين هما: الكلبي، والمدائني؛ إذ يقول في مستهلِّ كلامه: «**فمن مختصر الأخبار التي جاءت بسبب دعوته عليه السلام، وما أخذه علىٰ**

---

(١) الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٤٦٧.
(٢) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٣٩٩.
(٣) الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ص١٥٧ ـ ١٥٨.

الناس في الجهاد من بيعته، وذكر جملة من أمره في خروجه ومقتله: ما رواه الكلبي والمدائني وغيرهما من أصحاب السيرة...»[1].

وظاهر هذا الكلام أنّ مقتل الكلبي هو أحد الأُصول الأساسيّة المعتمدة في مقتل الإرشاد، وهذا ما يستدعي بسط الكلام حوله في النقاط التالية:

النقطة الأُولىٰ: إنّ المراد بالمدائني الذي اعتمده المفيد إلىٰ جانب الكلبي هو عليّ بن محمّد المدائني (ت٢٢٥هـ)، عامّي المذهب[2]، وهو من المؤرِّخين الأوائل، ومن قدماء كتّاب السير والفتوح والمغازي، ووزانه في هذه الفنون كَوِزان أبي مخنف والواقدي وأضرابهما.

قال ابن النديم في الفهرست: «**قرأتُ بخطِّ أحمد بن الحارث الخزاز: قالت العلماء: أبو مخنف بأمر العراق وأخبارها وفتوحها يزيد علىٰ غيره، والمدائني بأمر خراسان والهند وفارس، والواقدي بالحجاز والسيرة. وقد اشتركوا في فتوح الشام**»[3].

أمّا كتابه في المقتل، فهو من الأُصول القديمة المفقودة، ذكره ابن النديم في الفهرست، وذكر أنّ اسمه (أسماء مَن قُتل من الطالبيين)[4]، وسمّاه الطوسي (ت٤٦٠هـ) في الفهرست (مقتل الحسين)[5]، وذكر ابن شهر آشوب في المعالم أنّ اسمه (السيرة في مقتل الحسين)[6]، ولعلّ لهذا الكتاب أكثر من اسم، كما في كثير من التصانيف القديمة[7].

---

(١) المفيد، محمّد بن محمّد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ج٢، ص٣٢.
(٢) أُنظر: الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ص٩٥.
(٣) ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص١٢٢.
(٤) أُنظر: المصدر السابق: ص١٣١.
(٥) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص٩٥.
(٦) أُنظر: ابن شهر آشوب، محمّد بن عليّ، معالم العلماء: ص١٠٧.
(٧) كمثال على ذلك: ذكر الشيخ فارس الحسون ـ في مقدّمة تحقيقه لمقتل ابن طاووس: ص٧٦ ـ

ولعلّ أقدم مَن روىٰ عن هذا المقتل هو أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ) في مقاتل الطالبيين؛ حيث نقل عنه فيما يناهز الخمسة عشر موضعاً، ويبدو أنّه كان يمتلك نسخة من هذا المقتل، ثمَّ جاء بعده الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) الذي جعله مصدراً أساسيّاً من مصادره كما هو واضح من النصّ.

النقطة الثانية: لا ريب في أنّ المراد بـ(الكلبي) الوارد في نصّ المفيد هو هشام بن محمّد الكلبي؛ فإنّ هذا اللّقب إذا أُطلق في كُتُب الأنساب والسيرة والتاريخ ينصرف إليه، وقد يُطلق في بعض المصادر ويُراد به والده محمّد بن السائب الكلبي، والتمييز بينهما يتمّ عِبْر القرائن الحاليّة، كما لو كان الكلام حول التفسير فيُحمل علىٰ (الكلبي الأب)، لاهتمامه بهذا الجانب، وكما لو كان الكلام حول أخبار كربلاء ـ كما في المقام ـ فيُحمل علىٰ (الكلبي الابن) لتخصّصه في هذا الحقل، وهذا أمر بيِّن للمتخصّصين، وإنّما ذكرنا هذه الالتفاتة ليتّضح الأمر لغير المتخصّص.

نعم، قد يشتبه الأمر حتىٰ علىٰ بعض المتخصّصين، فيتصور أنّ مراد الشيخ المفيد بالأخبار التي رواها الكلبي هي خصوص أخبار شيخه أبي مخنف، وإنّما نسبها للكلبي باعتباره الراوي الأساسي لمقتل أُستاذه أبي مخنف؛ وبالتالي لا معنىٰ لاعتبار كتاب الإرشاد من المصادر التي حملت آثار مقتل الكلبي؛ لأنّ المفيد قد اعتمد في الحقيقة علىٰ روايتي أبي

أنّ لهذا المقتل ستّة أسماء هي:
١ـ اللهوف على قتلى الطفوف.
٢ـ الملهوف على قتلى الطفوف.
٣ـ الملهوف على قتل الطفوف.
٤ـ اللهوف في قتلى الطفوف.
٥ـ الملهوف على أهل الطفوف.
٦ـ المسالك في مقتل الحسين عليه السلام.

مخنف والمدائني، وليس الكلبي سوىٰ طريق إلىٰ رواية أبي مخنف؟

والجواب: إنّ هذا الاحتمال وإن كان وارداً، إلّا أنّ مقارنة المادّة التاريخيّة التي احتواها مقتل الإرشاد بما نقله هشام عن غير أبي مخنف في الطبري، تظهر أنّ المراد بأخبار الكلبي الواردة في مقتل الإرشاد هي عموم أخباره التي استقاها من أبي مخنف وغيره من مشايخه، لا خصوص أخبار أبي مخنف، وهذه عيّنات من نتائج تلك المقارنة:

١ـ نقل الشيخ المفيد أربعاً من روايات هشام الكلبي، عن شيخه عوانة بن الحكم، مع حذف بسيط لبعض الأجزاء وتغيير قليل في اللفظ، وهي الروايات: (الأُولىٰ، والثانية، والثالثة، والخامسة) بحسب التسلسل الذي سرنا عليه في نقل روايات هشام عن عوانة، وقد أهمل الروايتين: (الرابعة، والسادسة) لما فيهما من رائحة التبرئة لساحة يزيد، وإلصاق التّهمة بابن زياد وابن سعد، وتحميلهما المسؤولية وحدهما، وإليك مواضع تلك الروايات في الإرشاد:

أ ـ قال: «**فلمّا وصلت الكتب إلىٰ يزيد دعا سرجون مولىٰ معاوية، فقال: ما رأيك؟...**»[1]، وهذه الرواية الأُولىٰ بحسب تسلسلنا في نقل روايات هشام عن عوانة.

ب ـ قال: «...**فروىٰ عن الفرزدق الشاعر أنّه قال: حججت بأُمّي في سنة ستّين، فبينا أنا أسوق بعيرها حين دخلت الحرم، إذ لقيت الحسين بن عليّ عليهما السلام، خارجاً من مكّة مع أسيافه وتراسه...**»[2]، وهذه هي الرواية الثانية.

ج ـ «...**فلمّا كان من الغد قدم عليهم عمر بن سعد بن أبىٰ وقاص من الكوفة في أربعة آلاف فارس، فنزل بنينوىٰ، فبعث إلىٰ الحسين عليه السلام عروة بن قيس الأحمسي، فقال له: إيته فسله: ما الذي**

---

(١) المفيد، محمّد بن محمّد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ج٢، ص٤٢.
(٢) المصدر السابق: ج٢، ص٦٧.

جاء بك؟ وماذا تريد؟...»[١]، وهذه هي الراوية الثالثة.

د ـ «**ولمّا أنفذ ابن زياد برأس الحسين**عليه السلام **إلىٰ يزيد تقدَّم إلىٰ عبد الملك بن أبي الحديث السلمي، فقال: انطلق حتىٰ تأتىٰ عمرو بن سعيد بن العاص بالمدينة فبشّـره بقتل الحسين**عليه السلام**...**»[٢]، وهذه هي الرواية الخامسة.

٢ـ قال: «**ثمّ ارتحلوا، فسار حتىٰ انتهىٰ إلىٰ زبالة، فأتاه خبر عبد الله بن يقطر، فأخرج إلىٰ الناس كتاباً فقرأه عليهم: بسم الله الرحمن الرحيم، أمّا بعد، فإنّه قد أتانا خبر فظيع، قُتِل مسلم بن عقيل وهانئ بن عروة وعبد الله بن يقطر...**»[٣]، وهذا هو نفس الخبر الذي رواه هشام عن أبي بكر بن عياش مع حذف أوله، وتغيير بسيط في اللفظ.

٣ـ قال: «**فقال عليّ بن الطعان المحاربي: كنت مع الحرّ يومئذٍ، فجئت في آخر مَن جاء من أصحابه، فلمّا رأىٰ الحسين**عليه السلام **ما بي وفرسي من العطش، قال: أنخ الراوية...**»[٤]. وهذه هي نفس رواية لقيط مع تغيير قليل في الصياغة.

٤ـ قال: «**واشتدّ به العطش، فركب المسناة يريد الفرات وبين يديه العباس أخوه، فاعترضه خيل ابن سعد (لعنه الله) وفيهم رجل من بنىٰ دارم، فقال لهم: ويلكم! حولوا بينه وبين الفرات ولا تمكّنوه من الماء...**»[٥]، وهذا هو الخبر الأوّل الذي رواه هشام عن والده محمّد بن السائب مع بعض التغيير.

٥ـ «**فروىٰ عبد الله بن ربيعة الحميري، قال: إنّي لعند يزيد بن معاوية بدمشق، إذ أقبل زحر**

---

(١) المفيد، محمّد بن محمّد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ج٢، ص٨٤.
(٢) المصدر السابق: ج٢، ص١٢٣.
(٣) المصدر السابق: ج٢، ص٧٥.
(٤) المصدر السابق: ج٢، ص٧٨.
(٥) المصدر السابق: ج١، ص١٠٩.

ابن قيس حتىٰ دخل عليه، فقال له يزيد: ويلك! ما وراءك وما عندك؟...»[1]، وهذا هو خبر هشام عن عبد الله بن يزيد بن روح بن زنباع الجذامي، مع تغيير في اسم الراوي وتغيير قليل في اللفظ.

فهذه عيِّنات تُثْبِت أنّ مراد المفيد بأخبار الكلبي، عموم أخباره حول واقعة كربلاء، لا خصوص ما رواه عن أبي مخنف، ويبدو أنّ المفيد كان يقوم بغربلة أخبار الكلبي، فلا ينقل منها سوىٰ ما وافق الثوابت العقديّة والتاريخيّة من منظور الإماميّة؛ ولذا وجدناه ينتقي بعض روايات هشام عن عوانة، ويترك البعض الآخر، كما أنّه قد يحذف جزءاً من الخبر، إذا أحسّ أنّ ذلك الجزء ممّا أُضيف علىٰ الخبر الأصلي؛ نظراً لتعارض ذلك الجزء مع بعض الثوابت.

النقطة الثالثة: يتّضح من خلال نصِّ المفيد، بأنّ روايات الكلبي في مقتل الإرشاد قد اختلطت بروايات المدائني وغيره، علىٰ طريقة مزج الحديث بعضه ببعض، وهي الطريقة التي كان يعمل بها الواقدي، وأُثير حولها جدل بين المؤرِّخين والمحدِّثين.

فممّا أنكره البعض علىٰ الواقدي ـ في منهجه التاريخي ـ أنّه يأتي بأسانيد متعدّدة، ثمَّ يذكر متناً واحداً ويدخل نصوص الرواة بعضها في بعض ويلفِّق من الجميع نصّاً واحداً.

قال إبراهيم الحربي: «**سمعت المسيبي، يقول: رأينا الواقدي يوماً جالساً إلىٰ إسطوانة في مسجد المدينة، وهو يُدرِّس، فقلنا: أيُّ شيء تُدرِّس؟ فقال: جزئي من المغازي. وقلنا يوماً له: هذا الذي تجمع الرجال تقول: حدَّثنا فلان وفلان، وجئت بمتن واحد، لو حدَّثتنا بحديث كلّ واحد علىٰ حدة. فقال: يطول. قلنا له: قد رضينا، فغاب عنّا جمعة، ثمَّ جاءنا بغزوة أحد، في عشرين جلداً، فقلنا: ردّنا إلىٰ الأمر الأوّل**»[2].

وفي تاريخ ابن عساكر بإسناده إلىٰ المغيرة، أنّه قال: أخبرني بعض مشايخنا، قال:

---

(١) المفيد، محمّد بن محمّد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ج٢، ص١١٨.
(٢) الذهبي، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج١٤، ص٣٦٦.

«سألت إبراهيم الحربي عمّا أنكره أحمد بن حنبل علىٰ الواقدي، فذكر أنّ ممّا أنكر عليه جمعه الأسانيد ومجيئه بالمتن واحداً، قال إبراهيم الحربي: وليس هذا عيباً، قد فعل هذا الزهري وابن إسحاق»[1].

مناقشة: يظهر من الخبر الأوّل أنّ اختصار الوقت هو السبب الذىٰ دفع الواقدي للسير علىٰ هذا المنهج، وهذا السبب يمكن أن يكون مبرّراً في حدود المادّة الدراسية، أعني: في حدود الكتاب الموضوع للدرس والتدريس، أمّا إذا كان الكتاب قد وُضِع ليكون مصدراً ومرجعاً للمتخصصين، فلا معنىٰ حينئذٍ للاختصار.

ويظهر من الخبر الثاني أنّ هذه الطريقة كانت موضع خلاف بين أحمد بن حنبل وإبراهيم الحربي، فبينما أنكرها الأوّل علىٰ الواقدي، ولم يرَ الثاني بأساً بها، وأنّها ممّا كان يعمل به العلماء قبل الواقدي، كالزهري وابن إسحاق، وهذا الردّ من الحربي أشبه ما يكون بالنقض وليس حلاً.

ولعل عيب هذه الطريقة ـ من وجهة نظر الرافضين لها ـ يتمثّل بإشكاليتين:

١ـ إنّ فيه مصادرة لما يُطلق عليه اليوم بحقوق النشر الفكريّة، فقد يكون أحد هذه النقول ممّا بذل صاحبه للوصول إليه جهوداً كبيرة.

٢ـ إنّ هناك تفاوتاً بين المؤرِّخين في الاعتقاد والوثاقة والعلم وغيرها، ممّا له دخالة في ترجيح بعض النصوص علىٰ بعض، ولكنّنا بسبب هذه الطريقة قد فقدنا فرصة الترجيح المشار إليها.

فإذا استطاع المؤرِّخ أن يتجاوز هاتين الإشكاليتين بإعطائه مبرِّراً ما للسير علىٰ هذه الطريقة، كما لو كان الكتاب كتاباً تدريسيّاً تعليميّاً، وإلّا فإنّ هذه الطريقة في حدِّ نفسها معيبة، ولا يمكن غضّ الطرف عن الإشكاليتين المذكورتين.

---

(١) ابن عساكر، عليّ بن الحسن، تاريخ دمشق: ج٥٤، ص٤٥٥.

دفاع عن الشيخ المفيد:

وفيما يخصّ الشيخ المفيد في مقتل الإرشاد، نقول: إنّ الشيخ لم يكن بصدد النقل التاريخي البحت، لكي يكون ملزَماً بذكر الأسانيد والمتون تفصيليّاً والتمييز بينها، وإنّما كان بصدد عرض ما صحّ عنده من أخبار مقتل الحسين عليه السلام.

وبعبارة أُخرىٰ: كان الشيخ في مقتل الإرشاد يمارس عملاً تاريخيّاً اجتهاديّاً لا نقليّاً، بحيث إنّ إطلاق عبارة: (مقتل المفيد) علىٰ هذا العمل قد تكون أصدق من إطلاق عبارة: (مقتل الكلبي أو المدائني برواية المفيد).

نعم، لا شك في أنّه قد اعتمد علىٰ هذين المصدرين في تصنيف مقتله ـ كما صرّح ـ ولكن ممّا لا شكّ فيه أيضاً، أنّ الرواية عنهما لم تكن ملحوظة لديه بالدرجة الأُولىٰ.

ويمكن مقاربة العمل التاريخي الاجتهادي، بالعمل الفقهي الاجتهادي، فإنّ الفقيه تارة يقوم بعمل فقهي نقلي (حديثي)؛ فيكون في هذا العمل ملزَماً بنقل الأسانيد والمتون وفرز بعضها عن بعض بدقّة عالية، وتارة يقوم بعمل فقهي اجتهادي (إفتائي)؛ فلا يكون ملزَماً إلّا بذكر ما توصّل إليه من آراء صحيحة ـ من وجهة نظره ـ ولا حاجة لذكر متون الأحاديث والتمييز بينها وبين رواتها.

هذا، ويمكن للمحقّقين المتمرِّسين في تراث واقعة الطفّ، تمييز روايات هشام الكلبي عن غيره في مقتل الإرشاد، بمقارنة هذا المقتل بما رواه الطبري عن هشام من جانب، وبمقارنته بما رواه أبو الفرج الأصفهاني وغيره عن المدائني من جانب آخر.

وينبغي الاعتراف بأنّها عملية شاقّة، وقليلة الجدوىٰ؛ لما قلناه من عدم وجود كتابي الكلبي والمدائني في المقتل، فالروايات المنقولة عن هذين الكتابين في تاريخ الطبري ومقاتل الطالبين وغيرهما لا تمثِّل تمام هذين الكتابين؛ وحينئذٍ ستكون المقارنة ناقصة، ولكنّها علىٰ أيّة حال مفيدة وموصلة إلىٰ نتائج جزئية، وقد طبقناها سابقاً في فرز روايات هشام عن غير أبي مخنف، واستطعنا فرز العديد منها.

٤ـ آثار مقتل الكلبي في تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي

وُلد أبو المظفر شمس الدين يوسف بن قزغلي (فرغلي) المعروف بـ (سبط ابن الجوزي) بعد سنة ٥٨٠هـ ببغداد، وتوفّي في دمشق سنة ٦٥٤هـ، فهو من أعلام القرن السابع الهجري، وهو سبط أبي الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد الجوزي (ت٥٩٧هـ) صاحب كتاب المنتظم في تاريخ الملوك والأُمم[١].

أمّا كتابه (تذكرة خواص الأُمّة بذكر خصائص الأئمّة)، أو (تذكرة الخواص من الأُمّة في ذكر مناقب الأئمّة)، أو (تذكرة الخواص) اختصاراً، فهو من أهمّ الكتب التي تناولت سيرة أمير المؤمنين والصديقة الزهراء والأئمّة من ذرّيتهما عليهم السلام، وتكمن أهمّية هذا الكتاب ـ بالإضافة إلىٰ اشتماله علىٰ جملة من مرويات الأُصول التاريخيّة القديمة ـ بكون مؤلفه من العامّة الموصوفين بالاعتدال وعدم التعصّب المذهبي.

وقد خصّص سبط ابن الجوزي الباب التاسع من هذا الكتاب لذكر الحسين عليه السلام ومقتله، معتمداً في ذلك علىٰ مرويات قدماء الأخباريين والمحدِّثين، ومنهم: هشام الكلبي، وقد وجدنا في هذا الكتاب العديد من النصوص التي انفرد سبط ابن الجوزي بروايتها بصورة أو بأُخرىٰ، فكان لا بدّ من التأشير عليها:

النصّ الأوّل: قال سبط ابن الجوزي: «قال هشام بن محمّد: وكتب يزيد في أسفل الكتاب:

يـا أيّهـا الراكـب الغـادي لمطيَّتـه[٢] عـلىٰ عـذافرة في سـيرها قحـمُ»[٣]

---

(١) أُنظر ترجمته في: الذهبي، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج٢٣، ص٣٢٦.

(٢) في تاريخ الطبري: (لطيّته) والطية الحاجة. أُنظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٨، ص٢٠٢. وفي تاريخ ابن عساكر: (مطيَّته).أُنظر: ابن عساكر، عليّ بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق: ج١٤، ص٢١٠.

(٣) سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص: ص٣٠٦.

هذا مطلع من قصيدة تتكّون من عشرة أبيات، كتبها يزيد أسفل الكتاب الذي بعثه إلىٰ ابن عباس، رواها سبط ابن الجوزي عن هشام، ورواها ابن عساكر مع زيادة بيت واختلاف يسير في اللفظ، ضمن كلام طويل ملفّق من عدّة نصوص تاريخيّة لعدّة مؤرِّخين من بينهم أبي مخنف[١]، ولا ندري بالضبط هل أنّ هذه القصيدة من مرويات أبي مخنف أم لا، وعلىٰ فرض أنّها من مروياته، فنحن لا نعلم بكون هشام قد أخذها عنه أم عن غيره؛ ولذا فقد أثبتنا هذه القصيدة كمثال علىٰ ما روي عن هشام في غير الطبري والإرشاد من غير طريق أبي مخنف، وقد روىٰ الطبري هذه القصيدة مع زيادة بيتين واختلاف يسير في اللفظ، ولكن بطريق لا يمر بهشام ولا أبي مخنف، كما أنّه لم يذكرها ضمن أحداث الطفّ، وإنّما ذكرها ضمن أحداث فخ[٢].

النصّ الثاني: عن هشام بن محمّد الكلبي، قال: «**لمّا رآهم الحسين عليه السلام مصـرِّين علىٰ قتله أخذ المصحف ونشـره وجعله علىٰ رأسه ونادىٰ...**»[٣].

والنصّ هو عبارة عن مقتل مقتضب، فيبدأ بمحاورة الإمام الحسين عليه السلام لمعسكر الأعداء ووعظه إياهم، ثمَّ يمرّ بمقتل عبد الله الرضيع عليه السلام، ومبارزة زهير بن القين أثناء أداء الإمام الحسين عليه السلام لصلاة الخوف بأصحابه، ثمَّ ينتهي بمقتل الحسين عليه السلام، وليس فيه إشارة إلىٰ مبارزات بقية الهاشميين والأصحاب.

ويبدو لي من خلال مقارنة هذا النصّ بروايات هشام في الطبري، أنّ هذا النصّ قد اقتبسه سبط ابن الجوزي من عدّة روايات لهشام في الطبري، وصاغه بأُسلوبه الخاصّ، ومع هذا فمادّة هذا النصّ ليست كلّها اقتباساً من تاريخ الطبري، فبالتدقيق تجد في ثنايا النصّ بعض الشذرات التي لم تؤخذ من الطبري ولا غيره.

---

(١) أُنظر: ابن عساكر، عليّ بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق: ج١٤، ص٢١٠.
(٢) أُنظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٨، ص٢٠٢.
(٣) سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص: ص٣٢١ـ ٣٢٢.

النصّ الثالث: إقدام ابن زياد علىٰ إهانة الرأس الشـريف، ومحاورته لزيد بن أرقم، وأوّله هكذا: قال هشام بن محمّد: «**لمّا وُضِع الرأس بين يدي ابن زياد قال له كاهنه: قُم فضع قدمك علىٰ فم عدوِّك ! فقام فوضع قدمه علىٰ فيه...**»[1].

النصّ الرابع: يتحدَّث عن قصّة حافر حمار النبي عيسىٰ عليه السلام التي رواها رسول القيصر في قصر يزيد، جاء في أوله: «**وحكىٰ هشام بن محمّد، عن أبيه، عن عبيد بن عمير، قال: كان رسول قيصر حاضراً عند يزيد، فقال ليزيد: هذا رأس مَن؟...**»[2].

ونودّ أنّ نعلِّق علىٰ هذا النصّ بتعليقين:

١ـ ذكرنا سابقاً روايتين ممّا رواه هشام عن والده محمّد بن السائب في تاريخ الطبري؛ فيكون مجموع روايات هشام عن والده ثلاث روايات بعد ضمّ هذه الرواية إليهما، وبهذا نستطيع القول: إنّ محمّد بن السائب يأتي بعد أبي مخنف وعوانة بن الحكم من حيث كثرة اعتماد هشام عليه في تصنيف مقتله.

٢ـ إنّ القصّـة الـواردة في النصّ قد وردت أيضاً ـ مع بعض الاختلاف ـ في الملهوف علىٰ قتلىٰ الطفوف لعليّ بن موسىٰ بن جعفر بن طاووس (ت٦٦٤ هـ)[3]، وابن طاووس معاصر لسبط ابن الجوزي وروايته مرسلة؛ وبالتالي يتعذّر علينا التأكّد إن كان مصدره هشام أم غيره، ونقل هذه القصّة ـ بشكل مقتضب ـ أحمد بن محمّد بن عليّ بن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ) في الصواعق المحرقة[4]، وروايته مرسلة أيضاً، وإن كنّا نحتمل أنّه قد نقلها عن كتاب التذكرة؛ لتأخر الهيتمي عن سبط ابن الجوزي قرابة الثلاثة قرون.

النصّ الخامس: طلب الشامي من يزيد أن يهب له فاطمة بنت الحسين عليهما السلام، وتشبّثها

---

(١) سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص: ص٣٢٧.
(٢) المصدر السابق: ص٣٣٣.
(٣) أُنظر: ابن طاووس، عليّ بن موسى، الملهوف على قتلى الطفوف: ص٢٢٢.
(٤) ابن حجر، أحمد بن محمّد، الصواعق المحرقة: ج٢، ص٥٨٠.

بعمتها زينب عليها السلام، ومحاورة زينب عليها السلام مع يزيد وإفحامه، وهذا أوله: وذكر هشام بن محمّد: «**أنّه لمّا دخل النساء علىٰ يزيد نظر رجل من أهل الشام إلىٰ فاطمة بنت الحسين عليها السلام...**»[١].

وهذه الحادثة رواها الطبري عن أبي مخنف[٢]، ولكنّه ذكر أنّ صاحبة الحادثة هي فاطمة بنت عليّ عليهما السلام وليست فاطمة بنت الحسين عليها السلام، كما أنّه جاء في نصِّ التذكرة: أنّ يزيد قد سكن غضبه بعد أن كلَّمته زينب عليها السلام، علىٰ العكس من نصِّ الطبري الذي ذكر: أنّ يزيد قد غضب واستطار بعد سماع كلامها عليها السلام؛ ومن هنا نحتمل أنّ نصّ التذكرة هو رواية أُخرىٰ غير رواية الطبري.

النصّ السادس: حادثة دخول الرؤوس إلىٰ الكوفة، وحمل حرملة بن كاهل الأسدي رأس العباس بن عليّ عليهما السلام، وهذا هو أوّل النصّ: عن هشام بن محمّد، عن القاسم بن الأصبغ المجاشعي، قال: «**لمّا أُتي بالرؤوس إلىٰ الكوفة إذا بفارس أحسن الناس وجهاً، قد علَّق في لبب فرسه رأس غلام أمرد كأنّه القمر ليلة تمامه...**»[٣].

وقد روىٰ صاحب مقاتل الطالبيين هذا الخبر عن طريق المدائني بسنده إلىٰ القاسم بن الأصبغ، وفيه بعض الاختلاف عن رواية هشام[٤].

---

(١) سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص: ص٣٣٥.
(٢) أُنظر: الطبري، محمّد بن جرير، تاريخ الأُمم والملوك: ج٥، ص٤٦١.
(٣) سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص: ص٣٥٣.
(٤) أُنظر: الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص١١٧ـ١١٨.

خاتمة بأهمّ النتائج

١ـ يُعتبر هشام بن محمّد بن السائب الكلبي من أبرز المؤرِّخين الذين أنجبتهم الكوفة في القرن الثاني الهجري.

٢ـ يُعدّ الكلبي رأس علم الأنساب، وأوّل مَن فتح باب التصنيف والتأليف في هذا العلم، وعلماء الأنساب كلّهم عيال عليه.

٣ـ الكلبي من ثقات علماء الإماميّة وأجلّائها، وكان من المختصّين بمذهب أهل البيت عليهم السلام، ومن المقرّبين من الإمام الصادق عليه السلام.

٤ـ يُعتبر كتاب مقتل الحسين عليه السلام للكلبي من أُصول المقاتل، وقد جمع مادّته ممَّا رواه عن أبي مخنف وعوانة بن الحكم ووالده محمّد بن السائب وغيرهم من شيوخه وأساتذته.

٥ـ مقتل الكلبي مفقود في عصرنا، ولكنّنا يمكن أن نلمس آثاره ومروياته في كتب التاريخ المتأخِّرة عن الكلبي وأهمّها: تاريخ الأُمم والملوك لمحمّد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، والإرشاد في معرفة حجج الله علىٰ العباد لمحمّد بن محمّد بن النعمان المفيد (ت٤١٣هـ)، وتذكرة خواص الأُمّة بذكر خصائص الأئمّة لسبط ابن الجوزي (ت٦٥٤هـ).

الفصل السابع

مقتل الحسين عليه السلام

لنصر بن مزاحم المنقري الكوفي (٠٠٠-٢١٢هـ)

تقديم

من الشخصيات الكوفيّة الأخباريّة القديمة، هي شخصية نصر بن مزاحم المنقري، وقد برزت هذه الشخصيّة في نهايات القرن الثاني وبدايات القرن الثالث الهجريين.

وهي شخصية يكتنف الغموضُ العديدَ من جوانبها، فليس لدينا حول شخصيته سوىٰ معلومات متناثرة في بطون كتب التاريخ والسيرة والرجال، وقد حاولنا جمع تلك المعلومات وتنسيقها، وإخضاعها للتحليل والاستنتاج بغية سدّ الثغرات والفجوات التي قد نواجهها في معرفة الكثير من أبعاد هذه الشخصيّة.

ولعلّ أشهر ما عُرِف به نصر بن مزاحم هو كتابه (وقعة صفِّين) الذي يُعد أقدم وأهمّ أصل تاريخي يتحدَّث عن هذه الوقعة، وربما يكون كتابه هذا أعرف منه، ولذا كثيراً ما يُعرف به، فيقال مثلاً: نصر بن مزاحم، صاحب وقعة صفِّين.

وإلىٰ جانب هذا الكتاب ألَّف المنقري عدّة كُتُب أُخرىٰ، ومنها كتاب (مقتل الحسين عليه السلام)، الذي يُعدُّ من أُصول المقاتل الحُسينيّة.

وهذا المقتل وإن كان مفقوداً في عصرنا، إلّا أنّ اعتماد علماء كبار علىٰ هذا المقتل ـ كأبي الفرج الأصفهاني، وابن قولويه، والشيخ الصدوق ـ قد حفظ لنا العديد من مروياته.

وسنتحدّث أوّلاً عن شخصية المنقري، ثمَّ نتحوّل للحديث عن كتابه في المقتل، ومن الله نستمدّ العون والتوفيق.

المبحث الأوّل
ترجمة المنقري

١ ـ اسمه ونسبه وكنيته وأولاده

نصر بن مزاحم بن يسار[١] أو سيار[٢] المنقري العطار، أبو الفضل[٣] أو المفضل[٤].

والمنقري: بكسر الميم، وسكون النون، وفتح القاف، نسبة إلىٰ بني منقر، وهو منقر بن عبيد بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم[٥]، فَهُمْ بطنٌ من تميم؛ ولذا قد يلقّب نصر بن مزاحم في بعض المصادر بـ (التميمي) أيضاً، وإن كان إطلاق لقب (المنقري) عليه أشهر.

وقد نُسب إلىٰ هذا الفرع من تميم جماعة من أهل العلم ممَّن التفّوا حول أئمّة أهل البيت عليهم السلام، منهم: الحسين بن أحمد المنقري من أصحاب الباقر والكاظم عليهما السلام[٦]، وسليمان

---

(١) أُنظر: ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص١٢٢.

(٢) أُنظر: البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين: ج٢، ص٤٨٩. الزركلي، خير الدين، الأعلام: ج٨، ص٢٨.

(٣) أُنظر: ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص١٢٢. الزركلي، خير الدين، الأعلام: ج٨، ص٢٨. عمر كحالة، معجم المؤلفين: ج١٣، ص٩٢.الرازي، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ج٨، ص٤٦٨. البروجردي، عليّ، طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال: ج١، ص٣٥٢.

(٤) أُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٤٢٧. العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص٢٨٥.

(٥) أُنظر: السمعاني، عبد الكريم بن محمّد، الأنساب: ص٤٥٩.

(٦) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص٥٧. الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي:

ابن داود المنقري الذي كان يروي عن جماعة من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[١]، وأسلم ابن أيمن المنقري الكوفي من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام[٢]، وإسماعيل بن محمّد المنقري من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام[٣]، وخلاد، وعبد الله، ومحمّد، أبناء سليم المنقري، وهم من أهل الكوفة، ومن أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[٤]، وموسىٰ بن داود المنقري من أصحاب الجواد عليه السلام، وغيرهم ممَّن أعرضنا عن ذكرهم خوفاً من الإطالة[٥].

والعطار: هو بائع العطور كما في المعاجم[٦]، ولكن يبدو لي من خلال التتبّع أنّ لهذه المفردة معنىٰ أوسع ممّا ذكره أصحاب المعاجم، قال أعرابي في امرأة تزوّجها، وذُكِر له أنّها شابّة طرية، ودسّوا إليه عجوزاً:

عجــوزٌ ترجــىٰ أن تكــون فتيــةً ... وقد نحل الجنبان واحـدودب الظهـرُ

تــدسّ إلىٰ العطــار ســلعةَ أهلهــا ... وهل يُصلِحُ العطارُ ما أفسـد الـدهرُ

تزوّجتُهــا قبــل المحــاق بليلــةٍ ... فكــان محاقــاً كلّــه ذلــك الشــهرُ

ومــا غــرّني إلّا خضــابٌ بكفّهــا ... وكحــلٌ بعينيهــا وأثوابهــا الصــفرُ[٧]

صـ١١٥، وص٣٤٧. النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٥٣.

(١) أُنظر: الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ص٧٨. النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص١٨٤.

(٢) أُنظر: الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي: ص١٠٧.

(٣) أُنظر: المصدر السابق: ص٣٤٣. البرقي، أحمد بن محمد، الرجال: ص٥٠.

(٤) أُنظر: الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي: ص١٩٩، وص٢٣٣، وص٢٩٧.

(٥) أُنظر: المصدر السابق: ص٤٠٥.

(٦) أُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب: ج٤، ص٢٩٩٤، (مادة عطر).

(٧) أُنظر: المبرِّد، محمّد، الكامل في اللغة والأدب: ج١، ص٢٤٧ـ٢٤٨.

نفهم من البيت الأخير أنّ (الخضاب) و(الكحل) هما من ضمن الأشياء التي يبيعها العطّار؛ فتكون تجارته أوسع من تجارة بيع العطور، ويمكن أن نقول: إنّ العطّار هو بائع مواد التجميل.

وقد تطلق مفردة (العطار) علىٰ بائع الأدوية (الصيدلاني)، قال الزبيدي: «**والصيدناني: العطّار مثل الصيدلاني**»(١).

وقد تقول: إنّ هذا النصّ قد فسَّر (الصيدلاني) بـ (العطار)، وهذا لا ينفعنا في مورد البحث؛ لأنّه أشبه بالدور؟

فأقول: هذا صحيح، ولكن ما ينفعنا في هذا النصّ هو أنّه يعتبر (الصيدلاني) و(العطار) لفظين مترادفين علىٰ معنىٰ واحد، وبما أنّ مفردة (الصيدلاني) لا تدلّ إلّا علىٰ بائع الأدوية والعقاقير الطبيّة(٢)، يكون العطار بهذا المعنىٰ في هذا النصّ وأمثاله بنحو الخصوص.

وفي الحقيقة، نحن لا نعلم ما إذا كانت مهنة المنقري هي بيع العطور ونحوها من مواد التجميل، أم بيع الأدوية والعقاقير الطبيّة، فكلاهما محتملان؛ لأنّ المؤرِّخين لم يذكروا لنا سوىٰ كونه (عطّاراً) ولم يزيدوا علىٰ ذلك، وقد رجّح عبد السلام محمّد هارون محقق كتاب وقعة صفِّين أن يكون العطار هو بائع العطور؛ حيث يقول: «**ويذكر المترجمون له أنّه كان عطّاراً يبيع العطور، ولعلّ ذلك ممّا أسبغ علىٰ تأليفه ذلك الذوق الحسن الذي يلمع في أثناء كتابه، ولعلّ ذلك أيضاً ممّا أكسبه هذه الروح البارعة في التأليف**»(٣).

---

(١) الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس: ج١٨، ص٣٤٤.

(٢) أُنظر: الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير: ص٧٥. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط: ج١، ٥٣٠، وجاء في (كتاب العين): «الحبق: دواء من أدوية الصيدلاني». الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين: ج٣، ص٥٢، (مادّة حبق).

(٣) أُنظر: المنقري، ابن مزاحم، وقعة صفّين (مقدمة المحقق على الطبعة الأُولى المدرجة في آخر الكتاب):

أقول: قد ذكر المترجمون لنصر بن مزاحم أنّه كان عطّاراً، أمّا كون العطار بمعنىٰ بائع العطور فهو من ترجيحات المحقق، وهو ترجيح بلا مرجح، وأمّا الربط بين الذوق الحسن والروح البارعة في التأليف وبين مهنة بيع العطور فهو ربط لطيف، ولكن هذا إن ثبت أن المنقري كان عطّاراً بهذا المعنىٰ، وكما يقولون: (ثبِّت العرش، ثمَّ انقش).

من أولاد نصر بن مزاحم ومن آل نصر: مزاحم بن نصر بن مزاحم، يروي عن هلقام بن جميع السدوسي[١]، وحسين أو (الحسين) بن نصر بن مزاحم، يروي عن أبيه[٢]، ومحمّد بن سكين بن الرحال[٣]، وخالد بن عيسىٰ[٤]، وروىٰ عنه محمد بن القاسم بن زكريا الحارثي السوداني الكوفي[٥]، وعلي بن العباس[٦]، وعلي بن الحسن بن فضال[٧]، ومحمّد بن مسلم[٨].

٢ـ ولادته ونشأته

ذكر شيخُ الطائفة (نصراً) في قائمة أصحاب الإمام الباقر عليه السلام[٩]، وحيث إنّنا نعلم أنّ وفاة الإمام الباقر عليه السلام كانت في عام ١١٤هـ؛ فتكون ولادة نصر قبل هذا التاريخ بفترة

➢➢

ص٥٦٦.

(١) أُنظر: البخاري، محمّد بن إسماعيل، التاريخ الكبير: ج٨، ص٢٥٨.

(٢) أُنظر: الدارقطني، عليّ بن عمر، المؤتلف والمختلف: ج٤، ص١١٩.

(٣) أُنظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، المتّفق والمفترق: ج٣، ص٢٥٠.

(٤) أُنظر: ابن عساكر، عليّ بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق: ج٥٠، ص٣٠٧.

(٥) أُنظر: ابن حجر، أحمد بن عليّ، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ج٢، ص٧٥٩.

(٦) أُنظر: العقيلي، محمّد بن عمرو، الضعفاء: ج٣، ص٤١٥.

(٧) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص٦٩.

(٨) أُنظر: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج٧، ص١١٦.

(٩) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، رجال الطوسي: ص١٤٧.

يكون معها مؤهّلاً لصحبة الإمام الباقر عليه السلام، فإذا قلنا: إنّه وُلِد حوالي عام ١٠٠هـ، فقد قلنا بأقرب الاحتمالات؛ لأنّنا نستبعد أن يكون قد وُلِد قبل عام ١٠٠هـ بفترة طويلة، لأنّنا في هذه الحالة سنضطر إلىٰ افتراض كونه من المعمِّرين، وذلك بعد ملاحظة أنّ وفاته كانت عام ٢١٢هـ كما سيأتي.

هذا كلّه بناءً علىٰ صحّة عدِّ الشيخ الطوسي له في أصحاب الإمام الباقر عليه السلام، ولكن سيجيء عند الحديث عن (مكانته العلميّة وطبقته ومصنفاته) مناقشة السيِّد الخوئي في صحّة ذلك.

والقدر المتيقن لدينا أنّ ولادته كانت قبل عام ١٦١هـ، فقد ذكر ابن حبّان أنّ نصراً قد أخذ عن سفيان الثوري[١]، وقد توفِّي سفيان هذا عام ١٦١هـ[٢].

كانت ولادة المنقري ونشأته في الكوفة، وكان عطّاراً فيها كما مرّ علينا عند الحديث عن (اسمه ونسبه وكنيته وأولاده)، ثمّ ولّاه محمّد بن محمّد بن زيد ـ أحد أئمّة الزيديّة ـ سوقها[٣]، أو بالأحرىٰ: أنّ الذي ولّاه سوق الكوفة هو أبو السرايا الذي كان القيِّم بأُمور الحرب لمحمّد بن محمّد بن زيد[٤]، ثمَّ سكن بغداد[٥]، ولا نعرف إذا ما استقرّ في بغداد إلىٰ آخر حياته أم أنّه رجع إلىٰ الكوفة مرّة أُخرىٰ.

٣ـ مكانته العلميّة وطبقته ومؤلفاته

يُعتبر نصر بن مزاحم من الأخباريين القدامىٰ الذين اعتنوا بتدوين التراث

---

(١) أُنظر: ابن حبان، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٩، ص٢١٥.
(٢) أُنظر: ابن خلكان، أحمد بن محمّد، وفيات الأعيان: ج٢، ص٣٩١.
(٣) أُنظر: القاسمي، عبد الله بن الحسين، الجداول الصغرى: ص١٠٥.
(٤) أُنظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين: ج١٣، ص٩٢.
(٥) أُنظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، تاريخ بغداد: ج١٥، ص٣٨٢.

الإسلامي، وقد تركّز نشاطه علىٰ جمع أخبار وروايات حربَي الجَمَل وصفّين، وقد عدَّه ابن أبي الحديد المعتزلي من رجال أصحاب الحديث[١].

أمّا طبقته، فقد عدَّه الشيخ في رجاله من أصحاب الباقر عليه السلام. ولكن السيِّد الخوئي قد أشكل علىٰ ذلك، ورآىٰ ذلك غير قابل للتصديق، وذلك لعدّة أُمور:

١ـ لأنّ محمّد بن عليّ الصيرفي أبا سمينة، روىٰ عنه بكتابه، علىٰ ما ذكره النجاشي والشيخ، وهو معاصر لأحمد بن محمد بن عيسىٰ، المتوفَّىٰ حدود سنة (٢٨٠هـ)، وقد أخرجه من قم، وكيف يمكن رواية مثل ذلك عن أصحاب الباقر عليه السلام؟!

٢ـ ولأنّ حميداً روىٰ كتاب نصر بن مزاحم بواسطة، علىٰ ما ذكره الشيخ، وحميد توفِّي سنة (٣١٠هـ)، وكيف يمكن أن يروي عن أصحاب الباقر عليه السلام بواسطة واحدة؟!

٣ـ ولأنّ أحمد بن محمّد بن سعيد المتوفَّىٰ سنة (٣٣٣هـ) روىٰ كتاب نصر بن مزاحم بواسطة واحدة، علىٰ ما ذكره النجاشي، وكيف يمكن روايته عن أصحاب الباقر عليه السلام بواسطة واحدة؟!

٤ـ إنّ الذهبي أرَّخ وفاته في ميزان الاعتدال لسنة اثنتي عشرة ومئتين[٢].

وممّا يدعم رأي السيِّد الخوئي هو عدم وجود روايات لنصر بن مزاحم يرويها عن الإمام الباقر عليه السلام مباشرة، وإنّما هناك روايات له يرويها عن الإمام الباقر عليه السلام بعضها بواسطة واحدة [٣] وبعضها بواسطتين[٤]، ويروي عن الإمام الصادق عليه السلام بواسطة واحدة[١].

---

(١) ابن أبي الحديد المعتزلي، عبد الحميد، شرح نهج البلاغة: ج٢، ص٢٠٦.

(٢) أُنظر: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج٢٠، ص١٥٨ـ١٥٩.

(٣) أُنظر: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار: ج١٣، ص٣٧٢. حيث جاء فيه: قال محمّد بن مالك: «فلقيت نصر بن مزاحم المنقري، فحدّثني عن غالب الجهني، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن جدِّه، عن عليّ عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لما أُسري بي إلى السماء...».

(٤) أُنظر: المصدر السابق: ج٢٦، ص١٢٠، وفيه: «عن نصر بن مزاحم، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنّ الله أخذ ميثاق شيعتنا...».

وقد يُنتصر لرأي الشيخ الطوسي بعَدِّ ابن النديم له في طبقة أبي مخنف المظنون معاصرته للإمام الباقر عليه السلام، إلّا أنّ هذا القول من ابن النديم لا يصمد أمام النقد أيضاً؛ لأنّ اشتراك اثنين في طبقة واحدة يعني اشتراكهما في الأساتذة والمنابع والمآخذ، مع أنّ المنقري يروي ـ أحياناً ـ عن أبي مخنف بالواسطة، كما في بعض النقول[٢]، ويروي عنه ـ أحياناً ـ بلا واسطة، كما في نقل آخر[٣]، فهو إن لم يكن من طبقة تلامذة تلامذته، يكون من طبقة تلامذته على أقل تقدير.

من مصنّفات نصر بن مزاحم[٤]: كتاب الجَمَل، كتاب صفِّين، كتاب مقتل الحسين بن عليّ، كتاب الغارات، كتاب مقتل حجر بن عدي[٥]، كتاب النهروان، كتاب أخبار محمّد بن إبراهيم وأبي السرايا[٦]، كتاب المناقب[٧]، كتاب أخبار عين الوردة، كتاب أخبار المختار[٨].

ولم تحفظ لنا الأيام من هذه الآثار سوىٰ (كتاب صفِّين) أو (وقعة صفِّين)، كما هو معروف في طبعته المتداولة، وهذا الكتاب هو أقدم نصٍّ تأريخي محفوظ عن هذه الوقعة.

---

(١) أُنظر: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي: ج٦، ص٣٨٨، وفيه: «عن نصر بن مزاحم، ودرست الواسطي، عن زرارة، وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: شارب المسكر...».

(٢) أُنظر: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار: ج٣٢، ص١٥٣، جاء فيه: «عن نصر بن مزاحم، عن عمر بن سعد، عن أبي مخنف لوط بن يحيى...».

(٣) أُنظر: الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص١١٣، وفيه: «فحدّثني عبد الله بن زيدان البجلي، قال: حدّثنا محمد بن زيد التميمي، قال: حدّثنا نصر بن مزاحم، عن أبي مخنف عن الحرث بن كعب، عن علي بن الحسين، قال: إنّي ـ والله ـ لجالس مع أبي في تلك الليلة...».

(٤) أُنظر: ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص١٢٢. النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٣٢٧. الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص١٧١، وص١٧٢.

(٥) إلى هنا ينتهي ما ذكره ابن النديم من قائمة كتبه.

(٦) انفرد بذكرهما النجاشي.

(٧) ذكره النجاشي والطوسي.

(٨) انفرد بذكرهما الطوسي.

والملاحظ من خلال أسماء هذه الكتب أنّ المنقري قد انحصر نشاطه علىٰ التأريخ الشيعي بالخصوص؛ ولذا لا نجد له حضوراً واسعاً في كتب التاريخ العام، وإن كانت هذه الكتب لم تغفل عن رواياته فيما يتّصل بـ (وقعة صفِّين)، لا سيما أبي الفرج الأصفهاني في كتابه مقاتل الطالبيين، حيث اعتمد علىٰ مروياته، وفضّلها علىٰ غيرها، وقال معلِّلاً ذلك «**إذ كان ثبتاً في الحديث والنقل**»[١]، وابن أبي الحديد المعتزلي في شرح النهج، حيث اعتمد عليه اعتماداً كليّاً في قصّة التحكيم وظهور أمر الخوارج، فقال: «**ونحن نذكر ما أورده نصر بن مزاحم في كتاب صفِّين في هذا المعنىٰ، فهو ثقة ثبت صحيح النقل، غير منسوب إلىٰ هوىٰ ولا إدغال، وهو من رجال أصحاب الحديث**»[٢].

٤ـ مذهبه ومعتقده

يوجد في مذهب نصر بن مزاحم ومعتقده ثلاثة آراء:

الرأي الأوّل: إنّه إماميّ المذهب، كما يظهر ذلك من النجاشي، إذ يقول في وصفه: «**مستقيم الطريقة، صالح الأمر، غير أنّه يروي عن الضعفاء. كُتُبه حِسَان...**»[٣].

ومحل الشاهد في قوله: «**مستقيم الطريقة**»، فإنّها لا تُستعمل في كلمات المتقدِّمين إلّا بحقّ الإماميّ الخالي من الشطحات الاعتقادية، والمقالات المنكَرة، فهي أخصّ دلالةً من لفظ (الإماميّ)؛ لأنّ هذا اللفظ بمفرده لا يدلّ علىٰ سلامة صاحبه من الأفكار المنحرفة والآراء الضالّة، وإنّما تقتصر دلالته علىٰ كونه من المنتسبين إلىٰ مذهب الإماميّة، وهذا واضح لَمن خبُر موارد استعمالات هذه العبارة في كلمات الرجاليين القدامىٰ، ومن تلك

---

(١) أُنظر: الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص٤٢٤.
(٢) ابن أبي الحديد المعتزلي، عبد الحميد، شرح نهج البلاغة: ج٢، ص٢٠٦.
(٣) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٤٢٧ـ ٤٢٨.

الموارد:

١ـ قال شيخ الطائفة في ترجمة (عليّ بن أحمد الكوفي): «**كان إماميّاً مستقيم الطريقة، وصنّف كتباً كثيرة سديدة، منها كتاب الوصايا، وكتاب في الفقه علىٰ ترتيب كتاب المزني، ثمَّ خلَّط وأظهر مذهب المخمسة، وصنّف كتباً في الغلو والتخليط، وله مقالة تُنسب إليه**»[1].

فلاحظ معي كيف قيَّد وصفه له بكونه إماميّاً، بوصف آخر أخصّ منه، وهو قوله: «**مستقيم الطريقة**»، أي: إنّه كان علىٰ مذهب الإماميّة، وكان خالياً من الاعتقادات الفاسدة والآراء المنحرفة.

ويؤكِّد هذا المعنىٰ قوله بعد ذلك: «**ثمَّ خلَّط وأظهر مذهب المخمسة وصنَّف كتباً في الغلو والتخليط، وله مقالة تُنسب إليه**»، فجعل الخلط وإظهار مذهب المخمسة معنىٰ مقابلاً لاستقامة الطريقة، ممَّا يدلّ علىٰ ما قلناه من استعمالهم لهذه العبارة في المعنىٰ الذي ذكرناه.

٢ـ وقال الشيخ أيضاً في ترجمة (محمّد بن عليّ الشلمغاني): «**وكان مستقيم الطريقة، ثمَّ تغيَّر وظهرت منه مقالات منكرة**».

فقوله: «**كان مستقيم الطريقة**». لا يدلّ علىٰ إماميّة الشلمغاني فحسب، بل تكشف عن تنزيهه عن الشطحات والأفكار المنحرفة أيضاً، أي: إنّه كان إماميّاً خالص العقيدة قبل أن ينحرف وتتغيَّر أفكاره.

وعلىٰ هذا الأساس؛ تكون هذه العبارة شهادة من النجاشي بإماميّة المنقري، بل تكون شهادة بما هو أعلىٰ من ذلك، وهو السلامة من الانحرافات العقائديّة والشطحات الفكريّة.

الرأي الثاني: إنّه زيديّ المذهب، وذلك لكونه من عمّال محمّد بن محمّد بن زيد أحد

---

(١) الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص٩٢.

أئمّة الزيديّة، حيث ولّاه السوق كما نصّ علىٰ ذلك غير واحد من المؤرِّخين؛ ومن هنا اعتبرته الزيديّة عَلَماً من أعلامها وعَيناً من أعيانها.

قال صاحب الجداول الصغرىٰ: «**كان أحد شيعة الإمام محمّد بن إبراهيم، وولّاه محمّد بن محمّد بن زيد السوق...**»[1].

وقال أحمد بن صالح بن أبي الرجال: «**نصر بن مزاحم المنقري الزيديّ... كان**رحمه الله **أحد أعلام الزيديّة... وأحد أعيان أصحاب الإمام الأعظم محمّد بن إبراهيم...**»[2].

الرأي الثالث: إنّه عاميّ المذهب، يظهر ذلك من أبي الفرج الأصفهاني عند حديثه (عن ذكر السبب في خروج أبي السرايا)، حيث صرّح بقلّة اعتماده علىٰ (عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي) في نقله أخبار (أبي السرايا)، وعلّل ذلك بقوله: «**لأنّ عليّ بن محمّد كان يقول: بالإمامة؛ فيحمله التعصّب لمذهبه علىٰ الحيف فيما يرويه**»، ثمّ قال: «**فاعتمدت علىٰ رواية مَن كان بعيداً عن فعله في هذا، وهي رواية نصر بن مزاحم؛ إذ كان ثبتاً في الحديث والنقل**»[3].

ففي نظر أبي الفرج أنّ العلّة التي قلّلت من اعتماده علىٰ مرويات النوفلي غير موجودة في المنقري، وهذه العلّة هي القول بالإمامة، فيكون المنقري من غير القائلين بالإمامة في نظر أبي الفرج.

ويظهر القول بعامّيته أيضاً من ابن أبي الحديد؛ إذ قال فيه: «**فهو ثقة ثبتٌ، صحيح النقل غير منسوب إلىٰ هوىٰ ولا إدغال، وهو من رجال أصحاب الحديث**»[4].

قال صاحب روضات الجنّات تعليقاً علىٰ قول بن أبي الحديد: «**وهذا يُشْعِر بأنّه ليس**

---

(١) القاسمي، عبد الله بن الحسين، الجداول الصغرى: ص١٠٥.
(٢) ابن أبي الرجال، أحمد بن صالح، مطلع البدور ومجمع البحور: ص٤٢٦.
(٣) أُنظر: الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص٤٢٤.
(٤) ابن أبي الحديد المعتزلي، عبد الحميد، شرح نهج البلاغة: ج٢، ص٢٠٦.

إماميّاً، وفيه نظر»[1].

المختار من هذه الآراء:

إنّ الرأي الثالث هو أبعد هذه الآراء عن الصواب؛ فإنّ رجاليّي العامّة تكاد تتّفق كلمتهم علىٰ مخالفة المنقري لمذهبهم، فمرّة ينسبونه إلىٰ التشيُّع، وأُخرىٰ يرمونه بالرفض، وثالثة يتّهمونه بالزيغ عن الحقِّ، كما سيأتي عند الحديث عن (وثاقته وعدالته)، فهذا الرأي مخالف لما عليه أكثر علماء العامّة، بل هو مخالف لما عليه أكثر العلماء من الإماميّة والزيديّة والعامّة.

وأمّا الرأي الثاني، فهو غير مستند إلىٰ شاهد حسّي قطعي، بل هو مجرّد استنتاج، وهو مبني علىٰ كون المنقري أحد عمّال محمّد بن محمّد بن زيد، أحد أئمّة الزيديّة، ومن الواضح أنّه ليس كلّ مَن ساهم مع الزيديّة في ثوراتهم أو كان عاملاً لأحد أئمّتهم لا بدّ أن يكون موافقاً لهم في المذهب!

فالمختار من هذه الآراء هو الرأي الأوّل (رأي النجاشي)؛ فإنّه خرِّيت هذا الفنّ، وهو العارف البصير بأحوال الرجال، وقوله هو القول الفيصل في أمثال هذه الخصومات، وإذا كان قوله يُقدّم في مثل هذا وأشباهه علىٰ قول شيخ الطائفة، فكيف نتحرّج من تقديمه علىٰ قول غيره ممَّن ينتسبون إلىٰ غير مذهب الإماميّة؟

ولا يُقال: إنّ تقدُّم النجاشي وتفوّقه يقتصر علىٰ معرفة ما يوجب الجرح والتعديل، ولا يتعدّىٰ إلىٰ ما هو خارج حدود هذه الدائرة، كمعرفة مذهب الرجل ومعتقده.

لأنّنا نقول: إنّ معرفة المذهب والمعتقد لا يخرج عن حدود هذه الدائرة أيضاً؛ فإنّ معرفة هذا الجانب في شخصيّة الراوي لها مدخليّة كبيرة في تقييم مروياته، وكان القدماء

---

(١) الزركلي، خير الدين، الأعلام: ج٨، ص٢٨، نقلاً عن روضات الجنات.

يحرصون أشدّ الحرص علىٰ معرفة هذا الجانب.

٥ـ وثاقته وعدالته

مرّ علينا قول النجاشي فيه: «**مستقيم الطريقة، صالح الأمر، غير أنّه يروي عن الضعفاء، كُتُبه حِسَان...**».

ولا ريب في أنّ عبارة (مستقيم الطريقة) لا تفيد توثيقاً ولا مدحاً، بل المقصود بها صحّة المذهب والسلامة من الشطحات الفكريّة والاعتقادية كما مرّ، وإنّما غاية ما يمكن أن يُستدلّ به علىٰ توثيقه أو مدحه علىٰ أقلّ تقدير، هو الكلام الذي يلي هذه العبارة.

فإنّ قوله: «**صالح الأمر**». وإن كانت تحتمل صلاح العقيدة كما تحتمل صلاح السلوك، إلّا أنّ حملها علىٰ المعنىٰ الأخير أوْلىٰ؛ وذلك بقرينة قوله بعد ذلك: «**غير أنّه يروي عن الضعفاء**»؛ فلو لم يكن قوله: «**صالح الأمر**». دالاً علىٰ توثيقه أو مدحه في نفسه، لما احتاج إلىٰ الاحتراز من روايته عن الضعفاء.

وبكلمة ثانية: إنّه بعد أن وثّقه في نفسه بقوله: «**صالح الأمر**»، خشي أن يسري هذا التوثيق إلىٰ جميع مروياته، فاحترز من ذلك بقوله: «**غير أنّه يروي عن الضعفاء**».

وأمّا عبارة: (كُتُبه حِسَان)، فيمكن أن تكون متفرِّعة علىٰ قوله: «**صالح الأمر**»، أي: بما أنّه صالح الأمر تكون كُتُبه حِسَان، ولا بدّ أن يكون ذلك بنحو الموجبة الجزئية، أي: إنّها حِسَان في الجملة؛ لكي لا يتنافىٰ ذلك مع روايته عن الضعفاء، كما يمكن أن تكون هذه العبارة مدحاً مستقلاً غير متفرِّع علىٰ عبارة: (صالح الأمر)، وفي جميع الأحوال، فإنّ أقلّ ما يُستفاد من نصّ النجاشي هو أنّ الرجل من الممدوحين.

بل يمكن أن نقول بتوثيقه علىٰ بعض المباني، وذلك بناءً علىٰ ورود اسمه مكرّراً في

كتاب كامل الزيارات[١]، ولا يخفىٰ أنّ هناك مبنىٰ رجاليّاً يرىٰ وثاقة جميع المذكورين في هذا الكتاب[٢].

أمّا علماء رجال العامّة، فقد ترك أكثرُهم روايته بسبب تشيُّعه، فقال الذهبي: رافضي جلد تركوه[٣]. وقال العقيلي: كان يذهب إلىٰ التشيُّع، وفي حديثه اضطراب وخطأ كثير من حديثه[٤]. وقال أبو خثيمة: كان كذّاباً. وقال يحيىٰ بن معين: ليس حديثه بشيء. وقال أبو حاتم الرازي: واهي الحديث متروك الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: كان زائغاً عن الحقِّ. وقال صالح بن محمّد: روىٰ عن الضعفاء أحاديث مناكير. وقال أبو الفتح الأزدي: كان غالياً في مذهبه غير محمود في حديثه[٥].

وقد أنصفه ابن حبّان فذكره في الثقات[٦].

كما أنصفه ابن أبي الحديد المعتزلي بقوله المارّ علينا: «**فهو ثقة ثَبْت، صحيح النقل غير منسوب إلىٰ هوىٰ ولا إدغال**...».

كما أنصفه أبو الفرج الأصفهاني بقوله فيه: «...**إذ كان ثَبْتاً في الحديث والنقل**»، وقد مرّ علينا أيضاً.

---

(١) سنقف على الموارد التي ورد فيها ذكر المنقري في كتاب كامل الزيارات عند الحديث عن مقتله فانتظر.
(٢) أُنظر حول هذا المبنى مثلاً: الفاني، علي، بحوث في فقه الرجال (تقرير علي مكي العاملي): ص١٠٠.
(٣) أُنظر: الذهبي، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٧، ص٢٤.
(٤) العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء: ج٤، ص٣٠٠.
(٥) أُنظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن عليّ، الضعفاء والمتروكين: ج٣، ص١٦٠.
(٦) ابن حبان، محمّد بن حبّان، الثقات: ج٩، ص٢١٥.

٦ـ وفاته

قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): «**أخبرنا ابن الفضل، أخبرنا جعفر بن محمّد بن نصير الخلدي، حدَّثنا محمّد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، قال: سنة اثنتي عشرة ومائتين فيها مات نصر بن مزاحم المنقري**»[١].

ويبدو لي أنّ هذا هو أقدم نصٍّ تاريخي يحدّد لنا وفاة نصر بن مزاحم المنقري، وقد تسالم مَن جاء بعده من المؤرِّخين علىٰ ذلك، كالذهبي في تاريخ الإسلام[٢] وميزان الاعتدال[٣]، وياقوت الحموي في معجم الأُدباء[٤]، وإسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين[٥]، وخير الدين الزركلي في الأعلام[٦]، وعمر كحالة في معجم المؤلفين[٧]، وغيرهم.

---

(١) أُنظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، تاريخ بغداد: ج١٥، ص٣٨٢.
(٢) أُنظر: الذهبي، محمّد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج١٥، ص٤٢٧.
(٣) أُنظر: الذهبي، محمّد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج٤، ص٢٥٣.
(٤) أُنظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأُدباء: ج٦، ص٢٧٥٠.
(٥) أُنظر: البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين: ج٤، ص٤٨٩.
(٦) أُنظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام: ج٨، ص٢٨.
(٧) أُنظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين: ج١٣، ص٩٢.

المبحث الثاني

مقتل الحسين عليه السلام للمنقري

نصّ علىٰ كتابه في مقتل الحسين عليه السلام الطوسي في الفهرست[1]، وابن النديم كذلك[2]، والنجاشي في رجاله[3]، وابن شهر آشوب في معالم العلماء[4]، والحموي في معجم الأُدباء[5]، وغيرهم.

وهذا المقتل غير محفوظ، كما أشرنا عند الحديث عن قائمة كتبه، إلّا أنّنا لو فتّشنا في الموروث الروائي لواقعة الطفّ لوجدنا العديد من الروايات المتناثرة هنا وهناك، ممّا وقع في سنده نصر بن مزاحم.

ولعل أقدم مَن نقل عن هذا المقتل هو أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، في كتابه مقاتل الطالبيين، ثمّ ابن قولويه (ت٣٦٨هـ) في كامل الزيارات، ثمّ الصدوق (ت٣٨١هـ) في الأمالي، وعلل الشرائع، وثواب الأعمال وعقاب الأعمال.

ولا يوجد قبل هؤلاء الأعلام مَن نقل شيئاً من هذا المقتل، كما أنّ مَن جاء بعدهم قد أخذ روايات المنقري عنهم، فرواياته منحصرة بكتب هؤلاء المصنِّفين الثلاثة.

وهذا أمر له دلالته؛ فإنّه يشير إلىٰ بقاء مقتل المنقري محبوساً علىٰ نفسه لمدّة تقارب

---

(١) أُنظر: الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص١٧٢.

(٢) أُنظر: ابن النديم، محمّد بن إسحاق، الفهرست: ص١٢٢.

(٣) أُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٤٢٨.

(٤) أُنظر: ابن شهر آشوب، محمّد بن عليّ، معالم العلماء: ص١٦١.

(٥) أُنظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأُدباء: ج٦، ص٢٧٥٠.

القرن من الزمن، ولم يجرأ أحد علىٰ النقل عنه حتىٰ جاء البويهيون وتسلّموا «**مقاليد الحكم والسلطة من عام (٣٢٠ ـ ٤٤٧هـ)، فكانت لهم السلطة في العراق وبعض بلاد إيران، كفارس، وكرمان، وبلاد الجبل، وهمدان، وأصفهان، والرّي، وقد أُقصوا عن الحكم في الأخير بهجوم الغزاونة عليه عام ٤٢٠هـ. وقد ذكر المؤرِّخون خصوصاً ابن الأثير في الكامل وابن الجوزي في المنتظم شيئاً كثيراً من أحوالهم، وخدماتهم، وإفساحهم المجال لجميع العلماء من دون أن يفرِّقوا بينهم بافتراق طوائفهم**»[1].

وفي ظلّ هذه الدولة كان يعيش هؤلاء العلماء، فاتّصلوا برواة هذا المقتل الذين يروونه عن المنقري بواسطة أو واسطتين أو ثلاث؛ ممّا يؤكِّد ما قلناه من انحصار رواية هذا المقتل بين تلامذة المنقري وتلامذة تلامذته، ولم تتوفر نسخه بين العلماء والمؤرِّخين إلّا في أيام البويهيين.

وفيما يلي سنشير إلىٰ مواضع تلك الروايات في الكتب المشار إليها لكي يتمكَّن المعنيون من ملاحقتها ومتابعتها:

١ـ أبو الفرج في كتابه (مقاتل الطالبيين)

هو عليّ بن الحسين بن محمّد (ت٣٥٦هـ)، صاحب كتاب الأغاني، أُمويّ النسب، أصفهاني الأصل، بغدادي المنشأ[2]، زيديّ المذهب[3].

وكان أبو الفرج من أعيان الأُدباء وكبار العلماء، وكان خبيراً بأيام الناس، والأنساب، والسيرة، وكان شاعراً محسناً، وصنَّف كتباً كثيرة منها: (الأغاني)، و(مقاتل الطالبيين) وغيرهما[4].

---

(١) أُنظر: السبحاني، جعفر، أضواء على عقائد الشيعة الإماميّة: ص٩٤.
(٢) أُنظر: الحر العاملي، محمد بن الحسن، أمل الآمل: ج٢، ص١٨١.
(٣) أُنظر: الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ص١٩٢.
(٤) أُنظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، تاريخ بغداد: ج١٣، ص٣٣٧.

قال التنوخي: «**ومن الرواة المتّسعين الذين شاهدناهم أبو الفرج عليّ بن الحسين الأصبهاني، فإنّه كان يحفظ من الشعر، والأغاني، والأخبار، والآثار، والحديث المسند والنسب ما لم أرَ قط مَن يحفظ مثله، وكان شديد الاختصاص بهذه الأشياء، ويحفظ دون ما يحفظ منها علوماً أُخر منها: اللغة، والنحو، والخرافات، والسير والمغازي، ومَن آلة المنادمة شيئاً كثيراً، مثل: علم الجوارح، والبيطرة، ونتفاً من الطب، والنجوم والأشربة، وغير ذلك**»[1].

وقد عُرِف أبو الفرج بـ(الكاتب)؛ لأنّه كان كاتباً لدىٰ ركن الدولة البويهي، وكان قريب المنزلة منه، عظيم المكانة لديه[2].

وأمّا كتابه (مقاتل الطالبيين)، فهو ممّا لا غنىٰ عنه لكلّ مؤرِّخ أو باحث في التاريخ الإسلامي، وذلك لما يحويه من مرويات الأُصول التي صنَّفها الأخباريون الأوائل، والتي ضاع معظمها، ولم يتبقَّ منها سوىٰ ما نقله عنها كتاب مقاتل الطالبيين ونظائره.

قال آغا بزرك الطهراني: «**مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم بن عبد الرحمن بن مروان الأُموي الزيديّ... ذكر فيه شهدائهم إلىٰ أواخر المقتدر الذي مات سنة ٣٢٠هـ، ابتدء فيه بجعفر الطيار أول الشهداء من آل أبي طالب، واختتم بإسحاق ابن عباس[3]، المعروف بالمهلوس الشهيد بأرمن، وذكر بعده جمعاً ممَّن حُكىٰ له قتلهم وتبرّء من خطائه، وفرغ منه في جمادي الأُولىٰ سنة ٣١٣هـ، ويظهر من مواضع منه أنّه شيعي زيديّ المذهب**»[4].

وقد اعتمد أبو الفرج في تأليف كتابه هذا ـ كما ألمحنا ـ علىٰ مجموعة من الأُصول التاريخيّة القديمة التي صنّفها قدامىٰ الأخباريين، ومن بينهم: نصر بن مزاحم المنقري

---

(١) أُنظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ، تاريخ بغداد: ج١٣، ص٣٣٧.

(٢) أُنظر: الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين (مقدمة المحقق السيِّد أحمد صقر): ص٦.

(٣) يظهر أن في الاسم تقديماً وتأخيراً، وهو سهو من قلمه الشريف، أو من خطأ النسّاخ، والصحيح هو العباس بن إسحاق. أُنظر: المصدر السابق: ص٤٤٩.

(٤) الطهراني، آغا بزرك، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج٢١، ص٣٧٦.

الذي عدّه أبو الفرج من المعتمدين الأثبات ـ كما مرّ ـ فكان أحد مصادره التي استقىٰ منها حديثه عن مقتل الحسين عليه السلام.

وتتّخذ روايات أبي الفرج عن المنقري ـ فيما يتّصل بأحداث ووقائع كربلاء ـ عدّة أشكال، نبيِّنها فيما يلي:

الشكل الأوّل: ما أُسند إلىٰ نصر بن مزاحم بشكل صريح وواضح، وهو ما ينطبق علىٰ الروايات التالية:

الرواية الأُولىٰ: وهي ترتبط بمقتل جعفر بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، ونصّ الرواية: «**وقال نصر بن مزاحم: حدّثني عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ: أن خولي بن يزيد الأصبحي ـ لعنه الله ـ قتل جعفر بن عليّ**»[1].

الرواية الثانية: تعيين قاتل العباس عليه السلام، قال: «**حدَّثني أحمد بن عيسىٰ، قال: حدّثني حسين بن نصر، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر** عليه السلام: **إنّ زيد بن رقاد الجنبي، وحكيم بن الطفيل الطائي، قتلا العباس بن علي**»[2].

الرواية الثالثة: تعيين قاتل محمّد الأصغر بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، قال: «**حدَّثني أحمد ابن عيسىٰ، قال: حدَّثنا الحسين بن نصر، عن أبيه، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر...: أنّ رجلاً من تميم من بني أبان بن دارم قتله ـ رضوان الله عليه ـ ولعن الله قاتله**»[3].

الرواية الرابعة: وهي تتعلّق بجانب ممّا حدث في ليلة العاشر في معسكر الحسين عليه السلام، قال أبو الفرج: «**فحدَّثني عبد الله بن زيدان البجلي، قال: حدّثنا محمّد بن زيد التميمي، قال: حدَّثنا نصر بن مزاحم، عن أبي مخنف عن الحرث بن كعب، عن عليّ بن الحسين** عليه السلام، **قال:**

---

(١) الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص٨٨.
(٢) المصدر السابق: ص٩٠.
(٣) المصدر السابق: ص٩٠ ـ ٩١.

إنّي ـ والله ـ لجالس مع أبي في تلك الليلة، وأنا عليل...»[١].

أقول: الروايات الثلاث الأُولىٰ مرّت علينا في مقتل جابر بن يزيد الجعفي، وقد أشرنا هناك إلىٰ كون الجعفي من مصادر المنقري في كتابه في المقتل، وأمّا الرواية الرابعة، فهي مقتبسة من مقتل أبي مخنف كما هو واضح من السند.

الشكل الثاني: ما أُسند إلىٰ المنقري بشكل مضمر، وهو ما يعبِّر عنه القدماء بطريقة (التعليق)، وتوضيح ذلك: أنّ أبا الفرج قد سلك طريقين للوصول إلىٰ رواية أبي مخنف حول مقتل الحسين عليه السلام، وهما:

الطريق الأوّل: أحمد بن عيسىٰ بن أبي موسىٰ العجلي، عن الحسين بن نصر بن مزاحم، عن أبيه (نصر بن مزاحم)، عن عمر بن سعد[٢]، عن أبي مخنف.

الطريق الثاني: أحمد بن محمّد بن شبيب المعروف بأبي بكر بن شيبة، عن أحمد بن الحرث الخزاز، عن عليّ بن محمّد المدائني، عن أبي مخنف[٣].

ولكنّه بعد ذلك كان كثيراً ما يختصر أحد هذين الطريقين بحذف بعض الوسائط علىٰ طريقة التعليق المتعارفة عند القدماء، فيقول ـ مثلاً ـ : «**قال عمر بن سعد: عن أبي مخنف...**»، فيطوي الوسائط الثلاث التي ذكرناها في الطريق الأوّل، أو يقول ـ مثلاً ـ : «**فقال المدائني: عن أبي مخنف...**». فيطوي الواسطتين اللتين ذكرناهما في الطريق الثاني.

وفي ضوء ذلك؛ فإنّ الروايات التي رواها أبو الفرج ـ مباشرة ـ عن عمر بن سعد، عن أبي مخنف، يمكن إسنادها أيضاً إلىٰ نصر بن مزاحم؛ وبالتالي يمكن القول: إنّها ممّا كان قد أودعه في كتابه مقتل الحسين عليه السلام، وهذا ما ينطبق علىٰ الروايات الثلاث التالية:

---

(١) الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص١١٤.
(٢) هو عمر بن سعد بن أبي الصيد الأسدي، كما في كتاب المنقري. ابن مزاحم، وقعة صفّين: ص٣.
(٣) أُنظر: الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص٩٨ ـ ٩٩.

الرواية الأُولىٰ: قال عمر بن سعد: عن أبي مخنف، فحدّثني المصعب بن زهير، عن أبي عثمان: «**إنّ ابن زياد أقبل من البصرة ومعه مسلم بن عمر الباهلي، والمنذر بن عمرو بن الجارود، وشريك بن الأعور، وحشمه وأهله...**»[١].

الرواية الثانية: وقال عمر[٢]: عن أبي مخنف، عن المعلىٰ بن كليب، عن أبي الوداك، قال: «**لمّا نزل ابن زياد القصر نودي في الناس: الصلاة جامعة. فاجتمع إليه الناس، فخرج إلينا...**»[٣].

الرواية الثالثة: وقال عمر بن سعد: عن أبي مخنف، قال: حدَّثني الحجاج بن عليّ الهمداني، قال: «**لمّا ضرب عبيد الله هانئاً وحبسه، خشي أن يثب الناس به...**»[٤].

الشكل الثالث: ما يحتمل وقوع المنقري في طريقه، وتوضيح ذلك: أنّ هناك العديد من الروايات التي نسبها أبو الفرج إلىٰ أبي مخنف بنحو مباشر، وبما أنّنا قد عرفنا أنّ رواية أبي الفرج عن أبي مخنف تمرّ عن أحد طريقين يقع في أحدهما نصر بن مزاحم، فنحن نحتمل أنّ جميع تلك الروايات أو بعضها قد وقعت لأبي الفرج عن طريق نصر بن مزاحم، وهذا ما يصدق علىٰ أحد عشر رواية:

الرواية الأُولىٰ: وقال أبو مخنف: فحدّثني يوسف بن يزيد، عن عبد الله بن حازم البكري، قال: «**أنا ـ والله ـ رسول ابن عقيل إلىٰ القصر في أثر هانئ لأنظر ما صار إليه أمره...**»[٥].

الرواية الثانية: قال أبو مخنف: فحدَّثني سليمان بن أبي راشد، عن عبد الله بن حازم البكري، قال: «**أشرف علينا الأشراف، وكان أوّل مَن تكلّم كثير بن شهاب. فقال...**»[٦].

---

(١) الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص٩٩.
(٢) في المطبوعة المتداولة هكذا (عمرو)، والظاهر أنّه من تصحيف النسّاخ.
(٣) الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص١٠٠.
(٤) المصدر السابق: ص١٠٢.
(٥) المصدر السابق: ص١٠٣.
(٦) المصدر السابق: ص١٠٤.

الرواية الثالثة: قال أبو مخنف: حدَّثني المجالد بن سعيد: «**أنّ المرأة كانت تأتي ابنها وأخاها، فتقول: انصرف، الناس يكفونك...**»[١].

الرواية الرابعة: قال أبو مخنف: فحدَّثني قدامة بن سعد بن زائدة الثقفي: «**أنّ ابن زياد بعث مع ابن الأشعث ستّين أو سبعين رجلاً كلّهم من قيس...**»[٢].

الرواية الخامسة: قال أبو مخنف: فحدَّثني قدامة بن سعد: «**أنّ مسلم بن عقيل حين انتُهي به إلىٰ القصر رأىٰ قلّة مبرّدة موضوعة علىٰ الباب...**»[٣].

الرواية السادسة: قال أبو مخنف: فحدَّثني أبو قدامة بن سعد: «**أنّ عمرو بن حريث بعث غلاماً له يُدعىٰ سليماً، فأتاه بماء في قلّة فسقاه...**»[٤].

الرواية السابعة: قال (يعني أبا مخنف): وحدَّثني مدرك بن عمارة «**أنّ عمارة بن عقبة بعث غلاماً يُدعىٰ نسيماً فأتاه بماء في قلّة عليها منديل...**»[٥].

الرواية الثامنة: قال أبو مخنف في حديثه خاصّة عن رجاله: «**إنّ عبيد الله بن زياد وجّه الحرّ بن يزيد ليأخذ الطريق علىٰ الحسين عليه السلام...**»[٦].

الرواية التاسعة: قال أبو مخنف: فحدَّثني عبد الرحمن بن جندب، عن عتبة بن سمعان الكلبي، قال: «**لمّا ارتحلنا من قصر ابن مقاتل، وسرنا ساعة خفق رأس الحسين عليه السلام خفقة ثمّ انتبه...**»[٧].

الرواية العاشرة: وقال أبو مخنف: عن سليمان بن أبي راشد، عن حميد بن مسلم، قال:

---

(١) الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص١٠٤.
(٢) المصدر السابق: ص١٠٦.
(٣) المصدر السابق: ص١٠٧.
(٤) المصدر السابق: ص١٠٨.
(٥) المصدر السابق: ص١٠٨.
(٦) المصدر السابق: ص١١١.
(٧) المصدر السابق: ص١١٢.

«**سماع أُذني يومئذٍ الحسين عليه السلام وهو يقول: قتلَ اللهُ قوماً قتلوك يا بُني...**»[١].

الرواية الحادية عشرة: قال أبو مخنف: فحدَّثني سليمان بن أبي راشد، عن حميد بن مسلم، قال: «**لمّا اشتدّ العطش علىٰ الحسين عليه السلام دعا أخاه العباس بن عليّ عليهما السلام، فبعثه في ثلاثين راكباً وثلاثين راجلاً...**»[٢].

الشكل الرابع: ما دخلت فيه رواية المنقري في رواية غيره، وهذا ما فعله عند حديثه عن أوّل قتيل قُتل من وُلد أبي طالب عليه السلام مع الحسين عليه السلام، فقال: قال المدائني، عن العبّاس ابن محمّد بن رزين، عن عليّ بن طلحة، وعن أبي مخنف، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن حميد بن مسلم، وقال عمر بن سعد البصري: عن أبي مخنف، عن زهير بن عبد الله الخثعمي، وحدَّثنيه أحمد بن سعيد، عن يحيىٰ بن الحسن العلوي، عن بكر بن عبد الوهاب، عن إسماعيل بن أبي إدريس، عن أبيه، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، دخل حديث بعضهم في حديث الآخرين: «**إنّ أوّل قتيل قُتل من وِلْد أبي طالب مع الحسين ابنه عليّ، قال: فأخذ يشدّ علىٰ الناس...**»[٣].

وقد أشرنا سابقاً إلىٰ أنّ رواية عمر بن سعد عن أبي مخنف هي بعينها رواية المنقري عنه، بعد حذف الوسائط الثلاث بين أبي الفرج وعمر بن سعد؛ اختصاراً للسند، عملاً بطريقة التعليق المعروفة بين القدماء.

٢ ـ ابن قولويه (ت ٣٦٨هـ) في كتابه كامل الزيارات

وهو الشيخ أبو القاسم جعفر بن محمّد بن جعفر بن موسىٰ بن قولويه القمّي

---

(١) الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبيين: ص١١٥.
(٢) المصدر السابق: ص١١٧.
(٣) المصدر السابق: ص١١٤ ـ ١١٥.

(ت٣٦٨هـ)، أُستاذ الشيخ المفيد، من علمائنا المتقدِّمين المتبحِّرين في الفقه والحديث.

قال عنه النجاشي: «**وكان أبو القاسم من ثقات أصحابنا وأجلّائهم في الحديث والفقه، روىٰ عن أبيه وأخيه عن سعد، وقال: ما سمعت من سعد إلّا أربعة أحاديث، وعليه قرأ شيخنا أبو عبد الله الفقه ومنه حمل، وكلّ ما يُوصَف به الناس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه...**»[1].

وقال عنه الطوسي: «**جعفر بن محمد بن قولويه القمي، يُكنّىٰ أبا القاسم ثقة، له تصانيف كثيرة علىٰ عدد أبواب الفقه...**»[2].

وأمّا كتابه (كامل الزيارات)، فهو من أشهر كتب الزيارات وأكثرها اعتماداً، أخذ عنه شيخ الطائفة في التهذيب، والحرّ العاملي في الوسائل، وغيرهما، وقد ذكر ابن قولويه في مقدّمة كتابه هذا ما لفظه: «**وأنا مُبيِّن لك ـ أطال الله بقاك ـ ما أثاب الله به الزائر لنبيّه وأهل بيته (صلوات الله عليهم أجمعين) بالآثار الواردة عنهم عليهم السلام... ولم أُخرِّج فيه حديثاً روي عن غيرهم؛ إذ كان فيما روينا عنهم من حديثهم (صلوات الله عليهم) كفاية عن حديث غيرهم، وقد علمنا أنّا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنىٰ ولا في غيره، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا (رحمهم الله برحمته)، ولا أخرجت فيه حديثاً روي عن الشذّاذ من الرجال، يؤثَر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم. فَهِمَ بعض العلماء من عبارته توثيق كلّ مَن ذُكر في أسانيد كتابه، بل كونهم من المشهورين بالحديث والعلم**»[3].

وقد أصبح هذا النصّ فيما بعد من أهمّ مصاديق التوثيقات العامّة التي نالت قسطاً وافراً من البحث والتحقيق حولها في كتب الفقه والرجال؛ حيث اعتبر البعض أنّ هذا الكلام يُعدّ توثيقاً لجميع المذكورين في أسانيد الكتاب، وهم حوالي (٤٠٠) راوياً، ولا

---

(١) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص١٢٣.
(٢) الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست: ص٤٢.
(٣) أُنظر: ابن قولويه، جعفر بن محمّد، كامل الزيارات (ضمن مقدمة المحقق): ص٢٧.

ريب في أنّ هذا العدد يُعدّ ثروة ضخمة لو ثبتت دلالة هذا النصّ علىٰ المدّعىٰ، ولكن البعض يرىٰ أنّ عبارات ابن قولويه في هذا النصّ قاصرة عن بلوغ هذا المعنىٰ، وأنّ القدر المتيّقن أنّها تدلّ علىٰ وثاقة خصوص شيوخه المباشرين، وهم لا يتجاوزون (٣٢) شيخاً، وهذا بحث طويل الذيل نكتفي منه بهذه الإشارة[١].

وكتاب كامل الزيارات في الأصل هو عبارة عن جامع للزيارات، وما ورد فيها من فضل وثواب، ولكنّه قد ذكر ـ استطراداً أو تمهيداً ـ الكثير من الأبواب الخارجة عن إطار منهجيّة الكتاب لا سيما فيما يرتبط بالإمام الحسين عليه السلام وقضيته المقدّسة، وقد نقل ابن قولويه خمس روايات عن المنقري ـ تتّصل بقضية الطفّ ـ نشير إلىٰ مواضعها فيما يلي:

الرواية الأُولىٰ: عن محمّد بن جعفر الرزاز، عن خاله محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن نصر بن مزاحم، عن عمر بن سعد، عن يزيد بن إسحاق، عن هانئ، عن عليّ بن حماد، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال عليّ للحسين: «**يا أبا عبد الله، أُسوة أنت قُدماً. فقال: جُعلت فداك ما حالي؟ قال: علمت ما جهلوا وسينتفع عالم بما علم، يا بني، اسمع وأبصر من قَبْل أن يأتيك، فوالذي نفسي بيده، ليسفكن بنو أُميّة دمك، ثمَّ لا يزيلونك عن دينك، ولا ينسونك ذكرَ ربّك. فقال الحسين: والذي نفسي بيده، حسبي أقررت بما أنزل الله وأُصدّق قول نبي الله ولا أُكذّب قول أبي**»[٢].

الرواية الثانية: عن محمّد بن جعفر الرزاز، عن خاله محمّد بن الحسين، عن نصر بن مزاحم، عن عمر بن سعد، عن يزيد بن إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن عليٍّ عليه السلام قال: «**ليُقتل الحسين عليه السلام قتلاً، وأنّي لأعرف تربة الأرض التي يُقتل عليها قريباً من النهرين**»[٣].

---

(١) للتوسّع حول هذا البحث، اُنظر مثلاً: الفاني، عليّ، بحوث في فقه الرجال (تقرير عليّ مكّي العاملي): ص١٠٠ ـ ١٠٧.

(٢) ابن قولويه، جعفر بن محمّد، كامل الزيارات: ص١٥٠.

(٣) المصدر السابق: ص١٥٠.

الرواية الثالثة: عن محمّد بن جعفر الرزاز، عن محمّد بن الحسين، عن نصر بن مزاحم، عن عمر بن سعد، عن محمّد بن سلمة، عمَّن حدَّثه، قال: «**لمّا قُتل الحسين بن عليّ عليهما السلام أُمطرت السماء تراباً أحمر**»[1].

الرواية الرابعة: عن محمّد بن جعفر (والد المؤلِّف)، عن نصر بن مزاحم، عن عمر بن سعد، قال: حدّثني أبو معشر، عن الزهري، قال: «**لمّا قُتل الحسين عليه السلام أُمطرت السماء دماً**»[2].

الرواية الخامسة: عن محمّد بن جعفر الرزاز، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن نصر بن مزاحم، عن عمر بن سعد، عن عمرو بن ثابت، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أُمّ سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وآله قالت: «**ما سمعت نوح الجنّ منذ قبض الله نبيَّه إلّا الليلة، ولا أراني إلّا وقد أُصبت بابني الحسين...**»[3].

الرواية السادسة: عن محمّد بن جعفر (والد المؤلف)، عن سعد بن عبد الله، عن محمّد بن الحسين، عن نصر بن مزاحم، عن عبد الرحمن بن أبي حماد، عن أبي ليلىٰ الواسطي، عن عبد الله بن حسان الكناني، قال: «**بكت الجنّ علىٰ الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام...**»[4].

ونلاحظ علىٰ هذه الروايات ما يلي:

أوّلاً: إنّ هذه الروايات لا ترتبط بأحداث ووقائع المعركة، بل نلاحظ: أنّ الروايتين الأُوليين تندرجان ضمن الإخبارات الغيبيّة عن واقعة الطفّ، والروايات الثلاث الأخيرة تندرج ضمن الروايات التي تحدَّثت عن الظواهر الكونيّة التي حدثت بعد مقتل الحسين عليه السلام.

ومع هذا، فلا ينبغي التردّد في اندراج هذه الروايات ضمن كتاب المقتل؛ لأنّ العادة

---

(١) ابن قولويه، جعفر بن محمّد، كامل الزيارات: ص١٨٣.
(٢) المصدر السابق: ص١٨٨.
(٣) المصدر السابق: ص١٨٩.
(٤) المصدر السابق: ص١٩٣.

قد جرت بين أرباب المقاتل الحسينيّة علىٰ ذكر الإخبارات الغيبيّة عن واقعة الطفّ كفصل من الفصول التمهيديّة قبل الدخول في تفاصيل المقتل، كما جرت العادة بينهم أيضاً علىٰ ذكر الظواهر الكونيّة بعد الفراغ من أحداث القتل.

ثانياً: بملاحظة أسانيد ابن قولويه إلىٰ نصر بن مزاحم يمكن أن نستنتج أنّ مقتله قد وصل إليه من خلال طريقين، كلاهما ينتهي إلىٰ محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب أبي جعفر الزيّات الهمداني الكوفي (ت٢٦٢هـ)، وهو ـ بحسب النجاشي ـ عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التصانيف، مسكون إلىٰ روايته[١]، ويبدو لي أنّه أحد رواة هذا المقتل الأساسيين.

الطريق الأوّل: أبو العباس محمّد بن جعفر الرزاز الكوفي (ت٣٠١هـ) ابن أُخت محمّد بن الحسين[٢] ومن مشايخ الكليني[٣].

ولعلّ ابن قولويه قد أخذ عنه هذا المقتل في بغداد بعد مجيئه إليها سنة ٣٣٧هـ[٤]، ونحن وإن لم نظفر بنصٍّ صريح دالٍّ علىٰ تواجد الرزاز في تلك الفترة ببغداد، ولكن كونه من أساتذة الكليني يشير إلىٰ تواجده فيها، وبهذا يتأكّد ما قلناه: سابقاً من وصول هذا المقتل إلىٰ بغداد وانتشاره فيها.

الطريق الثاني: والده محمّد بن جعفر، وكان يُلقَّب بـ (مَسلمة) بفتح الميم وسكون السين[٥]، وهو يرويه عن أبي خلف سعد بن عبد الله القمّي الأشعري (ت٣٠١هـ)، وهو

---

(١) أُنظر: النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص٣٣٤.

(٢) أُنظر: ابن قولويه، جعفر بن محمّد، كامل الزيارات: ص١٤٩.

(٣) أُنظر: الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث: ج١٦، ص١٨٣.

(٤) في الخرائج والجرائح: عن أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، قال: «لمّا وصلت بغداد سنة ٣٣٧هـ وهي السنة التي ردَّ القرامطة فيها الحجر إلى مكانه من البيت...». الراوندي، قطب الدين، الخرائج والجرائح: ج١، ص٤٧٥ ـ ٤٧٦.

(٥) أُنظر: العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص٨٨.

كما قال النجاشي: «**شيخ هذه الطائفة وفقيهها ووجيهها، كان سمع من حديث العامّة شيئاً كثيراً وسافر في طلب الحديث**»[١].

وهو صاحب كتاب بصائر الدرجات الذي اختصره الحسن بن سليمان الحلبي وسمّاه (مختصر بصائر الدرجات)، وهو غير بصائر الدرجات لشيخ القمّيين أبي جعفر محمّد بن الحسن بن فروخ الصفار (ت٢٩٠هـ) من أصحاب الإمام الحسن العسكري عليه السلام؛ فإنّ بصائر الدرجات للأشعري مفقود.

ولا ريب في أنّ الأشعري قد صادف في بعض أسفاره محمّد بن الحسين، وروىٰ عنه مقتل المنقري، ثمَّ نقله إلىٰ قم ونشره فيها، وهذا ما تؤيِّده روايات الصدوق عنه كما يأتي.

٣ـ الصدوق في (الأمالي وعلل الشرائع وعقاب الأعمال)

هو رئيس المحدِّثين أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه القمّي المعروف بـ(الصدوق) (ت٣٨١هـ)، أشهر من نارٍ علىٰ عَلم.

قال عنه النجاشي: «**شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان، وكان ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السنّ...**»[٢].

وقال عنه الطوسي: «**كان جليلاً حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقداً للأخبار، لم يُرَ في القمّيين مثله في حفظه وكثرة عِلمه، له نحو من ثلاثمائة مصنَّف...**»[٣].

وقد نقل الصدوق عن المنقري أربع روايات ترتبط بواقعة الطفّ، ممّا يُحتمل أنّها كانت مودعة في كتاب مقتل الحسين عليه السلام للمنقري، وهذه الروايات عثرنا عليها في (الأمالي

---

(١) النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي: ص١٧٧.
(٢) المصدر السابق: ص٣٨٩.
(٣) الطوسي، محمّد بن الحسن، الفهرست: ص١٥٧.

وعلل الشرائع وعقاب الأعمال)، وهي من مؤلَّفات الصدوق المعروفة والمتداولة، كما أنّها تُعتبر من أُصول كُتُب الحديث ومصادره.

وفيما يلي نُشير إلىٰ مواضع تلك الروايات في الكتب المذكورة:

الرواية الأُولىٰ: عن محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رحمه الله، قال: حدَّثنا محمّد بن الحسن الصفّار، قال: حدَّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن نصر بن مزاحم، عن عمر بن سعد، عن عمرو بن ثابت، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أُمّ سلمة زوجة النبي، قالت: «**ما سمعت نوح الجنّ منذ قُبض النبي إلّا الليلة...**»[1].

الرواية الثانية: عن محمّد بن عليّ ماجيلويه، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم، عن محمّد ابن عليّ الكوفي، عن نصر بن مزاحم، عن لوط بن يحيىٰ، عن الحارث بن كعب، عن فاطمة بنت عليّ (صلوات الله عليهما): «**ثمّ إنّ يزيد (لعنه الله) أمر بنساء الحسين عليه السلام، فحُبسن مع عليّ بن الحسين عليهما السلام في محبس لا يكنّهم من حرٍّ ولا قر...**»[2].

الرواية الثالثة: حدَّثنا الحسين بن أحمد بن إدريس رحمه الله، قال: حدَّثنا أبي، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن نصر بن مزاحم، عن عمر بن سعد، عن أرطاة بن حبيب، عن فضيل الرسّان، عن جبلة المكّية، قالت: سمعت ميثم التمّار (قدس الله روحه) يقول: «**والله، لتَقتُل هذه الأُمّة ابن نبيِّها في المحرّم لعشر يمضين منه...**»[3].

الرواية الرابعة: عن محمّد العطّار، عن الأشعري، عن محمّد بن الحسين، عن نصر بن مزاحم، عن عمر بن سعد، عن محمّد بن يحيىٰ الحجازي، عن إسماعيل بن داود، عن أبي العباس الأسدي، عن سعيد بن الخليل، عن يعقوب بن سليمان، قال: «**سمرت أنا ونفر**

---

(١) الصدوق، محمّد بن عليّ، الأمالي: ص ٢٠٢.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٣١.

(٣) المصدر السابق، المجلس: ص ١٨٩، وعلل الشرائع: ج١، ص٢١٧.

ذات ليلة، فتذاكرنا مقتل الحسينعليه السلام...»[1].

ونلاحظ علىٰ هذه الروايات ما يلي:

أوّلاً: إنّ الرواية الأُولىٰ من هذه الروايات هي نفس الرواية الخامسة التي نقلها ابن قولويه عن المنقري، ونقلناها سابقاً، والاختلاف بينهما ينحصر باختلاف طريقيهما إلىٰ محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، وفيما عدا ذلك فإنّ الروايتين تتّفقان سنداً ومتناً.

ثانياً: إنّ الصدوق كان ينهل من هذا المقتل من طُرُق شتّىٰ، ينتهي أكثرها إلىٰ محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، وهذا يدلّ علىٰ شيوع رواية هذا المقتل بين مشايخ قم، ووصول نسخته إليهم كما أكّدنا عليه سابقاً، كما يدلّ علىٰ ما قلناه سابقاً من كون محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب هو أحد الرواة الأساسيين لهذا المقتل.

ما جاء في كتاب وقعة صفّين:

ولعل ممَّا كان في ذلك المقتل ما رواه نصر نفسه في كتابه (وقعة صفّين) حول نزول أمير المؤمنين عليه السلام في كربلاء وإخباره بمقتل الحسين عليه السلام، وهي ثلاث روايات نذكرها بأسانيدها علىٰ التسلسل الموجود في الكتاب المذكور:

الرواية الأُولىٰ: حدَّثني مصعب بن سلام، قال أبو حيان التميمي، عن أبي عبيدة، عن هرثمة بن سليم، قال: «**غزونا مع عليّ بن أبي طالب غزوة صفّين، فلمّا نزلنا بكربلا صلّىٰ بنّا صلاة، فلمّا سلّم رفع إليه من تربتها فشمّها، ثمَّ قال: واهاً لكِ أيّتها التربة، ليُحشرُنَّ منكِ قومٌ**

---

(١) الصدوق، محمّد بن عليّ، ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: ص٢٥٩. وعنه: البحراني، عبد الله، العوالم، الإمام الحسين عليه السلام: ص٢٢٦. ونقله: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار: ج٤٥، ص٣٠٧، عن ثواب الأعمال، وهو اشتباه من صاحب البحار أو بعض النسّاخ، وذكره ابن حمزة الطوسي في الثاقب في المناقب: ص٣٣٥، وحذف الوسائط بينه وبين يعقوب بن سليمان.

يدخلون الجنّة بغير حساب...»[١].

الرواية الثانية: عن مصعب بن سلام، قال: حدَّثنا الأجلح بن عبد الله الكندي، عن أبي جحيفة، قال: جاء عروة البارقي إلىٰ سعيد بن وهب، فسأله وأنا أسمع، فقال: «**حديث حدثتنيه عن عليّ بن أبىٰ طالب**عليه السلام. **قال: نعم، بعثني مخنف بن سليم إلىٰ عليٍّ، فأتيته بكربلاء، فوجدته يشير بيده ويقول: هاهنا هاهنا. فقال له رجل: وما ذلك يا أمير المؤمنين؟ قال: ثقلٌ لآل محمّد ينزل هاهنا...**»[٢].

الرواية الثالثة: عن سعيد بن حكيم العبسي، عن الحسن بن كثير، عن أبيه: «**أنّ عليّاً أتىٰ كربلاء فوقف بها، فقيل: يا أمير المؤمنين، هذه كربلاء...**»[٣].

---

(١) المنقري، ابن مزاحم، وقعة صفّين: ص١٤٠ـ ١٤١.
(٢) المصدر السابق: ص١٤١ ـ ١٤٢.
(٣) المصدر السابق: ص١٤٢.

خاتمة بأهمّ النتائج

وصلنا إلىٰ نهاية بحثنا حول شخصية المنقري، وكتابه في مقتل الحسين عليه السلام، ونوجز فيما يلي أهمّ النتائج التي خرجنا بها في هذا البحث:

النتيجة الأُولىٰ: إنّ نصر بن مزاحم المنقري من الشخصيات الأخباريّة الكوفيّة القديمة التي نشطت مع نهايات القرن الثاني وبدايات القرن الثالث الهجريين، وهو صاحب كتاب (وقعة صفِّين) الذي يُعدّ أقدم وأهمّ أصل تاريخي حول هذه الوقعة.

النتيجة الثانية: اختلف القوم في تحديد مذهب المنقري ومعتقده، فيظهر من النجاشي إماميّته، وقال آخرون: بزيديّته، ويتبدّىٰ من أبي الفرج وابن أبي الحديد عامّيته، وقد انتصرنا لرأي النجاشي واتّبعناه في القول بإماميّته.

النتيجة الثالثة: إنّ المنقري من الممدوحين في رجالنا ـ تبعاً للنجاشي ـ بل هو من الموثّقين علىٰ ضوء بعض المباني، وأمّا العامّة، فقد ترك أكثرهم روايته بسبب تشيُّعه، وأنصفه البعض منهم كابن حبّان الذي عدّه في الثقات.

النتيجة الرابعة: مقتل المنقري مفقود في هذا العصر، ولم يتبقَ منه سوىٰ ما نقله عنه أبو الفرج الأصفهاني في (مقاتل الطالبيين)، وابن قولويه في (كامل الزيارات)، والصدوق في (الأمالي وعلل الشرائع وعقاب الأعمال).

فما بقي من آثار مقتل المنقري ينحصر بكتب هؤلاء العلماء، فلم يسبقهم أحد في النقل عنه، كما أنّ مَن جاء بعدهم قد أخذ روايات مقتله عنهم.

النتيجة الخامسة: وقد عرفنا أنّ السبب في انتشار هذا المقتل في عصر هؤلاء المؤرِّخين بالذات ـ رغم الفاصل الزمني الطويل بينهم وبين المنقري ـ هو كون الثلاثة من المعاصرين

للدولة البويهيّة التي فسحت المجال أمام نشر العلم وترويجه، فأظهر علماء الشيعة ما كان محبوساً من تراثهم نتيجة الضغوط التي كانت تُمارس عليهم من قِبَل الحكومات الجائرة.

النتيجة السادسة: وفي ختام بحْثنا حول كتاب مقتل الحسين عليه السلام للمنقري أشرنا ـ استدراكاً ـ إلىٰ ثلاث روايات ذكرها المنقري في كتابه وقعة صفِّين تتحدَّث عن نزول أمير المؤمنين عليه السلام في كربلاء وإخباره بمقتل الحسين عليه السلام؛ إذ لعل تلك الروايات ممّا كان قد أودعه في مقتله أيضاً.

المصادر والمراجع

ـ أ ـ

١ـ أجود التقريرات، أبو القاسم الخوئي، تقريراً لأبحاث الشيخ النائيني، الطبعة الثانية، ١٣٦٩هـ .ش، مؤسسة مطبوعات ديني، قم.

٢ـ إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٣ـ الأخبار الطوال، أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت٢٨٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم عامر، مراجعة: جمال الدين الشيال، الطبعة الأُولىٰ، ١٩٦٠م، دار إحياء الكتاب العربي.

٤ـ الاختصاص، أبو عبد الله محمد بن النعمان المفيد (ت٤١٣هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ترتيب الفهارس: محمود الزرندي المحرمي، منشورات جماعة المدرِّسين في الحوزة العلميّة، قم.

٥ـ اختيار معرفة الرجال، المعروف برجال الكشي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تصحيح وتعليق: ميرداماد الإستربادي، تحقيق: مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، ١٤٠٤هـ.

٦ـ الإرشاد في معرفة حجج الله علىٰ العباد، أبو عبد الله محمد بن النعمان المفيد (ت٤١٣هـ)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، المؤتمر العالمي بمناسبة ذكرىٰ ألفية الشيخ المفيد.

٧ـ أُسد الغابة، أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد المعروف بابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، دار الفكر، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، بيروت.

٨ـ أسرار الشهادات، آغا بن عابد الفاضل الدربندي (ت١٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد جمعة بادي وعباس ملا عطية الجمري، ذوي القربىٰ، قم، ١٤٣١هـ.

٩ـ الاشتقاق، محمد بن الحسن المعروف بابن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأُولىٰ، ١٩٩١م، دار الجيل، بيروت.

١٠ـ أُصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت.

١١ـ الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٢ـ أضواء علىٰ عقائد الشيعة الإماميّة، جعفر السبحاني، الطبعة الأُولىٰ ١٣٧٩هـ، دار مشعر.

١٣ـ أضواء علىٰ ثورة الحسين عليه السلام، محمد محمد صادق الصدر، تحقيق: كاظم

العبادي، هيئة تـراث السـيِّد الشـهيد الصـدر ودار ومكتبـة البصـائر، بـيروت، ١٤٣١هـ.

١٤ـ إقبال الأعمال، رضي الدين عليّ بن موسىٰ بن جعفر بن طاووس (ت٦٦٤هـ)، بتحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الطبعـة الأُولىٰ، ١٤١٤هـ، طبـع ونشـر: مكتب الإعلام الإسلامي في قم ـ إيران.

١٥ـ أمل الآمل، محمد بن الحسن الحرّ العاملي (ت١١٠٤هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، مكتبة الآداب، النجف.

١٦ـ الأمالي، أبو عبد الله محمد بن النعمان المفيد (ت٤١٣هـ)، تحقيق: الحسين أسـتاد ولي وعلي أكبر الغفاري، منشورات جماعـة المدرِّسـين في الحـوزة العلميـة، قـم، ١٤٠٣هـ.

١٧ـ الأمالي، أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه الصـدوق (ت٣٨١هـ)، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٧هـ، قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم.

١٨ـ الأمالي، أبـو جعفـر محمـد بـن الحسـن الطـوسي (ت٤٦٠هـ)، تحقيـق قسـم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، دار الثقافة.

١٩ـ أنساب الأشراف، أحمد بن يحيىٰ بـن جـابر بـن داود الـبلاذري (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكّار ورياض الزركلي، الطبعـة الأُولىٰ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، دار الفكر، بيروت.

٢٠ـ الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السـمعاني (ت٥٦٢هـ)،

تحقيق: عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني وغيره، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

٢١ـ الإنباه علىٰ قبائل الرواة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٢ـ أنصار الحسين عليه السلام، محمد مهدي شمس الدين، تحقيق: سامي الغريري الغراوي، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي.

٢٣ـ أعيان الشيعة، السيِّد محسن الأمين، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٤ـ الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين.

٢٥ـ إيضاح الاشتباه في معرفة أسماء الرواة، الحسن بن يوسف بن المطهَّر المعروف بالعلّامة الحلّي (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: محمد الحسون، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرِّسين، قم.

٢٦ـ إيضاح المكنون في الذيل علىٰ كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، عُني بتصحيحه وطبعه علىٰ نسخة المؤلف: محمد شرف الدين ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ ب ـ

٢٧ـ بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ)، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، مؤسسة الوفاء، بيروت.

٢٨ـ بحر الدم فيمَن تكلَّم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي بن المبرد (ت٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق: روحية عبد الرحمن السويفي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩ـ البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: عليّ شيري، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، دار إحياء التراث العربي.

٣٠ـ بحوث في فقه الرجال، عليّ حسين مكّي العاملي، تقرير بحث الفاني، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، مؤسسة العروة الوثقىٰ.

ـ ت ـ

٣١ـ تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، نشر دار الهداية.

٣٢ـ التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، البخاري (ت٢٥٦هـ)، طُبع تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن.

٣٣ـ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن

محمد بن أيوب بن أزداذ المعروف بابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقشري، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٩هـ.

٣٤ـ تاريخ بغداد، أحمد بن عبد المجيد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٣٥ـ تاريخ الكوفة، حسين بن أحمد البراقي (ت١٣٣٢هـ)، استدراك: محمد صادق آل بحر (ت١٣٩٩هـ)، تحقيق ماجد بن أحمد العطية، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٤هـ، انتشارات المكتبة الحيدريّة.

٣٦ـ تاريخ الأُمم والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري (ت٣١٠هـ)، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٧ـ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبد الرحمن بن زبر المعروف بابن زبر الربعي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله أحمد سليمان الحمد، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٠هـ، دار العاصمة، الرياض.

٣٨ـ تاريخ دمشق، أبو القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.

٣٩ـ تاريخ الإسلام، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، الطبعة الأُولىٰ، ٢٠٠٣م، دار

الغرب الإسلامي.

٤٠ـ التحرير الطاووسي، الشيخ حسن زين الدين (ت١٠١١هـ)، صاحب المعالم، تحقيق: فاضل الجواهري، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١١هـ، مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي.

٤١ـ تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، مصحَّح عن النسخة القديمة المحفوظة في مكتبة الحرم المكّي تحت إعانة وزارة معارف الحكومة العالية الهندية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٢ـ تنقيح المقال في علم الرجال، عبد الله المامقاني (ت١٣٥١هـ)، تحقيق واستدراك: محمّد رضا المّامقاني، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

٤٣ـ التفسير المنسوب إلىٰ الإمام العسكري، الحسن بن عليّ العسكري عليه السلام، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم.

٤٤ـ تقييد العلم، أحمد بن عبد المجيد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، إحياء السنّة النبويّة، بيروت.

٤٥ـ تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، دار الرشيد، سوريا.

٤٦ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمد بن أحمد بن حجر

العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: عليّ محمد البجاوي، المكتبة العلميّة، بيروت.

٤٧ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

٤٨ـ تذكرة الخواص، أبو المظفر بن فرغلي بن عبد الله المعروف بسبط ابن الجوزي (ت٦٥٤هـ)، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، دار العلوم، بيروت.

٤٩ـ تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي (ت٣٢٠هـ)، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.

٥٠ـ ترتيب الأمالي الخميسية، يحيىٰ (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل ابن زيد الشجري (ت٤٩٩هـ)، رتّبه: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (ت٦١٠هـ) تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١م دار الكتب العلمية، بيروت.

٥١ـ الجلالي، محمد رضا، مجلة تراثنا، العدد الثاني، مقال: تسمية مَن قُتل مع الحسين عليه السلام.

٥٢ـ تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال، محمد عليّ الأبطحي، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ، قم.

٥٣ـ تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٢٦هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.

٥٤ـ تهذيب اللغة، محمد بن أحمد، تحقيق: محمد عوض مرعب الأزهري (ت٣٧٠ هـ)، الطبعة الأُولىٰ ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٥ـ تهذيب الكمال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٦ـ تدوين السنّة الشريفة، محمد رضا الجلالي، ١٤١٨هـ.

ـ ث ـ

٥٧ـ الثاقب في المناقب، أبو جعفر محمد بن عليّ المعروف بابن حمزة الطوسي، تحقيق: نبيل رضا علوان، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ، مؤسسة أنصاريان، قم.

٥٨ـ الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ المعروف بابن حبان (ت٣٥٤هـ)، طُبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٩٣ هـ-١٩٧٣، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن ـ الهند.

٥٩ـ ثقات العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، مكتبة الدار، المدينة المنورة.

٦٠ـ ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه الصدوق (ت٣٨١هـ)، الطبعة الخامسة، ١٤٣١هـ، طليعة نور، قم.

-ج-

٦١ـ الجداول الصغرىٰ مختصر الطبقات الكبرىٰ، عبد الله بن الحسن بن يحيىٰ القاسمي (ت١٣٧٥هـ)، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية.

٦٢ـ الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم محمد إدريس بن المنذر الرازي(ت٣٢٧هـ)، الطبعة الأُولىٰ، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٣ـ الجمل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد (ت٤١٣هـ)، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٣هـ.

٦٤ـ الجوهرة في نسب النبيّ وأصحابه العشرة، محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسىٰ البري (تبعد ٦٤٥هـ)، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، تنقيح وتعليق: محمد التونجي، دار الرفاعي، الرياض.

-ح-

٦٥ـ ـ حقائق السقيفة في دراسة رواية أبي مخنف، جليل تاري، ترجمة: أحمد الفاضل، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٧هـ، المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام.

٦٦ـ حياة الإمام الباقر عليه السلام، باقر شريف القرشي، دار البلاغة.

٦٧ـ حياة الإمام الحسين عليه السلام، باقر شريف القرشي، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، مطبعة الآداب، النجف.

-خ-

٦٨ـ خاتمة المستدرك، حسين، النوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأُولىٰ ١٤١٥هـ، قم.

٦٩ـ خريدة العجائب وفريدة الغرائب، سراج الدين أبو حفص عمر بن الوردي (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: أنور محمود زناتي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م، مكتبة الثقافة الإسلاميّة، القاهرة.

٧٠ـ الخرائج والجرائح، أبو الحسين سعيد بن هبة الله قطب الدين الراوندي (ت٥٧٣هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، الطبعة الأُولىٰ ١٤٠٩هـ، قم.

٧١ـ خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، الحسن بن يوسف بن المطهَّر المعروف بالعلّامة الحلّي (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة تحقيقات ونشر معارف أهل البيت عليهم السلام.

٧٢ـ خطط الكوفة، لويس ماسينيون، ترجمة: تقي محمد المصعبي، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، الطبعة الأُولىٰ، ١٩٧٩م، جمعية منتدىٰ النشر، النجف.

٧٣ـ الخوارج والشيعة، يوليوس فلهوزن، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨م، وكالة المطبوعات، الكويت.

-د-

٧٤ـ دراسات في علم الدراية تلخيص مقباس الهداية للمامقاني، عليّ أكبر الغفاري، جامعة الإمام الصادق عليه السلام.

ـ ذ ـ

٧٥ـ الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩ هـ)، الطبعة الثانية، دار الأضواء، بيروت.

ـ ر ـ

٧٦ـ ـ رجال الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠ هـ) تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرِّسين، قم، ١٤١٥ هـ.

٧٧ـ رجال ابن داود، تقي الدين الحسن بن عليّ ابن داود الحلي (ت٧٠٧ هـ)، تحقيق وتقديم: محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدريّة، النجف، ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م.

٧٨ـ رجال البرقي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت٢٧٤ هـ)، مؤسسة تحقيقات ونشر معارف أهل البيت عليهم السلام.

٧٩ـ رجال النجاشي، أبو العباس أحمد بن عليّ بن أحمد بن العباس النجاشي (ت٤٥٠ هـ)، تحقيق: موسىٰ الشبيري الزنجاني، الطبعة الخامسة، ١٤١٦ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرِّسين، قم.

٨٠ـ الرسالة العدديّة (المطبوعة ضمن مصنّفات الشيخ المفيد المجلَّد التاسع)، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد (ت٤١٣هـ)، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٣هـ، مؤتمر الشيخ المفيد، قم.

٨١ـ الرواشح السماويّة، محمد باقر بن محمد الميرداماد (ت١٠٤١هـ)، منشورات مكتبه آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي، قم، ١٤٠٥هـ.

ـ س ـ

٨٢ـ سماء المقال في علم الرجال، أبو الهدىٰ الكلباسي (ت١٣٥٦هـ)، تحقيق: محمد الحسيني القزويني، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٩هـ، مؤسسة ولي العصر عليه السلام للدراسات الإسلامية، قم.

٨٣ـ سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٢هـ، دار المغني، المملكة العربية السعودية.

٨٤ـ سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي (ت١١١١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمد معوض، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٨٥ـ سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة.

٨٦ـ سيرة الإمام الحسين عليه السلام، حسين الشاكري.

ـ ش ـ

٨٧ـ ــ شرح نهج البلاغة، عزّ الدين عبدالحميد بن هيبة الله ابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ)، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٨٨ـ شرف المصطفىٰ، أبو سعد عبد الملك بن محمد بن إبراهيم الخركوشي (ت٤٠٧هـ)، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٤هـ، دار البشائر الإسلاميّة، مكّة.

ـ ص ـ

٨٩ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م، بيروت.

٩٠ـ الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله، جعفر مرتضىٰ العاملي، الطبعة الرابعة، ١٩٩٥م، دار الهادي ودار السيرة.

٩١ـ الصواعق المحرقة علىٰ أهل الرفض والضلال، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن عليّ ابن حجر الهيتمي، الطبعة الأُولىٰ، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ـ ض ـ

٩٢ـ الضعفاء والمتروكون، أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)،

تحقيق: عبد الله القاضي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٩٣ـ الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن عليّ النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، دار المعرفة، بيروت.

٩٤ـ الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسىٰ بن حماد العقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، دار المكتبة العلميّة، بيروت.

ـ ط ـ

٩٥ـ طبقات الحفّاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٩٦ـ الطبقات الكبرىٰ، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع المعروف بابن سعد (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٩٧ـ طرائف المقال، عليّ أصغر بن محمد شفيع البروجردي(ت١٣١٣هـ)، تحقيق: مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي العامّة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٠هـ، قم.

ـ ع ـ

٩٨ـ العِبَر في خبر مَن غَبَر، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٩ـ العُرْف الوردي في أخبار المهدي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أبي يعلىٰ البيضاوي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٧هـ، دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٠٠ـ علل الشرائع، أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه الصدوق (ت٣٨١هـ)، منشورات المكتبة الحيدريّة ومطبعتها، النجف، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١٠١ـ عيون أخبار الرضا، أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه الصدوق (ت٣٨١هـ)، صححه وقدَّم له وعلَّق عليه: حسين الأعلمي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٤هـ، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

١٠٢ـ العوالم، الإمام الحسين عليه السلام، عبد الله بن نور الله البحراني، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٧هـ، تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، قم.

١٠٣ـ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

-غ-

١٠٤ـ غنية الملتمس إيضاح الملتبس، أحمد بن عبد المجيد بن عليّ بن ثابت المعروف

بالخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: يحيىٰ بن عبد الله البكري الشهري، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م مكتبة الرشد، الرياض.

١٠٥ـ الغيبة، ابن أبي زينب محمد بن إبراهيم النعماني، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، مكتبة الصدوق، طهران.

ـ ف ـ

١٠٦ـ فائق المقال في الحديث والرجال، أحمد بن عبد الرضا البصري، تحقيق: غلام حسين قيصريّه ها، الطبعة الأُولىٰ ١٤٢٢هـ، دار الحديث، قم.

١٠٧ـ الفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق عليه السلام، عبد الحسين الشبستري، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٨هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرِّسين، قم.

١٠٨ـ فتوح البلدان، أحمد بن يحيىٰ بن جابر بن داود البلاذري (ت٢٧٩هـ)، دار ومكتبة الهلال، عام النشر: ١٩٨٨م، بيروت.

١٠٩ـ فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون المعروف بابن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأُولىٰ، ١٩٧٣ـ ١٩٧٤م دار صادر، بيروت.

١١٠ـ الفهرست، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)تصحيح وتعليق: محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات الشريف الرضي، قم.

١١١ـ الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد المعروف بابن النديم (ت٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، دار

المعرفة، بيروت.

١١٢ـ الفوائد الرجالية، محمد المهدي بحر العلوم (ت١٢١٢هـ)، تحقيق وتعليق: محمد صادق بحر العلوم وحسين بحر العلوم، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٦٣هـ، مكتبة الصادق عليه السلام، طهران.

ـ ق ـ

١١٣ـ قاموس الرجال، محمد تقي التستري، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ، مؤسسة النشر الإسلامي.

١١٤ـ قصص الأنبياء، أبو الحسين سعيد بن هبة الله قطب الدين الراوندي (ت٥٧٣هـ)، تصحيح وتعليق: غلام رضا عرفانيان، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٩هـ، مجمع البحوث الإسلاميّة.

١١٥ـ قوت القلوب، محمد بن عليّ بن عطية المشهور بأبي طالب المكّي (ت٣٨٦هـ)، تحقيق: عاصم إبراهيم الكيالي، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

ـ ك ـ

١١٦ـ كمال الدين وتمام النعمة، أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه الصدوق (ت٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرِّسين، قم، ١٤٠٥هـ.

١١٧ـ الكامل في التاريخ، أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد المعروف بابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان.

١١٨ـ الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، دار الفكر العربي، القاهرة.

١١٩ـ الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله ابن عدي (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٢٠ـ كامل الزيارات، أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه (ت٣٨٦هـ)، تحقيق: جواد القيومي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٧هـ، مؤسسة النشر الإسلامي.

١٢١ـ الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ)، صححه وعلّق عليه: عليّ أكبر الغفاري، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ، دار الكتب الإسلاميّة.

١٢٢ـ الكبريت الأحمر، محمد باقر القائني البيرجندي (ت١٣٥٢هـ)، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٥هـ انتشارات المكتبة الحيدريّة، قم.

١٢٣ـ كشف الحُجُب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار، حسين إعجاز النيسابوري الكنتوري، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، ١٤٠٩هـ.

١٢٤ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفىٰ بن عبد الله حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنىٰ ــ بغداد، ١٩٤١م، (وصورتها عدّة دور لبنانيّة بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلميّة).

١٢٥ـ كليات في علم الرجال، جعفر السبحاني، الطبعة السادسة ١٤٢٥هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرِّسين، قم.

١٢٦ـ الكليني والكافي، عبد الرسول عبد الحسين الغفار، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٦هـ، مؤسسة النشر الإسلامي.

١٢٧ـ الكنىٰ والألقاب، عباس القمّي، منشورات مكتبة الصدر، طهران.

١٢٨ـ كنز العمال، علاء الدين عليّ بن حسام الدين ابن قاضي خان المتقي الهندي (ت٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، مؤسسة الرسالة.

ـ ل ـ

١٢٩ـ اللباب في تهذيب الأنساب أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد المعروف بابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، دار صادر، بيروت.

١٣٠ـ لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن عليّ بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأُولىٰ، ٢٠٠٢م، دار البشائر

الإسلاميّة.

١٣١ـ لسان العرب، أبو الفضل محمّد بن مكرم بن عليّ بن منظور (ت٧١١هـ)، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، دار صادر، بيروت.

-م-

١٣٢ـ المتّفق والمفترق، أحمد بن عبد المجيد بن عليّ بن ثابت المشهور بالخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، دار القادري، دمشق.

١٣٣ـ مثالب العرب، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت٢٠٤ أو ٢٠٦هـ)، تحقيق: نجاح الطائي، دار الهدىٰ، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٣٤ـ مثير الأحزان، محمد بن جعفر بن نما (ت٦٤٥هـ)، منشورات المطبعة الحيدريّة، النجف ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

١٣٥ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ المعروف بابن حبان (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، الطبعة الأُولىٰ، ١٣٩٦هـ، حلب.

١٣٦ـ محاضرات في تاريخ العرب، أحمد صالح العلي، دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٨١م.

١٣٧ـ مختصر تاريخ دمشق، أبو الفضل محمد بن مكرم بن عليّ بن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: روحيّة النحاس ورياض عبد الحميد مراد ومحمد مطيع،

الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٤م دار الفكر، دمشق.

١٣٨ـ مرآة الكتب، عليّ بن موسىٰ بن محمد شفيع التبريزي، تحقيق: محمد عليّ الحائري، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٤هـ، منشورات مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي، قم.

١٣٩ـ مروج الذهب، الحسن بن عليّ المسعودي (ت٣٤٦هـ)، اعتنىٰ به وراجعه: كمال حسن مرعي، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٢٥هـ، المكتبة العصريّة، بيروت.

١٤٠ـ مسالك الأفهام إلىٰ تنقيح شرائع الإسلام، زين الدين بن عليّ الشهيد الثاني، تحقيق ونشر: مؤسسة المعارف الاسلامية ، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٦هـ.

١٤١ـ المستدرك علىٰ الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق مصطفىٰ عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.

١٤٢ـ المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، دراسة و تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية.

١٤٣ـ مطلع البدور ومجمع البحور، أحمد بن صالح بن أبي الرجّال، تحقيق: عبدالسلام عباس الوجيه ومحمد يحيىٰ سالم عزان، مركز التراث والبحوث اليمني.

١٤٤ـ مقاتل الطالبيين، أبو الفرج عليّ بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت.

١٤٥ـ مقتل الحسين عليه السلام رواية عن جدّه صلى الله عليه وآله، قيس بهجت العطار، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٣٠هـ، المعاونيّة الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام.

١٤٦ـ مقتل أبي مخنف المتّخذ من تاريخ الطبري، حسن الغفاري، منشورات المكتبة العامّة لآية الله العظمىٰ المرعشي.

١٤٧ـ مقدّمة في مقتل الإمام الحسين عليه السلام، محمد طاهر الحسيني، دار المحجّة البيضاء، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، بيروت.

١٤٨ـ معالم العلماء، محمد بن عليّ بن شهر آشوب (ت٥٥٨هـ).

١٤٩ـ المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروة عكاشة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة.

١٥٠ـ معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت٦٢٦هـ)، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م، دار صادر، بيروت.

١٥١ـ معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٥٢ـ معجم رجال الحديث، أبو القاسم الخوئي، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٥٣ـ معجم المطبوعات النجفيّة، محمد هادي الأميني، الطبعة الأُولىٰ ١٣٨٥هـ، مطبعة الآداب، النجف.

١٥٤ـ معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة (ت١٤٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٥٥ـ معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة (ت١٤٠٨هـ)، الطبعة السابعة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٥٦ـ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفىٰ، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة.

١٥٧ـ معجم رجال الاعتبار وسلوة العارفين، عبد السلام عباس الوجيه، مؤسسة زيد بن عليّ الثقافية.

١٥٨ـ منتقىٰ الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، الشيخ حسن زين الدين (ت١٠١١هـ)، صاحب المعالم: تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، مؤسسة تحقيقات ونشر معارف أهل البيت عليهم السلام.

١٥٩ـ المؤتلف والمختلف، أبو الحسن عليّ بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار الدارقطني (ت٣٨٥)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأُولىٰ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٦٠ـ الملهوف علىٰ قتلىٰ الطفوف، رضي الدين عليّ بن موسىٰ بن جعفر بن طاووس (ت٦٦٤هـ)، تحقيق: فارس تبريزيان الحسون، دار الأُسوة، طهران، ١٤١٧هـ.

١٦١ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأُمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن الجوزي

(ت٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفىٰ عبد القادر عطا، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٦٢ـ المنتخب من ذيل المذيّل، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري (ت٣١٠هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

١٦٣ـ ميزان الاعتدال في معرفة الرجال، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

١٦٤ـ المغني في الضعفاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر.

١٦٥ـ موسوعة طبقات الفقهاء، جعفر السبحاني، اللجنة العلميّة في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأُولىٰ ١٤١٨هـ.

١٦٦ـ موسوعة التاريخ الإسلامي، محمد هادي اليوسفي الغروي، مجمع الفكر الإسلامي، ١٤١٧هـ.

ـ ن ـ

١٦٧ـ النصائح الكافية لمَن يتولّىٰ معاوية، محمد بن عقيل المعروف ابن عقيل (ت١٣٥٠هـ)، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٢هـ، دار الثقافة، قم.

١٦٨ـ نقد الرجال، مصطفىٰ بن الحسين التفرشي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٨ هـ، قم.

١٦٩ـ نظرية السنّة في الفكر الإمامي، حيدر حبُّ الله، الطبعة الأُولىٰ، ٢٠٠٦هـ، الانتشار العربي.

١٧٠ـ نهاية الدراية، حسن الصدر (ت١٣٥٤هـ)، تحقيق: ماجد الغرباوي، نشر المشعر.

ـ هـ ـ

١٧١ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ و ـ

١٧٢ـ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفىٰ، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٧٣ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر المعروف بابن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأُولىٰ، ١٩٩٤م، دار صادر، بيروت.

١٧٤ـ وقعة الجَمَل، ضامن بن شدقم بن عليّ المعروف بابن شدقم (تبعد١٠٨٢هـ)، تحقيق ونشر: تحسين آل شبيب الموسوي.

١٧٥ـ وقعة صفِّين، نصر بن مزاحم المنقري (ت٢١٢هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد

هارون، الطبعة الثانية، ١٣٨٢هـ، المؤسسة العربية الحديثة.

١٧٦ـ وقعة الطفّ لأبي مخنف، محمد هادي اليوسفي الغروي، المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

-ي-

١٧٧ـ ينابيع المودّة، سليمان بن إبراهيم القندوزي (ت١٢٩٤هـ)، تحقيق: عليّ جمال أشرف الحسيني، الطبعة الأُولىٰ، ١٤١٦هـ، دار الأُسوة.

المحتويات

مقدمة المؤسسة ٧

المقدمة..... ١٣

هيكليّة الكتاب ١٦

مدخل تمهيدي

المبحث الأوّل: تأخّر تدوين أخبار كربلاء إلى مطلع القرن الثاني الهجري..... ٢١

العامل الأوّل: جريمةُ منعِ تدوين الحديث ٢١

المسار الأوّل: قوننة قضية المنع ٢٣

المسار الثاني: تقليل التحديث ثمَّ المنع منه..... ٢٤

المسار الثالث: تعميم المنع وتمديده من الناحية العمليّة ٢٦

العامل الثاني: التقيّة ٢٨

المبحث الثاني: نظرة عامّة حول مدينة الكوفة ٣٥

الفصل الأول

مقتل الأصبغ بن نباتة التميمي الكوفي (ت ـ بعد ١٠١هـ)

(أقدم المقاتل الحسينيّة)

تقديم ٤٧

المبحث الأول: ترجمة الأصبغ ٤٩

١ ـ اسمه ونسبه وكنيته ٤٩
٢ ـ ولادته ونشأته ٥١
٣ ـ مكانته العلميّة وطبقته ومصنَّفاته ٥٤
٤ ـ مذهبه ومعتقده ٥٦
٥ ـ وثاقته وعدالته ٥٩
٦ ـ وفاته ٦٤

المبحث الثاني: كتاب مقتل الحسين عليه السلام للأصبغ ٦٥

الناحية الأُولى ٦٥
رجال السند الواقعون بين الشيخ والأصبغ ٦٥
استنتاجات في ضوء ما تقدّم ٧١
الناحية الثانية ٧٣
الناحية الثالثة ٧٤

خاتمة بأهمّ النتائج ٧٧

الفصل الثاني

مقتل جابر بن يزيد الجعفي الكوفي (٠٠٠ـ ١٢٨هـ)

تقديم ٨١

المبحث الأول: ترجمة جابر بن يزيد الجعفي ٨٣

١ ـ اسمه وكنيته ونسبه وأولاده ٨٣
٢ ـ ولادته ونشأته ٨٤
٣ ـ مكانته العلمية وطبقته ومصنفاته ٨٧

٤ ـ مذهبه ومعتقده ٨٩
٥ـ وثاقته وعدالته ٩٠
٦ ـ وفاته ٩٥
المبحث الثاني: مقتل الحسين عليه السلام لجابر بن يزيد الجعفي ٩٧
الجهة الأُولى: بقاء هذا المقتل إلىٰ منتصف القرن الخامس الهجري ٩٧
الجهة الثانية: ما تبقّىٰ من آثار مقتل الحسين عليه السلام لجابر بن يزيد الجعفي ٩٩
١ـ روايات مقتل الجعفي في مقاتل الطالبيين ١٠٠
٢ـ روايات مقتل الجعفي في كامل الزيارات ١٠١
٣ـ شذرات من مقتل الجعفي ١٠٣
الجهة الثالثة: السبب في إعراض المؤرِّخين عن مقتل الجعفي ١٠٥
التفسير الأوّل: تخطيط ومؤامرة الدولة العباسية ضد كتاب الجعفي ١٠٦
التفسير الثاني: ما توصلنا إليه في المقام ١٠٨
خاتمة بأهمّ النتائج ١١٠

الفصل الثالث

مقتل عمار الدهني، الكوفي (ت١٣٣هـ)

تقديم ١١٣
المبحث الأول: ترجمة عمّار الدهني ١١٥
١ ـ اسمه ونسبه وكنيته وذرّيته ١١٥
معاوية بن عمّار ١١٦
معاوية بن حكيم ١١٦

أحمد بن معاوية ١١٦
يونس بن يعقوب ١١٧
٢ ـ ولادته ونشأته ١١٧
٣ ـ مكانته العلمية وطبقته ومصنفاته ١١٩
٤ ـ مذهبه ومعتقده ١٢٢
٥ ـ وثاقته وعدالته ١٢٤
٦ ـ وفاته ١٢٩
المبحث الثاني: مقتل الحسين عليه السلام للدهني ١٣١
مقتل عمار الدهني برواية الطبري ١٣٢
مناقشات حول رواية الدهني ١٣٧
خاتمة بأهمّ النتائج ١٤١

الفصل الرابع

مقتل الفضيل بن الزبير الأسدي الكوفي (ت بين ١٢٢ـ١٤٨هـ)

تقديم ١٤٥
المبحث الأوّل: ترجمة الفضيل بن الزبير ١٤٧
١ ـ اسمه ونسبه وأُسرته ١٤٧
من أعلام أُسرة آل الزبير ١٤٩
١ـ عبد الله بن الزبير الأسدي الرَّسّان ١٤٩
٢ـ محمد بن عبد الله بن الزبير (أبو أحمد الزبيري) ١٥٠
٢ ـ ولادته ونشأته ١٥١

٣ ـ مكانته العلمية وطبقته، من مصنفاته ١٥٢
٤ ـ مذهبه ومعتقده ١٥٥
٥ ـ وثاقته وعدالته ١٥٦
٦ ـ وفاته ١٥٨
المبحث الثاني: مقتل الحسين عليه السلام لفضيل بن الزبير الأسدي ١٥٩
١ ـ أقدم نصّ مكتوب من هذا المقتل ١٥٩
٢ ـ سند الكتاب واسمه ١٦٠
أولاً: طريق صاحب الأمالي إلىٰ الفضيل بن الزبير ١٦١
ثانياً: مصادر الفضيل بن الزبير في هذا الكتاب ١٦٣
٣ ـ الجلالي أوّل مَن أحيى هذا المقتل ١٦٥
متن المقتل براوية صاحب الأمالي ١٦٦
شهداء أهل البيت عليهم السلام ١٦٦
شهداء الأصحاب رضوان الله عليهم ١٦٩
تكملة مقتل الفضيل بن الزبير ١٧٦
خاتمة بأهمّ النتائج ١٧٩

الفصل الخامس

مقتل أبي مخنف الأزدي الكوفي (٠٠٠ ـ ١٥٧هـ)

أشهر المقاتل الحُسينيّة

تقديم ١٨٣
المبحث الأوّل: ترجمة أبي مخنف ١٨٧

١ ـ اسمه ونسبه وكنيته ١٨٧
آل مخنف بن سليم زعماء الأزد في الكوفة ١٨٩
٢ ـ ولادته ونشأته ١٩٤
٣ ـ مكانته العلميّة وطبقته ومصنّفاته ١٩٥
٤ ـ مذهبه ومعتقده ١٩٩
٥ ـ وثاقته وعدالته ٢٠٤
٦ ـ وفاته ٢٠٧
المبحث الثاني: كتاب مقتل الحسين عليه السلام لأبي مخنف ٢٠٩
طريق الطبري إلىٰ مقتل أبي مخنف ٢١٤
خاتمة بأهمّ النتائج ٢٢١

الفصل السادس

مقتل هشام بن محمّد بن السائب الكلبي، الكوفي (٠٠٠ ـ ٢٠٤هـ)

تقديم ٢٢٥
المبحث الأول: ترجمة هشام بن محمّد الكلبي ٢٢٧
١ ـ اسمه وكنيته ونسبه ٢٢٧
٢ ـ ولادته ونشأته ٢٢٨
٣ ـ مكانته العلميّة وطبقته ومؤلفاته ٢٣١
٤ ـ مذهبه ومعتقده ٢٣٦
٥ ـ وثاقته وعدالته ٢٣٨
الكلبي في رجال العامّة ٢٤٠

٦ ـ وفاته ٢٤١

المبحث الثاني: كتاب مقتل الحسين عليه السلام للكلبي ٢٤٣

١ ـ علاقة مقتل ابن الكلبي بمقتل أبي مخنف ٢٤٤

٢ ـ ما رواه هشام عن غير أبي مخنف في الطبري ٢٤٥

٣ ـ آثار مقتل الكلبي في الإرشاد للمفيد ٢٥١

دفاع عن الشيخ المفيد ٢٥٨

٤ ـ آثار مقتل الكلبي في تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي ٢٥٩

خاتمة بأهمّ النتائج ٢٦٣

الفصل السابع

مقتل الحسين عليه السلام

لنصر بن مزاحم المنقري الكوفي (٠٠٠ـ ٢١٢هـ)

تقديم ٢٦٧

المبحث الأوّل: ترجمة المنقري ٢٦٩

١ ـ اسمه ونسبه وكنيته وأولاده ٢٦٩

٢ ـ ولادته ونشأته ٢٧٢

٣ ـ مكانته العلميّة وطبقته ومؤلفاته ٢٧٣

٤ ـ مذهبه ومعتقده ٢٧٦

٥ ـ وثاقته وعدالته ٢٨٠

٦ ـ وفاته ٢٨٢

المبحث الثاني: مقتل الحسين عليه السلام للمنقري ٢٨٣

١ـ أبو الفرج في كتابه (مقاتل الطالبيين) ٢٨٤
٢ـ ابن قولويه (ت ٣٦٨هـ) في كتابه كامل الزيارات ٢٩٠
٣ ـ الصدوق في (الأمالي وعلل الشرائع وعقاب الأعمال) ٢٩٥
ما جاء في كتاب وقعة صفِّين ٢٩٧
خاتمة بأهمّ النتائج **٢٩٩**
المصادر والمراجع ٣٠١
المحتويات ٣٢٩